

المملكة العربية السعودية  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



والأليف والترجمة والنشر  
(١٣)

# المَحْضِيُّونَ

## في علم أصول الفقه

للإمام الأصوليِّ النظَّارِ المفسِّرِ

فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازيِّ

٥٤٤ - ٥٦٠ هـ / ١١٤٩ - ١٢٠٩ م

دراسة وتحقيق

الدكتور

طه جابر فياض العلواني

القسم التحقيقي

الجزء الأول ق « ٣ »

( الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م )

3314

المملكة العربية السعودية  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
الطبعة والنشر  
(١٣)

# المختصر

## في علم أصول الفقه

للإمام الأصولي النظار المفسر

فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي



٥٤٤-٥٦٦/١١٤٩-١٢٠٩ م

دراسة وتحقيق

الدكتور

ط جابرفياض العلواني

القسم التحقيقي

الجزء الأول ق ٣٠

(الطبعة الأولى ١٣٩٩م - ١٩٧٩م)

طبع محققاً على ست نسخ لأول مرة منذ ان  
فرغ مؤلفه من كتابته سنة ٥٧٥ هـ .

القسم الثاني

في

الخصوص



[ وفيه مسائل (١) ]

---

(١) لم ترد الزيادة في غير آ.

— • —



## المسألة الأولى :

حدُّ التخصيصِ - على مذهبنا - : « اخراجُ بعضِ ما تناولتهُ <sup>(١)</sup> الخطابُ عنهُ » .

وعندَ الواقفيةِ : « اخراجُ بعضِ ما صحَّ أنْ يتناولتهُ الخطابُ <sup>(٢)</sup> » سواءً كانَ الَّذي صحَّ واقعاً <sup>(٣)</sup> ، أم <sup>(٤)</sup> [ لم <sup>(٥)</sup> يكن ] واقعاً <sup>(٦)</sup> .

[ و <sup>(٧)</sup> ] أمّا قولُنا : « العامُّ المخصوصُ <sup>(٨)</sup> » - فمعناهُ : أنه استعملَ في بعضِ ما وُضِعَ لهُ .

وعندَ الواقفيةِ : [ أن <sup>(٩)</sup> المتكلم ] أرادَ <sup>(١٠)</sup> بهِ بعضَ ما يصلحُ له [ ذلك <sup>(١١)</sup> ] اللفظُ [ دونَ البعض <sup>(١٢)</sup> ] .

\*\*\*

(١) في ح ، ي : « يتناوله » .

(٢) في ح : « اللفظ » .

(٣) في ن ، ل : « واقفاً » ، وهو تصحيف ، وفي آ ، موضعها بياض .

(٤) لفظ ن ، ل ، آ : « أو » .

(٥) في ح أبدلت ب « لا » .

(٦) سقطت الزيادة من ي ، آ ، ص .

(٧) لم ترد الواو في ص .

(٨) لفظ ن ، ي ، ل ، آ : « مخصوص » .

(٩) سقطت هذه الزيادة من آ .

(١٠) لفظ آ : « ارادته » ، وهو تصحيف .

(١١) سقطت من ن ، وعبارة ص : « ما يصلح ذلك اللفظ له » .

(١٢) ساقط من ص .

وأما الذي به <sup>(١)</sup> يصيرُ العامُ خاصاً - فهو قصدُ المتكلمِ ؛  
 [ لأنه <sup>(٢)</sup> ] إذا قصدَ باطلاً <sup>(٣)</sup> تعريفَ <sup>(٤)</sup> بعضِ ما تناوله <sup>(٥)</sup>  
 [ اللفظُ <sup>(٦)</sup> ] أو بعضِ ما يصلحُ أن يتناوله - على اختلافِ المذهبين <sup>(٧)</sup>  
 - فقد خصّه .

وأما المخصَّصُ للعمومِ - فيقالُ - <sup>(٨)</sup> على سبيلِ الحقيقةِ -  
 على شيءٍ واحدٍ ، وهو ارادةُ صاحبِ الكلامِ ؛ لأنها - هي المؤثرةُ  
 في ايقاعِ ذلكَ الكلامِ لافادةِ البعضِ - فإنه إذا جازَ أن يردَ الخطابُ  
 خاصاً ، وجازَ <sup>(٩)</sup> أن يردَ عاماً - <sup>(١٠)</sup> : لم يرجع <sup>(١١)</sup> أحدهما  
 على الآخرِ إلا بالإرادةِ .

ويقالُ - بالمجازِ - على شيئينِ :

أحدهما :

من أقامَ الدلالةَ على كونِ العامِ مخصوصاً في ذاته .

- (١) في ح : «يصير به» .
- (٢) هذه الزيادة من ح .
- (٣) لفظ ح : «باطلاً» ، وهو تحريف .
- (٤) تكررت في ح .
- (٥) لفظ ح : «يتناوله» .
- (٦) لم ترد هذه الزيادة في غير آ .
- (٧) لفظ ص : «المذهب» .
- (٨) في ي زيادة «هل» .
- (٩) في ن ، آ ، ل : «أو جاز» .
- (١٠) في ن ، ل ، زيادة «ما» وهو وهم .
- (١١) في آ : «ولم يرجع» ، وهو تحريف .

وثانيهما :

من اعتقد ذلك أو وصفه به<sup>(١)</sup> - كان ذلك الاعتقاد<sup>(٢)</sup>  
[ حقاً<sup>(٣)</sup> أو باطلاً<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

## المسألة الثانية :

في الفرق بين « التخصيص » و « النسخ » :  
« النسخ » لا معنى له إلا تخصيص الحكم بزمان معين بطريق  
خاص - : فيكون الفرق بين « التخصيص » ، و « النسخ » - فرقاً

(١) في ص زيادة : « فان » ، وهي من الناسخ .

(٢) لفظ ل : « لاعتقاد » .

(٣) سقطت الزيادة من ص .

(٤) حدُّ المصنف المذكور للتخصيص هو حدُّه اللغوي عند أبي

الحسين وهو بألفاظه لم يزد فيها غير كلمة « عنه » في آخر الحد فراجع :

المعتمد (٢٥١/١) ، وفي المنتخب نحو ما في المحصول انظر : الورقة

(٦٧-ب) ، وفي الحاصل نحوه الا أنه عرّف «المخصّص» لا التخصيص - فقال :

«المخصص» عندنا : ما أخرج عنه بعض ما تناوله فراجع الورقة (٤٦-ب) ،

أما صاحب التحصيل - فقد قال : «التخصيص اخراج بعض ما تناوله

الخطاب عنه» فراجع : الورقة (٥٩-ب) . وراجع عبارات الآخرين في

حده في الكاشف (٢٢٤/٢-٢٢٥) ، وكذلك في النفائس (١٧١/٢) ،

وانظر : المنهاج بشرحي الاسنوى وابن السبكي (٧٢/٢-٧٣) ، وشرح

الجلال على الجمع (٢/٢) .



ما بين العام والخاص ؛ لكن الناس اعتبروا في « التخصيص » أموراً  
لفظيةً أخرجه<sup>(١)</sup> لأجلها<sup>(٢)</sup> عن جنس<sup>(٣)</sup> « النسخ » ، وتلك  
الأمور خمسة :

أحدها :

أنَّ التخصيص لا يصحُّ [ إلا<sup>(٤)</sup> ] فيما يتناولهُ اللفظُ ، والنسخُ  
قد يصحُّ فيما عُلِمَ بالدليلِ أَنَّهُ مراد<sup>(٥)</sup> - وإن لم يتناولهُ اللفظُ .

وثانيهما :

أنَّ نسخَ شريعة<sup>(٦)</sup> بشرية<sup>(٧)</sup> [ أخرى<sup>(٨)</sup> ] ، ونخصيصُ  
شريعةٍ بشريةٍ أخرى لا يصحُّ .

وثالثها :

أنَّ النسخَ رفعَ الحكمِ - بعدَ ثبوتهِ ، والتخصيصُ ليسَ كذلكَ .

(١) لفظ ن ، ل : «أخرجوا» .

(٢) في غير ص : «بها» .

(٣) عبارة ن ، ي ، ل ، ح ، : «كونه كالجنس للنسخ» ، وعبارة آ :

«كونه للجنس كالنسخ» ، وهذا الأخير تصرف من الناسخ .

(٤) سقطت الزيادة من آ .

(٥) لفظ ل ، ن : «مراده» .

(٦) لفظ ل ، ن : «شريعته» .

(٧) لم ترد الزيادة في غير ص ، ح .

(٨) سقطت الزيادة من ي .

(٩) آخر الورقة (١٣٠) من ح .

ورابعها :

أَنَّ الناسخَ يجبُ أَنْ يكونَ متراخياً ، والمخصَّصُ لا يجبُ أَنْ يكونَ متراخياً - سواءً وجبتَ <sup>(١)</sup> المقارنةُ ، أو لم تجبْ - على اختلافِ القولين .

وخامسها :

أَنَّ التخصيصَ قد يقعُ بخبرِ الواحدِ والقياسِ ، والنسخُ لا يقعُ <sup>(٢)</sup> بهما .

\*\*\*\*

وَأَمَّا الفرقُ بينَ « التخصيصِ » ، و « الاستثناءِ » - فهوَ فرقٌ ما بينَ العامِّ والخاصِّ ، عندِي .  
ومنهم من تكلفَ بينهما فروقاً :  
أحدُها <sup>(٣)</sup> :

[ أنَّ <sup>(٤)</sup> ] الاستثناءَ مع المستثنى منه - كاللَّفظةِ [ الواحدة <sup>(٥)</sup> ] الدالَّةُ على شيءٍ واحدٍ ، فالسبعةُ مثلاً [ لها <sup>(٦)</sup> ] اسمانِ : سبعةٌ <sup>(٧)</sup> ، وعشرةٌ إلا ثلاثةً والتخصيصُ ليسَ كذلكَ .

(١) لفظ آ : « وجب » .

(٢) في زيادة : « الا » ، وهو وهم من الناسخ .

(٥) آخر الورقة (١٩١) من ن .

(٣) فيما عدا آ ، ص : « فأحدها » .

(٤) لم ترد الزيادة في غير ص ، ح .

(٥) لم ترد الزيادة في ن ، ل ، ح .

(٦) سقطت الزيادة من ص .

(٧) لفظ ن ، ي ، ل ، ص : « السبعة » .

مكتبة  
جامعہ اہل بیت  
کراچی پاکستان  
.....  
.....

وثانيها :

أنَّ التخصيصَ يثبتُ <sup>(١)</sup> بقرائنِ الأحوالِ <sup>(٢)</sup> - فإنه إذا قالَ :  
« رأيتُ الناسَ » : دلَّت القرينةُ على أنه ما رأى كلَّهم <sup>(٣)</sup> . والاستثناءُ <sup>(٤)</sup>  
لا يحصلُ بالقرينةِ .

وثالثها :

أنَّ التخصيصَ يجوزُ تأخيرُهُ لفظاً ، والاستثناءُ لا يجوزُ فيه <sup>(٥)</sup>  
ذلكَ ، وهذه الوجوه متكلِّفةٌ ؛ والحقُّ : أنَّ التخصيصَ جنسٌ  
تحتَه أنواعٌ : كالنسخِ والاستثناءِ ، وغيرِهما <sup>(٦)</sup> .

.....

المسألةُ الثالثةُ :

فيما يجوزُ تخصيصهُ ، [ وما لا يجوزُ .  
الذي يتناول الواحدَ لا يجوزُ تخصيصهُ <sup>(٧)</sup> ] ، لأنَّ التخصيصَ  
عبارةٌ : عن اخراجِ البعضِ عن <sup>(٨)</sup> الكلِّ ، وللواحدِ لا يُعقلُ ذلكَ فيه .

(١) في ن ، ح ، ي : « ثبت » .

(٢) لفظ ن ، ل ، ي ، آ : « الحال » .

(٣) لفظ ي : « الكل » ، وفي آ : « كل الناس » .

(٤) لفظ آ : « فالاستثناء » .

(٥) في آ : « ذلك فيه » .

(٦) راجع توجيه بعض هذه الفروق في شرح مسلم الثبوت (٣٠٠/١)

وسلم الوصول (٣٧٥/٢) .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ن ، ل .

(٨) لفظ ما عدا ص : « من » .

وَأَمَّا الَّذِي يَتَنَاوَلُ<sup>(١)</sup> أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup> - فَعَمُومُهُ : إِمَّا  
مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَيَصِحُّ تَطَرُّقُ التَّخْصِيسِ إِلَيْهِ .  
وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى - وَهُوَ أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ :

أحدها :

أَنَّ الْعِلَّةَ<sup>(٣)</sup> الشَّرْعِيَّةَ هَلْ يَجُوزُ تَخْصِيسُهَا ؟ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ  
فِيهِ - [ فِي بَابِ الْقِيَاسِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> ] .

وثانيها :

مَفْهُومُ الْمَوَافَقَةِ ، كَدَلَالَةِ حُرْمَةِ التَّأْفِيفِ ، عَلَى حُرْمَةِ الضَّرْبِ .  
والتَّخْصِيسُ . فِيهِ جَائِزٌ - إِذَا لَمْ يَتَّعَدْ بِالنَّقْضِ [ عَلَى<sup>(٥)</sup> ]<sup>(٦)</sup>  
الْمَلْفُوظِ - مِثْلَ تَقْيِيدِ الْأُمِّ : إِذَا فَجَّرَتْ ، وَضَرْبِ الْوَالِدِ : إِذَا  
ارْتَدَّ .

وَلَا يَجُوزُ : إِذَا عَادَ بِالنَّقْضِ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup> .

(١) فِي ي : « يَتَنَاوَلُهُ » .

(٢) لَفْظِي : « الْوَاحِدُ » .

(٣) لَفْظِي : « اللَّغَةُ » وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ لَمْ يَرِدْ فِي غَيْرِ ص ، وَرَاجِعٌ : الْمَحْصُولُ

(٥/٢-٤٧١-آ) مِنْ نَسْخَةِ صِنْعَاءِ مَايَكْرُو فِلْمِ دَارِ الْكُتُبِ (٢٢٢٢) .

(٥) آخِرُ الْوَرَقَةِ (١٢٨) مِنْ آ .

(٥) سَقَطَتِ الزِّيَادَةُ مِنْ ل ، ن .

(٦) فِي ي زِيَادَةٌ : « الْمَفْهُومُ » .

(٧) فِي ص « عَلَى الْمَلْفُوظِ » .

وثالثها :

مفهومُ المخالفةِ - فانه يُفِيدُ في المسكوتِ عنهُ انتفاءً [ مثل (١) ]  
حكم (٢) المذكورِ ، ويجوزُ أنْ تقومَ الدلالةُ على ثبوتِ [ مثل (٣) ]  
حكمِ المذكورِ ، لبعضِ (٤) المسكوتِ عنه .

.....

المسألةُ الرابعةُ ( \* ) :

يجوزُ إطلاقُ اللفظِ (٥) العامِّ لإرادةِ الخاصِّ - أمراً كانَ ،  
أو خبراً - : خلافاً لقوم .

لنا :

(٦) الدليل على جواز [ ه (٧) ] :

وقوعه في القرآن - كقوله (٨) تعالى « اقتلوا المشركين (٩) »  
« اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ (١٠) » .

- (١) هذه الزيادة من ص ، ح .
- (٢) في ن ، ل : «الحكم» .
- (٣) لم ترد الزيادة في ن ، ل .
- (٤) في ي : «ولبعض» .
- (٥) آخر الورقة (١٤٠) من ل .
- (٥) في ي : «لفظ» .
- (٦) في ي زيادة : «أن» .
- (٧) لم يرد الضمير في ن ، آ ، ل .
- (٨) لفظ آ : «قوله» .
- (٩) الآية (٥) من سورة «التوبة» وحذفت الفاء .
- (١٠) الآية (٦٢) من سورة «الزمر» .

ويقالُ - في العرفِ - : « جاءني كلُّ الناسِ » ، والمرادُ أكثرهمُ .

\*\*\*\*

احتجُّوا : بأنَّه إذا أريدَ بالخبرِ العامُّ <sup>(١)</sup> بعضُهُ : أو همَّ الكذبَ ، ولو كانَ <sup>(٢)</sup> [ جوازُ حملِهِ على التخصيصِ <sup>(٣)</sup> ] مانعاً من كونه كذباً - لما وُجدَ في الدنيا كذبٌ . وجوازُ <sup>(٤)</sup> التخصيصِ في الأمرِ يُوهمُ « البَداءَ » .

\*\*\*\*

[ و (٥) ] الجوابُ :

إذا علمنا أنَّ اللفظَ في الأصلِ محتملٌ <sup>(٦)</sup> للتخصيصِ - فقيامُ الدلالةِ على وقوعِهِ لا يُوجبُ <sup>(٧)</sup> الكذبَ ، ولا البَداءَ . واللهُ أعلمُ .

\*\*\*\*

المسألةُ الخامسةُ :

في الغايةِ التي لا يمكنُ أنْ ينتهي <sup>(٨)</sup> تخصيصُ العمومِ إلى أقلِّ منها .

- (١) لفظ ن ، ي ، ل : « الواحد » ، وهو تحريف .
- (٢) في ن ، ل : « ولكان » ، وهو وهم من النساخ .
- (٣) ما بين المعقوفتين أبدل في ص بقوله : « تخصيصه » .
- (٤) آ ، ي ، ح ، ص : « ودخول » .
- (٥) لم ترد الواو في ص .
- (٦) عبارة ن ، ي ، ل ، آ ، ح : « يحتمل للتخصيص » .
- (٧) لفظ ي : « توجب » .
- (٨) في ي : « تنتهي إلى » .

اتَّفَقُوا • في ألفاظِ الاستفهامِ والمجازاةِ - على جوازِ انتهائِها  
في التخصيصِ الى الواحدِ .

واختلفوا في الجمعِ المعرَّفِ [ بالألفِ <sup>(١)</sup> والتَّلامِ ] : - فزعم  
القفَّالُ : أنَّه لا يجوزُ تخصيصُه بما هو أقلُّ <sup>(٢)</sup> من الثلاثةِ <sup>(٣)</sup> .  
ومنهم : من جَوَّزَ انتهائَه الى الواحدِ .

\*\*\*

ومنع أبو الحسينِ من ذلك • - في جميعِ ألفاظِ العمومِ ، وأوجبَ  
أنَّ يُرادَ بها كثرةٌ - وإن لم يُعلمْ قدرُها ، إلاَّ أنَّ يستعملَ في حقِّ  
الواحدِ - على سبيلِ التعظيمِ والابانةِ - فانَّ <sup>(٤)</sup> ذلكَ الواحدَ يجري مجرىَ  
الكثيرِ . وهو الأصحُّ <sup>(٥)</sup> .

أمَّا أنَّه لا بدُّ من بقاءِ الكثرةِ - فلأنَّ <sup>(٦)</sup> الرجلَ لو قالَ :  
« أكلتُ كلَّ ما في الدارِ - من الرمانِ - » وكانَ فيها ألفٌ • ،

(٥) آخر الورقة (٨٧) من ص .

(١) هذه الزيادة من ص .

(٢) لفظ ن : «أولى» وهو تحريف .

(٣) وجوز تخصيص لفظة «من» حتى يبقى تحتها واحد فقط . انظر

المعتمد (٢٥٤/١) .

(٥) آخر الورقة (٤٨) من ص .

(٤) في آزيادة : «كان» .

(٥) راجع : المعتمد (٢٥٣/١-٢٥٥) .

(٦) كذا في ص ، وفي سائر النسخ : «فان» .

(٥) آخر الورقة (١٩٢) من ن .

وكان قد أكلَ رمانةً واحدةً ، أو ثلاثةً - عابه<sup>(١)</sup> أهلُ اللُّغةِ ،  
 [ ولو قالَ : « كلُّ من دخلَ داري أكرمتُهُ » ، ثم قالَ : « أردتُ  
 بهِ زيْدًا - وحده » - عابهُ أهلُ اللُّغةِ<sup>(٢)</sup> ] .

احتجَّ من جواز ذلك :

بأنَّ<sup>(٣)</sup> استعمالَ العامِّ في غيرِ الاستفراقِ - استعمالٌ لهُ في غيرِ  
 ما وُضِعَ<sup>(٤)</sup> له : فليس جوازُ استعمالِه في البعضِ [ أولى<sup>(٥)</sup> ]  
 منهُ في البعضِ الآخرِ - : فوجبَ [ جواز<sup>(٦)</sup> ] استعمالِه في جميعِ  
 الأقسامِ إلى أنْ ينتهيَ إلى الواحدِ<sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

[ و<sup>(٨)</sup> ] الجوابُ :

[ لا نسلم<sup>(٩)</sup> ] أنَّه ليسَ بعضُ المراتبِ أولى من بعضٍ وتقريرُهُ :  
 ما ذكرناه .

(١) لفظ ن «غاية» وهو تصحيف .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ن ، ل .

(٣) لفظ ن : «أن» .

(٤) كذا في ص ، وفيما عداها : «موضوعه» .

(٥) سقطت الزيادة من آ .

(٦) سقطت الزيادة من ص .

(٧) لفظ آ : «واحد» .

(٨) لم ترد الواو في ص .

(٩) ساقط من آ .



وأما أنه يجوز استعماله في حق الواحد - على سبيل التعظيم -  
فلقوله <sup>(١)</sup> تعالى : « إنا نحن نزلنا الذكر <sup>(٢)</sup> » ،  
[وقوله <sup>(٣)</sup> ] : « فقدرنا فنعم القادرون <sup>(٤)</sup> » <sup>(٥)</sup> .

•••••

### المسألة السادسة :

اختلفوا في أن العام الذي دخله التخصيص : هل هو مجاز ،  
أم لا ؟ فقال قوم - من الفقهاء - : إنه لا يصير مجازاً كيف كان  
التخصيص .

وقال أبو علي ، وأبو هاشم : يصير مجازاً كيف كان . التخصيص .  
ومنهم من فصل ، وذكر <sup>(٦)</sup> فيه وجوهاً .

(١) في ل ، ن : « فلقوله » .

(٢) الآية (٩) من سورة « الحجر » .

(٣) لم ترد الزيادة في ص .

(٤) الآية (٢٣) من سورة « المرسلات » وقدمت في ح على الآية

التي قبلها .

(٥) خلاف العلماء في هذه المسئلة ذو جوانب متعددة لم يتطرق المصنف  
إليها كلها فراجع : جملة أقوالهم ، وكثيراً من استدلالاتهم في الكاشف  
(٢/٢٢٨-٣٠-آ) .

(٥) آخر الورقة (١٣٠) من ح .

(٦) كذا في ص ، وفي النسخ الأخرى : « ذكروا » .

والمختار قولُ أبي الحسينِ - رحمه الله - وهو : أنَّ القرينةَ  
المخصَّصةَ (١) ، [ إنَّ استقلتْ بنفسِها : صارت مجازاً ، وإلا فلا ؛  
تقريبه : أنَّ القرينةَ المخصَّصةَ المستقلةَ (٢) ] ضربانٍ : عقليَّةٌ ،  
ولفظيَّةٌ ..

أما العقليَّةُ - فكالدلالةُ الدالةِ على أنَّ غيرَ القادرِ غيرُ مرادٍ (٣)  
بالخطابِ (٤) بالعباداتِ .

[ و (٥) ] أمَّا اللَّفظيَّةُ - فيجوزُ أنْ يقولَ المتكلِّمُ بالعامِّ :  
أردتُ بهِ البعضَ الفلانيِّ . وفي هذينِ القسمينِ يكونُ العمومُ مجازاً (٦) .

\*\*\*\*

والدليلُ عليه : أنَّ اللَّفظَ [ موضوعٌ (٧) ] في اللُّغة - للاستغراقِ ،  
فاذا استعملَ - هو بعينه - في البعضِ : فقد صارَ اللَّفظُ مستعملاً  
في جزءٍ (٨) مسمَّاهُ لقرينةٍ (٩) مخصَّصةٍ (١٠) وذلكَ هو : المجازُ .

(١) في آزيادة : «المستقلة» .

(٢) ساقط من آ ، وقوله : «صارت» في ي : «صار» .

(٣) لفظ ل ، ن ، ي : «مرادنا» .

(٤) في ح : «في الخطاب» .

(٥) لم ترد الواو في ح ، ن .

(٦) راجع : قول أبي الحسين في المعتمد (٢٨٣/١) .

(٧) سقطت الزيادة من ل ، ن .

(٨) كذا في ص ، وفي النسخ الأخرى «غير» ، وكلاهما صحيح ،

ولفظ أبي الحسين : «لا فيما وضع له» .

(٩) لفظ ح : «بقرينة» .

(١٠) كذا في آ ، وفيما عداها : «مخصوصة» .

فان<sup>(١)</sup> قلت : لِمَ لا يجوزُ أَنْ يقالَ<sup>(٢)</sup> : لفظُ العمومِ -  
وحده - حقيقةٌ في الاستفراقِ ، ومع القرينةِ المخصّصةِ حقيقةٌ في  
الخصوصِ ؟ .

قلت<sup>(٣)</sup> : فتحُ هذا البابِ يُفْضِي<sup>(٤)</sup> [ الى<sup>(٥)</sup> ] أَنْ لا يوجدَ في  
الدنيا - مجازٌ أصلاً ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٦)</sup> لا لفظٌ ، إلاّ ويمكنُ أَنْ يُقالَ : إنّه -  
وحده - حقيقةٌ في كذا ومع القرينةِ حقيقةٌ في المعنى الَّذِي  
جعلَ مجازاً عنه .

والكلامُ في أنّ العامَّ المخصوصَ بقرينةٍ مستقلّةٍ - بنفسها - [ هل  
هو مجازٌ أم لا ؟ فرعٌ على ثبوتِ أصلِ المجازِ .

وأما إن كانت القرينةُ لا تستقلُّ بنفسِها ]<sup>(٧)</sup> - نحوُ « الاستثناءِ » ،  
و « الشرطِ » ، و « التقييدِ بالصفة » - كقولِ القائلِ : « جاءني بنو أسدٍ »  
• الطوالُ » - فها هنا : لا يصيرُ مجازاً .

•••••

(١) في ن : « وان » .

(٢) لفظ ح : « يكون » .

(٣) لفظ ن : « قلنا » .

(٤) لفظ ي : « يقتضى » .

(٥) لم ترد الزيادة في ي .

(٦) عبارة ن ، ل : « لأن اللفظ » .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط كله من ح ، وسقط قوله « لا » في

قوله : « أم لا » من ن ، ي ، ل وقوله : « وأما » في ص ، آ ، ي :  
« فأما » .

(•) آخر الورقة (١٤١) من ل .

والدليل عليه : أن لفظ العموم - حال انضمام « الشرط » ،  
 أو (١) « الصفة » أو (٢) « الاستثناء » اليه - لا يفيد البعض ؛ لأنه  
 لو أفادته (٣) : لما (٤) بقي شيء يفيد الشرط ، أو الصفة ، أو (٥)  
 الاستثناء ، وإذا (٦) لم يفد (٧) البعض - استحال أن يقال (٨) : إنه  
 مجاز في إفادة البعض ، بل المجموع - الحاصل من لفظ العموم ،  
 ولفظ (٩) الشرط ، أو الصفة ، أو الاستثناء - دليل (١٠) على ذلك  
 البعض ، وإفادته (١١) [ذلك (١٢)] [المجموع (١٣)] لذلك البعض حقيقة .

\*\*\*\*

تنبيه :

إِذَا قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - : « اقْتُلُوا (\*) الْمُشْرِكِينَ » ،

- (١) في ي : «و» .
- (٢) في ي : «و» .
- (٣) لفظ ن ، ي ، ل : «أفاد» .
- (٤) في ن ، ي ، ل : «ما» .
- (٥) لفظ ح : «و» .
- (٦) في ح : «فاذا» .
- (٧) لفظ آ : «يفيد» .
- (٨) في ن ، ل : «يقول» .
- (٩) في ن ، ل : «لفظ» ، وفي آ : «أو لفظ» .
- (١٠) في ص : «دليلا» .
- (١١) لفظ آ : «في إفادة» .
- (١٢) لم ترد الزيادة في ص .
- (١٣) لم ترد في ح .
- (٥) آخر الورقة (١٢٩) من آ .

فقال النبي ﷺ - صلى الله عليه وسلم - في الحال - : «الازيداً»  
- فهذا تخصيص<sup>(١)</sup> بدليل متصل، أو<sup>(٢)</sup> منفصل؟  
فيه . احتمال .

.....

### المسألة السابعة :

يجوزُ التمسُّكُ بالعامِّ المخصوصِ - وهو قولُ الفقهاءِ .

.....

وقال عيسى بنُ أبان<sup>(٣)</sup> ، وأبو ثور<sup>(٤)</sup> : لا يجوزُ مطلقاً .

.....

(١) لفظ ص : «مخصص» .

(٢) عبارة ح : «منفصل أو متصل» .

(٥) آخر الورقة (١٩٣) من ن .

(٣) هو : عيسى ابن أبان بن صدقة القاضي ، يُكنى بأبي موسى

تفقه على محمد بن الحسن - صاحب أبي حنيفة - توفي سنة (٢٢١) .

أنظر : الفوائد البهية (١٥١) ، والعبادي (٥٤١) .

(٤) هو : ابراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي ، أخذ

الفقه عن الامام الشافعي واثني عليه الامام أحمد . توفي سنة (٤٠٢) هـ

انظر : طبقات الشيرازي (٩٢) . ط بيروت والاسنوي (٢٥/١) ، وتاريخ

بغداد (٦٥/٦) ، والميزان (١٥/١) وابن هداية (٢٢-٢٣) . ط بيروت ،

والعبادي (٢٢) .

131415

ومنهم من فصل - : فذكر<sup>(١)</sup> الكرخي<sup>١</sup> : أن<sup>٢</sup> المخصوص بدليل متصل<sup>(٢)</sup> يجوز التمسك<sup>٣</sup> به ، والمخصوص بدليل منفصل لا يجوز التمسك<sup>٤</sup> به .  
 والمختار<sup>٥</sup> : أنه لو خص<sup>٦</sup> تخصيصاً مجملاً لا يجوز [ التمسك<sup>٧</sup> (٣) به ] ، وإلا<sup>٨</sup> جاز<sup>(٤)</sup> ؛ مثال<sup>٩</sup> التخصيص المجمال - كما إذا قال<sup>١٠</sup> الله - تعالى - : « اقتلوا المشركين » ، ثم قال : « لم أريد بعضهم » .

.....

لنا وجوه

الأول :

أن<sup>١١</sup> اللفظ العام كان متناولاً لكل<sup>١٢</sup> ، فكونه<sup>(٥)</sup> حجة<sup>١٣</sup> في كل واحد من أقسام ذلك الكل - إما أن يكون موقوفاً على كونه حجة<sup>١٤</sup> في [ القسم<sup>(٦)</sup> ] الآخر ، أو على كونه حجة<sup>١٥</sup> في الكل<sup>١٦</sup> ، أو لا يتوقف<sup>(٧)</sup> على واحد من هذين القسمين .

(١) لفظ ح : « وذكر » .

(٢) عبارة آ : « أنه يجوز التمسك بالمخصوص بدليل متصل » وتكررت العبارة في ن .

(٣) هذه الزيادة من ح .

(٤) انظر المعتمد (٢٨٧/١) .

(٥) في ن ، ي ، ل ، « وكونه » .

(٦) لم ترد الزيادة في آ .

(٧) في ح زيادة : « كل » .

والأول باطل ؛ لأنه إن<sup>(١)</sup> كان كونه حجة في كل واحد من تلك الأقسام ، مشروطاً بكونه حجة في القسم الآخر - لزوم الدور .  
 وإن افتقر كونه حجة - في هذا القسم - [ إلى كونه حجة في ذلك القسم<sup>(٢)</sup> ] ، ولا<sup>(٣)</sup> ينعكس - : فحينئذ [ يكون<sup>(٤)</sup> ] كونه حجة في ذلك القسم - يصح أن يبقى بدون كونه حجة في هذا القسم : فيكون العام المخصوص حجة في ذلك [ القسم<sup>(٥)</sup> ] .

هذا : مع أننا نعلم بالضرورة : أن نسبة اللفظ إلى كل الأقسام - على السوية : فلم يكن جعل البعض مشروطاً بالآخر ، أولى من العكس .  
 والقسم الثاني - أيضاً - باطل ؛ [ لأن كونه حجة في الكل يتوقف على كونه حجة في كل واحد من تلك الأقسام<sup>(٦)</sup> ] ؛ لأن الكل لا يتحقق إلا عند تحقق جميع الأفراد . فلو<sup>(٧)</sup> توقف كونه حجة - في البعض - على كونه حجة في الكل : لزوم الدور ، وهو محال .

ولما بطل القسمان : ثبت أن كونه حجة في ذلك البعض لا يتوقف

(١) في ن ، ل : «لو» .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من آ .

(٣) لفظ ن ، ل : «فلا» .

(٤) هذه الزيادة من ص .

(٥) لم ترد الزيادة في ص .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ن ، ل ، وقوله : «في كل» جاءت

في آ : «في بعض كل» .

(٧) في غير ص : «ولو» .

على كونه حجةً في البعض الآخر ، ولا (١) على كونه حجةً (٢) في الكل ، فاذن : هو حجةً في ذلك البعض - سواء ثبت كونه في البعض الآخر أو (٣) في الكل ، أو لم يثبت ذلك - : فثبت أن العام المخصوص حجةً .

الثاني :

هو (٤) أن مقتضى لثبوت الحكم في غير محل (٥) التخصيص قائم ، والمعارض الموجود لا يصلح معارضاً - : فوجب ثبوت الحكم في غير محل التخصيص .  
 إنما قلنا : إن مقتضى قائم ، وذلك لأن مقتضى هو اللفظ الدال على ثبوت الحكم ، وصيغة العموم دالة على ثبوت الحكم في كل الصور ، والدال على ثبوت الحكم في كل الصور - دال على ثبوته - في محل التخصيص ، [ وفي غير محل التخصيص (٦) ] : فثبت أن مقتضى لثبوت الحكم في غير صورة (٧) التخصيص قائم (٨) .

(١) في ن : « فلا » .

(٢) لفظ ن ، ل : « نخير » ، وهو تصحيف .

(٣) لفظ ن ، آ ، ل ، ح : « و » .

(٤) في ص ، ح ، ي : « وهو » .

(٥) لفظ ن ، ل ، آ : « كل » ، وهو تصحيف .

(٦) ساقط من ي .

(٧) كذا في ص ، ي ، وفي غيرهما : « صور » .

(٨) آخر الورقة (١٣١) من ح .

(٨) سقطت الزيادة من ح .



وَأَمَّا <sup>(١)</sup> أَنْ المعارضَ الموجودَ لا يصلح [ أَنْ يكونَ <sup>(٢)</sup> ] معارضاً - فلأنَّ <sup>(٣)</sup> المعارضَ إنما - هو بيانُ أنَّ الحكمَ غيرُ ثابتٍ - في هذه الصورةِ المُعيَّنةِ ، ولا <sup>(٤)</sup> يلزمُ من عدمِ الحكمِ في هذه الصورةِ [ المعيَّنةِ <sup>(٥)</sup> ] عدمه في الصورةِ الأخرى . فبيانُ <sup>(٦)</sup> عدمِ الحكمِ - في هذه الصورةِ لا يكونُ منافياً <sup>(٧)</sup> لثبوتِ الحكمِ في الصورةِ الأخرى .

فثبت <sup>(٨)</sup> : أن المقتضى قائمٌ <sup>(٩)</sup> ، والمانع مفقودٌ : فوجبَ ثبوتُ الحكمِ .

الثالثُ :

أَنَّ عَلِيًّا - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ - تعلقَ في الجمعِ بينِ الأختينِ في الملكِ ، بقوله تعالى : « أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ (١٠) » .

(١) في ص : «وانما قلنا» .

(٢) لم ترد الزيادة في غير آ .

(٣) لفظ ص : «كان» .

(٤) لفظ ي : «فلا» .

(٥) هذه الزيادة من آ .

(٦) لفظ ن ، آ ، ل : «وبيان» .

(٧) عبارة ح : «لا ينافي» .

(٨) في ص : «قلت» ، وهو تصحيف ، وزاد في ح بعدها :

«بيان عدم الحكم» .

(٩) في ح : «موجود» .

(١٠) الآية (٣) من سورة النساء .

مع . أنه مخصوص بالبنت والأخت ولم ينكر عليه أحد .  
من الصحابة (١) : فكان اجماعاً (٢) .

(٥) آخر الورقة (١٩٤) من ن .

(٥) آخر الورقة (٨٨) من ي .

(١) في ح زيادة «فيه» .

(٢) قال الامام المصنف في التفسير الكبير (٣/١٨٦ - ١٨٧) ط

الخيرية : «الجمع بين الأختين يقع على ثلاثة أوجه : أما أن ينكحهما معا ،  
أو يملكهما معا ، أو ينكح احدهما ، ويملك الأخرى» .

أما الجمع بين الأختين في النكاح فذلك يقع على وجهين ..- . وأما  
الجمع بين الأختين بملك اليمين ، أو بأن ينكح احدهما ويشترى الأخرى  
فقد اختلف الصحابة فيه : فقال علي وعمر وابن مسعود وزيد بن ثابت  
وابن عمر لا يجوز الجمع بينهما . والباقون جوزوا ذلك . أما الأولون  
فقد احتجوا على قولهم : بأن ظاهر الآية يقتضي تحريم الجمع بين الأختين  
مطلقاً - : فوجب ان يحرم الجمع بينهما على جميع الوجوه .

وعن عثمان : أنه قال : احلتها آية ، وحرمتها آية . والتحليل أولى ،  
فالآية الموجبة للتحليل هي قوله : «والمحصنات من النساء الا ما ملكت  
أيما نكم» وقوله : «الا على أزواجهن أو ما ملكت أيما نكم» . .  
وبعد أن أجاب علي ما استدل به عثمان - رضي الله عنه - لتوقفه ،  
وأردفه بما يرجح جانب الحرمة : بين أن هذا : هو تقرير مذهب علي  
رضي الله عنه .

وقال الحافظ في التلخيص الحبير (٢/٣٠٣) «حديث علي : « من  
وطئ احدي الأختين فلا يبطأ الأخرى حتى يخرج الموطوءة عن ملكه ،  
موقوف . ابن أبي شيبه : فابن المبارك عن موسى بن أيوب عن عمه أياس  
بن عامر عن علي ، قال (يعني : أياس) : سألته عن رجل له أمتان  
أختان : وطئ احدهما ، ثم أراد أن يبطأ الأخرى ؟ قال : لا حتى يخرجها =

عن ملكه . قلت : فان زوجها عبده ؟ قال : لا حتى يخرجها عن ملكه  
 زاد ابن عبد البر في «الاستذكار» من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عن  
 موسى : رأيت ان طلقها زوجها أو مات عنها أليس ترجع اليك ، لأن  
 تعتقها أسلم لك . قال : ثم أخذ علي بيدي ، فقال : انه يحرم عليك مما  
 ملكت يمينك ما يحرم عليك من الحرائر الا العدد . . . وروي عن علي  
 أنه سئل عن ذلك ، فقال : أحلتها آية ، وحرمتها آية . أخرجه البزار ،  
 وابن أبي شيبة أيضاً ( أي : كما أخرج الرواية السابقة ) وابن مردويه  
 من طرق عنه .

ثم قال : والمشهور أن المتوقف فيه عثمان ، أخرجه مالك عن الزهري  
 عن قبيصة ، وفيه : أنه لقي رجلاً فقال : لو كان لي من الأمر شيء لجعلته  
 نكالا : قال الترمذي أراه علي بن أبي طالب . وروي عبد الرزاق عن  
 معمر عن الزهري عن عبيد الله ، قال : سألت رجلاً عثمان ، فذكره  
 وصرح به علي .

ثم قال : وفي الباب عن ابن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق  
 ابن سيرين عنه ، قال : «يحرم من الاماء ما يحرم من الحرائر الا العدد»  
 واسناده منقطع ، وفيه أيضاً : عبدة عن عمار .

ثم قال : و ( في الباب ) عن النعمان بن بشير ، وابن عمر ، وجماعة  
 من التابعين .

احتجوا :

بأنَّ العامَّ المخصوصَ لا يمكنُ<sup>(١)</sup> اجراءُه على ظاهره - : فيجبُ  
صرفُه عن الظاهرِ ، وحيثُ : لا يكونُ حملُه على بعضِ المحاملِ  
أولى من بعضٍ : فيصيرُ مجملًا .  
قلنا : لا نسلمُ أنَّه ليسَ البعضُ - بأولَى<sup>(٢)</sup> من البعضِ ، بل  
- عندنا - : يجبُ حملُه على الباقي . والله أعلمُ .

\*\*\*\*

المسألةُ الثامنةُ :

قالَ ابنُ سريجٍ : لا يجوزُ التمسُّكُ بالعامِّ ، ما لم يُستَقْصَ<sup>(٣)</sup>  
في طلبِ<sup>(٤)</sup> المخصَّصِ<sup>(٥)</sup> ، فاذا لم يُوجدْ<sup>(٦)</sup> ذلكَ المخصَّصُ - :  
فحيثُ يجوزُ التمسُّكُ بهِ في إثباتِ الحكمِ .  
وقالَ الصيرفيُّ : يجوزُ التمسُّكُ بهِ ابتداءً - ما لم تظهرْ دلالةُ  
مخصَّصةٍ .

\*\*\*\*

- (١) لفظ ن ، ل : «يجوز» .  
(٢) آخر الورقة (١٤٢) من ل .  
(٣) كذا في آ ، وفي غيرها : «أولى» .  
(٤) في ص : «تستقصى» .  
(٥) في زيادة : «المخصص» .  
(٦) لفظ آ : «المخصوص» .  
(٧) في آ ، ي ، ص ، ح زيادة «بعد» .

واحتج الصيرفي<sup>١</sup> بأمرين<sup>(١)</sup> :

أحدُهما :

لو لم يجز التمسكُ بالعام إلا بعد طلب أنه هل وجد مخصّصٌ أم لا ؟ - لما جاز التمسكُ بالحقيقة إلا بعد طلب أنه هل وجد ما يقتضي صرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز ؟ وهذا باطل : فذاك مثله<sup>(٢)</sup> .

بيانُ الملازمة : أنه لو لم يجز التمسكُ بالعام إلا بعد طلب المخصّص - لكان ذلك : لأجل الاحتراز عن الخطأ ، المحتمل وهذا المعنى قائم في التمسك بحقيقة اللفظ : فيجب اشتراكهما في الحكم . بيانُ أن التمسكَ بالحقيقة لا يتوقفُ على طلب ما يُوجبُ العدولَ إلى المجاز - هو<sup>(٣)</sup> : أن ذلك غير واجب في العرف ؛ بدليل أنهم يحملون الألفاظَ على ظواهرها - من غير بحثٍ عن أنه هل وجد<sup>(٤)</sup> ما يُوجبُ العدولَ ، أم لا ؟ .

وإذا<sup>(٥)</sup> وجب ذلك - في العرف : وجب أيضاً - في الشرع ؛

(١) لفظ آ ، ص : «بأمور» .

(٢) في ن ، آ ، ل : «مثل» .

(٥) آخر الورقة (١٣٥) من آ .

(٣) في غير ح : «وهو» .

(٤) لفظ ل ، ن : «يوجد» .

(٥) لفظ ص ، ح : «فاذا» هذا : والحديث الآتي جزءٌ من حديث أخرجه .

الامام أحمد « في كتاب السنه » من حديث أبي وائل عن ابن مسعود .

لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « مَا رَأَاهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا ،  
فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ » .

وثانيهما :

أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّخْصِيصِ ، وَهَذَا يُوجِبُ ظَنَّ عَدَمِ <sup>(١)</sup> الْمَخْصُصِ :  
فِيكْفَى فِي اثْبَاتِ ظَنِّ الْحُكْمِ .

[ و <sup>(٢)</sup> ] اِحْتِجَّ ابْنُ سُرَيْجٍ :

أَنَّ بِتَقْدِيرِ <sup>(٣)</sup> قِيَامِ الْمَخْصُصِ - لَا يَكُونُ الْعَمُومُ حُجَّةً فِي  
صُورَةِ التَّخْصِيصِ - فِقَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ وُجُودِ الْمَخْصُصِ - يَجُوزُ  
أَنَّ يَكُونَ الْعَمُومُ حُجَّةً وَأَنَّ لَا يَكُونُ .

= كما أخرجه في المسند (وان كان صاحب المقاصد قد خطأ من ذكر ذلك).  
قال السخاوي : وهو موقوف حسن .  
وكذا أخرجه البزار والطيالسي والطبراني وابو نعيم في الحلية في  
ترجمة ابن مسعود منها ، والبيهقي في الاعتقاد عن ابن مسعود أيضاً .  
انظر : المقاصد الحسنة : (٣٦٧) ، ومجمع الزوائد : (١٧٧/١ - ١٧٨) ،  
وكشف الخفاء : (٢٦٣/٢) ط . حلب قال : « . . . وقال الحافظ  
ابن عبد الهادي : روى مرفوعاً عن أنس بإسناد ساقط ، والأصح  
وقفه على ابن مسعود » ١٠ هـ .

(١) عبارة ي : «عدم ظن المخصص» ، وفي ح : «التخصيص» .

(٢) لم ترد الواو في ص ، ح .

(٣) لفظ ن ، ص ، ل : «تقدير» ، من غير حرف الجر .

والأصلُ : أنْ لا يكونَ حجةً : ابقاءً للشيءِ على حكمِ الأصلِ .

.....

[ و ] (١) الجوابُ :

أنَّ ظنَّ كونهِ حجةً - أقوى من ظنِّ كونهِ غيرِ - (٢) حجةً ؛  
لأنَّ إجراءه على العموم - أولى من حمليه على التخصيص .  
ولما ظهرَ هذا القدرُ من التفاوتِ : كفى [ ذلك - (٣) ] في ثبوتِ  
الظنِّ .

.....

فـرـع :

إذا قلنا : يجبُ (٤) نفيُ المخصَّصِ - فذاك مِمَّا (٥) لاسبيلَ  
إليه إلاَّ بأنْ يتَّجهدَ في الطلبِ ، ثم لا يجدَ ، لكنَّ الاستدلالَ بعدمِ .

(١) لم ترد الواو في ص .

(٢) في ي : «غيره» .

(٣) لم ترد الزيادة في ل ، ن .

(٤) في ن ، ي ، ل ، آ : «وجب» .

(٥) لفظ ح : «ما» .

الوجدانِ على <sup>(١)</sup> عدم الوجودِ ، لا يورثُ إلا الظنَّ الضعيفَ <sup>(٢)</sup> .  
واللهُ أعلم .

••••

(١) تكررت في ي .

(٢) عبارات أئمة الأصول في هذه المسئلة شديدة الاختلاف سواء في صورتها ، أو في أحكامها : فامام الحرمين في البرهان صورها بأنها مسئلة والصيغة الظاهرة في العموم إذا لم يدخل وقت العمل بموجبها ، ونقل قول الصيرفي <sup>٣</sup> . بأنه يجب اعتقاد العموم فيها على المتعبدين ، ثم ان كان الأمر على ما اعتقدوه فذلك وان تبين خصوص بعد التعبد ؛ وعقب عليه بقوله : وهذا غير معدود من مباحث العقلاء ، ومضطرب العلماء ، وانما هو قول صدر عن غباوة واستمرار في عناد ، وراجع : تمام ما قاله في الكاشف (٢٣٥/٢) ، ويتشعب البحث في المسئلة حتى ترتبط بمسئلة تأخير البيان عن وقت الخطاب . أما الحجة الغزالي فقد بحث هذه المسئلة تحت عنوان «الفصل الثالث : في الوقت الذي يجوز للمجتهد الحكم بالعموم فيه» فراجع : أقواله ونقوله في هذه المسئلة في المستصفى (١٥٧/٢-١٦٢) . وراجع : نفائس القرافي (١٨٠/٢) . وشرح الأسنوي على منهاج البيضاوي وتأمل تعليقات الشيخ بخيت عليه في (٤٠٣/٢ - ٤٠٧) تتضح لك جوانب المسألة ولم يصرح الفخر هنا باختياره وان كان قد استدل لقول الصيرفي <sup>٤</sup> ، وكذلك لم يصرح في المنتخب بذلك انظر الورقة (٦٩ - ب) وأما صاحب الحاصل فقد صرح باختيار قول الصيرفي <sup>٥</sup> - راجع الورقة (٤٧ - ب - ٤٨ - آ) .





## [ القسم الثالث<sup>(١)</sup> ]

....

فيما يقتضي تخصيص<sup>(٢)</sup> العموم

والكلام في هذا القسم يقع في أطراف أربعة :

....

- أحدها : الأدلة المتصلة المخصصة<sup>(٣)</sup>
- وثانيها : الأدلة المنفصلة المخصصة<sup>(٤)</sup>
- وثالثها : بناء العام على الخاص
- ورابعها : ما يُظن أنه من مخصّصات العموم وليس كذلك.

....

---

(١) ساقط من آ.

(٢) لفظ ص : «التخصيص» ، ولم يورد كلمة «العموم» .

(٣) عبارة آ : «المخصصة المتصلة» .

(٤) في آ : «المخصّصه» .

## القول في الأداة - المتصلة

وفيه [ أربعة <sup>(١)</sup> ] أبواب

---

---

(١) لم ترد الزيادة في آ، ح، ص.

الباب الأول (٥)

في

الاستثناء

\*\*\*\*

[ وفيه مسائل (١) ]

---

(٥) آخر الورقة (١٩٥) من ن .

(١) لم ترد في غير آ .

## المسألة الأولى:

الاستثناءُ: « اخراجُ بعضِ الجملةِ [ من الجملةِ <sup>(١)</sup> ] - بلفظِ (إلا)،  
أوما أقيمَ مقامه <sup>(٢)</sup> .  
أو <sup>(٣)</sup> يقالُ: « مالا يدخلُ في الكلامِ إلا لأخراجِ بعضه بلفظه،  
ولا يستقلُّ بنفسه <sup>(٤)</sup> .

والدليل على صحة هذا التعريف:

أَنَّ الذي يُخرجُ بعضَ الجملةِ عنها <sup>(٥)</sup> ، إمَّا أَنْ يكونَ معنويًّا :  
كدلالةِ العقلِ والقياسِ ؛ وهذا خارجٌ عن هذا التعريفِ .  
وإمَّا أَنْ يكونَ لفظيًّا - وهو : « إمَّا <sup>(٦)</sup> » أَنْ يكونَ منفصلاً -  
فيكونَ مستقلاً بالدلالةِ ، وإلاَّ كانَ لغواً ؛ وهذا [ أيضاً - خارجٌ عن هذا  
الخد .  
أو متصلاً - وهو إمَّا التقييدُ بالصفةِ ، أو الشرطِ ، أو الاستثناءِ .  
أو الغاية <sup>(٧)</sup> ] .

(١) لم ترد في آ ، وفي غير ص : « عن » بدل « من » .

(٢) هذا هو المعنى المصدرى للاستثناء ، وراجع : تعاريف العلماء  
الآخرين في الكاشف (٢٣٧/٢) ، وما بعدها .

(٣) في ي : « ويقال » .

(٤) يمكن أن يقال : ان هذا التعريف هو لأداة الاستثناء .

(٥) في آ ، ي ، ح : « منها » .

(٦) سقطت الزيادة من آ .

(٧) ساقط من آ ، وكلمة « هذا » لم ترد في غير ص .

أَمَّا التقييدُ بالصفة - فالذي خرجَ لم يتناولهُ لفظُ التقييدِ بالصفة ؛  
لأنك إذا قلتَ : « أكرمى بنو (١) تميم الطوال » - خرجَ (٢)  
- منهم - القصارُ ، ولفظُ « الطوال » لم يتناول القصارَ : بخلاف قولنا :  
« أكرمى (٣) بنو تميم إلاً زيداً » ؛ فإنَّ الخارجَ - وهو زيدٌ - تناولتهُ (٤)  
صفةُ الاستثناءِ . وهذا هو الاحترازُ عن التقييدِ . بالشرطِ .

[ و (٥) ] أَمَّا التقييدُ بالغايةِ - فالغايةُ قد تكونُ داخلةً - كما في  
قوله تعالى « إِلَى الْمَرَافِقِ (٦) » ، بخلافِ الاستثناءِ : فثبتَ  
أَنَّ التعريفَ المذكورَ للاستثناءِ منطبقٌ عليه .

\*\*\*\*

## المسألةُ الثانيةُ :

يجبُ أَنْ يكونَ الاستثناءُ متصلاً بالمستثنى منه . - عادةً :  
واحترزنا بقولنا : « عادةً » عمّا إذا طالَ الكلامُ ؛ فإنَّ ذلكَ

(١) لفظ ح : «أبو» .

(٢) لفظ ص : «بخرج» .

(٣) عبارة ح ، ي : «أكرم بني» .

(٤) في غير ح : «يتناوله» .

(٥) آخر الورقة (١٣٢) من ح .

(٥) لم ترد الواو في ح .

(٦) من الآية (٦) من سورة «المائدة» .

(٥) آخر الورقة (١٤٣) من ل .

لا يمنع [ من <sup>(١)</sup> ] اتصال الاستثناء <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> .  
 وكذلك <sup>(٤)</sup> قطع الكلام بالنفس والسعال : لا يمنع من  
 اتصاله به <sup>(٥)</sup> .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - : أنه جَوَزَ <sup>(٦)</sup> الاستثناء  
 المنفصل .

وهذه الرواية - إن صحَّتْ - فلعلَّ المراد منها : ما إذا نوى  
 الاستثناء متصلاً بالكلام ، ثم أظهر نيته بعده - فإنه يدين [ فيما <sup>(٧)</sup> ]  
 بينه وبين الله تعالى - فيما نواه <sup>(٨)</sup> .

(١) لم ترد الزيادة في ح .

(٢) عبارة ي : « اتصاله من الاستثناء » وهو تصرف من الناسخ .

(٣) ذكر الأصفهاني نقلاً عن امام الحرمين أن الذين قالوا بتجويز  
 الاستثناء المنفصل في كتاب الله خاصة - قالوه بسبب خيال تخيلوه من مبادئ  
 كلام المتكلمين الصائرين إلى ان الكلام الأزلي واحد ، وانما الترتيب في  
 جهات الوصول إلى المخاطبين ثم قال : وهذا من هؤلاء اقتحام العميات ..  
 وفساد هذا مدرك بالبديهة . راجع : الكاشف (٢٣٩/٢) .

(٤) لفظ ل ، ح : « ولذلك » .

(٥) هذا متفق عليه بين العلماء .

(٦) لفظ ص : « يجوز » .

(٧) لم ترد الزيادة في ل ، ي .

(٨) نقل الأصفهاني عن امام الحرمين قوله : « والمشكل صحة النقل  
 عن ابن عباس ، والوجه : تكذيب الناقل أو حمله على أنه غلط .  
 ويمكن أن يحمل مذهبه على اضممار الاستثناء متصلاً ، ثم البوح بادعاء =

لنا وجهان :

---

الأول :

---

لو جاز تأخير الاستثناء - لما استقر شيء من العقود : من الطلاق  
والعتاق ، ولم <sup>(١)</sup> يتحقق الخنث <sup>(٢)</sup> أصلاً ؛ لجواز أن يرد عليه  
الاستثناء : فيُغيَّر <sup>(٣)</sup> حكمه .

الثاني :

---

نعلم بالضرورة أن من قال لو كي له <sup>(٤)</sup> [ اليوم ] : « بع داري من  
أي شخص كان » ثم قال - بعد غدٍ - : « إلا من زيد » ؛ فإن  
أهل العرف لا يجعلون الاستثناء عائداً الى ما تقدم .

\*\*\*\*

---

= اضماره متأخرا . وهذا مذهب مزيف ، وقد صار اليه بعض أصحاب  
مالك الذين قالوا بتجويزه في كتاب الله تعالى خاصة « راجع الكاشف  
(٢/٢٣٩) .

(١) عبارة ح : «لزم أن لا» ، وعبارة ن ، ي ، ص ، ل : «وأن لا» .

(٢) لفظ ن : «الخنث» ، وهو تصحيف .

(٣) لفظ ي : «فتغير» ، وفي آ : «فيعتبر» .

(٤) عبارة ن ، آ ، ل ، ص : «اليوم لو كي له» ، وسقطت «اليوم»

من ح .



احتجوا :

بأنه يجوز تأخير النسخ والتخصيص - : فكذا (١) الاستثناء .

والجواب :

[ أنه (٢) ] يطل بالشرط ، وخبر المبتدأ ؛ ثم نطالبهم بالجامع .  
والله أعلم (٣) .

....

(١) في ي ، آ : « وكذا » .

(٢) سقطت من ن ، ي ، ل ، آ .

(٣) هذا ما ذكره المصنف - رحمه الله - هنا ، وأما ما قاله في

التفسير فهو : « قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : لو لم يحصل التذکر الا بعد مدة طويلة ، ثم ذكر « ان شاء الله » كفى في دفع الحنث . وعن سعيد بن جبیر : بعد سنة أو شهر أو أسبوع أو يوم . وعن طاووس : أنه يقدر على الاستثناء في مجلسه . وعن عطاء يستثنى على مقدار حلب الناقة الغزيرة . وعند عامة الفقهاء : أنه لا أثر له في الأحكام ما لم يكن موصولا .

ثم ذكر احتجاج ابن عباس بقوله تعالى « واذكر ربك إذا نسيت » باعتبار المراد منه ما تقدم ، وباعتباره غير مقيد بوقت . وعقب على استدلال ابن عباس : بأنه استدلال ظاهر في أن الاستثناء لا يجب أن يكون متصلا ، ثم ذكر ما احتج به للفقهاء في المحصول ، وقال : ثبت أن الذي عولوا عليه ليس بقوي ، والاولى ان يحتجوا في وجوب كون الاستثناء متصلا : بأن الآيات الكثيرة دلت على وجوب الوفاء بالعقد والعهد قال تعالى : « أوفوا بالعقود » ، وقال : « وأوفوا بالعهد » : فالآتي بالعهد =

## المسألة الثالثة :

استثناءُ الشيءِ من غيرِ جنسِهِ - باطلٌ على سبيلِ الحقيقةِ ؛ وجائزٌ على سبيلِ المجازِ .

والدليل [ على <sup>(١)</sup> ] الأول :

أنَّ الاستثناءَ من غيرِ الجنسِ [ الأول <sup>(٢)</sup> ] لو صحَّ : لصحَّ إمَّا من اللفظِ ، أو [ من <sup>(٣)</sup> ] المعنى .  
والأولُ باطلٌ ؛ لأنَّ اللفظَ الدالَّ على الشيءِ - فقط - غيرُ دالٍّ على ما يخالفُ جنسَ مسمَّاهُ واللفظُ إذا لم يدلَّ على شيءٍ لا يحتاجُ إلى صارفٍ يصرِّفهُ [ عنه <sup>(٤)</sup> ] .

== يجب عليه الوفاء بمقتضاه ، لأجل هذه الآيات ، خالفنا هذا الدليل فيما كان متصلاً لأن الاستثناء مع المستثنى منه كالكلام الواحد . . . الخ راجع : التفسير (٤٧٣/٥) . ط الخيرية .

ولا يخفى أن الآية المذكورة فيها قيد النسيان ، فراجع شرح المحلى على جمع الجوامع (١٢/٢) ، ونقل عن الأشعري - رضي الله عنه - أنه قال : لو صح مذهب ابن عباس : لما عدل عنه إلى الأجزاء «بأن أخذ ضغثاً» على ما ذكر في الآية بل كان يكفي الاستثناء ولو بعد حين ، انظر الكاشف (٢/٢٤٠ - ب) . أما الغزالي فقد قال عن قول ابن عباس - ولعله لا يصح عنه النقل إذ لا يليق ذلك بمنصبه . راجع : المستصفي (١٦٥/٢) وانظر شرح الاسنوي (٤١٠/٢) . ط السلفية .

(١) سقطت الزيادة من آ .

(٢) لم ترد الزيادة في غير ح .

(٣) لم ترد الزيادة في ص .

(٤) لم ترد الزيادة في ح .

والثاني - أيضا - باطل ؛ لأنه لو جاز حمل اللفظ على المعنى المشترك بين مسماه وبين المشتى - ليصح الاستثناء - [ بلجاز استثناء كل شيء من كل شيء ] لأن كل شئين لا بد<sup>(١)</sup> وأن يشتركا في بعض الوجوه - فاذا حمل - المشتى على ذلك المشترك : صح الاستثناء .

ولما علمنا<sup>(٢)</sup> : أن العرب لم يصححوا استثناء كل شيء من كل شيء : علمنا بطلان هذا القسم<sup>(٣)</sup> .

(١) لفظ ص : «فلا» .

(٥) آخر الورقة (١٩٦) من ن .

(٢) في ح : «عرفنا» .

(٥) آخر الورقة (١٣١) من آ .

(٣) ثمرة الخلاف في هذه المسئلة تظهر فيما إذا قال : «فلان علي ألف درهم الاثوبا» فالامام الشافعي<sup>٤</sup> - رضي الله عنه - يرى وجها معقولا في استثناء قيمة الثوب من الألف .

وأما الإمام أبوحنيفة - رضي الله عنه - فإنه لا يقبل هذا الاستثناء ، ولا يرى فيه هذا الوجه ، وإن كان قد جوز استثناء المكيل بعضه من بعض وان اختلفت الأجناس ، ناظرا الى الوجه الذي رآه الشافعي<sup>٥</sup> في استثناء الثوب من الدراهم على معنى القيمة . هذا ما نقله الاصفهاني عن امام الحرمين في الكاشف (٢/٢٤٠) ، ثم قال امام الحرمين : والأصح : أن لا يعتد بثبوت الاستثناء من غير الجنس ، وان جرى لفظ «الا» في كلام فصيح : لم يكن استثناء - كان بمعنى « لكن » . وقال الغزالي : اختيار القاضي أن الاستثناء من غير الجنس حقيقة ثم قال : والأظهر عندي : أنه مجاز : . راجع المستصفي (٢/١٧٠) ، وهو اختيار أبي الحسين فراجع : المعتمد (١/٢٦٢) . =

احتجوا بالقرآن ، والشعر ، والمعقول :

أما القرآن - فخمس آيات .

أحداها (١) :

قوله عز وجل : « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا

إِلَّا خَطَأً » (٢)

وثانيها :

[ قوله تعالى (٣) ] : « فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ

إِلَّا إبليسَ » (٤) وهو ما كان منهم ، بل كان من الجن .

= وخلاصة القول : أن المذاهب في هذه المسئلة كما يلي : ١ - أن الاستثناء من غير الجنس لا يجوز ؛ وان وقع فانه لا يسمى استثناء ، بل هو استدراك ٢ - هو استثناء - على سبيل المجاز ٣ - هو استثناء حقيقة ، وهؤلاء اختلفوا فمنهم من اعتبره من قبيل المتواطىء ، ومنهم من قال انه مشترك ٤ - الوقف عن الحمل . وبذلك يكون مجموع المذاهب في هذه المسألة خمسة .

(١) لفظ آ : «أحدها» .

(٢) الآية (٩٢) من سورة «النساء» .

(٣) لم ترد في آ ، ي ، ح .

(٤) الآية (٣٠) من سورة «الحجر» .

وثالثها :

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ] : « لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » <sup>(٢)</sup> .

.....

ورابعها :

[ قوله <sup>(٣)</sup> تعالى ] : « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ » <sup>(٤)</sup> [ والظن <sup>(٥)</sup> ] ليس من جنس العلم .

وخامسها :

[ قوله <sup>(٦)</sup> تعالى ] : « لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيهَا إِلَّا قِيلاً سَلَاماً سَلَاماً » <sup>(٧)</sup>  
والسلام ليس من جنس اللغو .

.....

(١) لم ترد في غير ح .

(٢) الآية (٢٩) من سورة «النساء» .

(٣) لم ترد في غير ح ، آ .

(٤) الآية (١٤٧) من سورة «النساء» .

(٥) سقطت من ن ل .

(٦) لم ترد في غير آ ، ح .

(٧) الآيتان (٢٥ ، ٢٦) من سورة «الواقعة» .

وأما الشعر • - [ فقوله (١) ] .

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ .. .. إِلَّا الْبِعَافِيْرُ وَالْأَنْعِيْسُ (٢)

(٥) آخر الورقة (٨٩) من ى .

(١) سقطت من ن ، ل ، آ ، ى .

(٢) بهذه الألفاظ ورد البيت في المستصفى (١٦٨/٢) ، ولم يورده أبو الحسين ، واكتفى بيت النابغة في المسئلة ، وورد في الحاصل (٤٨ - ب) والمنتخب (٧٠ - ب) ، وفي التحصيل أورده بالمعنى (٦١ - ب) .

والبيت معزواً لـ «عامر بن الحارث» المعروف بـ «جران العود» راجع : العيني (١٤٧/٢) - الشاهد (٣٤٣) ، والانصاف (٦٥) ، وتنزيل الآيات (٧٣) وديوان الشاعر (٥٣) ضمن مقطوعة رجز ، وليس بهذه الألفاظ بل :

قد ندع المنزلَ يا لميس .. .. يعس فيه السبعُ الجروسُ  
الذئب أو ذو لبد هموس .. .. بسابسا ليس بها أنيس  
إلا اليعافير والاعيس .. .. وبقر ملمع كنوس

كأنما هن الجوارى الميس

وقد ورد البيت كما في المحصول في اللسان مادة (الا) ، والكتاب (١٣٣/١) ، و (٣٦٥) ، وشرح شواهد (١٣٣/١) ، والطبري (١٧٨/٥) ، (٢٨/١٢) ، (٣٩/٢٧) ، والكشاف (٢٧٧/٣) ، ومشاهد الانصاف (٦٥) والتنزيل (٧٣) وتفسير المصنف (٥٩٤/٨) ط الخيرية ، والبحر المحيط (٤٨٤/٨) ، والنيسابوري (٨/٢٠) ، وروح المعاني (٢٠٨/٣) ، (١٧٣/١٤) ، (٩/٢٠) ، (١٥٢/٣٠) ، ومجاز القرآن (٢٣٧/١) ، والخزاة (١٢١/٤) ، وشرح المفصل (٨٠/٢) ، (٥٢/٨) =

[ وقول النابغة : ]

• وَمَا بِالدَّارِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا أَوَّارِيٌّ •

والأواري : ليس من جنس الأحد [ (١) ]

•••••

= وشرح شذور الذهب (٢٦٥)، وشرح الأشموني (١٤٧/٢)، وأوضح المسالك (٢٦١/٢)، وشرح الكافية (٢٥٤) ومفتاح العلوم (١٩٨)، (٢٧٠)، والايضاح (١٦٣)، وهامش التلخيص (٣٠٦) وعروس الأفراح (٦٧/٤)، والجمع (٢٢٥)، والدرر (١٩٢/١)، وشرح التصريح (٣٥٣/١)، وفي معاني القرآن (٢٨٨/١)، و (١٥/٢) بلفظ : «وبلد ليس به أنيس»، وكذلك في مجاز القرآن (٧٨/٢)، وفي معاني الشعر (٢٨) :

بالبتي وأنت بالميس • ببلد ليس بها أنيس • الا البعافير والا العيس ،  
وفي مجالس ثعلب (٣٨٤) :

دار لليلي خلق لبيس • ليس بها من أهلها أنيس • الا البعافير والا العيس  
وفيه أيضا (٢٦٢) كما في معاني الشعر .

(١) ما بين المعقوفتين سقط كله من آ، وهو بهذا الحرف في ص، ي، ح، وفي ل، ن، ألم ترد كلمة «من»، والنص بعد ذلك مزيج من جزأين : أولهما قوله «وما في الدار أحد» وصوابه كما في جميع المراجع : «وما بالربع من أحد» وهو جزء من عجز بيت، ثانيهما قوله : «الا أوارى»، وهو الرواية المعروفة في أكثر المراجع، وهو جزء من صدر البيت التالي لما ورد فيه القسم الأول، والبيتان هما قول النابغة الذبياني : =

وقفت فيها أصيلانا أسائلها . . . عيئت جوابا وما بالربع من أحد  
الا أوارى لأيا ما أئينها . . . والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد

= كما في ديوانه ص (٣٠) ط بيروت ، وقد ورد البيتان منسوبين اليه  
وبالفاظ الديوان ذاتها في الخزانة (٥/٤) ، وشرح المفصل (٨٠/٢) ،  
والطبري (٦١/١) والطبرسي (١٣٤/٥) ، والانصاف (٢٦٩) والكتاب  
(٣٦٤/١) ، وشرح شواهد الكتاب (٣٦٤/١) ، والحيوان (٣٣١/١) ،  
والهمع (٢٢٣) ، والدرر اللوامع (١٩١/١) ، وفيهما : «أصيلالا»  
بدلا من «أصيلانا» و «الأوارى» بدلا من «أوارى» وتكرر ورودهما في  
الهمع (٢٢٥) ، والدرر (١٩١/١) بلفظ «طويلا كي أسائلها» بدل  
«أصيلانا أسائلها» ، كما وردا في معاني القرآن (٢٨٨/١) ، الا أن فيه  
«ما ان لا أئينها» بدلا من «لأيا ما أئينها» وفي مختار الشعر الجاهلي  
(١٤٩/١) ، وفيه «الأوارى» . وفي اللسان مادة «أصل» ورد البيت الأول ،  
وكذلك في الصحاح ، والأشعوني (٢٨٠/٤) الشاهد رقم (٩٤٧) .

وورد البيت الثاني منهما في شرح الشافية (٥٤/٢) ، والتنبيه (٩٨) ،  
والضرائر (٣٢٥) وشرح المفصل (١٢٩/٨) ، والطبري (١٨٦/١) ،  
واللسان مادة «جلد» والهمع (١٥٨) والدرر (٢٢٢/٢) .  
وورد موضع الشاهد من البيتين في معاني القرآن (٤٨٠/١) ،  
الخزانة (١٢١/٤) - الشاهد (٢٧٢) ، وشرح المفصل (١٢/٨) ، (١٤٣/٩) ،  
الطبري (١٤٦/٣) ، (١٧٨/٥) ، (١١٧/١١) ، واللسان مادة «الا»  
ومادة «عيا» وأوضح المسالك (٣٧/٤) .

وقد ورد موضع الشاهد ، ولفظ «الاورى» في شرح الشافية (٥٤/٢) ،  
والضرائر (٣٢٥) ، والانصاف (٢٦٩) والدرر (٢٢٢/٢) .

وورد الشطر الثاني من البيت الثاني من غير ما عزوله في الحيوان  
(٢٨٠/٥) .



وَأَمَّا الْمُعْقُولُ - فهو : أن الاستثناء تارة يقعُ عما يدلُّ اللفظُ عليه « دلالة المطابقة » أو <sup>(١)</sup> « التضمن »  
وتارة عما يدلُّ عليه « دلالة الالتزام » ، فإذا قال « لفلانٍ علي ألفُ دينارٍ ، الا ثوباً » - فمعناه : [ إلا <sup>(٢)</sup> ] قيمة ثوبٍ .

\*\*\*\*

[ و <sup>(٣)</sup> ] الجوابُ :

أما قوله تعالى : « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً » <sup>(٤)</sup> [ فجوابه : أن « إلا » هاهنا بمعنى لكن ، أو يقال : وما كان لمؤمنٍ أن يقتل مؤمناً إلا إذا أخطأ ] <sup>(٥)</sup> ، فغلبَ على ظنه أنه <sup>(٦)</sup> ليس من المؤمنين إماماً بأن يختلط بالكفار : فيظنُّ الرجلُ أنه منهم <sup>(٧)</sup> ، أو <sup>(٨)</sup> بأن يراه من بعيدٍ - فيظنُّه صيداً ، أو حجراً <sup>(٩)</sup> .

(١) في آ ، ح ، ص : « و » ، وفي ن ، ل : « والتضمن » .

(٢) سقطت الزيادة من ن ، آ ، ل ، ص .

(٣) لم ترد الواو في ص .

(٤) الآية (٩٢) من سورة « النساء » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ن ، ل ، وسقطت كلمة « الا »

من آ ، وقوله « بمعنى » في ح « بمعناه » ، وقوله : « أخطأ » فيها : « خطأ » .

(٦) لم ترد الزيادة في غير ص .

(٧) في ل ، ن : « منهما » .

(٨) لفظ ل ، ن : « وبأن » .

(٩) راجع : هذين الوجهين وغيرهما من الوجوه التي حمل المصنف =

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « إِبْلِيسَ (١) » - فَقِيلَ إِنَّهُ كَانَ  
 مِنَ الْمَلَائِكَةِ - وَلَا بَدْرَ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ كَوْنَهُ مِنَ الْجِنِّ - بِنَهْيِ  
 كَوْنِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ .

سَلَّمْنَا : أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، لَكِنْ إِنَّمَا حَسُنَ الْإِسْتِثْنَاءُ ؛  
 لِأَنَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِالسُّجُودِ - كَمَا أَنَّ الْمَلَائِكَةَ . كَانُوا مَأْمُورِينَ  
 بِذَلِكَ . فَكَانَهُ (٢) قَالَ : « فَسَجَدَ الْمَأْمُورُونَ بِالسُّجُودِ إِلَّا ابْلِيسَ » (٣) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً (٤) ،  
 « إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ » (٥) فَقَدْ انْفَقَتِ النِّحَاةُ (٦) : عَلَى

= عَلَيْهَا الْآيَةُ فِي حَالَةِ اعْتِبَارِ الْإِسْتِثْنَاءِ مُتَّصِلًا ، أَوْ مُنْقَطِعًا ، وَكَذَلِكَ لِمَعْرِفَةِ  
 وَجْهِ اِعْرَابِ قَوْلِهِ «خَطَأً» - تَفْسِيرُ الْإِمَامِ الْمُصَنِّفِ (٣/٢٨٤ - ٢٨٥) .  
 ط الحيرية .

(١) الْآيَةُ (٣٠) مِنْ سُورَةِ «الْحَجَرِ» .

(٥) آخِرُ الْوَرَقَةِ (٤٩) مِنْ ص .

(٢) لَفْظِي : «وَكَانَهُ» .

(٣) رَاجِعُ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي كَوْنِ ابْلِيسَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَوْ الْجِنِّ ، وَهَلِ  
 هُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ ، أَوْ هُمَا مُخْتَلِفَانِ ، وَاسْتِدْلالاتُ كُلِّ عَلَى مَذْهَبِهِ ،  
 وَأَقْوَالُهُمْ فِي هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ فِي التَّفْسِيرِ (١/٢٨٨ - ٢٨٩) . ط الحيرية .

(٤) الْآيَةُ (٢٩) مِنْ سُورَةِ «النِّسَاءِ» .

(٥) الْآيَةُ (١٥٧) مِنْ سُورَةِ «النِّسَاءِ» .

(٦) لَفْظُ آ : «التِّجَارَةُ» . وَهُوَ مِنْ غَرَائِبِ التَّصْحِيفِ .

أنه ليس باستثناء<sup>(١)</sup>؛ ثم فسره البصريون بقولهم<sup>(٢)</sup> : ولكن<sup>(٣)</sup> اتباع الظن<sup>(٤)</sup>؛ والكوفيون بقولهم<sup>(٥)</sup> : «سوى اتباع الظن».

والجواب<sup>(٥)</sup> عن الشعر :

أن «الأنيس» - سواء فسّرناه بالموئس، أو بالمبصر : أمكن ادخال اليعافير والعيس فيه<sup>(٦)</sup>.

(١) لفظ آ : «استثناء» .

(٢) في ن ، ل : «بقوله» ، وفي ي : «يقولونه» .

(٣) لفظ ل : «ولكن» .

(٤) في ن ، ل : «بقوله» ، ولفظ ص : «يقولون» . وراجع :

أقوال الفريقين في الآية ، في الانصاف (١٧٤/١) ط الاستقامة.

(٥) لفظ ص : «الجواب» .

(٥) آخر الورقة (١٤٤) من ل .

(٦) قال الأصفهاني : وأما الجواب عن الآية والشعر فممنع أنه استثناء

من غير الجنس قال صاحب التنقيح : ولا أرى لهذا الاعتذار معنى ، فان

اللفظ إذا لم يتناول ما بعد «ال» : لم يكن لا تناولا ، ولا اخراجا ، فان مكان

الاستثناء هو الاخراج وحرف «ال» صيغته الموضوعه له : فهذا مجاز

قطعا ، والا فليغير حد الاستثناء أو يدعى الاشتراك . وعقب الأصفهاني

على قول صاحب التنقيح بقوله : واعلم أن هذا كلام مبين ويصلح أن

يجعل دليلا في أصل المسألة . راجع : الكاشف (٢٤١/٢ - ب - ٢٤٢ - آ) .

وعن قوله تعالى «إلا قبيلاً سلاماً سلاماً» جاب القرافي : بأنه استثناء

وعن الثالث (١) :

أَنَّهُ لَوْ صَحَّ الاستثناءُ من المعنى : لزم [ صحَّةُ (٢) ] استثناءِ  
كلِّ شيءٍ من كلِّ شيءٍ ، على ما بيَّناه . واللهُ أعلمُ .

\*\*\*\*

المسألةُ الرابعةُ :

أجمعوا على فسادِ الاستثناءِ المستغرقِ .

ثمَّ (٣) من الناسٍ من قالَ : شرطُ المستثنى أَنَّهُ لا يكونَ أكثرَ  
أكثرَ مما بقي ، بل يجبُ أَنَّهُ يكونَ (٤) مساوياً ، أو أقلَّ .

= متصل لأن هذا القول يقال في الآخرة، ولما حصل الأمان فيها لأهل الجنة -  
صار السلام لغوا . فراجع : نفائسه (١٨٤/٢) ، وهذا تكلف منه ظاهر .  
ورجح المصنف أنه منقطع وأن «ألا» بمعنى لكن فراجع التفسير (٥٢/٨) .  
ط الخيرية .

(٥) آخر الورقة (١٣٣) من ح .

(١) أي عن الاحتجاج بالمعقول .

(٢) سقطت الزيادة من ح ، ي .

(٣) لفظ ن ، ي ، ل ، آ : «ومن» .

(٤) في ن ، ي ، ل ، ح : «كونه» .

[ و (١) ] قال القاضي : [ بل (٢) ] شرطه (٣) : أن لا يكون أكثر ولا مساوياً بل أقل .

\*\*\*

ويدل على فساد القولين - : أن الفقهاء أجمعوا على [ أن (٤) ] من قال : « لفلان علي عشرة إلا تسعة » - يلزمه (٥) واحد ، ولولا أن هذا الاستثناء صحيح : لفة وشرعاً وإلا : لما كان كذلك .

ويدل على فساد القول الثاني - خاصة - قوله تعالى :  
« إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ » (٦) ، وقال - حكاية عن ابليس - :  
« الْأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ \* إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ » (٧) ؛  
فلو كان المستثنى أقل من المستثنى منه : لزم - في أتباع ابليس - وفي المخلصين - أن يكون كل واحد منهما أقل من الآخر ؛ وذلك محال .

(١) لم ترد الواو في ن ، ل .

(٢) لم ترد الزيادة في غير آ ، ص .

(٣) في ن ، ل ، آ : « بشرط » ، ولفظي : « بشرط » .

(٤) سقطت الزيادة من ي .

(٥) لفظ ن ، ل «لزمه» .

(٦) الآية (٤٢) من سورة «الحجر» .

(٧) الآيتان (٣٩ ، ٤٠) من سورة الحجر .

(٨) آخر الورقة (١٩٧) من ن .

حجةُ القاضي - رحمه الله - : أنَّ المقتضى لفسادِ الاستثناءِ قائمٌ ، وما لأجلِهِ تُركَ العملُ بِهِ في الأقلِّ (١) غيرُ موجودٍ في المساوي والأكثرِ : - فوجبَ أنَّ يفسدَ الاستثناءُ في المساوي والأكثرِ .

بيانُ مقتضى الفسادِ (٢) : [ أنَّ (٣) ] الاستثناءَ - بعدَ المستثنى [ منه (٤) ] - انكارٌ بعدَ الاقرارِ ؛ وإنه غيرُ مقبولٍ .

بيانُ الفارقِ : أنَّ الشيءَ القليلَ يكونُ في معرضِ [ النسيانِ (٥) ] : لقلَّةِ الثغراتِ النفسِ إليه ، والكثيرُ (٦) يكونُ متذكراً محفوظاً ؛ لكثرةِ الثغراتِ القلبِ إليه ؛ فإذا (٧) أقرَّ بال عشرة - فربما كانت تلكَ العشرةُ بنقصانِ شيءٍ قليلٍ - وإنَّ كانت تامَّةً ، لكنه أدَّى منها شيئاً قليلاً (٨) ، ثم إنَّه نسيَ ذلكَ القدرَ لقلَّتِهِ (٩) - : فلا جرمَ أقرَّ بال عشرةِ الكاملةِ ، ثم إنَّه بعدَ الاقرارِ (١٠) تذكَّرَ ذلكَ القدرَ : فوجبَ

- 
- (١) لفظ ن : «الأول» ، وهو تحريف .
- (٢) عبارة آ : «المقتضى للفساد» .
- (٣) سقطت الزيادة من ي .
- (٤) سقطت الزيادة من ص .
- (٥) سقطت الزيادة من ن ، ل .
- (٦) لفظ آ : «والكبير» .
- (٧) لفظ ن ، آ ، ل ، ي : «واذا» .
- (٨) في آ : «بشيء قليل» .
- (٩) في ن ، ل زيادة (فكذلك) ، وفي آ : «بذلك» .
- (١٠) عبارة ح : «تذكر بعد» وفي ص : «يتذكر» ، وفي آ زيادة «ذلك» عقب كلمة «بعد» .

أَنْ يَكُونَ مَتَمَكِّنًا مِنْ اسْتِدْرَاكِهِ فَلِأَجْلِ هَذَا (١) شَرَحْنَا اسْتِثْنَاءَ الْأَقْلِّ مِنْ الْأَكْثَرِ ، وَلَمْ يُوجَدْ هَذَا الْمَعْنَى فِي اسْتِثْنَاءِ الْمَثَلِ أَوْ الْأَكْثَرِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا : أَنْ الْكَثْرَةَ مَظِنَّةُ الذِّكْرِ .

وَإِذَا ظَهَرَ الْفَارِقُ : بَقِيَ الْمُقْتَضِي سَلِيمًا عَنِ الْمَعَارِضِ .

\*\*\*\*

والجواب - عندنا:

[ أَنْ (٢) ] الْاسْتِثْنَاءَ - مَعَ الْمُسْتَثْنَى [ مِنْهُ (٣) ] - كَاللَّفْظِ الْوَاحِدِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ الْقَدْرِ ؛ وَعَلَى هَذَا الْفَرَضِ يَسْقُطُ مَا ذَكَرْتُمْ (٤) .  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

\*\*\*\*

المسألة الخامسة :

الاستثناءُ من الاثباتِ نفيٌ ، ومن النفيِ اثباتٌ .  
مثال الأول قوله تعالى : « فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا (٥) » ، ومثال الثاني قوله تعالى :

(١) في غير ح : « ذلك » .

(٢) هذه الزيادة من آ . .

(٣) كذا في ح ، وفي ص : « عنه » ، وسقطت من النسخ الأخرى .

(٤) في ن ، ل : « ذكرتموه » ، وفي آ ، ي ، ح : « ذكرته » .

(٥) الآية (١١٤) من سورة « العنكبوت » . .

« إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ » (١).

\*\*\*\*

وزعم (٢) أبو حنيفة - رحمه الله - : أن الاستثناء من النفي لا يكون إثباتاً ، قال : لأن بين الحكم بالنفي [ وبين (٣) ] الحكم بالإثبات واسطة - وهي : عدم الحكم .  
فمقتضى الاستثناء بقاء المستثنى غير محكوم عليه \* ، لا بالنفي ولا بالإثبات .

\*\*\*\*

لَنَا :

لو لم يكن الاستثناء في النفي إثباتاً - لما كان قولنا (٤) :  
« لا إله إلا الله » موجباً لثبوت الإلهية [ لله جل (٥) جلاله ] ، بل كان معناه نفي الإلهية عن غيره ، وأما (٦) ثبوت الإلهية [ له (٧) ] -

(١) الآية (٤٠) من سورة «الحجر» .

(٢) لفظ ن ، ي ، ل : «فزعم» .

(٣) لم ترد الزيادة في ص ، ح .

(٥) آخر الورقة (١٣٢) من آ .

(٤) لفظ ي : «قوله» .

(٥) لم ترد هذه الزيادة في ص .

(٦) في ن ، ل : «فأما» .

(٧) سقطت الزيادة من ص .



فلا . ولو كان كذلك - لما تمّ الاسلامُ، ولما كان ذلك - (١) باطلاً :  
علمنا أنّه يفيدُ الإثبات .

....

احتجّ (٢) أبو حنيفة - رحمه الله - بقوله صلى الله عليه وسلم  
« لا نكاح إلا بولي » (٣) ، و « لأصلاة الأبطال بطهور » (٤) .  
ولم يلزم منه تحقق النكاح عند حضور الولي ،

(١) عبارة ن ، ي ، ل ، آ : « ولما تمّ الاسلام » .

(٢) لفظ ح : « واحتج » .

(٣) هو حديث صحيح أخرجه أحمد في المسند (٦٦/٤) : ط  
المعارف ، وأبو داود في السنن (٢٢٩/٢) ، والترمذي (٢٠٤/١) ،  
وابن ماجه (٢٩٧/١) .

كما أخرجه الحاكم في المستدرک (١٦٩/٢ - ١٧٢) ، والمجد ابن  
تيمية في المنتقى (٥٠٣/٢) ط الرحمانية ، والشوكاني في نيل الأوطار  
(١٠١/٦) ، و (١٠٧ ، ١٠٨) المنيرية والحلي . وانظر أيضاً السنن الكبرى  
(٥٦/٧ ، ١٠٤ ، ١١١ ، و ١٤٨/١٠) . وراجع الكلام عليه في شفاء  
الغليل (٨٤ - ٨٥) ، والمحلى (٤٦٥/٩) ، ونصب الراية (١٦٧/٣) .  
على ما في هامش الشفاء ص (٨٥) .

(٤) أخرج المجد ابن تيمية في المنتقى (١١٧/١) ط مصطفى الحلبي :  
« عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : لا صلاة لمن  
لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » . رواه أحمد وأبو داود  
وابن ماجه . ثم قال ولأحمد وابن ماجه من حديث سعيد بن زيد وأبي  
سعيد مثله ، وراجع ما قاله الشارح الشوكاني (١١٧ - ١١٩) .  
وبهذا اللفظ ومن طريق أبي هريرة أيضا : رواه أحمد في المسند وأبو =

و [ لا (١) ] مُحَقَّقُ الصَّلَاةِ عِنْدَ [ حَضُورِ (٢) ] الْوُضُوءِ ، بَلْ يَدُلُّ  
عَلَى عَدَمِ صِحَّتَيْهِمَا - عِنْدَ عَدَمِ هُدْيِ الشَّرْطَيْنِ (٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

••••

= داود وابن ماجه والحاكم في المستدرک . على ما في الفتح الكبير (٣/٣٤٥) .  
وبه رواه ابن ماجه عن سعيد بن زيد . على ما في الفتح الكبير أيضا .

(١) سقطت الزيادة من ص .

(٢) سقطت الزيادة من آ .

(٣) قال المصنف في التفسير - وهو يتحدث عن الاشكال في حمل  
الاستثناء في قوله تعالى : «لَا خَطَأَ» على الاستثناء المتصل - : الا أن هذا  
الاشكال انما يلزم اذا سلمنا أن الاستثناء من النفي اثبات ، وذلك مختلف  
فيه بين الأصوليين ، والصحيح : أنه لا يقتضيه ، لأن الاستثناء يقتضي  
صرف الحكم عن المستثنى ، لا صرف المحكوم به عنه ، واذا كان تأثير  
الاستثناء في صرف الحكم فقط : بقى المستثنى غير محكوم عليه لا بالنفي  
ولا بالاثبات . فراجع : التفسير (٣/٢٨٥) ، وهذا يدل على أنه مال في  
التفسير إلى رأي الامام أبي حنيفة - رحمه الله - وكذلك في «المعالم» على  
ما نقله الأصفهاني في (٣/٣-آ) كما نقل عنه اعتراضه على الحجة التي  
احتج بها هنا وقال : ان الاقرار بالالاه حاصل بالفطرة . ولكنه خالفه  
هنا . وقد حرر الجلال المحلى موضع النزاع ولكنه بشكل فائق الحسن  
وزاد تحريره ايضاً المحشي البناني فراجع في شرح الجلال على جمع  
الجوامع بحاشية البناني (٢/١٥-١٦) ، يغنك ان شاء الله عما أفاض به  
القرافي من نقول وأقوال في نقائسه (٢/١٨٨) .

## المسألة السادسة :

الاستثناءاتُ إذا تعددتُ - فإن كانَ البعضُ معطوفاً على البعضِ بحرفِ العطفِ - كانَ الكلُّ عائداً الى المشتكى منه - كقولك<sup>(١)</sup> : « فلان [عندي<sup>(٢)</sup>] عشرةٌ الا أربعةٌ ، و [إلا<sup>(٣)</sup>] خمسةٌ » .

وإن لم يكن كذلك - فالاستثناءُ الثاني إن كان أكثرَ من الأول ، أو مساوياً له عادَ - إلى الأول [ كقوله<sup>(٤)</sup> ] : « فلانِ عليّ عشرةٌ إلا أربعةٌ ، إلا خمسةٌ »<sup>(٥)</sup> .

وإن<sup>(٦)</sup> كان أقلَّ [ من الأول<sup>(٧)</sup> ] - كقولك<sup>(٨)</sup> : « فلان<sup>(٩)</sup> عليّ عشرةٌ إلا خمسةٌ ، إلا أربعةٌ - فالاستثناءُ الثاني : إما أن يكونَ عائداً \* إلى الاستثناءِ [ الأول<sup>(١٠)</sup> ] [ فقط<sup>(١١)</sup> ] ، أو إلى المشتكى

- (١) في غير ص : « كقوله » .
- (٢) لم ترد الزيادة في آ .
- (٣) سقطت الزيادة من ن ، ي ، ل ، آ ، ع .
- (٤) سقطت الزيادة من ن ، ل .
- (٥) آخر الورقة (١٩٨) من ن .
- (٦) في ن ، ي ، ل ، آ ، ح زيادة : « أو الا أربعة » .
- (٧) لفظ آ : « فان » .
- (٨) سقطت الزيادة من ص .
- (٩) لفظ ي : « كقوله » .
- (١٠) عبارة ص : « علي فلان » .
- (١١) آخر الورقة (١٤٥) من ل .
- (١٠) لم ترد الزيادة في غير ص .
- (١١) لم ترد الزيادة في ص .

منه - فقط - أو اليهما - معا - أولاً إلى واحدٍ منهما .

والأولُ هو الحقُّ :

والثاني باطلٌ ؛ لأنَّ القريبَ إن لم يكنْ أولَى من البعيدِ ، فلا أقلُّ من المساواةِ .

والثالثُ [ أيضاً <sup>(١)</sup> ] باطلٌ ؛ لوجهين :

أحدُهُما :

أنَّ المستثنى منه - مع الاستثناءِ الأولِ - لا بدَّ وأنَّ يكونَ أحدُهُما نفيًا ، والآخرُ إثباتًا ؛ فالاستثناءُ الثاني لو عادَ اليهما معاً - والاستثناءُ من النفيِ إثباتٌ ، ومن الإثباتِ نفيٌ - : فيكونُ الاستثناءُ الثاني <sup>(٢)</sup> قد نفى عن أحدِ الأمرينِ السابقين عليه ما أثبتَهُ للآخرِ <sup>(٣)</sup> : فينجبرُ <sup>(٤)</sup> النقصانُ <sup>(٥)</sup> بالزيادةِ ، ويبقى ما كانَ حاصلًا - قبلَ الاستثناءِ الثاني . فيصيرُ الاستثناءُ الثاني لغوًا .

وثانيهما :

أنَّ الاستثناءَ الثاني لو رجعَ إلى الاستثناءِ الأولِ ، والمستثنى منه معاً - : لزمَ أنْ يكونَ نفيًا وإثباتًا - معا - وهو محالٌ .

(١) لم ترد الزيادة في ح .

(٢) في ن : «الذي» ، وهو وهم من الناسخ .

(٣) آخر الورقة (١٣٤) من ح .

(٤) في غير ح : «الآخر» .

(٥) لفظ آ : «فيجر» ، وفي ص : «فجبر» .

(٥) عبارة ح : «الزيادة بالنقصان» .

فإن قلت: النهى والاثبات إنما يتنافيان<sup>(١)</sup> لو رجعا إلى شيء واحد - من وجه واحد - فأما عند رجوعهما إلى شيئين فلا يتنافيان . قلت<sup>(٢)</sup> : لنفرض أنه<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> قال : « علي عشرة الاثنين ، إلا واحداً » ؛ فالاستثناء الثاني لما رجع إلى المستثنى منه : أخرج منه درهماً آخر ، ولما رجع إلى الاستثناء الأول - : اقتضى ذلك اثبات ذلك الدرهم [ المستثنى منه : فيكون ذلك الاستثناء نفيًا واثباتًا من المستثنى منه ]<sup>(٥)</sup> ؛ وهو محال .

أما الرابع وهو: أن لا يرجع الاستثناء الثاني إلى [الاستثناء<sup>(٦)</sup>] الأول ، ولا إلى المستثنى منه - فهو<sup>(٧)</sup> باطل بالاتفاق<sup>(٨)</sup> .

\*\*\*\*

(١) في ن ، ي ، ل زيادة : « أن » .

(٢) في ص زيادة : « فان » .

(٣) في آ زيادة : « لو » .

(٤) لفظ ن ، ي ، ل : « والاستثناء » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من آ ، وقوله : « للمستثنى » في ح :

«المستثنى» فيكون صفة للدرهم .

(٦) لم ترد الزيادة في ص .

(٧) لفظ ن ، آ ، ح : « هو » .

(٨) هذه المسئلة أدرجها أبو الحسين ضمن مسئلة « الاستثناء الوارد

عقيب كلامين » فراجع : المعتمد (٢٧٠/١) ، وأهملها الامام الغزالي والشارح الأصفهاني وكذلك ابن الحاجب ، والحنفية لا يقولون بها =

## المسألة السابعة :

الاستثناءُ المذكورُ - عقيبَ جملٍ كثيرةٍ<sup>(١)</sup> هل يعودُ إليها - بأسرها -  
أم لا ؟ مذهبُ الشافعيّ - رضي الله عنه - وأصحابه<sup>(٢)</sup> : عودهُ  
إلى الكلِّ .

ومذهبُ الامامِ أبي حنيفةَ - رحمة الله عليه - وأصحابه<sup>(٣)</sup> :  
اختصاصهُ بالجملةِ الأخيرةِ .

بقسميها ، لأنهم لا يجيزون الاستثناء من المستثنى ، اذ عندهم لا حكم فيه ،  
بل هو مسكوت عنه وجميع الاستثناءات ترجع إلى المستثنى منه الأول .  
راجع : سلم الوصول (٤٢٩/٢) . وراجع المسئلة في جمع الجوامع  
بشرح الجلال (١٦/٢ - ١٦) . وهذه المسئلة هي مسئلة تعدد الاستثناء مع  
اتحاد المستثنى منه ، والمسئلة التالية مسئلة تعدد المستثنى منه مع اتحاد المستثنى .

(١) العبارة في غيرى : «الجمل الكثيرة» .

(٥) آخر الورقة (٩٠) من ي .

(٢) وهو مذهب مالك أيضا ، واختاره ابن فورك ، وفرع عليه  
عليه امام الحرمين ، وخالفه فيما إذا كانت الجملة الأخيرة مبتوتة وقال :  
فالرأي عندي : اختصاص الاستثناء بالجملة الأخيرة . فراجع : الكاشف  
(٥/٣) .

(٣) ووافقهم أهل الظاهر - على ما نقله أبو الحسين عن الحوري في  
المعتمد (٢٦٤/١) .

وذهب<sup>(١)</sup> القاضي - مناً - والمرضى - من الشيعة - الى التوقف ،  
 إلا أن المرضى توقف للاشتراك ، والقاضي لم يقطع بذلك أيضاً .  
 ومنهم من فصل القول فيه ، وذكروا<sup>(٢)</sup> وجوهاً .  
 وأدخلوها في التحقيق : [ ما قيل<sup>(٣)</sup> ] : [ إن<sup>(٤)</sup> ] الحملتين  
 من الكلام إما أن يكونا من نوع واحد ، أو يكونا [ من<sup>(٥)</sup> ] نوعين .  
 فإن كان<sup>(٦)</sup> الأول : فإما أن تكون إحدى الحملتين متعلقة  
 بالأخرى أو لا تكون كذلك .

فإن كان الثاني - فإما أن يكونا مختلفي الاسم<sup>(٧)</sup> والحكم ،  
 أو متفقي الاسم - مختلفي الحكم ، أو مختلفي الاسم ، متفقي الحكم .  
 فالأول - كقولك<sup>(٨)</sup> : « أطعم ربيعة ، واخلع على مضر - إلا الطوال » .  
 والأظهر - هاهنا - : اختصاص الاستثناء بالجملة الأخيرة ؛  
 لأن الظاهر أنه لم ينتقل من<sup>(٩)</sup> الجملة المستقلة - بنفسها - الى جملة

(١) في ن ، ي ، ل : «ومذهب» .

(٢) فيما عدا آ زيادة : «فيه» .

(٣) سقطت هذه الزيادة من ص .

(٤) سقطت من آ .

(٥) انفردت بهذه الزيادة ص ، ح .

(٦) تكررت هذه العبارة في ح .

(٧) في ص قدم «الحكم» على «الاسم» .

(٨) في ص : «كقوله» .

(٩) في غير ص : «عن» .

أخرى مستقلة بنفسها ، إلا وقد تمَّ غرضه<sup>(١)</sup> - من الجملة<sup>(٢)</sup> الأولى ،  
ولو كان الاستثناء راجعاً الى جميع الحمل<sup>(٣)</sup> : لم يكن قد تمَّ مقصوده -  
من الجملة الأولى .

وَأَمَّا الثاني - فقولنا : « أَطْعِمُ رُبَيْعَةَ ، وَاخْتَلَعُ عَلَى رُبَيْعَةَ  
إِلَّا الطَّوَالَ » .

[ وَأَمَّا الثالثُ - فقولنا « أَطْعِمُ رُبَيْعَةَ ، وَأَطْعِمُ مَضْرَبًا إِلَّا

الطَّوَالَ »<sup>(٤)</sup> ] ،

والحكم - ها هنا - أيضاً<sup>(٥)</sup> كما ذكرنا ؛ لأنَّ كلَّ واحدة<sup>(٦)</sup> من  
الحملتين مستقلَّة<sup>(٧)</sup> فالظاهر أنَّه لم ينتقل من إحداهما<sup>(٨)</sup> ، إلا وقد  
تمَّ غرضه بالكلية منها .

(١) لفظ ح : «مقصوده» .

(٢) أبدلت هاتان الكلمتان في غير ح : ب «الأول» .

(٣) لفظ ي : «الجملة» .

(٤) آخر الورقة (١٩٩) من ن .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ن ، ل .

(٦) قدمت على «ها هنا» في غير ح .

(٧) لفظ ي : «واحد» .

(٨) في ي ، ص : «مستقل» .

(٩) عبارة غير ح : «عن أحدهما» .



وأما إن كانت إحدى الحملتين متطرفة بالأخرى : فإما أن يكون حكم الأوتى مضمراً في الثانية - كقوله <sup>(١)</sup> : « أكرم ربيعة ومضر إلا الطوال <sup>(٢)</sup> » ، أو اسم الأوتى مضمراً في الثانية - كقوله <sup>(٣)</sup> : « أكرم ربيعة ، واخلع عليهم إلا الطوال » - فالاستثناء <sup>(٤)</sup> في هذين القسمين راجع إلى الحملتين ؛ لأن الثانية لا تستقل إلا مع الأولى : فوجب رجوع حكم الاستثناء إليهما .

....

وأما إن كانت الحملتان نوعين <sup>(٥)</sup> - من الكلام : فإما أن تكون القضية واحدة ، أو مختلفة .

فإن كانت مختلفة فهو - كقولنا : « أكرم ربيعة ، والعلماء المتكلمون ، إلا أهل البلدة الفلانية » ؛ فالاستثناء <sup>(٦)</sup> [ فيه ] يرجع إلى ما يليه ؛ لاستقلال <sup>(٧)</sup> كل واحدة من [ تلك <sup>(٨)</sup> ] الحملتين بنفسها .

ع

(١) في ن «كقولنا» .

(٢) عبارة ن ، ل : «أكرم ربيعة ، واخلع عليهم الا الطوال» ، وهو وهم من الناسخ .

(٣) في غير ح : «كقولهم» .

(٤) في ن ، ي ، ل ، ح : «والاستثناء» .

(٥) لفظ ن ، ي ، ل : «نوعان» .

(٥) آخر الورقة (١٣٣) من آ .

(٦) هذه الزيادة من ص ، ح .

(٧) لفظ ن : «لاستقال» . وهو تصحيف .

(٨) لم ترد الزيادة في آ ، ص .

وَأَمَّا<sup>(١)</sup> إِنَّ كَانَتْ الْقَضِيَّةُ وَاحِدَةً - فهو كقولہ تعالى :  
 « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ » (٢) ، فالقضيةُ واحدةٌ ،  
 وأنواعُ . الكلامِ مختلفةٌ : فالجملةُ الأولى أمرٌ ، والثانيةُ نهيٌ ،  
 والثالثةُ خبرٌ ؛ فالاستثناء (٣) [ فيها (٤) ] يرجعُ الى الجملةِ  
 الأخيرةِ ؛ لاستقلالِ كلِّ واحدةٍ (٥) - في تلكَ الجملةِ (٦) - بنفسِها .

والإنصافُ : أَنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ حَقٌّ (٧) ؛ لَكُنَّا إِذَا أَرَدْنَا الْمُنَاطَرَةَ :  
 اخْتَرْنَا التَّوَقُّفَ ؛ لَا بِمَعْنَى دَعْوَى الْإِشْرَاقِ ، بَلْ بِمَعْنَى أَنَّا لَا نَعْلَمُ  
 حِكْمَتَهُ - فِي اللَّفْظِ - مَاذَا ؟ وَ [ هَذَا (٨) ] هُوَ اخْتِيَارُ الْقَاضِي .

•••••

- 
- (١) في ح : «فأما» .  
 (٢) الآية (٤) من سورة النور .  
 (٣) آخر الورقة (١٤٦) من ل .  
 (٤) في ن ، ي ، ل ، ص : «والاستثناء» .  
 (٥) لم ترد في ص .  
 (٦) في ن ، ي ، ل ، ص : «واحد» .  
 (٧) لفظ ص : «الجملة» .  
 (٨) هذا التقسيم لأبي الحسين فراجع في المعتمد (٢٦٥/١) وما  
 بعدها .

(٨) عبارة ن : «هذا هو» ، ولم ترد «هذا» في ل .

واحتج الشافعي - رضي الله عنه - بوجوه :

أولها :

أنَّ الشرطَ متى تعقَّبَ جملاً - : عادَ الّتي الكلُّ : فكذا الاستثناءُ ؛  
[ و (١) ] الجامعُ : أنَّ كلَّ واحدٍ - منهما - لا يستقلُّ بنفسه .

وأيضاً : فمعناها (٢) واحدٌ ؛ لأنَّ قولَهُ تعالى في آيةِ القذفِ :  
« إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا » جارٍ مجرّى قوله (٣) : وَأُولَئِكَ هُمُ  
الْفَاسِقُونَ إن لم يتوبوا .

ويقربُ من هذا الدليلِ قولُهُم : أجمَعنا على أنَّ الاستثناءَ  
بمشيئةِ الله - تعالى - عائدٌ (٤) إلى كلِّ الجملِ ، فالاستثناءُ  
بغيرِ المشيئةِ يجبُ أنَّ يكونَ كذلكَ .

وثانيها :

أنَّ حرفَ العطفِ يصيرُ الجملَ المعطوفَ بعضها على بعضٍ -  
في حكمِ الجملةِ الواحدةِ ؛ لأنّه لا فرقَ بينَ أنَّ تقولَ : « رأيتُ

(١) سقطت الواو من ن ، ل .

(٢) لفظ آ : «معناها» .

(٣) في ن ، ي ، ل ، آ زيادة «تعالى» .

(٤) آخر الورقة (١٣٥) من ح .

(٤) لفظ ن «عائدا» ، وهو تصحيف .

بكر بن خالد<sup>(١)</sup> ، وبكر بن عمرو<sup>(٢)</sup> ، « وبين أن تقول :  
« رأيت البكرين » ؛ وإذا كان الاستثناء الواقع - عقيب الجملة  
[ الواحدة<sup>(٣)</sup> ] راجعاً<sup>(٤)</sup> إليها : فكذا ما صار - بحكم العطف -  
كالجملة الواحدة<sup>(٥)</sup> .

وثالثها :

« أنه تعالى<sup>(٦)</sup> لو قال » : « فاجلدوهم ثمانين جلدة »  
( إلا الذين تابوا ) ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ( إلا الذين

(١) في ح : « زيد » .

(٢) في ح : « خالد » .

(٣) انفردت بهذه الزيادة ص ، ح .

(٤) لفظ ي : « راجع » .

(٥) لا يدخلن عليك من ظاهر هذا الدليل ما دخل على القرافي من  
ظن - أن الخلاف فيما اذا كان العطف « بالواو » خاصة ( انظر نقائسه  
١٩٠/٢ - ب ) فان الخلاف ثابت في الاستثناء بعد جمل متعاطفة مطلقاً -  
سواء أكان العطف بالواو أو الفاء أو ثم - ولذلك قال في جمع الجوامع  
« والوارد بعد جمل متعاطفة للكل ، إلى أن قال : وقيل : ان عطف  
بالواو » . فأطلق في الأول وحكى اشتراط العطف بالواو بقيل . فراجع :  
(١٧/٢) . . ويؤيده ما في مسلم الثبوت وشرحه فراجع (٣٣٢/١) ،  
وتيسير التحرير (٣٠٢/١) ، وسلم الوصول (٤٣١/٢) . ثم الخلاف في  
الظهور وليس في الامكان ، فراجع : ما ذكرنا مع مختصر المنتهى  
وشرحه (١٣٩/٢) وما بعدها .

(٦) عبارة آ : « لو قال تعالى » ، وفي ح زاد بعدها : « لهم » .

تابوا) وأولئك هم الفاسقون ( إلا الذين تابوا ) - لكان  
ركباً جداً .

فبتقدير أن يُريدَ الاستثناءَ عن كلِّ الجملِ<sup>(١)</sup> ، لا طريقَ له  
[ الى ذلك<sup>(٢)</sup> ] إلاً بذكرِ الاستثناءِ - عقيبِ الجملةِ الأخيرةِ ؛  
ففي هذه الصورةِ - : يكونُ الاستثناءُ راجعاً إلى كلِّ الجملِ ؛ والأصلُ  
في الكلامِ الحقيقةُ .

وإذا ثبتَ كونهُ حقيقةً - في هذه الصورةِ - كانَ كذلكَ في  
سائرِ<sup>(٣)</sup> الصورِ : دفعاً للاشتراكِ .

### ورابعها :

لو قالَ : « لفلانِ<sup>(٤)</sup> علي خمسةٌ ، وخمسةٌ إلاً سبعةٌ » - كانَ  
الاستثناءُ - ها هنا - عائداً<sup>(٥)</sup> الى الجملتينِ ؛ والأصلُ في الكلامِ<sup>(٦)</sup>  
الحقيقةُ .

(١) في ص «الجملتين» .

(٢) لم ترد هذه الزيادة في غير ص ، ح .

(٣) لفظ ي : «الكل» .

(٥) آخر الورقة (٢٠٠) من ن .

(٤) عبارة ن ، ي ، ل ، آ : «علي لفلان» .

(٥) لفظ آ : «راجعا» .

(٦) في ح زيادة : «هو» .

وإذا ثبت ذلك - في [هذه<sup>(١)</sup>] الصورة - [ف<sup>(٢)</sup>] - كذا<sup>(٣)</sup> في غيرها : دفعا للاشتراك .

....

[و<sup>(٤)</sup>] احتج أبو حنيفة - رحمة الله عليه - بوجوه :

أحدها :

أنَّ الدليل ينفي اعتبار الاستثناء ؛ تَرَكَنَا<sup>(٥)</sup> العمل به في الجملة الواحدة ؛ فيبقى العمل بالباقي في سائر الحمل .  
بيان النافي<sup>(٦)</sup> : أَنَّ الاستثناء يقتضي إزالة العموم عن<sup>(٧)</sup> ظاهره - وهو خلاف الأصل .

بيان الفارق : أَنَّ الاستثناء لا استقلال له بالدلالة على الحكم - فلا بدَّ من تعليقه بشيء ؛ لئلاَّ<sup>(٨)</sup> يصير لغواً ، وتعليقه بالجملة الواحدة يكفي في خروجه عن « اللغوية » . فلا حاجة الى تعليقه بسائر الحمل .

(١) سقطت الزيادة من ن ، آ ، ل .

(٢) سقطت الفاء من ن ، ل .

(٣) في ن ، آ ، ل زيادة : « يثبت » .

(٤) لم ترد الواو في ص ، ح .

(٥) لفظ ص ، ح : « ترك » .

(٦) كذا في ح ، وفي آ : « المنافي » . وفي غيرهما : « الثاني »

وهو تصحيف .

(٧) لفظ آ : « من » ، وفي ي : « علي » .

(٨) في ي ، آ : « كيلا » .

وإذا <sup>(١)</sup> ثبت النافي والفارق : ثبت أنه لا يجوزُ عودُهُ إلى  
الجملة <sup>(٢)</sup> الكثيرة ، والحصمُ قالَ بهِ : فصارتَ محجوجاً .

يبقى أنْ يقالَ : [ ف <sup>(٣)</sup> ] لِمَ خَصَّصْتُمُوهُ <sup>(٤)</sup> بالجملةِ الأخيرةِ ؟  
فنقول : هذا تفرُّعٌ قولِنَا ، ولنا فيه وجهانِ :

[ الوجه <sup>(٥)</sup> ] الأولُ : اتَّفَقُ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ لِلْقَرَبِ <sup>(٦)</sup>

تأثيراً في هذا المعنى ثم يدلُّ عليه أمورٌ أربعةٌ

[ الأول <sup>(٧)</sup> ] :

اتَّفَقُ أَهْلُ [ اللُّغَةِ <sup>(٨)</sup> ] البصريُّينَ على أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ عَلَى المَعْمُولِ  
لِلوَاحِدِ عَامِلَانِ ، فإِعْمَالُ الأَقْرَبِ <sup>(٩)</sup> أَوْلَى .

ع

- (١) لفظ ص : «فاذا» .
- (٢) في ص : «الجملة» .
- (٣) لم ترد الفاء في ح .
- (٤) في ن ، ي ، ل : «خصصتموها» .
- (٥) هذه الزيادة من ص ، ي .
- (٦) لفظ ن ، ل : «القريب» .
- (٧) لم ترد الزيادة في ن ، ل .
- (٨) لم ترد الزيادة في ص .
- (٩) لفظ آ : «القريب» .

## الثاني :

أنهم قالوا - في « ضرب زيد عمرواً ، وضربته » - : إن هذه  
الهاء بأن ترجع الى عمرو<sup>(١)</sup> المضروب - أولى من أن ترجع الى  
زيد الضارب للقرب .

## الثالث :

أنهم قالوا • - في قولنا : « ضربت سلمى سعدى » - : إنه  
ليس في إعراب اللفظ ، ولا في معناه - ما يجعل أحدهما بالفاعلية<sup>(٢)</sup>  
[ أولى من الآخر فاعتبروا المجاورة ، فقالوا : الذي يلي الفعل  
أولى بالفاعلية<sup>(٣)</sup> ] .

## الرابع :

أنهم قالوا - في قولهم • : « أعطى زيد عمرواً بكراً » - :  
أنه لما احتمل أن يكون كل واحد من عمر ، وبكر - مفعولاً  
[ أول<sup>(٤)</sup> ] ، وليس في اللفظ ما يقتضي الترجيح - : وجب اعتبار  
القرب .

(١) عبارة ح : «ترجع بأن» ، وهو خطأ .

(٥) آخر ص (٤٠١) من نسخة ن الناقصة وبه انتهت هذه النسخة ،  
ولم نستطع العثور على تنمة لها فيما اطلعنا عليه .

(٢) لفظ آ : «الفاعلية» .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من آ .

(٥) آخر الورقة (١٤٧) من ل .

(٤) سقطت الزيادة من ص .



[ الوجه (١) ] الثاني :

أنَّ كلَّ من صرفَ الاستثناءَ الى جملةٍ واحدةٍ - خصَّصَهُ  
؛ [ الجملة (٢) ] الأخيرةِ ، فصرفُهُ الى غيرها خرقٌ للاجماعِ .  
[ فهذا تمام هذه الحجَّة (٣) ] .

....

وثانيهما :

أنَّ الاستثناءَ المذكورَ - عقيبَ الجملِ - لو رجعَ الى جميعيها :  
لم يخلُ إمَّا أنَّ يُضمَرَ (٤) مع كلِّ جملةٍ استثناءً يعقبُها ، أولاً (٥)  
يضمَرَ ذلكَ ، بل الاستثناءُ المصرَّحُ بهِ في آخرِ الجملِ - هو الراجعُ  
الى جميعيها .

والأولُ باطلٌ ؛ لأنَّ الأضمارَ [ على (٦) ] خلافِ الأصلِ ،  
فلا يصارُ إليه إلاَّ لضرورةٍ (٧) ، ولا ضرورةَ ها هنا .  
والثاني - أيضاً - باطلٌ ؛ لأنَّ العاملَ في نصبِ ما بعدَ [ حرفِ (٨) ]

(١) لم ترد الزيادة في ص .

(٢) لم ترد الزيادة في ل ، ي ، ص .

(٣) لم يرد في آ ، ولعله زيادة من النساخ .

(٤) لفظ آ : «يضم» - في الموضعين - وهو تصحيف .

(٥) في ح ، ص : «لم» بدلا من لا .

(٦) لم ترد الزيادة في آ .

(٧) في غير ح : «للضرورة» .

(٨) هذه الزيادة من ص .

الاستثناء ، هو ما قبله : من فعل . ، أو تقدير فعل ؛ فإذا فرضنا رجوع ذلك الاستثناء الى كل الجمل<sup>(١)</sup> : كان العامل في نصب المستثنى أكثر من واحد<sup>(٢)</sup> ؛ لكن لا يجوز أن يعمل [ عاملان<sup>(٣)</sup> ] في إعراب واحد :

أما أولاً - فلأن سيبويه نص عليه<sup>(٤)</sup> ، وقوله حجة .

وأما ثانياً - فلأنه<sup>(٥)</sup> يجتمع على الأثر الواحد<sup>(٦)</sup> مؤثران مستقلان ؛ وهو محال.

.....

وثالثها :

أن الاستثناء من الاستثناء . مختص<sup>(٧)</sup> بما يليه<sup>(٨)</sup> :

(٥) آخر الورقة (١٣٤) من آ .

(١) لفظ ص : «الجملة» .

(٢) في غير ح : «الواحد» .

(٣) سقطت الزيادة من آ .

(٤) في الكتاب (٣٧/١) .

(٥) لفظ ي : «هو أنه» .

(٦) في آ : «أثر واحد» .

(٥) آخر الورقة (٩١) من ي .

(٧) لفظ ل : «يختص» .

(٨) في ي : «يمكنه» .

فكذا <sup>(١)</sup> في سائر الصور : دفماً للاشتراك عن الوضع .  
ورابعها :

أنَّ الجملَ إذا كانَ كلُّ واحدٍ منهاً مستقلاً بنفسه - فالظاهرُ :  
أنَّه لم ينتقل عن واحدٍ منها إلى غيره إلا إذا تمَّ غرضه منه ؛ لأنَّه  
كما أنَّ السكوتَ يدلُّ على استكمالِ الغرضِ [ المطلوبِ <sup>(٢)</sup> ] من  
الكلامِ - فكذا الشروعُ في كلامٍ [ آخر <sup>(٣)</sup> ] لا تعلقَ له بالأوَّلِ - يدلُّ  
على استكمالِ الغرضِ من ذلك الأوَّلِ .

إذا ثبتَ هذا - فلو حكمنا برجوعِ الاستثناءِ إلى كلِّ الجملِ  
المتقدِّمة : نقضَ ذلك . قولنا : « إنَّه لما انتقلَ عن الكلامِ الأوَّلِ  
تمَّ غرضه » .

....

واحتجَّ الشريفُ المرتضى على الاشتراكِ ، بوجوه <sup>(٤)</sup> :

أحدها :

أنَّ القائلَ إذا قالَ : « اضربْ غلmani ، وأكرمْ <sup>(٥)</sup> جبراني

(١) لفظي : « وكذا » .

(٢) هذه الزيادة من ح .

(٣) لم ترد الزيادة في ل .

(٤) آخر الورقة (١٣٦) من ح .

(٥) فيما عدا ح : « بأمور » .

(٥) في ص ، ح : « والقي » ، وفي آ : « واتق » .

(٨) في ي زيادة : « واتق أصدقائي » ، والأنسب حذفها .

الأَ واحدًا - جازَ أن يستفهم<sup>(١)</sup> المخاطبُ : هل أرادَ استثناءَ الواحدِ  
من الحملتينِ أو [ من<sup>(٢)</sup> ] الجملةِ الواحدةِ ؟ والاستفهامُ دليلُ الاشتراكِ .

وثانيها :

أنا وجدنا الاستثناءَ<sup>(٣)</sup> في القرآنِ<sup>(٤)</sup> والعربيَّةِ [ تارة<sup>(٥)</sup> ] عائداً  
إلى كلِّ الحملِ ، وأخرى مختصاً بالأخيرةِ ، وظاهرُ الاستعمالِ دليلُ  
الحقيقةِ : فوجبَ الاشتراكُ .

وثالثها :

أنَّ القائلَ إذا قالَ : « ضربتُ غلماي ، وأكرمتُ جبراني -

(١) لفظ ص : « يستفهمه » .

(٢) لفظ آ : « أحد » .

(٣) لم ترد الزيادة في ص .

(٤) في ص : « الاستفهام » وهو وهم من الناسخ .

(٥) مثال عوده إلى الكل قوله تعالى : « كيف يهدي الله قوماً  
كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسولَ حقٌّ وجاءهمُ البيناتُ واللهُ  
لا يهدي القومَ الظالمينَ . أولئك جزاؤهمُ أن عليهم لعنةَ اللهِ والملائكةِ  
والناسِ أجمعينَ . خالدٍينَ فيها لا يُخَفَّفُ عنهم العذابُ ولا هم  
يُنظَرُونَ . إلاَّ الذينَ تابوا من بعدِ ذلكَ وأصلحُوا فإنَّ اللهَ  
غفورٌ رحيمٌ » . ومثال عوده إلى البعض قوله تعالى : « إنَّ اللهَ مبتليكم  
بنهرٍ فمَن شربَ منه فليسَ مِنِّي ومن لم يطعمه فإِنَّه مِنِّي  
إلاَّ من اغترَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ » . فالاستثناءُ هنا عائداً إلى الأولى .

قائماً أو في الدارِ ، أو يوم الجمعةِ « - : احتمالَ فيما ذكره - من الحالِ والظرفين - أنَّ يكونَ المتعلقَ به جميعَ الأفعالِ ، وأنَّ يكونَ ماهرَ أقربُ ، والعلمُ باحتمالِ الأمرينِ - من مذهبِ أهلِ اللُّغةِ - ضروريٌّ . فإذا (١) صحَّ (٢) ذلكَ في الحالِ [ والظرفينِ (٣) ] : صحَّ - أيضاً (٤) في الاستثناءِ ؛ والجامعُ : أنَّ كلَّ واحدٍ منهما فضلةٌ تأتي بعدَ تمامِ الكلامِ فهذا مجموعُ أدلَّةِ القاطعينِ .

....

أما أدلَّةُ الشافعيةِ - فالجوابُ عن الأولِ :

[ أنَّ نَمَعَ الحَكمَ في الأَصْلِ ، وبِتَقديرِ تَسليمِهِ ، فَنَطالِبُ بِالْجَامِعِ ] (٥) .

....

قولهُ : إنَّهُما يَشترِكانِ في عَدَمِ الاستِقلالِ ، واقتِضاءِ التَخْصِيصِ . [ قلنا (٦) ] : لا (٧) يَلْزَمُ من اشتِراكِ شَيْئَيْنِ (٨) في (٩) بَعْضِ

(١) كذا في ص ، وفي غيرها : «واذا» .

(٢) لفظ ي : «ثبت» .

(٣) سقطت الزيادة من ص .

(٤) في ل ، ي ، آ : «ذلك» .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ل ، ي ، آ ، ص .

(٦) سقطت الزيادة من آ .

(٧) في آ : «فلا» .

(٨) في ل ، آ ، ص . الشئين .

(٩) كذا في ل ، وفي غيرها : «من» .

الوجوه ، • اشترَاكُهُمَا فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ .

قَوْلُهُ ثَانِيًا : « مَعْنَى الشَّرْطِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ وَاحِدٌ » .  
قُلْنَا : إِنْ أَدْعَيْتُمْ : [ أَنَّهُ <sup>(١)</sup> ] لَا فَرْقَ - بَيْنَهُمَا - أَصْلًا : كَانَ  
قِيَاسُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ - قِيَاسًا لِلشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ .  
وَإِنْ سَلَّمْتُمْ الْفَرْقَ : طَالِبْنَاكُمْ بِالْجَامِعِ .  
وَبِهَذَيْنِ الْجَوَابَيْنِ نُجِيبُ عَنْ الْإِسْتِدْلَالِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى .

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي :

أَنْتُمْ إِنْ أَدْعَيْتُمْ : أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَبَيْنَ  
الْجُمْلَةِ الْمُعْطُوفِ بِعَظْمِهَا عَلَى بَعْضٍ <sup>(٢)</sup> - كَانَ قِيَاسُ <sup>(٣)</sup> أَحَدِهِمَا  
عَلَى الْآخَرِ قِيَاسًا لِلشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ ؛ وَإِنْ سَلَّمْتُمْ الْفَرْقَ - طَالِبْنَاكُمْ  
بِالْجَامِعِ .

••••

وَعَنِ الثَّلَاثِ :

أَنَّهُ [ يُمْكِنُ <sup>(٤)</sup> ] [ رِعَايَةُ <sup>(٥)</sup> ] الْإِخْتِصَارِ بِذِكْرِ الْإِسْتِثْنَاءِ

- (٥) آخر (٥٠) من ص .  
(١) سقطت الزيادة من ص .  
(٢) لفظ ص «البعض» .  
(٣) لفظ ح : «قياساً» .  
(٤) آخر الورقة (١٤٨) من ل .  
(٤) سقطت الزيادة من ص .  
(٥) سقطت الزيادة من آ .

[ الواحد <sup>(١)</sup> ] عقيبَ الحملِ - مع التنبيةِ على ما يقتضي عودَهُ <sup>(٢)</sup>  
إلى الكلِّ ؛ وذلك لا يقدحُ في الفصاحةِ .

وعن الرابعِ :

أَنَّ - هناك - إنما رجعَ إلى الحملتينِ ؛ لأنه لا بد من اعتبار  
كلامِ العاقلِ ، ولما تعذرَ رجوعُهُ إلى الحملتينِ - : وجبَ رجوعُهُ  
إليهما ، وهذه الضرورة غيرُ حاصلةٍ في سائرِ المواضعِ .

.....

وأما أدلة الخفيةِ - فالجواب [ عن الأولِ <sup>(٣)</sup> ] - من وجهين :

أحدهما :

أنَّهُ ينتقضُ بالاستثناءِ بمشيئةِ الله - تعالى - وبالشرطِ ؛ فإنَّ  
ذلكَ غيرُ مستقلٍّ بنفسه - مع أنَّهما يعودانِ إلى كلِّ الحملِ عندهم .  
فإنَّ قلتَ : الفرقُ - هو : أَنَّ الشرطَ - وإن تأخرَ صورةً - :  
فهو متقدمٌ معنىً ؛ وإذا كانَ متقدماً [ معنىً <sup>(٤)</sup> ] - : صارَ كلُّ ما جاءَ  
بعده - مشروطاً بهِ .

وأما الاستثناءُ بالمشيئةِ - : فإنه يقتضيُ صيرورةَ الكلامِ -  
بأسره - موقوفاً : فلا <sup>(٥)</sup> يختصُّ ببعضِ دونِ البعضِ .

(١) سقطت الزيادة من ص ، ح .

(٢) لفظ ح : «عود» .

(٣) سقطت الزيادة من ل ، آ .

(٤) هذه الزيادة من ح .

(٥) في ي : «ولا» .

قلتُ : لا نسلّم أنّ الشرطَ يجبُ أنّ يكونَ مقدّماً <sup>(١)</sup> على الكلِّ ، بل يجوزُ أنّ يكونَ مقدّماً على الجملةِ الأخيرةِ .

وانّ سلّمنا ذلكَ - : فلا نسلّم أنّ التقدّمَ يقتضي الرجوعَ إلى الكلِّ ، بل لعلّه يكونُ مختصاً بما يليه .

وأما الاستثناءُ بالمشيئةِ - فلمَ لا يجوزُ أنّ [ لا <sup>(٢)</sup> ] يقتضي كونَ الكلِّ موقوفاً ، بل يختصُّ ذلكَ بالجملةِ الأخيرةِ ؟ .

والأصوبُ للحقّيّةِ <sup>(٣)</sup> : أن يمتنعوا هذينِ الإلزامينِ <sup>(٤)</sup> - حتى يتمَّ دليلُهم .

وثانيهما <sup>(٥)</sup> :

أنا لا نسلّمُ أنّ الاستثناءَ على خلافِ الأصلِ .  
قوله : «لأنّه يوجبُ صرفَ العمومِ عن ظاهرِهِ» .  
قلنا : لا نسلّمُ ؛ لأنّا <sup>(٦)</sup> بيّنا - في مسألة - : أنّ العامَّ المخصوصَ بالاستثناءِ لا يكونُ مجازاً ، وأنّ لفظَ العمومِ - مع لفظِ الاستثناءِ - يصيرُ كاللفظِ الواحدِ الدالِّ على ما بقي - بعد الاستثناءِ .

(١) في غير ص : «متقدماً» ، في الموضعين .

(٢) سقطت الزيادة من ن ، ي ، ل ، آ ، ح .

(٣) لفظ آ : «للحقيقة» ، وهو تصحيف .

(٤) في ل ، ي ، آ : «الالتزامين» .

(٥) لفظ ح : «وثانيها» .

(٦) في غير ح : «فانا» .

(٥) آخر الورقة (١٣٥) من آ .



وعلى هذا التقدير : [ لا (١) ] يكونُ الاستثناءُ [ على (٢) ] خلافِ الأصلِ (٣) .

....

وعن الثاني :

[ أنّا (٤) ] لا نُسلمُ أنّه لا يجوزُ أنّ يجتمعَ على المعمولِ الواحدِ عاملان . ونصُّ سيبويهٍ على أنّه لا يجوزُ - [ معارضُ بنصِّ الكسائيِّ على أنّه يجوزُ (٥) ] وقولُهُ (٦) : « يجتمعُ على الأثرِ الواحدِ مؤثرانِ مستقلّانِ » - فجوابُهُ : أنّ العواملَ الإعرابيّةَ (٧) معرّفاتٌ ، لا مؤثّراتٌ : واجتماعُ (٨) المعرّفينِ على الواحدِ غيرُ ممتنعٍ (٩) .

وعن الثالثِ :

أنّ الاستثناءَ من الإستثناءِ - لو عادَ اليهِ وإلى المستثنى معاً - :

- (١) سقطت الزيادة من آ .
- (٢) لم ترد الزيادة في آ .
- (٣) في غيرى : «الدليل» .
- (٤) هذه الزيادة من ح .
- (٥) ساقط من آ .
- (٦) كذا في سائر الأصول ، والأولى : «وأما قوله» .
- (٧) لفظ آ : «العربية» .
- (٨) لفظى : «واجتماع» .
- (٩) وذلك كاجتماع المخلوقات على تعددها على التعريف بالصانع سبحانه .

لزم الفساد المذكوران - فيما تقدم ؛ وذلك غير حاصل في  
الاستثناء من الحمل .

وعن الرابع :

أَنْ نقول : ما تريدون بقولكم : [ إنه <sup>(١)</sup> لم ] يتقل عن  
إحدى الحملتين إلى غيرها إلا بعد فراغه من <sup>(٢)</sup> الأولى ؟ .

[ إن عنيتم به : أنه لم يتقل منها إلى غيرها إلا بعد فراغه  
من جميع أحكام الأولى ] <sup>(٣)</sup> - فهذا ممنوع ؛ بل - هو أول  
المسألة ؛ لأن - عندنا - من [ جملة <sup>(٤)</sup> ] أحكامها ذلك الاستثناء  
الذي ذكرتموه <sup>(٥)</sup> في آخر <sup>(٦)</sup> الحمل .  
وإن عنيتم شيئاً آخر - فاذكروه لننظر فيه .

•••••

(٥) آخر الورقة (١٣٧) من ح .

(١) ساقط من آ .

(٢) في آ ، ي ، زيادة : «جميع أحكام» .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط كله من آ . وقوله : «أنه» سقطت من

ل ، ح . ولفظ «من» في ص : «عن» .

(٤) هذه الزيادة من ي .

(٥) في ل ، آ ، ح : «ذكروه» ، ولفظ ي : «ذكره» .

(٦) لفظ ح : «وأخر» .

وأما أدلة الشریف [ المرتضى <sup>(١)</sup> ] -

فالجوابُ عن الأولِ ، والثاني منها - ما تقدّم في باب العموم <sup>(٢)</sup> .

وعن الثالثِ :

أنا لا نسلمُ التوقفَ في الحالِ والظرفينِ ، بل نخصّهما <sup>(٣)</sup>  
بالجملةِ الأخيرةِ - على قولِ أبي حنيفةَ - رحمه الله - [ أو بالكلِّ على  
قولِ الشافعي <sup>(٤)</sup> ] رضي الله عنه .

سلمنا التوقفَ ، لكن لا [ على <sup>(٥)</sup> ] سبيلِ الاشتراكِ ، بل  
[ على <sup>(٦)</sup> ] سبيلِ أنا لا ندرى أن الحقَّ [ ما <sup>(٧)</sup> ] هو عندَ أهلِ  
اللغةِ <sup>(٨)</sup> .

فإن تمسكَ على الاشتراكِ بالاستفهامِ والاستعمالِ - : كان ذلكَ  
منهُ عوداً <sup>(٩)</sup> الى الطريقتينِ الأوليّتينِ <sup>(١٠)</sup> .

- (١) لم ترد الزيادة في ص ، ح .
- (٢) راجع المباحث المتعلقة بـ « شبه منكري العموم » .
- (٣) في آ : « يخصهما » .
- (٤) ساقط من ل .
- (٥) سقطت من ل .
- (٦) سقطت من ل .
- (٧) سقطت من آ .
- (٨) لفظ آ : « اللغات » .
- (٩) عبارة ل « عوداً منه » .
- (١٠) لفظ ل : « الأوليتين » .

سَلَّمْنَاهُ ؛ فَلَيْمَ قَلْتُمْ <sup>(١)</sup> : إِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ  
فِي الْإِسْتِثْنَاءِ ؟ . قَوْلُهُ : « الْجَامِعُ » - هُوَ كَوْنُ كَيْلٍ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ  
الثَّلَاثَةِ فَضْلَةً تَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ .

قُلْنَا : الْإِشْتِرَاكُ - مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ - لَا يُقْتَضِي التَّسَاوِيَّ مِنْ  
جَمِيعِ <sup>(٢)</sup> الْوُجُوهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

....

---

(١) فِي غَيْرِ ص : « قَلْتُمْ » .

(٢) فِي ص ، ح ، آ : « كَلَّ » .



## الباب الثاني

في

### التخصيص بالشرط (١)



[ وفيه (٢) مسائل ]

(١) هو ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته . فراجع جمع الجوامع بشرح المحلي (٢٠/٢) ، وهو على أقسام : ١ - شرط عقلي كالحياة للعلم . ٢ - شرعي كالطهارة للصلاة . ٣ - عادي كنصب السلم لصعود السطح . ٤ - لغوي - وهو المخصص : كما في «أكرم بني نعيم ان جاءوا فراجع : نفس المرجع (٢١-٢٢) . ويستخلص من كلام أبي الحسين أن تعريف الشرط عنده : هو ما يقف عليه الحكم . وهو عنده ضربان : عقلي وسمعي فراجع المعتمد (٢٥٨/١) وما بعدها . وأما الحجة الغزالي فقد عرفه في المستصفي بأنه : ما لا يوجد المشروط مع عدمه ، لكن لا يلزم أن يوجد عند وجوده : فراجع (١٨٠/٢-١٨١) وراجع تعريفه الآخر في شفاء الغليل (٥٥٠) . وقد أبطلوا تعريفه الأول بالدور فراجع : الكلام فيه ، واطلع على تعاريف بقية العلماء في الكاشف (١٠/٣-١١-آ) وراجع : الاحكام (٩٦/٢) لمعرفة ما أورده الآمدي على هذا التعريف ، واختياره هو (٢) هذه الزيادة من آ .



## المسألة الأولى :

الشرطُ - هوَ : الذي يقفُ عليه المؤثرُ في تأثيره ، لا في ذاته ولا تَرِدُ<sup>(١)</sup> عليه العلةُ : لأنها نفسُ المؤثر ، والشئُ لا يقفُ على نفسه ولا جزءُ العلةِ ، ولا شرطُ ذاتيها ؛ لأنَّ العلةَ تقفُ عليه في ذاتيها<sup>(٢)</sup> .  
ثم الشرطُ قد يكونُ عقلياً - وهو معلوم .  
وقد يكونُ شرعيّاً<sup>(٣)</sup> [ فهذا<sup>(٤)</sup> ] هو<sup>(٥)</sup> الشرطُ الشرعيُّ - وهو :  
« كالأحصانِ » ، فإنه<sup>(٦)</sup> شرطُ اقتضاءِ الزَّمنِ لوجوبِ<sup>(٧)</sup> الرجمِ<sup>(٨)</sup> .

\*\*\*\*

(١) في ل ، ي : «يرد» .

(٢) راجع : ما ورد على هذا التعريف ، وطريقة دفع تلك الايرادات في الكاشف (١٠/٣-١١ب) .

(٣) ساقط من آ .

(٤) لم ترد في ح .

(٥) في ح . «وهو» .

(٦) كذا في ص ، ح ، وفي غيرهما : «فهو» .

(٧) في آ : «لوجب» .

(٨) قال الأصفهانيُّ : ان ما ذكره المصنف من التعريف لا يستقيم الا على رأى المعتزلة والغزاليِّ ، ولا يستقيم على رأيه ؛ لأن العلة عنده أمارات وعلامات معرفات فلا تأثير ولا مؤثر ، وقال أيضا : ان المصنف قصد بتعريفه «الشرط الشرعي» ، ومع هذا فانه شامل لجميع الشروط ، واعتبر هذا التعريف مساوياً لتعريف صاحب جمع الجوامع الذي ذكرناه في فقرة (١) فراجع : الكاشف (١٠/٣) ويبدو أن الأسنويَّ عنه أخذ ما قاله فراجع : شرحه على المنهاج (٤٣٩/٢) ط - السلفية .



## المسألة الثانية :

صيغة الشرط : « إن<sup>(١)</sup> » ، و « إذا<sup>(٢)</sup> » وهما - بعد  
الاشتراك في كون كل واحد منهما صيغة الشرط - يفرقان : في<sup>(٣)</sup>  
أن « إن » تدخل على المحتمل ، لا على المتحقق ، و « إذا »  
تدخل عليهما ؛ تقول : « أنت طالق إذا أحمر البسر » ، وإن<sup>(٤)</sup>  
دخلت الدار . فالأول محقق ؛ والثاني محتمل . ، ولا تقول :  
« أنت طالق إن<sup>(٥)</sup> أحمر البسر » إلا إذا لم يتيقن ذلك .

••••

- 
- (١) راجع لمعرفة جملة أحكامها جواهر الأدب (٩٥-١٠١) ،  
ومغنى اللبيب (٢١/١) وهي أم الباب .  
(٢) راجع : مغنى اللبيب (٧٩/١) ، وذكر المصنف لهاتين الأداتين  
لا يقصد به الحصر فهناك أدوات للشرط كثيرة راجعها في مظانها من كتب  
اللغة والأصول . وانظر الاحكام (٩٦/٢) .  
(٣) لفظ آ : « فان » .  
(٤) في ي : « فاذا » ، وهو وهم من الناسخ .  
(٥) آخر الورقة (٩٢) من ي .  
(٥) اعتبر الجلال المحلي « اذا » في مثل هذا المثال غير متضمنه لمعنى  
الشرط ، وأنها بمعنى « وقت احمرار البسر » ، انظر شرحه على جمع  
الجوامع (٣٤١/١) .

## المسألة الثالثة :

في أن المشروط مني يحصل<sup>(١)</sup> ؟  
وذلك يستدعي مقدمة - وهي أن الشرط<sup>(٢)</sup> على أقسام<sup>(٣)</sup>  
ثلاثة :

أحدها :

الذي يستحيل أن يدخل في الوجود إلا دفعة واحدة بتمامه -  
سواء كان ذلك لأنه في نفسه - [ واحد<sup>(٤)</sup> ] لا تركيب<sup>(٥)</sup> فيه ،  
أو<sup>(٦)</sup> إن كان مركباً ، لكن يستحيل أن يدخل<sup>(٧)</sup> شيء من  
أجزائه في الوجود ، الامع الآخر .

وثانيها :

ما يستحيل أن يدخل بجميع أجزائه في الوجود : كالكلام ،

(١) في ل ، ي ، ص : «تحصل» .

(٢) لفظ ص : «الشرط» .

(٣) عبارة ح : «ثلاثة أقسام» .

(٤) لم ترد الزيادة في ل ، ي .

(٥) لفظ ل : «تركيب» .

(٦) في ل ، ي : «وان» .

(٧) كذا في ح ، ص ، وعبارة ل ، ي ، آ : «لكن لا يدخل» .

والحركة ، فإن المتكلم بلفظة (١) يكون حينما وجد الحرف (٢)  
الأول منها - لا يكون الثاني حاصلًا ، وحين حصل الثاني - صار  
الأول فانياً (٣) .

وثالثها :

ما يصح أن يدخل في الوجود تارةً بمجموعه ، وتارةً بتعاقب  
أجزائه .

ثم نقول : على هذه (٤) التقديرات الثلاثة - فالشرط : إما عدمها ،  
وإما (٥) وجودها .

فإن كان الشرطُ عدميًا - حصل الحكمُ في الأقسام الثلاثة -  
في أول زمانٍ عدميًا .

....

وإن كان الشرطُ وجوديًا - فنقول : [ أمّا في القسم الأول -  
فالحكمُ يحصلُ مقارناً لأوّل زمانٍ وجودٍ الشرطِ ] (٦) .

(١) في ص ، ل ، ي : « بلفظ » .

(٢) لفظ آ : « الجزو » .

(٣) في غير ح : « فابتا » .

(٤) في ي ، آ : « هذا » .

(٥) في غير ح : « أو » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من آ .

وأما في القسم الثاني - فإنه يحصلُ عند حصولِ آخرِ جزءٍ <sup>(١)</sup> من أجزاءِ الشرطِ في [ الوجود <sup>(٢)</sup> ] ، ؛ لأنه ليسَ لذلكَ المجموعِ وجودٌ في التحقيقِ ، بل <sup>(٣)</sup> أهلُ العرفِ يحكمون <sup>(٤)</sup> عليه بالوجودِ <sup>(٥)</sup> ؛ وإنما يحكمون [ عليه <sup>(٦)</sup> ] بذلكَ - عند دخولِ <sup>(٧)</sup> آخرِ جزءٍ من <sup>(٨)</sup> أجزائه في الوجودِ ؛ والحكمُ كانَ معلقاً على وجودِهِ - ؛ فوجبَ أنْ يحصلَ الحكمُ في ذلكَ الوقتِ .

وأما [ في <sup>(٩)</sup> ] القسمِ الثالثِ - فنقولُ : وجودُهُ <sup>(١٠)</sup> حقيقةً إنما يتحققُ - عند دخولِ جميعِ أجزائه في الوجودِ : دفعةً واحدةً ؛ لكننا في القسمِ الثاني عدنا عن هذه الحقيقةِ للضرورةِ - وهي مفقودةٌ في هذا القسمِ : فوجبَ اعتبارُ <sup>(١١)</sup> الحقيقةِ - حتى إنه إن حصلَ

- 
- (١) لفظى : «آخر» .  
(٢) هذه الزيادة من ح .  
(٣) في ي ، ص : «بلى» .  
(٤) في ل : «من يحكم» .  
(٥) لفظ ل ، ي : «في الوجود» .  
(٦) لم ترد الزيادة في آ .  
(٧) لفظ ل ، ي ، آ : «حصول» ، وفي ص : «وجود» .  
(٨) في ح : «منه» ولم يذكر الزيادة بعده .  
(٩) لم ترد الزيادة في ح .  
(١٠) كذا في ص ، ح ، وفي ل ، ي ، : «وجود حقيقته» ، وفي آنحوه ، إلا أن فيه «حقيقة» .  
(١١) لفظ آ : «اختيار» .

مجموعُ أجزائها : دفعةً واحدةً ترتبُ الجزاءُ عليه ، وإلاّ فلا .  
 هذا مقتضى البحثِ الأصوليِّ اللّهمّ إلاّ إذا قامَ دليلٌ  
 شرعيٌّ <sup>(١)</sup> . [ على العدول <sup>(٢)</sup> عنه ] .

.....

### المسألةُ الرابعةُ :

الشرطانِ إذا دخلا على جزاءٍ ، فإنّ كانا <sup>(٣)</sup> شرطينِ - على  
 الجمعِ <sup>(٤)</sup> - : لم يحصلْ المشروطُ إلاّ عندَ حصولِهما معاً - وهو  
 كقوله : « إنْ دخلتِ الدارَ ، وكلمتِ زيداً » - فأنتِ طالقٌ .  
 ولو رتّبَ عليهما جزاءينِ كانَ [ كلُّ واحدٍ من <sup>(٥)</sup> الشرطينِ ]  
 معبراً في كلِّ واحدٍ من الجزاءينِ ، لا على التوزيعِ ، بل على  
 [ سبيلِ <sup>(٦)</sup> الجمعِ ] .

ء

(١) في آ : « شرط » .

(٥) آخر الورقة (١٣٦) من آ .

(٢) ساقط من آ .

(٣) لفظ ح : « كان » .

(٤) في ل ، ي : « الجميع » .

(٥) آخر الورقة (١٣٨) من ح .

(٥) ساقط من ح .

(٦) لم ترد الزيادة في ل ، ي ، آ .

وان كانا <sup>(١)</sup> على [سبيل<sup>(٢)</sup>] البدل : كان كل واحد منهما  
 [وحدة<sup>(٣)</sup>] كافياً في الحكم - كقولك <sup>(٤)</sup> : « إن دخلت [الدار<sup>(٥)</sup>] ،  
 أو <sup>(٦)</sup> كلمت زيدا .

\*\*\*\*

### المسألة الخامسة :

الشرط الواحد إذا دخل على مشروطين <sup>(٧)</sup> - : فإمّا أن يدخل  
 عليهما - على سبيل الجمع ، أو [على سبيل<sup>(٨)</sup>] البدل .  
 فالأول كقولك <sup>(٩)</sup> : « إن زفيت جلدتكَ ، ونفيتكَ » ؛  
 ومقتضاه <sup>(١٠)</sup> : حصولُهُمَا معاً .

- 
- (١) في ل ، ي ، آ : « كان » .  
 (٢) لم ترد الزيادة في ص .  
 (٣) لم ترد الزيادة في ل ، آ .  
 (٤) في غير ص : « كقوله » .  
 (٥) سقطت الزيادة من ص .  
 (٦) في ل ، ي ، آ : « وكلمت » .  
 (٧) لفظ ل ، ي ، آ : « المشروطين » .  
 (٨) لم ترد هذه الزيادة في ل ، ي .  
 (٩) في ي : « كقوله » .  
 (١٠) لفظ آ : « فمقتضاه » .

والثاني كقولك : « إن زنت جلدتك ، أو نفيتك » ، ومقتضاهُ :  
أحدُهما - مع أنّ التعيين [ فيه <sup>(١)</sup> ] إلى القائل <sup>(٢)</sup> . والله أعلم .

\*\*\*\*

### المسألة السادسة :

اختلفوا في أنّ الشرطَ الداخَلَ على الحملِ ، هل يرجعُ حكمهُ  
إليهما - بالكليةِ ؟ .

[ فاتفق <sup>(٣)</sup> ] الإمامان الشافعي <sup>(٤)</sup> ، وأبو حنيفة - رحمة الله عليهما :  
على رجوعِهِ <sup>(٥)</sup> إلى الكل <sup>(٦)</sup> .

وذهبَ بعضُ الأدباءِ : إلى أنّه يختصُّ بالجملةِ التي تليهِ حتى  
إنّه إن كان متأخراً : يختصُّ بالجملةِ الأخيرةِ .  
وإن كان متقدماً : يختصُّ بالجملةِ الأولى .  
والمختارُ : التوقُّفُ - كما في مسألة الاستثناء .

\*\*\*\*

(١) هذه الزيادة من ح .

(٢) يستنتج من كلام أبي الحسين أن أقسام هذه المسئلة سبعة فراجع :  
المعتمد (٢٥٩/١) وما بعدها ، وقد ذكر الآمدي هذه الأقسام السبعة ومثل  
لكل منها فراجع : الاحكام (٩٦/٢) .

(٣) سقطت من آ .

(٤) في ل : قدم اسم أبي حنيفة على الشافعي ، وهذا خلاف ما درج  
عليه الامام المصنف .

(٥) لفظى : « رجوعهما » .

(٦) في ص : « اليهما » .

## المسألة السابعة :

اتفقوا : على وجوب اتصال الشرط بالكلام ؛ ودليله ما مر في الاستثناء (١) .  
[ واتفقوا : على أنه يحسن التقييد - بشرط أن يكون الخارج أكثر من الباقي وإن اختلفوا فيه - في الاستثناء (٢) ] .

....

## المسألة الثامنة :

لا نزاع في جواز تقديم الشرط وتأخيره ؛ إنما (٣) النزاع في الأولي .  
ويشبهه أن يكون الأولي - هو التقديم : خلافاً للفراء .

لنا :

أن الشرط مقدم (٤) - في الرتبة (٥) - على الجزاء ؛

(١) راجع مباحث الاستثناء .

(٢) ساقط من ص ، وقوله : «بشرط» في ح : «با بشرط» ، وسقطت «أن منها وقوله» «في الاستثناء» في ي : «بالاستثناء» .

(٣) في ل ، ي : «وانما» .

(٤) لفظ ل : «مقدم» .

(٥) عبارة آ : «على الجزاء في الرتبة» .



[لأنه <sup>(١)</sup>] شرطُ تأثيرِ المؤثرِ فيه ، وما يستحقُّ التقديمَ - طبعاً -  
يستحقُّ التقديمَ وضماً . والله أعلم .

.....

---

(١) سقطت من ي .

الباب الثالث  
في  
تخصيص العام بالغاية، والصفة



وفيه فصلان:



## [ الفصل (١) ] الاول

في

تقييد العام [ بالغاية (٢) ]

\*\*\*\*

وفيه ابحاث :

البحث (٣) الأول :

أن غاية الشيء : « نهايته » ، و « طرفه » ، و « مقطعه » (٤)

\*\*\*\*

(١) لم ترد الزيادة في ل ، ي ، ح .

(٢) سقطت الزيادة من ص .

(٣) لم ترد الزيادة في غير آ .

(٤) قال الأصفهاني : هذا من باب تعريف الأخرى بالأظهر - وهو

تعريف بعض المتكلمين . انظر الكاشف (٣/١٣-آ) .

الثاني (١) :

الفاظها - [ وهي (٢) ] : « حتى (٣) » ، و « الى (٤) » . كقوله  
تعالى « وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ (٥) » ، و [ قوله (٦) ] :  
« وَأَيْدِيكُمْ إِلَىٰ الْمَرَافِقِ (٧) »

....

الثالث :

التقييد « بالغاية » يقتضي أن يكون الحكمُ فيما وراء « الغاية »  
بخلاف (٨) [ الحكم فيما قبلها ] ؛ لأنَّ الحكمَ لو بقي فيما وراء

(١) في ح « والثاني » .

(٢) لم ترد الزيادة في غير ح .

(٣) هي محمولة على « الى » في افادتها الغلبة فراجع : لمعرفة أحكامها  
ومعانيها جواهر الأدب (١٩٨) ، ومغني اللبيب (١١١/١-١١٦) .

(٤) كان الاولى تقديمها على « حتى » فهي أم الباب ، راجع : لمعرفة  
ما وضعت له واستعمالاتها المختلفة ، وآراء العلماء فيما بعدها هل هو داخل  
فيما قبلها أو غير داخل ، جواهر الأدب (١٧٠-١٧١) ، ولمعرفة معانيها  
المختلفة المغني (٦٥/١ - ٦٦) .

(٥) الآية (٢٢٢) من سورة « البقرة » .

(٦) هذه الزيادة من ح .

(٧) الآية (٦) من سورة « المائدة » .

(٨) في ل ، ي ، آ : « بالخلاف » وسقط ما بين المعرفتين بعدها .

« الغاية » : لم يكن العام <sup>(١)</sup> منقطعاً : فلم تكن « الغاية » غايةً .

•••••

والأولى أن يقال : « الغاية إما أن تكون منفصلة عن ذي الغاية  
بفصل معلوم - كما في قوله تعالى : « ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى  
اللَّيْلِ (٢) » ، أو لا تكون [ كذلك <sup>(٣)</sup> ] كقوله تعالى :

« فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ (٣) » ؛  
فإن المرفق غير منفصل عن اليد ، بفصل محسوس <sup>(٤)</sup> .

أما القسم الأول : فيجب أن يكون حكم ما بعد « الغاية »  
بخلاف [ حكم <sup>(٥)</sup> ] ما قبله ؛ لأن انفصال أحدهما عن الآخر  
معلوم بالحس .

•••••

وأما الثاني : فلا يجب أن يكون حكم ما بعده ، بخلاف

---

(١) كذا في ل ، وهو الأنسب ، وفي سائر النسخ الأخرى : ولم تكن  
الغاية مقطعةً .

(٢) الآية (١٧٨) من سورة «البقرة» .

(٣) لم ترد هذه الزيادة في ح .

(٤) صحفت في ص إلى : «مخصوص» .

(٥) لم ترد في ح .

مأبلته ؛ لأنه لَمَّا<sup>(١)</sup> لم يكن المرفق<sup>(٢)</sup> منفصلاً عن اليد بفصل معلوم  
[معين<sup>(٣)</sup>] : لم يكن تعيين بعض الفاصل لذلك أولى من بعض : فوجب  
[ من<sup>(٤)</sup> ] ها هنا دخول ما بعده فيما قبله .

•••••

#### الرابع :

يجوز اجتماع الغائتين كما لو قيل - (٥) : « لا تقربوهن  
حتى يظهرن ، وحتى يغتسلن » ؛ فها هنا (٦) : «الغاية» -  
في الحقيقة - هي الأخيرة<sup>(٧)</sup> ، وعبر<sup>(٨)</sup> عن الأول [ بها<sup>(٩)</sup> ] : لقربه  
منها ، واتصاله بهما<sup>(١٠)</sup> .

(١) لفظ ي : « كما » .

(٢) في ل : « المرافق » .

(٣) لم ترد الزيادة في آ ، ي ، ص .

(٤) هذه الزيادة من ح .

(٥) عبارة آ : « حتى لو قالوا » .

(٦) في ص : « ها هنا » .

(٧) لفظ آ : « الأخير » .

(٨) في ص : « وعبروا » .

(٩) هذه الزيادة من آ .

(١٠) كون حكم ما وراء الغاية بخلاف حكم ما قبلها أمر لا خلاف  
فيه - على ما ذكر الأصفهاني ولكن الخلاف في نفس الغاية هل تدخل في  
المعنى ؟ فيه خلاف مشهور ، وقد وصلت المذاهب فيه الى خمسة ، اختار  
المصنف أحدها . فراجع الكاشف (٣/١٣-ب) ، والنفائس (٢/١٩٨-ب) .

(٥) آخر الورقة (١٥٠) من ل .

## الفصل الثاني

في

تقييد العام بالصفة

\*\*\*\*

والصفة إما أن تكون مذكورة عقيب<sup>(١)</sup> شيء واحد ، كقولنا :  
« رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ » ولا شك في عودها إليه<sup>(٢)</sup> .  
أو عقيب شيئين ؛ وها هنا : إما<sup>(٣)</sup> [ أن<sup>(٤)</sup> ] يكون احدهما<sup>(٥)</sup>  
متعلقاً<sup>(٦)</sup> بالآخر - كقولك : « أكرم العرب ، والعجم المؤمنين » .  
فها هنا الصفة تكون عائدة إليهما .  
وإما أن لا تكون كذلك ، كقولك : « أكرم العلماء ، وجالس

---

(١) جرى المصنف - رحمه الله - على التعبير بـ «عقيب» بالياء ،  
والأفصح : «عقب» بدون ياء قال صاحب المصباح : «وعقت زيدا عقبا  
من باب قتل . . . » جئت بعده ، ثم قال : وأما «عقيب» - مثال كريم  
فاسم فاعل من قولهم : عاقبه معاقبة ، وعقبه تعقيبا - فهو معاقب ومعقب ،  
وعقيب اذا جاء بعده . . . فقول الفقهاء : يفعل ذلك عقيب الصلاة ، فيكون  
عقيب صفة وقت . فراجع المصباح (٦٤١/٢) وما بعدها .

(٢) لفظ ل ، ي ، ص : «اليها» .

(٣) في غير ح : «فاما» .

(٤) سقطت الزيادة من ل .

(٥) في ص : «احداهما» .

(٦) كذا في ح ، آ وفي النسخ الأخرى «متعلقة بالأخرى» .



الفقهاء الزهاد « فيها هنا الصفة عائدة الى الجملة الأخيرة ؛ وان  
كان للبحث فيه <sup>(١)</sup> مجال ، كما في « الاستثناء » ، [ والشرط <sup>(٢)</sup> ] .  
والله أعلم .

....

•

---

(١) لعله يعني بمجال البحث فيه ما اذا كانت الصفة متوسطة بين  
الموصوفين بها ، أو متقدمة ، فراجع : جمع الجوامع بشرح الجلال  
(٢٣/٢) .

(٢) سقطت الزيادة من ل ، ي ، آ .

# القول

في تخصيص [ العام (١) ] بالادلة المنفصلة



---

(١) سقطت هذه الزيادة من آ.



فنقول :

تخصيصُ العامِّ (١) إمّا أنّ يكونَ بالعقلِ ، أو بالحسِّ ، أو بالدلائلِ  
السمعيّةِ .

وهو على وجهين :

[ تخصيص (٢) المقطوع بالمقطوع .

وتخصيص المقطوع (٣) بالمظنون .

فلنعقِدُ في كلِّ واحدٍ فصلًا (٤) .

....

---

(١) لفظ ص : « العموم » .

(٢) سقطت الزيادة من ص .

(٣) في آ : « المظنون » ، وهو خطأ .

(٤) آخر الورقة (١٣٩) من ح .

(٤) قال الأصفهاني : قوله : « على وجهين » سهو منه ، بل هو على

أربعة أوجه : تخصيص المقطوع - أي بالمقطوع ، وتخصيص المقطوع  
بالمظنون ، وتخصيص المظنون بالمظنون ، وتخصيص المظنون بالمقطوع

فراجع الكاشف (٣/١٤-ب) . قلت : وقد أورد المصنف هذين الفصلين -

كما سيأتي - فلعل السهو من النساخ .



## الفصل الأول

في

تخصيص العموم بالعقل

\*\*\*\*

هذا قد يكون بضرورة العقل - كقوله تعالى : « اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ »<sup>(١)</sup> فإننا نعلم بالضرورة أنه ليس خالقاً لنفسه .  
وبنظر العقل - كقوله<sup>(٢)</sup> تعالى : « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا »<sup>(٣)</sup> ؛ فإننا نخصص الصبي والمجنون : لعدم الفهم في حقيهما .

\*\*\*\*

ومنهم من نازع في تخصيص العموم بدليل العقل<sup>(٤)</sup> ، والأشبه -  
عندي - : أنه لا خلاف في المعنى ، بل في اللفظ<sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

---

(٥) آخر الورقة (١٣٧) من آ .

(١) الآية (٦٢) من سورة «الزمر» .

(٢) في ل : «قوله» .

(٣) الآية (٩٧) من سورة «آل عمران» .

(٤) راجع : شبهات هذا الفريق ومناقشتها في النفائس (٢/٢٠١-آ) ،

أو الاحكام (٢/٩٨) .

(٥) راجع : قول من قال بأن الخلاف معنوي والرد عليه في الكاشف

(٣/١٥-ب) .

أَمَّا أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي الْمَعْنَى - فَلِأَنَّ اللَّفْظَ لَمَّا دَلَّ عَلَى ثُبُوتِ  
الْحُكْمِ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ ، وَالْعَقْلُ مُنْعَى مِنْ ثُبُوتِهِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ -  
فِيمَا أَنَّ نَحْنُ<sup>(١)</sup> بِصِحَّةِ [ مَقْتَضَى<sup>(٢)</sup> ] الْعَقْلِ ، وَالنَّقْلِ : فَيَلْزَمُ  
صَدَقُ النَّقِيضَيْنِ ؛ [ وَهُوَ مَحَالٌ<sup>(٣)</sup> ] .

أَوْ نَرْجِّحُ<sup>(٤)</sup> النَّقْلَ عَلَى الْعَقْلِ ؛ وَهُوَ مَحَالٌ ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ أَصْلُ  
النَّقْلِ<sup>(٥)</sup> - فَالْقَدْحُ فِي الْعَقْلِ قَدْحٌ فِي أَصْلِ النَّقْلِ ؛ وَالْقَدْحُ فِي الْأَصْلِ  
لِتَصْحِيحِ الْفِرْعِ . يُوجِبُ الْقَدْحُ فِيهِمَا مَعًا .

وَأَمَّا أَنْ نَرْجِّحُ<sup>(٦)</sup> حُكْمَ الْعَقْلِ عَلَى مَقْتَضَى الْعَمُومِ . ، وَهَذَا هُوَ  
مَرَادُنَا مِنْ تَخْصِيصِ الْعَمُومِ بِالْعَقْلِ .

\*\*\*\*

وَأَمَّا الْبَحْثُ اللَّفْظِيُّ - فَهُوَ : أَلَا الْعَقْلَ هَلْ يُسَمَّى مَخْصَصًا  
أَمْ لَا ؟ .

فَنَقُولُ : إِنَّ أَرْدُنَا بِالْمَخْصَصِ الْأَمْرَ الَّذِي يُوَثِّرُ فِي اخْتِصَاصِ  
الْلَفْظِ الْعَامِّ بِبَعْضِ مَسْمِيَّاتِهِ - فَالْعَقْلُ غَيْرُ مَخْصَصٍ ؛ لِأَنَّ الْمَقْتَضِيَّ

(١) لفظ ل ، ي : «يحكم» .

(٢) سقطت من آ .

(٣) لم ترد هذه الزيادة في ص .

(٤) في ل ، آ : «يرجح» ولفظ ي «يرجح» ، وما أثبتناه أنسب .

(٥) في غير ح : «للقول» .

(٦) في ل ، آ : «يرجح» ، وفي ي : «ترجح» .

(٧) آخر الورقة (٩٣) من ي .

لذلك الاختصاص - هو : الارادة القائمة بالمتكلم ، [ والعقل يكون دليلاً على تحقق تلك الارادة <sup>(١)</sup> ] ؛ فالعقل يكون دليل المخصص ، [ لا نفس المخصص <sup>(٢)</sup> ] ، ولكن على هذا التفسير <sup>(٣)</sup> : وجب أن لا يكون الكتاب مخصصاً للكتاب ، ولا السنة للسنة ؛ لأن المؤثر في ذلك التخصيص - هو : الارادة ، لا تلك الألفاظ .

\*\*\*

فإن <sup>(٤)</sup> قيل : لو جاز التخصيص بالعقل - فهل يجوز النسخ به <sup>(٥)</sup> ؟ .

قلنا : نعم ؛ لأن من سقطت <sup>(٦)</sup> رجلاه : سقط <sup>(٧)</sup> عنه فرض غسل الرجلين ؛ وذلك إنما عرف بالعقل .

\*\*\*\*

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من آ .

(٢) هذه الزيادة لم ترد في ل ، آ .

(٣) لفظ ل : «التسير» .

(٤) في ل ، ي : «فلو» .

(٥) في آ : «بالعقل» .

(٦) لفظ آ ، ص ، ح : «انكسرت» ، وما أثبتناه أنسب .

(٧) افترض القرافي أن مراد المصنف بقوله : «انما عرف بالعقل»

أن العقل هو الناسخ في هذه الحالة ، ولذلك انشغل بالاعتراض عليه ، كما فعل صاحب جمع الجوامع في (٧٥/٢-٧٦) ، ولعل مراد المصنف أن العقل أدرك سقوط الفرض لسقوط محله ويكون من قبيل التوسع في مفهوم «النسخ» ، كما أشار الجلال . فلاوجه لاعتراض القرافي (٢٠١/٢ - ب) .





## [ الفصل الثاني ]

في

التخصيص بالحس



وهو : كما في قوله تعالى : « وَأَوْتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ » ،

فإنه لم يكن شيء من السماء ، والعرش ، والكرسي<sup>١</sup> - في بدعها. [ (١) ] .

.....

---

(١) ما بين المعقوفين سقط كله من متن آ وكتب علي هامشها، وصحفت كلمة «بالحس» في ل ، ي الى «الجنس» ، وسقط قوله : «وهو» من ص . والآية (٢٣) من سورة «النمل» .



[ الفصل الثالث ( ١ ) ]

في

تخصيص المقطوع بالمقطوع



[ وفيه مسائل ( ٢ ) ]

المسألة الأولى :

[ في (٣) ] تخصيص الكتاب بالكتاب - وهو جائز ؛ خلافاً

لبعض أهل الظاهر .

\*\*\*\*

(١) زيادة مناسبة انفردت بإيرادها آ.

(٢) لم ترد الزيادة في ل ، ي ، آ .

(٣) هذه الزيادة من ص ، ح .

لنا :

أن وقوعه دليل جوازه ؛ لأن قوله تعالى : « وَالْمُطَلَّقاتُ  
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ »<sup>(١)</sup> ، مع قوله تعالى :  
« وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ »<sup>(٢)</sup> .  
وكذلك قوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ  
حَتَّى يُؤْمِنَ »<sup>(٣)</sup> ، مع قوله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ  
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ »<sup>(٤)</sup> - لا يخلو [ إِمَّا<sup>(٥)</sup> ] . أن جمع  
[ بين<sup>(٦)</sup> ] دلالة العام على عمومه ، والخاص<sup>(٧)</sup> . على خصوصه ؛  
وذلك محال .

وإمّا أن نُرْجِحَ<sup>(٧)</sup> أحدهما على الآخر ؛ وحينئذٍ : زوالُ

- 
- (١) الآية (٢٢٨) من سورة «البقرة» .
  - (٢) الآية (٤) من سورة «الطلاق» .
  - (٣) الآية (٢٢١) من سورة «البقرة» .
  - (٤) الآية (٥) من سورة «المائدة» .
  - (٥) سقطت الزيادة من ل ، ي .
  - (٥) آخر الورقة (٥١) من ص .
  - (٦) سقطت من آ .
  - (٥) آخر الورقة (١٥٢) من ل .
  - (٧) كذا في ح ، وفي النسخ الأخرى : «يرجع» .

الزائل - إن كان على سبيل التخصيص: فقد حصل الغرض.  
 وإن كان بالنسخ - فقد حصل الغرض - أيضا -، لأن كل من  
 جوز نسخ الكتاب بالكتاب: جوز تخصيصه به [أيضا<sup>(١)</sup>].

....

احتجوا بقوله تعالى: «لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ  
 إِلَيْهِمْ»<sup>(٢)</sup> فوضّح البيان إلى الرسول عليه الصلاة والسلام:  
 فوجب أن لا يحصل البيان إلا بقوله.

....

[و<sup>(٣)</sup>] الجواب:

أنه معارض بقوله تعالى: «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ  
 تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ»<sup>(٤)</sup>؛ ولأن تلاوة النبي - صلى الله  
 عليه وسلم - آية التخصيص بيان منه [لّه<sup>(٥)</sup>]. والله أعلم.

....

(١) لم ترد الزيادة في ي .

(٢) الآية (٤٤) من سورة «النحل» .

(٣) لم ترد الواو في ص .

(٤) الآية (٨٩) من سورة «النحل» .

(٥) في ل ، ي ، آ : «انه» .

## المسألة الثانية :

في تخصيص السنة المتواترة بالسنة المتواترة ؛ وهو <sup>(١)</sup> جائز أيضاً ؛ لأن العام والخاص [ مهما <sup>(٢)</sup> ] اجتماعاً - فإمّا أن يُعمَل بمقتضاهما ، أو يُتْرَك العملُ بهما ، أو يُرَجَّحَ العامُّ على الخاصِّ .  
وهذه الثلاثة باطلة بالاجماع : فلم يبق الا تقديم الخاص على العام .

....

## المسألة الثالثة :

تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة - قولاً كان ، أو فعلاً - جائز ؛ للدليل الذي مرّ .

....

وأيضاً : قد <sup>(٣)</sup> وقع ذلك .

أمّا بالقول - فلأنهم خصّصوا عموم قوله تعالى :  
« يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ <sup>(٤)</sup> » بقوله صلى الله عليه وسلم :  
« الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ <sup>(١)</sup> » ، وقوله صلى الله عليه وسلم :

(١) سقطت الزيادة من آ وفي ل ، ي ، ح : «منهما اذا» .

(٢) في ن ، ي ، ل ، ص : : «فقد» .

(٣) الآية (١١) من سورة «النساء» .

(٤) أخرجه بهذا اللفظ ، عن أبي هريرة ، الترمذي وابن ماجه -

كما في الفتح الكبير (٣٠٧/٢) . وذكره ابن الدبيع الشيباني ، في تفسير الوصول =

« لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ <sup>(١)</sup> » .

.....

= (٣-٢/٤) ، عن الترمذي فقط . وأخرجه بلفظ «ليس لقاتل ميراث» ، ابن ماجه عن رجل كما في الفتح الكبير (٦٤/٣) ولكن : ذكر في منتقى الأخبار (٤٧٣/٢) : أن ابن ماجه وأحمد ومالك في الموطأ أخرجوه عن عمر رضي الله عنه .

وأخرجه أبو داود ، بلفظ «لا يرث القاتل شيئاً» عن عبد الله ابن عمرو بن العاص كما في منتقى الأخبار (٤٧٣/٢) .

وقد ورد الحديث باللفظ الأول مع ألفاظ أخرى كثيرة ، من طرق عدة بينها الحافظ في التخليص الحبير : (٢٦٥/٢) .

وراجع : السنن الكبرى للبيهقي (٢١٩/٦ - ٢٢١ - ١٣٣/٨ - ١٣٤ و ١٨٦ - ١٨٧) و سنن الدارقطني (٤٦٥ و ٥٢٥ - ٢٥٦ : ط الهند) ، ومسند أحمد (٣٠٥/١ - ٣٠٦ : ط المعارف) ، والموطأ : (٢٦٥/٢) ، و سنن الترمذي (١٤/١) ، و سنن ابن ماجه (٧٤/٢ و ٨٦ : ط العلمية) ، ونصب الراية (٣٢٨/٤ - ٣٢٩) ، وأقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن فرج القرطبي (ص ١٧٤ : في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنع القاتل الميراث ، ومن تأول أنه في قتل العمد) ، ونيل الأوطار (٦٤/٦) . وقد ورد الحديث بلفظه : في شفاء الغليل للغزالي (ص ٤٦ و ٧١ و ٤١٢) . وانظر هامشه .

وقد ورد في «الرسالة» ص (١٧١-١٧٢) بلفظ : «ليس لقاتل شيء»

فراجعها فيها .

(١) أخرجه بهذا اللفظ عن جابر بن عبد الله - الترمذي على ما في =



.....  
=الفتح الكبير (٣٥٣/٣) والمنتقى (٤٧٢/٢) والتلخيص (٢٦٥/٢) وأخرجه به عن اسامة ابن زيد النسائي والحاكم في المستدرک - على ما في الفتح الكبير : (٣٥٣/٣) وأخرجه به مع زيادة «... شتى» ، عن عبد الله بن عمرو ، أحمد وأبو داود وابن ماجه . على ما في منتقى الأخبار (٤٧٢/٢). وأخرجه أيضا النسائي والدارقطني وابن السكن ، من هذا الطريق . ورواه ابن حبان من حديث ابن عمر في حديث (طويل) على ما في التلخيص (٢٦٥/٢) .

وأخرجه البزار عن أبي هريرة ، بلفظ : «لا ترث ملة من ملة» كما في التلخيص (٢٦٥/٢) .

وقال الرافعي في الشرح الكبير : روي في بعض الروايات : : «لا يتوارث أهل ملتين ، لا يرث المسلم الكافر» فجعل الثاني بيانا للأول . فدل على أن المراد بالملتين : الاسلام والكفر .

قال الحافظ في التلخيص (٢٦٥/٢) أخرجه البيهقي بلفظ : «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، ولا يتوارث أهل ملتين . وفي اسنادهما الخليل بن مرة ، وهو واه . أ . ه .

وانظر : آداب الشافعي بتحقيق شيخنا عبد الغني عبد الخالق هامش ص (٢٢٤) .

وورد بمعناه - بلفظ «لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم» عن أسامة بن زيد في مسند أحمد ، وصحيح البخاري ، وسنن أبي داود والترمذي وابن ماجه على ما في المنتقى (٤٧١/٢ - ٤٧٢) . ولكن : قال الحافظ في التلخيص (٢٦٥/٢) : «متفق عليه ، وأخرجه أصحاب السنن أيضا . وأغرب ابن تيمية في المنتقى فادعى أن مسلما لم يخرججه (وادعى أن النسائي لم يخرججه أيضا) وكذا ابن الاثير في الجامع : ادعى أن النسائي لم يخرججه» أ . ه .

وَأَمَّا بِالْفِعْلِ ؛ فَلَانِهِمْ عَصَصُوا قَوْلَهُ تَعَالَى : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي  
فَأُجْلِدُوا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ <sup>(١)</sup> » ، بِمَا تَوَاتَرَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « مَنْ رَجِمَ الْمُحْصَنَ » <sup>(١)</sup> .

••••

وأيضاً : تخصيصُ السنَّةِ • المتواترةِ بالكتابِ ، جائزٌ .

(١) الآية (٢) من سورة «النور» .

(٢) قوله : «بما تواتر من رجم المحصن» . الجمهور على أن وجوب  
رجم المحصن ثابت بالتواتر ، وممن روى رجم رسول الله - صلى الله عليه  
وآله وسلم - للزاني المحصن : أبو بكر وعمر وجابر بن عبد الله وأبو سعيد  
الخدريّ وأبو هريرة وبريدة الأسلمي وزيد بن خالد وآخرون - رضي الله  
عنهم - فمنهم من روى خبر «ماعز» ، ومنهم من روى خبر «الغامدية»  
ومنهم من روى خبر «اللخمية» ، ومنهم من روى خبر امرأة «الأعرابي» ،  
أو «الأسلمي» التي زنت مع عسيف زوجها .

كما روى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس -  
رضي الله عنهم - قال : قال عمر - رضي الله عنه - : «قد خشيت أن يطول  
بالناس زمان حتى يقول قائل : لا نجد الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك  
فريضة أنزلها الله - تعالى - وقد قرأنا : «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما  
ألبتة» ، رجم رسول الله فرجمنا بعده» . راجع : التفسير الكبير (٢١٢/٦) ،  
والرسالة ص (١٢٨-١٣٧) و (٢٤٥-٢٥١) ، وفي خبر ماعز ، انظر :  
شفاء الغليل ص (٢٩) وهامشها .

(٥) آخر الورقة (١٤٠) من ح .

وعن بعض فقهاءنا <sup>(١)</sup> : أنه لا يجوز . .  
ودليله : التقسيم الذي مر .

•••••

### المسألة الرابعة :

في تخصيص الكتاب والسنة المتواترة ، بالاجماع [ وهو <sup>(٢)</sup> ]  
جائز ؛ لأنه واقع ؛ فانهم خصّصوا « آية الإرث » بالاجماع على  
أن العبد لا يرث <sup>(٣)</sup> . وخصّصوا « آية الجلد » بالاجماع على أن  
العبد كالامة في تنصيف <sup>(٥)</sup> الحد <sup>(٤)</sup> .

•••••

وأما تخصيص الاجماع بالكتاب والسنة المتواترة - ف [ إنه <sup>(٦)</sup> ]  
غير جائز للاجماع ؛ ولأن اجماعهم على الحكم العام - مع سبق  
المخصّص - خطأ ، والاجماع على الخطأ لا يجوز .

•••••

- 
- (١) في غير آ : « فقهاء أصحابنا » .  
(٢) لم ترد الزيادة في ل ، ي ، آ .  
(٣) راجع لمعرفة تفاصيل هذه المسئلة : التفسير الكبير (٣/١٥٥) .  
(٤) في ي : « تنصف » وراجع التفسير الكبير (٦/٢١٢) .  
(٥) لفظ ل ، ي ، آ : « الجلد » ، وهو تصحيف .  
(٦) لم ترد الزيادة في ص ، ح .

## المسألة الخامسة :

في [ أن<sup>(١)</sup> ] تخصيص الكتاب والسنة المتواترة ، بفعل الرسول -  
صلى الله عليه وسلم - هل هو جائز<sup>(٢)</sup> ، أم لا ؟ .

\*\*\*\*

والتحقيق فيه : أن اللفظ العام إما أن يكون متناولاً للرسول -  
صلى الله عليه وسلم - أو لا يكون<sup>(٣)</sup> متناولاً له .

فإن كان متناولاً له - : كان ذلك الفعل مخصصاً<sup>(٤)</sup> لذلك  
العموم في حقه . وهل يكون مخصصاً للعموم في حق غيره ؟ فنقول :

إن دل دليل على أن حكم غيره كحكمه في [ الكل مطلقاً ،<sup>(٥)</sup>  
أو في [ الكل إلا ما خصه الدليل ، أو في تلك الواقعة - : كان

[ ذلك<sup>(٦)</sup> ] تخصيصاً في حق غيره ، [ ولكن المخصص للعموم  
لا يكون ذلك الفعل - وحده - بل الفعل مع ذلك الدليل . وإن لم

يكن كذلك - : لم يجز تخصيص ذلك العام في حق غيره<sup>(٧)</sup> .

\*\*\*\*

(١) لم ترد الزيادة في ل ، ي ، آ .

(٢) أبدلت في غير آ ب «يجوز» .

(٣) آخر الورقة (١٣٨) من آ .

(٤) في ص : «أو ما كان» .

(٥) لفظ ص : «تخصيصاً» .

(٥) ساقط من ص .

(٦) لم ترد الزيادة في ل .

(٧) ساقط من ص .

وأما إن كان اللفظ العام غير متناول للرسول - عليه السلام ، بل للأمة فقط : فإن قام الدليل على أن حكم الأمة - مثل حكم النبي - صلى الله عليه وسلم - صار العام مخصوصاً بمجموع فعل الرسول <sup>(١)</sup> عليه السلام - مع ذلك الدليل ، وإلا فلا .

•••••

[ و <sup>(٢)</sup> ] احتج من منع هذا التخصيص - مطلقاً - بأن المخصص <sup>(٣)</sup> للعام هو الدليل الذي دل على وجوب متابعته - وهو قوله تعالى : « فَاتَّبِعُوهُ » <sup>(٤)</sup> ؛ وذلك أعم من العام الذي يدل على بعض الأشياء فقط [ و <sup>(٥)</sup> ] التخصيص بالفعل يكون تقدماً للعام على الخاص ؛ وهو <sup>(٦)</sup> غير جائز .

•••••

ع

(١) لفظ آ : « النبي » .

(٢) لم ترد الواو في ص .

(٣) في آ : « التخصيص » .

(٤) من الآية (١٥٨) من سورة « الاعراف » .

(٥) آخر الورقة (١٥٣) من ل .

(٥) في ل ، آ : « و » .

(٦) في غير آ : « وانه » .

## والجوابُ :

أَنَّ الْمُخَصَّصَ (١) لَيْسَ مَجْرَدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَاتَّبِعُونَهُ » (٢) ،  
بَلْ [ هُوَ (٣) ] مَعَ ذَلِكَ الْفِعْلِ ، وَمَجْمُوعُهُمَا أُخْصِصَ مِنَ الْعَامِّ الَّذِي  
نَدَّعَى (٤) تَخْصِيصَهُ بِالْفِعْلِ .

\*\*\*\*

## المسألة السادسة :

مَنْ فَعَلَ مَا يَخَالَفُ (٥) مَقْتَضَى الْعُمُومِ بِحُضْرَةِ الرَّسُولِ - صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَلَمْ يُنْكِرْهُ (٦) عَلَيْهِ ، فَعَدِمَ الْإِنْكَارُ مِنَ الرَّسُولِ -  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَاطِعٌ فِي تَخْصِيصِ الْعَامِّ فِي حَقِّ ذَلِكَ الْفَاعِلِ .  
أَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ - فَإِنَّ ثَبْتَ أَنَّ حِكْمَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -  
فِي الْوَاحِدِ ، حِكْمُهُ فِي الْكُلِّ - : كَانَ ذَلِكَ التَّقْرِيرُ تَخْصِيصًا فِي حَقِّ  
الْكُلِّ ، وَإِلَّا فَلَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

\*\*\*\*

(١) فِي آ : « التَّخْصِيصِ » .

(٢) مِنَ الْآيَةِ (١٥٨) مِنْ سُورَةِ « الْأَعْرَافِ » .

(٣) كَذَا فِي آ ، وَفِي ص « هِيَ » ، وَلَمْ تَرُدْ فِي النُّسخِ الْآخَرَى .

(٤) فِي ل ، ص ، ي : « يَدْعَى » .

(٥) فِي آ : « بِخِلَافِ » .

(٦) فِي آ : « يَنْكُرُ » .

e

الفصل الرابع (١)

في

تخصيص المقطوع بالمظنون



[ وفيه مسائل (٢) ]

---

(١) في آ: «الثالث»، وهو وهم من الناسخ.

(٢) هذه الزيادة من آ.



e

## المسألة الأولى :

يجوزُ تخصيصُ الكتابِ بخبرِ الواحدِ - عندنا - وهو قولُ الشافعي<sup>(١)</sup> وأبي حنيفةَ ومالكٍ رحمهم اللهُ .  
وقال قومٌ : لا يجوزُ أصلاً .

وقال عيسى بن أبانٍ : إنَّ كانَ [ قد<sup>(٢)</sup> ] خُصَّ - قبلَ ذلك<sup>(٣)</sup> - بدليلٍ مقطوعٍ [ به : جاز<sup>(٤)</sup> ] ، وإلاَّ فلا .

وقال الكرخيُّ : إنَّ كانَ قد خُصَّ بدليلٍ منفصلٍ - صارَ مجازاً : فيجوزُ ذلكَ . وإن خُصَّ بدليلٍ متَّصلٍ ، أو لم يُخصَّ - أصلاً - : لم يجزُ .

وأما القاضي أبو بكرٍ - رحمه اللهُ - فإنَّه اختارَ التوقُّفَ<sup>(٥)</sup> .

\*\*\*\*

(١) في ل ، ي ، آ : «أبي حنيفة والشافعي» وفي النقل عن الامام  
ابي حنيفة نظر ؛ فالمشهور عن الحنفية المنع من تخصيص الكتاب بخبر  
الواحد ؛ لأنه ظني فلا يختص به القطعي . أنظر : كشف الاسرار  
(٢٩٤/١) .

(٢) لم ترد الزيادة في آ .

(٣) في ي : «قبله» .

(٤) سقطت الزيادة من آ ، ص .

(٥) لفظ ي : «الوقف» .

لنا :

أَنَّ العمومَ وخبرَ<sup>(١)</sup> الواحدِ دليلانِ متعارضانِ ، وخبرُ الواحدِ  
أخصُّ من العمومِ : [ فوجبَ تقديمُهُ على العمومِ<sup>(٢)</sup> ] .  
إنَّما قلنا : إنَّهما دليلانِ ؛ لأنَّ العمومَ دليلٌ بالاتِّفاقِ .  
وأما خبرُ الواحدِ - فهو أيضاً دليلٌ ؛ لأنَّ العملَ بهِ يتضمَّنُ  
دفعَ ضررِ مَظنونٍ - : فكان<sup>(٣)</sup> العملُ بهِ واجباً : فكانَ دليلاً .  
وإذا ثبتَ ذلكَ : وجبَ تقديمُهُ على العمومِ ؛ لأنَّ تقديمَ العمومِ  
عليه يُفضِّي إلى الغائهِ بالكليَّةِ : [ أمَّا تقديمُهُ على العمومِ - فلا  
يُفضِّي إلى إلغاءِ العمومِ بالكليَّةِ<sup>(٤)</sup> ] : فكانَ [ ذلكَ<sup>(٥)</sup> ] أولى ،  
كما في سائرِ المخصَّصاتِ .

\*\*\*\*

[ و<sup>(٦)</sup> ] أمَّا جمهورُ الأصحابِ - فقالوا : أجمعتُ الصحابةُ على<sup>(٧)</sup>  
تخصيصِ عمومِ القرآنِ بخبرِ الواحدِ ، وَبَيَّنُّوهُ بِخَمْسِ<sup>(٨)</sup> صورٍ :

(١) في ص : «والخبر» .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ل : «وكان» .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ص .

(٥) هذه الزيادة من ص .

(٦) لم ترد الواو في ل ، ي .

(٧) في ي ، زيادة «أن» .

(٨) آخر الورقة (٩٤) من ي .

(٨) كذا في ح ، وفي النسخ الأخرى : «بصور خمسة» .

احداها (١) :

أنهم خصصوا قوله تعالى : ﴿ يُؤْصِيكُمْ اللَّهُ فِي  
أَوْلَادِكُمْ (٢) ﴾ بما رواه الصدّيقُ - رضي الله عنه - أنه عليه الصلاةُ  
والسلامُ قالَ : «نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ» (٣) .

....

(١) في غيرى : «أحدها» .

(٢) الآية (١١) من سورة «النساء» .

(٣) أخرجه من هذا الطريق (طريق أبي بكر رضي الله عنه) ، بدون  
صدره ، ومع زيادة ولفظ : «لا نورث : ما تركنا صدقة ، وإنما يأكل  
آل محمد في هذا المال» أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي . كما في  
الفتح الكبير (٣/٣٤٩) . وقد ذكر وسطه في التلخيص (٢/٢٧١) ، وصرح  
بأنه حديث متفق عليه . كما ذكره في المنتقى (٢/٤٧٤) وذكر أيضا : أن  
النسائي في أوائل الفرائض من السنن الكبرى ، أخرجه بلفظ : «أنا معشر  
الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة» . ثم قال : «واسناده على شرط  
مسلم» .

وقد أخرج الحميدي ، في مسنده - على ما في التلخيص : (٢/٢٧٢) -  
عن أبي هريرة ، انه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :  
«أنا معشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه فهو صدقة» .  
وقد ذكره أيضا عن الحميدي (٢/٢٨٦) ، كما ذكر أن الطبراني  
أخرجه في الأوسط . =

خصصوا عموم قولہ تعالیٰ : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ (۱) » ، بخبر محمد<sup>(۲)</sup> بن مسلمة ، والمغيرة<sup>(۳)</sup> بن شعبة : أنه صلى الله عليه وسلم « جعل للجدّة السادس<sup>(۴)</sup> » ؛ لأنّ المتوفاة إذا خلفت زوجاً وبنين وجدّة ،

= وقد روى هذا الحديث مختصراً ومطولاً بالفاظ مختلفة ، ومن طرق جمّة . فراجع الفتح الكبير أيضاً ، والمنتقى (۴۷۵/۲) ، ومسند الشافعي (ص ۱۰۸) ، والسنن الكبرى للبيهقي (۲۹۷/۶ ، ۵۹/۷) . وأنظر آداب الشافعي (ص ۱۴۶) ، وهامش شفاء الغليل (ص ۶۴۵) .

(۱) الآية (۱۱) من سورة النساء .

(۲) هو : محمد بن مسلمة بن سلمة خالد بن عدي الأنصاري ، الأوسي الحارثي ولد قبل البعثة باثنتين وعشرين سنة ، وهو ممن سمي في الجاهلية محمداً ، توفي أو قتل سنة (۴۶) ، أو (۴۳) فراجع : الاصابة (۳۶۳/۳ - ۳۶۴) .

(۳) هو المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن معتب الثقفي ، أبو عيسى أو أبو محمد ، أو أبو عبد الله ، كان من دهاة العرب حتى لقب بـ «مغيرة الرأي» كان أحد الحكمين بين علي ومعاوية - رضي الله عنهم - توفي سنة (۵۰) هـ ، أو (۴۹) هـ راجع : الاصابة (۴۳۰/۳ - ۴۳۲) .

(۴) روى قبيصة بن ذؤيب ، أنه قال : «جاءت الجدة الى أبي بكر ، فسألته ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - شيئاً ، فارجمي حتى أسأل الناس . فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله - صلى الله عليه =

فللزوجِ الربعُ «=» (١) ، ثلاثة ، وللبنينِ الثلثانِ «=» ثمانية ،  
وللجدَّةِ السدسُ «=» اثنانِ - عالت المسألةُ الى ثلاثة (٢) عشرَ ،

••••

عواآله وسلم - أعطاهما السدس . فقال (أبو بكر) : هل معك غيرك ؟ فقام  
محمد بن مسلمة الأنصاري ، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة . فأنفذه لها  
أبو بكر . (قال) : ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر ، فسألته ميراثها ،  
فقال : مالك في كتاب الله شيء ، ولكن : هو ذاك السدس ، فان  
اجتمعتما فهو بينكما ، وأيتكما خلت به فهو لها « رواه أحمد وأبو داود  
والترمذي وابن ماجه ، وصححه الترمذي . كما في المنتقى (٤٥٩/٢) .  
وقد ورد في التلخيص الحبير (٢٦٤/٢) بالاشارة الى قصته ، وقال  
الحافظ : «أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من  
هذا الوجه . واسناده صحيح لثقة رجاله . الا أن صورته مرسل : فان  
قيصة لا يصح له سماع من الصديق ، ولا يمكن شهوده للقصة . قاله ابن  
عبد البر بمعناه . . . » ا هـ . فيكون النسائي قد أخرجه ، خلافا لما صرح به  
ابن تيمية في المنتقى : من أنه لم يخرججه . ثم قال الحافظ : « تنبيه : ذكر  
القاضي حسين ( من أصحاب الوجوه عند الشافعية ) : أن التي جاءت الى  
الصديق أم الأم ، والتي جاءت الى عمر أم الأب . وفي رواية ابن ماجه  
ما يدل له . وسيأتي - فيما بعد - انهما معا أتتا أبا بكر . » ا هـ .  
فراجعه ، وراجع فيه وفي المنتقى (٤٦٠/٢) روايات وطرقا أخرى لهذا  
الحديث . ثم راجع الاقضية للقرطبي (ص ١٠٩ - ١١٠) .

(١) لم ترد هذه العلامة وما تلاها من علامات في ص .

(٢) في ل : «ثمانية» .

[وثمانية<sup>(١)</sup>] من ثلاثة عشر أقل من لثي التركة . . .

وثالثها :

أنهم خصّصوا قوله تعالى: « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ »<sup>(٢)</sup> بخبر  
أبي سعيد « في المنع من بيع الدرهم بالدرهمين »<sup>(٣)</sup> .

ورابعها :

خصّصوا قوله تعالى : « اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ »<sup>(٤)</sup> ،  
بخبر عبد الرحمن بن عوف - في المجوس<sup>(٥)</sup> : « سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ  
أَهْلِ الْكِتَابِ » .

.....

(١) سقطت من ل .

(٥) آخر الورقة (١٤١) من ح .

(٢) الآية (٢٧٥) من سورة «البقرة» .

(٣) أخرج الامام الشافعي رضي الله عنه في الرسالة عن أبي سعيد

الحدري رضي الله عنه : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال :

« لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ،

ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ،

ولا تبيعوا شيئا منها غائبا بناجز » وهذا الحديث رواه أحمد والبخاري

ومسلم والترمذي والنسائي على ما في هامش الرسالة ص (٢٧٧) . وراجع :

الفتح الكبير (٣/٣١٤) للاطلاع على طرقه الأخرى .

(٤) الآية (٥) من سورة «التوبة» .

(٥) قدمت على قوله : «بخبر» في غير ح .

## وخامسها :

[ خصصوا<sup>(١)</sup> ] قوله تعالى : « وَأَجِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ  
ذَلِكَُمْ (٢) » بغير أبي هريرة<sup>(٣)</sup> « في المنع من نكاح المرأة  
على عمّتها ، وخالتيها وبنات أخيها ، وبنات أختها »<sup>(٤)</sup> .

.....

(١) سقطت الزيادة من آ .

(٢) الآية (٢٤) من سورة «النساء» .

(٣) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، وقيل : غير ذلك ففي  
اسمه واسم ابيه اختلاف كبير توفي بالعقيق سنة (٥٧) ، أو (٥٨) ، أو  
(٥٩) راجع : الاصابة ، وبجاشيتها الاستيعاب (٢٠٠/٤-٢٠٨) .

(٤) قال ابن تيمية في المنتقى (٥٢٨/٢) :

عن أبي هريرة ، قال : «نهى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أن  
تنكح المرأة على عمّتها أو خالتيها» ، رواه الجماعة (أحمد وأصحاب الكتب  
الستة) وفي رواية (يعني : عن أبي هريرة) : «نهى أن يجمع بين المرأة  
وعمّتها ، وبين المرأة وخالتيها» ، رواه الجماعة الا ابن ماجه والترمذي .  
ثم قال : ولأحمد والبخاري والترمذي - من حديث جابر - مثل  
اللفظ الأول . اهـ وقد ورد حديث أبي هريرة هذا ، في الشرح الكبير  
للرافعي ، بلفظ : «لا تنكح المرأة على عمّتها ، ولا العمة على بنت أخيها ،  
ولا المرأة على خالتيها ، ولا الخالة على بنت أختها : ولا (تنكح) (الزيادة  
للإيضاح) فقد ورد في الفتح الكبير (٣/٣٤١-٣٤٢) بدونها من طريق



.....  
 = أبي داود فقط . الكبرى على الصغرى ، ولا الصغرى على الكبرى .  
 قال الحافظ في التلخيص (٣٠٠/٢) : «(رواه) أبو داود والترمذي  
 والنسائي ، من حديث داود بن أبي هند عن الشعبي عنه (يعني) : عن أبي  
 هريرة) وليس في رواية النسائي : لا تنكح الكبرى على الصغرى ، الى آخره .  
 وصححه الترمذي .»

ثم قال : «وأصله في الصحيحين – من طريق الأعرج عن أبي هريرة –  
 بلفظ «لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها» . ولمسلم –  
 من طريق قبيصة عن أبي هريرة – بلفظ : «لا تنكح العمة على بنت الأخ ،  
 ولا ابنة الأخت على الخالة» . وله (لمسلم) من طريق أبي سلمة عنه (عن أبي  
 هريرة) : «لا تنكح المرأة على عمتها ، ولا على خالتها» . وفي رواية :  
 «لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا المرأة وخالتها» . ورواه البخاري بنحوه  
 عن جابر .

ثم تكلم عن بعض الاسانيد ، وذكر بعض التخريجات والروايات  
 الأخرى .

ثم قال : «تنبيه : قال الشافعي : لم يرد هذا الحديث ، من وجه يثبت  
 أهل العلم بالحديث ، الا عن أبي هريرة . (انتهى قول الشافعي) . قال البيهقي :  
 قد روى عن جماعة من الصحابة (يعني) : غير أبي هريرة) الا أنه ليس على  
 شرط الشيخين . قلت : قد ذكرنا : أن البخاري أخرجه عن جابر» اهـ –  
 هذا . وقد أخرج أحمد في المسند حديث أبي هريرة ، بلفظ : «لا تنكح  
 العمة على ابنة الأخ ، ولا ابنة الأخت على الخالة» كما في الفتح الكبير  
 (٣٤١/٣) . وقد أخرج النسائي وابن ماجه ، حديث أبي هريرة ، بلفظ :  
 «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها» كما في الفتح الكبير (٣٤٢/٣) . =

ولقائل أن يقولَ : [ هل <sup>(١)</sup> ] أجمعت الصحابةُ على تخصيصِ هذهِ هذهِ العموماتِ - في هذهِ الصورِ - أو ما أجمعتُ ؟ .  
فإنَّ قلتُم : ما أجمعوا - [ فقد <sup>(٢)</sup> ] سقطَ دليلُكمُ ؛ وإنَّ قلتُم :  
أجمعوا ، فلمَ لا يجوزُ أنْ يقالَ : المخصَّصُ <sup>(٣)</sup> هذهِ العموماتِ  
ذلكَ الاجماعُ ؟

فإنَّ قلتَ : لا بدَّ لذلكَ الاجماعِ من مُستندٍ - هو : هذهِ  
الأخبارُ ؟ إذْ ربَّ اجماعٍ خفي مُستندُهُ ، لا استغنائهمُ  
بالاجماعِ عنه <sup>(٤)</sup> .

سَلِّمْنَا : أنَّ ذلكَ [ المُستند <sup>(٥)</sup> ] هو هذهِ الأخبارُ ، لكن :  
لعلَّ هذهِ الأخبارَ كانتْ متواترةً - عندهم - ثم صارتْ آحاداً عندنا .

\*\*\*\*

وأخرج الحديث بهذا اللفظ ، عن جابر ، والنسائي وابن ماجه . وأخرجه  
به عن أبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري . وابن ماجه . كما في  
الفتح الكبير (٣-٣٤٢) .

(١) سقطت الزيادة من آ .

(٢) هذه الزيادة من ص .

(٣) في آ : «التخصيص» .

(٥) آخر الورقة (١٣٩) من آ . والورقة التالية من هذه النسخة

منقودة .

(٥) آخر الورقة (١٥٣) من ل .

(٤) لا بد للاجماع من مستند ، ولكن العمل بالاجماع لا يتوقف

على معرفة مستند ه .

(٥) لم ترد هذه الزيادة في ل ، آ .

[ و<sup>(١)</sup> ] احتج المانعون : بالاجماع ، والخبر ، والمعقول .  
أما الاجماعُ - فهو : أن عمر - رضي الله عنه - ردَّ خبرَ

فاطمة<sup>(٢)</sup> بنتِ قيسٍ ، وقال : « لا ندعُ كتابَ ربنا وسنةَ نبينا ،  
لقولِ<sup>(٣)</sup> امرأةٍ [ لا ندري<sup>(٤)</sup> ] لعلها نسيَت<sup>(٥)</sup> أو كذبت<sup>(٦)</sup> » .

....

(١) لم ترد الواو في ل ، ي ، آ .

(٢) هي فاطمة بنت قيس بن خالد القرشبة الفهرية ، أخت الضحاك

بن قيس ، وكانت من المهاجرات الأول راجع : الاصابة (٣٧٣/٤) ،  
وبحاشيتها الاستيعاب (٣٧١/٤) .

(٣) في غير ص : « بقول » .

(٤) سقطت الزيادة من ص .

(٥) عبارة ل : « صدقت أم كذبت » . ومراده - رضي الله عنه -

« كذبت » : اخطأت ؛ للاجماع على عدالة الصحابة .

(٦) خبر أن عمر - رضي الله عنه - رد خبر فاطمة بنت قيس ،

وقال : « لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا - بقول امرأة لا ندري : لعلها  
صدقت أم كذبت » .

قال ابن تيمية في المنتقى (٦٥٤/٢) ١ - في باب نفقة المبتوتة وسكناها -

« عن الشعبي : أنه حدث بحديث فاطمة بنت قيس : أن رسول الله - صلى

الله عليه وسلم - لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ، فأخذ الاسود بن يزيد كفا من

حصي ، فحصبه به ، وقال : ويلك : تحدث بمثل هذا ؟ قال عمر رضي

الله عنه : لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ، لقول امرأة لا ندري : لعلها

حفظت أو نسيت . رواه مسلم » ١ هـ . =

وَأَمَّا الْخَبْرُ - فَمَا (١) رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا  
رُوِيَ عَنِّي حَدِيثٌ فَأَعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ ، فَإِنْ وَافَقَهُ فَأَقْبَلُوهُ ،  
وَإِنْ خَالَفَهُ فَرُدُّوهُ » (٢) ؛ وَالْخَبْرُ الَّذِي يَخْصُّ كِتَابَ اللَّهِ ، عَلَى  
مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ : فَوَجِبَ رَدُّهُ .

••••

= وخبر فاطمة بنت قيس ، بدون كلام عمر ، قد ورد في المنتقى أيضا  
(٢/٦٤٨ - ٦٦٥) من طرق عدة ، وبألفاظ مختلفة . فراجع مع هامشه .  
وانظر التلخيص (٢/٣٣٣) .

(١) في ل ، ي ، آ : « فهو ما روى » ، وعبارة ح : « فهو أنه قال » .  
(٢) جاء في الرسالة للإمام الشافعي ص (٢٢٤) : « قال فهذا عندي  
كما وصفت أفتجد حجة على من روى أن النبي قال : « ما جاءكم عنِّي  
فأعرضوه على كتاب الله فما وافقه فأنا قلته ، وما خالفه فلم أقله » . فقلت  
ما روى هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغر ولا كبر . . . . . وهذه أيضا  
رواية منقطعة عن رجل مجهول ، ونحن لا نقبل هذه الرواية في شيء » . اهـ .  
قال محققه : هذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن بل وردت  
فيه ألفاظ كثيرة كلها موضوع أو بالغ الغاية في الضعف ، حتى لا يصلح  
شيء منها للاحتجاج أو الاستشهاد . ونقل عن عون المعبود (٤/٣٢٩) أنه :  
حديث باطل لا أصل له . وقد حكى زكريا الساجي عن يحيى بن معين أنه قال :  
هذا حديث وضعته الزنادقة كما نقل عن تذكرة الموضوعات ص (٢٨) عن  
الخطابي أنه قال أيضا : وضعته الزنادقة وقد كتب ابن حزم في هذا المعنى  
فصلا نفسياً جدا في كتاب الأحكام (٢/٧٦ - ٨٢) وروى بعض ألفاظ  
هذا الحديث المكذوب ، وأبان عن عللها فشفى . ومما قال فيه : « ولو أن

.....  
أمرأ قال لاناخذ الا ما وجدنا في القرآن - لكان كافرا باجماع الأمة . . الخ :  
فانظر هامش الرسالة ص ( ٢٢٤-٢٢٥ ) .

وقال الصغاني - أبو الفضائل الحسن بن محمد الحافظ اللغوي « في  
الموضوعات » ص ( ١١ ) : « ومنها - يعني : من الموضوعات - قولهم : «  
اذا رويتم - ويروى اذا حدثتم - عني حديثا فاعرضوه على كتاب الله :  
فان وافق فاقبلوه ، وأن خالف فردوه » ا هـ .

قلتُ : وحديث العرض على الكتاب قد روي بألفاظ كثيرة منها ماورد  
في المقاصد الحسنة ( ص ٣٦ : ط مصر ) وكشف الحفا ( ٨٦/١ ) عن الدارقطني  
في الأفراد ، والعقبلي في الضعفاء ، وأبي جعفر بن البخري من طريق أبي  
هريرة مرفوعا . ولفظه : « اذا حدثتم عني بحديث يوافق الى ، فصدقوه  
وخذوا به حدثت به أو لم أحدث » .

وهو حديث منكر جداً ، وليس له إسناد صحيح .

وقد سئل الحافظ ابن حجر عنه ، فقال : « انه جاء من طرق لا تخلو  
عن مقال ، وقد جمع طرقه البيهقي في كتابه « المدخل » .

وقال السيد عبد الله صديق الغماري ( مصحح المقاصد الحسنة : بهامش  
ص ٣٧ ) : « واستوعبت طرقه في كتاب « الابتهاج » ، بتخريج أحاديث  
المنهاج للبيضاوي ، وبينت بطلانه من جميع طرقه . وأورده ابن الجوزي  
في الموضوعات وحاول السيوطي يعنى : في ( اللآلى المصنوعة ) أن يتعقبه ،  
فلم يصب » .

والحق ان هذا الحديث من وضع الخوارج والزنادقة ، كما قال الامام  
الجليل عبد الرحمن بن مهدي . على ما نقله عنه الحافظ ابن عبد البر في  
كتاب « جامع بيان العلم وفضله » ( ١٩٠/٢ - ١٩١ ) ، وغيره . وقد استغله

وأما المعقول - فوجهان :

الأول :

أنَّ الكتابَ مقطوعٌ بهِ ، وخبرُ الواحدِ مَظنونٌ ، والمقطوعُ  
أولَى من المَظنونِ .

والثاني :

أنَّ النسخَ تخصيصةً في الأزمانِ - والتخصيصةَ تخصيصةً في  
الأعيانِ ؛ فنقولُ : لو جازَ التخصيصةُ بخبرِ الواحدِ في <sup>(١)</sup> الأعيانِ -  
لكانَ لأجلِ أنَّ تخصيصةَ العامِّ أولَى من الغاءِ الخاصِّ ؛ وهذا  
المعنى قائمٌ في النسخِ : فكانَ يلزمُ جوازُ النسخِ بخبرِ الواحدِ ،  
ولمَّا <sup>(٢)</sup> لم يجر ذلكَ : علمنا أنَّ ذلكَ [ أيضاً <sup>(٣)</sup> ] غيرُ جائزٍ .

....

والجوابُ عن الأولِ :

أنَّا لا ندعي تخصيصةَ العمومِ بكلِّ ما جاءَ <sup>(٤)</sup> من أخبارِ الآحادِ -

وغرر به به بعض القدامى الذين أنكروا حججيتة الاخبار، وبعض المحدثين  
الذين أنكروا حججيتة السنة. وبيان ذلك وتفصيله لا يسمع به المقام ، ولا  
يدخل في الغرض .

(١) عبارة ي ، ل ، آ ، ص : «في الأعيان بخبر الواحد» .

(٢) في ح : «فلما» .

(٣) لم ترد الزيادة في ص .

(٤) لفظ غير ص : «كان» .

حتى يكون ذلك علينا ؛ وإنما <sup>(١)</sup> نجوزُهُ بالخبر الذي لا يكونُ  
 راويه متهماً بالكذب والنسيان ؛ وهذا الشرطُ ما كانَ حاصلًا -  
 هنا <sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّ عمرَ - رضي اللهُ عنه - قدَّحَ في روايتهاً بذلك : فلم  
 يكنْ قادحاً في غرضنا ؛ بل هو بأنْ يكونَ حجةً لنا أولي ؛ وذلك :  
 لأنَّ عمرَ - رضي اللهُ عنه - بيَّنَ أنَّ روايتهاً إنما صارتْ مردودةً -  
 لكونِ الراوي غيرَ مأمونٍ من الكذب <sup>(٣)</sup> والنسيانِ ، ولو كانَ خبرُ  
 الواحدِ المقتضي لتخصيصِ الكتابِ مردوداً - كيفَ [ ما <sup>(٤)</sup> ] كانَ -  
 [ لما <sup>(٥)</sup> ] كانَ لذلكَ التعليلِ وجهٌ .

\*\*\*\*

وعن الثاني :

أنَّ ما ذكرتموه يقتضي أنَّ لا يجوزَ تخصيصُ الكتابِ بالسنةِ  
 المتواترةِ فإنَّ قلتم : [ إنَّ <sup>(١)</sup> ] ما يقتضي تخصيصَ الكتابِ ، لا يكونُ  
 على خلافِهِ .

قلنا - في مسألتنا - ذلكَ بعينه .

(١) في ي : «فإنما» .

(٢) في ل ، ي ، آ : «ها هنا» ، وفي ح : «فيها» .

(٣) - اي : عقلاً ، أو انَّ المراد بالكذب هنا : الخطأ للاجماع  
 على عدالة الصحابة . كما اسلفنا .

(٤) لم ترد الزيادة في ص .

(٥) سقطت الزيادة من ل ، آ ، ح .

(٦) هذه الزيادة من ص ، ح .

وعن الثالث :

أن البراءة الأصلية يقينية ، ثم إننا نتركها بخبر الواحد : فبطل قولكم : [ إن<sup>(١)</sup> ] المقطوع لا يترك بالمظنون<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*\*

ثم نقول : لا نسلم حصول التفاوت ؛ وبيانهُ من وجهين :

الأول :

أن الكتاب مقطوع في متنه مظنون في دلالتِهِ ؛ والخبر مظنون في دلالتِهِ ؛ فلم قلتم إنه حصل التفاوت - بينهما - على هذا التقدير ؟ !

الثاني :

أن الدليل القاطع لما دل على وجوب العمل بالخبر المظنون : لم يكن وجوب العمل مظنوناً ؛ لأن تقدير ذلك : أن الله - تعالى - قال : « مهما حصل في قلبكم ظن<sup>(٣)</sup> صدق الراوي - فاقطعوا أن حكمي ذلك » فإذا وجدنا ذلك الظن ، واستدللنا<sup>(٤)</sup> به على الحكم - : كننا قاطعين بالحكم ؛ وإذا كان كذلك - فلم قلتم : إن التفاوت حاصل على هذا التقدير ؟ .

\*\*\*\*

(٢) هذه الزيادة من ح .

(٣) البراءة الأصلية تزال بكل ما يعتبر دليلاً ؛ لأنها عبارة عن

عدم ورود الدليل .

(٤) في ل ، ي ، آ : «ظنوا» .

(٥) في ص : «فاستدللنا» .



وعن الرابع :

أن الأصوليين<sup>(١)</sup> اعتمدوا - في الجواب - على حرف [ واحد<sup>(٢)</sup> ] - وهو : أن العقل ليس يأتى ذلك ، وإنما فصلنا بينهما - لاجتماع الصحابة على الفصل بينهما ؛ فقبلوا خبر الواحد في التخصيص ، وردوه في النسخ .

....

وهذا الجواب ضعيف :

لأننا بيننا : أن الذي عولوا عليه - في أنهم قبلوا خبر الواحد في التخصيص - ضعيف .

وإذا ثبت ذلك - فنقول : ثبت بما ذكرنا : أن القياس يقتضي أنه لو قبل خبر الواحد في التخصيص : لوجب قبوله في النسخ ؛ وثبت بالاتفاق . أنهم ما قبلوه في النسخ - فوجب أن يقال : إنهم ما قبلوه في التخصيص [ أيضاً<sup>(٣)</sup> ] ، ضرورة العمل بالدليل .

....

والجواب الصحيح لا يحصل إلا ؛ [ ذكر<sup>(٤)</sup> ] الفرق بينهما -

(١) في ي : «الأصوليون» ، وهو تصحيف .

(٢) سقطت الزيادة من ي .

(٥) آخر الورقة (١٤٢) من ح .

(٣) لم ترد الزيادة في ل ، آ .

(٤) لم ترد الزيادة في ي .

وهو : أن التخصيص أهون من النسخ ، ولا يلزم من تأثير الشيء في الأضعف تأثيره في الأقوى . والله أعلم .

....

تنبيه : \*

فأما قول عيسى بن أبان ، والكرخي<sup>(١)</sup> - فمبنيان على حرف واحد - وهو : أن العام المخصوص<sup>(٢)</sup> - عند عيسى مجاز ؛ والعام المخصوص<sup>(٣)</sup> بالدليل المنفصل مجاز<sup>(٤)</sup> - عند الكرخي ؛ وإذا صار مجازاً : صارت دلالتُه مضمونة ، ومنتُه مقطوعاً ، وخبر الواحد : منتُه مظنون<sup>(٥)</sup> ، ودلالتُه مقطوعة<sup>(٦)</sup> : فيحصل التعادل .

فأما - قبل ذلك - فإنه حقيقة في العموم - فيكون قاطعاً في منته ، وفي دلالتِه : فلا يجوز أن يرجح<sup>(٧)</sup> عليه المظنون . فهذا هو مأخذهم ، والكلام عليه [ هو<sup>(٨)</sup> ما ] تقدم . والله أعلم .

....

(٥) آخر الورقة (١٥٤) من ل .

(١) في غيرى ، ص : (المخصص) .

(٢) كذا في ص ، وفي غيرها : «المخصص» .

(٣) في ل ، آ : «مقطوع» ، وهو خطأ .

(٤) لفظ ص : «مقطوع» .

(٥) لفظ ص : «يرجح» .

(٦) هذه الزيادة من ص .

## المسألة الثانية :

يجوز تخصيصُ عمومِ الكتابِ والسنةِ المتواترةِ بالقياسِ - وهو :  
قولُ الشافعيِّ وأبي (١) حنيفةَ ، ومالكٍ ، و (٢) أبي الحسينِ البصريِّ ،  
والأشعريِّ ، وأبي هاشمٍ [ أخيراً (٣) ] .

.....

ومنهم : من منعَ . منه - مطلقاً - وهو قولُ الجبائيِّ ، وأبي هاشمٍ .  
أولاً .

.....

ومنهم : من فصلَ - ثم ذكروا فيه وجوهاً أربعةً .

الأولُ :

قولُ (٤) عيسى بنِ أبانَ : إنَّ تطرُقَ التخصيصِ إلى العمومِ - جازٍ -  
وإلاً فلا .

والثاني :

قولُ الكرخيِّ - وهو : أنَّه إنَّ حُصَّ بدليلٍ منفصلٍ - جازٍ ؛  
وإلاً فلا .

(١) قدم على « الشافعي » في ل ، ي ، آ .

(٢) في ص زيادة : « كذلك » .

(٣) سقطت الزيادة من ص .

(٤) آخر الورقة (١٤٠) المفقودة من آ .

(٤) في ص : « قال » .

والثالث<sup>(١)</sup> :

قولٌ كثيرٌ - من فقهاءنا - ومنهم ابن سريج - : يجوزُ بالقياسِ  
الجلبيُّ دونَ الخفيِّ .  
ثم اختلفوا في تفسيرِ «الجلبيِّ» و «الخفيِّ» . على ثلاثةِ أوجهٍ :

أحدُها :

أنَّ الجليَّ - هو «قياسُ المعنى» ، والخفيُّ [ هو<sup>(٢)</sup> ] : «قياسُ الشبه» .

وثانيها :

أنَّ الجليَّ - [ هو<sup>(٣)</sup> ] مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - :  
لا يقضي القاضي وهو غضبان<sup>(٤)</sup> ؛ وتعليلُ ذلك بما يدهشُ العقلَ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ل .

(٥) آخر الورقة (٩٥) من ي .

(٢) لم ترد الزيادة في ل . ي .

(٣) لم ترد الزيادة في ص .

(٤) أخرجه الامام الشافعي في الأم (٦/١٩٨-١٩٧) ط الفنية، من طريق أبي بكرة بلفظ : «لا يقضي القاضي . أو لا يحكم الحاكم بين اثنين ، وهو غضبان» .

ونقله الماوردي في أدب القاضي عنه (١/٢١٢-٢١٤) ، وقد قال محققه في هامش (٢١٤) : «قال الحافظ ابن حجر : متفق عليه من حديث أبي بكرة بمعناه . ورواه ابن ماجه باللفظ المذكور» التلخيص (٢٠٩١) وأخرجه البيهقي (١٠/١٠٥) وأبو عوانة (٤/١٦) .

وبلفظ المحصول ورد في شفاء الغليل ص (٦١) . =

عن أتمام الفكر<sup>(١)</sup> حتى يتعدى إلى الجائع والحالض .

وثالثها :

قول أبي سعيد الاصطخري<sup>٢</sup> - وهو أن الحلبي<sup>٣</sup> - هو : [ الذي<sup>(٢)</sup> ]  
إذا<sup>(٢)</sup> قضى القاضي بخلافه ينتقض قضاؤه .

.....

والرابع<sup>(٤)</sup> :

قول الغزالي<sup>٤</sup> - رحمه الله<sup>٥</sup> - [ وهو<sup>(٥)</sup> ] : أن العام<sup>(٦)</sup> والقياس

= وقال محققه : هو معنى حديث أبي بكر الذي رواه الجماعة ، فراجعه  
في مسند الشافعي (٩٤) ، وأحمد (٣٦/٥ و٣٧) ط الحلبي ، وصحيح  
البخاري (٦٥/٩) ومسلم (٦٢/٢) وسنن أبي داود (٣٠٢/٣) والترمذي  
(٢٥٠/١) وابن ماجه (٢٧/٢) والنسائي (٢٣٧/٨ و٢٤٧) والسنن الكبرى  
(١٠٤/١٠) والمنتقى (٩٣٦/٢) ونيل الأوطار (١٧٧/٩) ، والمشكاة  
(٣٣٣/٢) .

وانظره في الفتح الكبير (٣٦٨/٣) .

(١) لفظ ل ، ي ، : : «الفكرة» .

(٢) سقطت الزيادة من آ .

(٣) لفظ ل ، ي ، آ ، ح : «لو» .

(٤) في ل ، ي ، ح ، آ زيادة : «هو» .

(٥) هذه الزيادة من ص .

(٦) عبارة ح : ل «القياس العام» . وراجع : المستصفى (١٢٢/٢) -

(١٣٦) .

إن تفاوتاً في إفادة الظن<sup>١</sup> - رجحنا الأقوى ؛ وان تعادلاً : توقفتنا<sup>(١)</sup> .  
 وأما القاضي أبو بكر ، وأمام الحرمين - فقد ذهباً الى الوقف .  
 قال أمام الحرمين : « والقول بالوقف يشارك القول بالتخصيص -  
 من وجه ، وبيانه<sup>(٤)</sup> من وجه :

أما المشاركة - فلأن المطلوب من تخصيص العام<sup>(٢)</sup> بالقياس -  
 إسقاط الاحتجاج بالعام والوقف<sup>(٣)</sup> يشاركه فيه .  
 وأما المبينة - فهي<sup>(٤)</sup> : أن القائل بالتخصيص يحكم بمقتضى  
 القياس ، والواقف لا يحكم به .

### تنبيه :

نسبة قياس الكتاب الى عموم الكتاب - كنسبة قياس [ الخبر المتواتر ]  
 المتواتر الى عموم الخبر المتواتر ، وكنسبة قياس<sup>(٥)</sup> [ خبر الواحد ]  
 [ الى عموم خبر الواحد<sup>(٦)</sup> ] ، والخلاف جار<sup>(٧)</sup> في الكل . وكذا

(١) في ل ، ص : «وينافيه» .

(٢) في ص : «العموم» .

(٣) كذا في ص ، آ ، وفي غيرهما : «الواقف» .

(٤) لفظ ل ، ي ، ح : «فهو» .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .

(٦) ساقط من آ .

(٧) لفظ ل : «جائر» .

القولُ في قياسِ الخبرِ المتواترِ بالنسبةِ الى عمومِ الكتابِ ، وبالعكسِ .  
أما قياسُ خبرِ الواحدِ - اذا عارضتهُ عمومُ الكتابِ ، [ أو السنةِ  
المتواترةِ - وجبَ أنْ يكونَ تجويزُهُ أبعدَ .

لنا :

أنَّ العمومَ ، والقياسَ <sup>(١)</sup> [ دليلاً <sup>(٢)</sup> ] [ متعارضانِ ، والقياسُ  
خاصٌ : فوجبَ تقديمُهُ .

أمَّا أنَّ العمومَ دليلٌ - فبالاتفاقِ .

وأمَّا أنَّ القياسَ دليلٌ - فلأنَّ العملَ بهِ دفعُ ضررٍ مضمونٍ -  
فكانَ العملُ [ بهِ <sup>(٣)</sup> ] واجباً . وسيأتي تقريرُ هذه الدلالةِ - في بابِ القياسِ -  
ان شاء الله تعالى .

وإذا ثبتَ ذلكَ <sup>(٤)</sup> ، فالتقريرُ ما تقدّمَ في المسألةِ الأولى .

•••••

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من آ ، وقوله : «وجب» كان ينبغي  
أن يقول : «فيجب» باعتباره جواب «أما» ؟ .

(٢) لم ترد هذه الزيادة في ل ، آ ، ص .

(٣) سقطت الزيادة من ل ، ح .

(٤) في ح : «هذا» .

واحتج المانعون بأمرٍ :

أحدُها :

[ أن<sup>(١)</sup> ] الحكم المدلول عليه بالعموم معلوم ، والحكم المدلول عليه بالقياس مضمون ، والمعلوم راجع على المضمون .

وثانيها :

أن القياس فرع النص ، فلو خصصنا العموم بالقياس - لقدّمنا الفرع على الأصل ، وإنه غير جائز .

وثالثها :

أن حديث<sup>(٢)</sup> معاذ دلّ على أنه لا يجوز الاجتهاد إلا بعد فقد ذلك الحكم في الكتاب والسنة ؛ وذلك يمنع من تخصيص النص بالقياس .

(١) لم ترد في ل .

(٢) حديث معاذ «كيف تقضي . . .» قال الحافظ ابن حجر : أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن عدي والطبراني والبيهقي من حديث الحارث ابن عمرو عن ناس من اصحاب معاذ . قال الترمذي : لا نعرفه الا من هذا الوجه وليس اسناده بمتصل (التلخيص الحبير رقم ٢٠٧٦) . وقال النابلسي : أخرجه أبو داود في القضايا عن حفص بن عمر والترمذي في الاحكام عن هناد (ذخائر المواريث رقم ٦٢٩٨) عن أدب القاضي هامش الفقرة (١٤) (١٢٩/١) . واورده الخطيب في الفقيه والمتفقه (١٨٨/١) وما بعدها ، وقال : فان اعترض المخالف بأن قال : لا يصح



.....

= هذا الخبر ، لأنه لا يروى الا عن أناس من أهل حمص لم يسموا ، فهم مجاهيل - فالجواب : ان قول الحارث بن عمرو : «عن أناس من اصحاب معاذ» - يدل على شهرة الحديث ، وكثرة رواته . وقد عرف فضل معاذ وزهده ، والظاهر من حال اصحابه الدين والتفقه والزهد والصلاح . وقد قيل : ان عبادة بن نسي<sup>3</sup> رواه عن عبد الرحمن بن غنيم عن معاذ ، وهذا اسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة. على أن اهل العلم قد تقبلوه واحتجوا به : فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - : «لا وصية لوارث» وقوله في البحر / (١٩٠) «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» وقوله : «اذا اختلف المتبايعان في الثمن والسلعة قائمة تخالفا وتراداً البيع» ، وقوله «الدية على العاقلة» ، وان كانت هذه الاحاديث لا تثبت من جهة الاسناد ، لكن لما تلقتهما الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الاسناد لها : فكذلك حديث معاذ وقد استطرده الخطيب في الدفاع عن صحة الحديث وقوته ، كما استشهد به وقواه ودافع عن صحته بمثل ما فعل الخطيب - ابن القيم ، فراجع إعلام الموقعين (٢٠٢/١) وما بعدها .

والحديث من الشهرة بحيث لا يكاد يخلو كتاب اصولي أو قضائي عن الاستشهاد به . وقد تكلم ابن حزم كثيراً في الحديث بلجماله رواته ، وذلك في كتابه الاصولي «النبد» فرد عليه محققه الشيخ زاهد الكوثري في ص (٤١) من هامشه فراجع . كما أثار ذلك في كتابه الاحكام (١٣٢/٥) وقد نبى المستشرق (جولد تسيهر) على كلام ابن حزم في الحديث كثيراً من الاستنتاجات الباطلة . فانظر : «نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامي» وراجع ص (٥٧) . «العقيدة والشريعة ص» (٤٨) «وما بعدها و (٥٥) وما بعدها للمستشرق المذكور .

.....

---

= وقد نقل الأخ الصديق الشيخ محمد الصبّاغ كلام الشيخ ناصر الالبانيّ في الحديث - الذي نقله الشيخ الالبانيّ عن البخاريّ وفيه : «انه حديث منكر» فانظر حاشية كتابه «الحديث النبويّ مصطلحه - بلاغته - كتبه» ص (٢٦) ، وقد رجعت الى التاريخ الكبير للبخاري فوجدته يقول : «الحارث بن عمرو ابن اخي المغيرة بن شعبة الثقفيّ عن اصحاب معاذ عن معاذ ، روى عنه أبو عون ولا يصح ولا يعرف الا بهذا ، مرسل» فانظر (القسم الثاني ١/٢٧٥) الترجمة (٢٤٤٩) وتأمله .

كما نقل - حفظه الله - ما قاله السبكيّ في الطبقات نقلاً عن الذهبيّ وفيه : «وانتّى له الصحة ، ومداره على الحارث بن عمرو - وهو مجهول عن رجال من أهل حمص لا يُدرى من هم عن معاذ» ؟ والذي قاله الحافظ في الميزان - في الحديث - : «قلت : تفرد به أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفيّ عن الحارث بن عمرو الثقفيّ - ابن أخي المغيرة ، وما روى عن الحارث غير أبي عون : فهو مجهول» . فانظر الميزان (٤٣٩/١) الترجمة (١٦٣٥) وانظر طبقات ابن السبكيّ (١٨٧/٥) .

قلت : وقد تكلم الحافظ ابن حجر في الحديث وراويه ، ونقل معظم ما قيل فيه . فانظر تهذيب التهذيب : (١٥٢/٢) .

وأما ابو عوانه - الذي روى عن الحارث هذا الحديث - فهو ثقة وثقة ابن معين وابو زرعة والنسائي وابن حبان وابن سعد . واخرج له البخاري ومسلم وابو داود والترمذي والنسائي . فانظر المرجع نفسه : (٣٢٢/٩) .

(٥) آخر الورقة (٥٢) من ص .

ورابعها :

أن الأمة مجمعة<sup>(١)</sup> : على أن من شرط القياس - أن لا يرده النص وإذا كان العموم مخالفاً . [ له<sup>(٢)</sup> ] : فقد رده .

[ وخامسها<sup>(٣)</sup> ] :

أنه<sup>(٤)</sup> لو جاز التخصيص بالقياس - لجاز النسخ به وقد تقدم تقريره .

.....

والجواب عن الأول ما تقدم :

وعن الثاني :

أن القياس<sup>(٥)</sup> المخصّص للنص يكون فرعاً لنص آخر - وحينئذ يزول السؤال .

فإن قلت : لَمَّا كان القياس فرعاً لنص آخر ، فكل مقدمة [ لا بد منها في دلالة النص . على الحكم - كانت معتبرة في الجانبين ،

(١) لفظ آ : «مجمعة» .

(٥) آخر الورقة (١٥٥) من ل .

(٢) لم ترد الزيادة في ص .

(٣) لم ترد الزيادة في ل ، ي ، آ .

(٤) في ل ، ي ، آ : «ولأنه» .

(٥) في آ زيادة : «أن» .

(٥) آخر الورقة (١٤٣) من ح .

وأما المقدماتُ - التي <sup>(١)</sup> [ لا بُدَّ منها في دلالة القياس - فهي مختصةٌ  
بجانب القياس فقط .

فإذن : اثباتُ الحكم بالقياس يتوقفُ على مقدماتٍ أكثرَ ،  
وبالعموم على مقدماتٍ أقلَّ : فكان إثباتُ الحكم بالعموم أظهرَ من  
إثباته بالقياس ، والأقوى لا يصيرُ مرجوحاً بالأضعف .

قلتُ : قد تكونُ <sup>(٢)</sup> دلالةُ بعضِ العموماتِ على مدلوله أقوى ،  
وأقلَّ مقدماتٍ من [ دلالة <sup>(٣)</sup> ] عمومٍ آخرَ على مدلوله .

وعندَ هذا يظهرُ <sup>(٤)</sup> : أنَّ الحقَّ ما قاله الغزاليُّ - رحمه الله -  
وهو : أنَّ دلالةَ العمومِ المخصوصِ <sup>(٥)</sup> على مدلوله ، إذا افتقرتُ  
إلى مقدماتٍ كثيرةٍ ، ودلالةَ العمومِ الذي هو أصلُ القياس [ إذا <sup>(٦)</sup> ]  
افتقرت إلى مقدماتٍ قليلةٍ - بحيث تكونُ تلك المقدماتِ المعتمدةُ في  
القياس - معادلةً لمقدماتٍ قليلةٍ - بحيث تكونُ تلك المقدماتُ مع

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط كله من آ ، وقوله «وأما في ح : » فأما  
« ، وقوله » : «المقدمات» في ل ، آ : «المقدمتان» .

(٢) في ح : «يكون» .

(٣) لم ترد الزيادة في ل ، ي ، آ .

(٤) في آ : «ظهر» .

(٥) في ل ، ي ، آ : «والخصوص» .

(٦) هذه الزيادة من ح .

المقدمات المعبرة في القياس - معادلة المقدمات <sup>(١)</sup> العموم المخصوص  
<sup>(٢)</sup> أو أقل - : [ جاز <sup>(٣)</sup> ] ؛ وحينئذ : لا يتوجه ما قالوه <sup>(٤)</sup> .

وعن الثالث :

أن حديث معاذٍ إن اقتضى أنه <sup>(٥)</sup> لا يجوز تخصيص الكتاب  
والسنة بالقياس - : فليقتض أن لا يجوز تخصيص الكتاب بالسنة  
المتواترة ؛ ولا شك في فساد ذلك .

وعن الرابع :

أن نقول : ما الذي تريد <sup>(٦)</sup> بقولك : « شرط القياس أن لا  
لا بد فعه النص » ؟ .

إن أردتم : أن شرطه [ أن <sup>(٧)</sup> ] لا يكون رافعا <sup>(٨)</sup> لكل ما  
اقتضاه النص - فحق .

ع

(١) في آزيادة «قياس» .

(٢) في ل ، ح : «والخصوص» .

(٣) سقطت من ل ، ي ، آ ، ص .

(٤) وراجع : المستصفي (١٣٤/٢) .

(٥) في غير آ : «أن» .

(٦) في آ : «يريد» ، ولفظ ص «عنت» .

(٧) سقطت من ل ، ي .

(٨) في ل ، ي ، آ : «دافعا» .

وإن أردتم : أن لا يكون رافعاً لشيء مما اقتضاه النص - فهو عين<sup>(١)</sup> المتنازع .

وعن الخامس : ما تقدم في المسألة الأولى .

....

المسألة (٥) الثالثة :

إذا قلنا<sup>(٢)</sup> : المفهوم حجة - فلا شك أن دلالتَه أضعف من دلالة المنطوق ؛ فهل<sup>(٣)</sup> يجوز تخصيص العام به ؟ .  
مثاله : إذا ورد عام في إيجاب الزكاة - في الغنم - ثم قال الشارع : « في سائمة الغنم زكاة » : فهذا مفهومه<sup>(٤)</sup> يقتضي تخصيص ذلك العام .

....

ولقائل أن يقول : إنما رجحنا الخاص على العام ؛ لأن دلالة الخاص على ما تحته أقوى من دلالة العام على ذلك الخاص ؛ [والأقوى راجح] .

(١) كذا في ص ، ح وفي بقية النسخ « غير محل النزاع » ، وهو خطأ من النسخ .

(٥) آخر الورقة (١٤١) من آ .

(٢) لفظ ص : « قلت » .

(٣) في ص : « فهو » .

(٤) في ص : « المفهوم » .

وأما - ها هنا - فلا نسلم أن دلالة المفهوم على مدلوله أقوى من دلالة العام على ذلك الخاص<sup>(١)</sup> ، بل الظاهر أنه أضعف<sup>(٢)</sup> .  
 [ و<sup>(٣)</sup> ] إذا كان كذلك : كان تخصيص العام [ بالمفهوم<sup>(٤)</sup> ] ترجيحاً للأضعف على الأقوى ؛ وأنه لا يجوز<sup>(٥)</sup> . والله أعلم .

.....

(١) ما بين المعقوفين ساقط من آ ، وقوله : «وأما» في ل ، ي : «فأما» .

(٢) لفظ : « ي ضعيف »

(٣) سقطت الواو من ل ، ي .

(٤) لم ترد هذه الزيادة في ل ، ي ، آ .

(٥) خالف المصنف في هذه المسئلة ما ذهب اليه الغزالي وآخرون -

حيث قال : الخامس المفهوم بالفحوى : كتحریم ضرب الأب ، حيث فهم من النهي عن التأفيف . فهو قاطع كالنص . وان لم يكن مستندا الى لفظ ، ولسنا نريد اللفظ بعينه بل لدلالته . فعده خامس الأدلة المخصصة للعموم ، راجع : المستصفي (١٠٥/٢) وقد خالف الغزالي في هذا ما قاله في (٧٠/٢) فتأمل قوله ، وراجع : الاحكام (١٠٤/٢) للاطلاع على جواب الآمدي على ما أورده المصنف : من أن المفهوم أضعف من المنطوق .

## القولُ في بناء العامِّ على الخاصِّ

• • • •

إِذَا رُوِيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَبْرَانِ :  
خَاصٌّ ، وَعَامٌّ - وَهُمَا كَالْمُتَنَافِيَيْنِ<sup>(١)</sup> - فَلَمَّا أَنْ نَعْلَمَ تَارِيخَهُمَا ،  
أَوْ لَا نَعْلَمَ .

فَإِنْ عَلِمْنَا<sup>(٢)</sup> التَّارِيخَ : فَلَمَّا أَنْ نَعْلَمَ مَقَارِنَتَهُمَا ، أَوْ نَعْلَمَ تَرَاقِيحَ  
أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ .

فَإِنْ عَلِمْنَا مَقَارِنَتَهُمَا نَحْوَ أَنْ<sup>(٣)</sup> يَقُولَ : « فِي الْخَيْلِ زَكَاةٌ<sup>(٤)</sup> » ،  
وَيَقُولَ [ عَقِيْبَهُ<sup>(٥)</sup> ] : « لَيْسَ فِي الذُّكُورِ - مِنْ الْخَيْلِ زَكَاةٌ » -  
فَالْوَاجِبُ : أَنْ يَكُونَ الْخَاصُّ مُخَصَّصًا لِلْعَامِّ<sup>(٦)</sup> .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : بَلْ ذَلِكَ الْقَدْرُ مِنَ الْعَامِّ ، بِصِيْرٍ مُعَارِضًا لِلْخَاصِّ .

• • • •

---

(١) لَفْظُ ي : « كَالْمُتَنَافِيَيْنِ » .

(٢) لَفْظُ ل ، ي ، آ : « عَلِمَ » .

(٣) عِبَارَةُ ي : « يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ » .

(٤) لَفْظُ ص : « الزَّكَاةُ » .

(٥) سَقَطَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنْ ص .

(٦) لَفْظُ ص : « لِلْعَمُومِ » .



لنا وجوه :

الأول :

أن الخاص أقوى دلالة على ما يتناولهُ من العام ، والأقوى راجح :  
فالخاص راجح .

[ بيان الأول <sup>(١)</sup> ] : أن العام يجوز إطلاقه من غير إرادة ذلك  
الخاص ، أمّا [ ذلك <sup>(٢)</sup> ] الخاص [ <sup>(٣)</sup> ] لا يجوز إطلاقه <sup>(٤)</sup>  
من غير [ إرادة <sup>(٥)</sup> ] ذلك الخاص : فثبت أنه أقوى .

الثاني :

أن السيد إذا قال لعبدِهِ : « اشترِ <sup>(٦)</sup> كل ما في السوق من اللحم »  
لم قال عقيبه : « لا تشتري لحم البقر » : فهم منه إخراج لحم البقر  
من كلامه الأول .

الثالث :

[ أن إجراء العام على عمومِهِ : إلغاءً للخاص ، واعتبارُ الخاص

(١) ساقط من آ .

(٢) لم ترد الزيادة في آ .

(٣) سقطت الفاء من ل ، ي ، آ .

(٤) كذا في ص ، وفي النسخ الأخرى : « إرادته » .

(٥) سقطت الزيادة من ل ، آ .

(٥) آخر الورقة (١٥٦) من ل .

(٦) في ص زيادة : « الى » .

لا يُوجِبُ إلغاءَ واحدٍ منهما : فكانَ ذلكَ أولى<sup>(١)</sup> .

فإنَّ قلتَ : هَلَا حملتُمُ قولهُ : « في الخيلِ زكاةٌ » على التطُّوعِ ،  
وقولهُ : « لا زكاةَ في الذكورِ من الخيلِ » على نفيِ الوجوبِ ، وهذا -  
وإنَّ كانَ مجازاً - [ لكنَّ التخصيصَ - أيضاً - مجازاً : فلمَ كانَ  
مجازُكمُ أولى من مجازِنا ؟ !

قلتُ : إنَّنا نفرضُ الكلامَ<sup>(٢)</sup> [ فيما إذا قالَ : « أوجبتُ الزكاةَ في  
الخيْلِ » ثم قالَ : « لا . أوجبُها في الذكورِ من الخيلِ » .

ولأنَّ قولهُ : « في الخيلِ زكاةٌ » ، يقتضي وجوبها في الإناثِ  
[ والذكورِ<sup>(٣)</sup> ] [ فلو حملناهُ على التطُّوعِ - لكنَّنا قد عدنا باللفظِ  
عن ظاهره - في الإناثِ ؛ لدليلٍ لا يتناولُ الإناثَ<sup>(٤)</sup> ] وليسَ كذلكَ  
إذا أخرجنا<sup>(٥)</sup> الذكورَ في قولهِ : « في الخيلِ زكاةٌ » ؛ لأنَّنا نكونُ  
قد أخرجنا من العامِّ<sup>(٦)</sup> شيئاً لدليلٍ يتناولُهُ ، واقتضى إخراجَهُ .

• • • •

(١) ما بين المعقوفين ساقط كله من آ ، وقوله : « العام » في ي :  
« العموم » .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من آ عدا قوله : « أولى » ، وقوله : « إنما »  
غير ص : « لأننا » .

(٥) آخر الورقة (٩٦) من ي .

(٣) هذه الزيادة من ح .

(٤) ساقط كله من ص ، وقوله : « في الإناث » سقطت من ل أيضاً .

(٥) في آ : « أخرجت » .

(٦) في آ : « العموم » .

أما إذا علمنا تأخير الخاص عن العام - فإن ورد الخاص قبل<sup>(١)</sup> حضور<sup>(٢)</sup> وقت العمل بالعام - كان ذلك بياناً<sup>(٣)</sup> للتخصيص .

ويجوز<sup>(٤)</sup> [ ذلك<sup>(٥)</sup> ] عند من يجوز<sup>(٥)</sup> تأخير بيان العام ولا يجوز عند المانعين<sup>(٦)</sup> منه .

وإن ورد الخاص - بعد حضور<sup>(٧)</sup> وقت العمل بالعام : كان ذلك نسخاً وبياناً لمراد المتكلم فيما بعد ، دون ما قبل ؛ لأن البيان [ لا<sup>(٨)</sup> ] يتأخر<sup>(٩)</sup> عن وقت الحاجة .

أما إن كان العام متأخراً عن الخاص . - فعند الشافعي<sup>(١٠)</sup> وأبي الحسين البصري<sup>(١١)</sup> : [ أن العام يثبت على الخاص ، وهو المختار .

وعند أبي حنيفة ، والقاضي عبد الجبار بن أحمد<sup>(١٢)</sup> ] : أن العام

- 
- (١) في ي : « قبيل » .
  - (٢) لفظ آ « حصول » .
  - (٣) في ل حرفت الى « اما » .
  - (٤) هذه الزيادة من ص ، ح .
  - (٥) في غير ح : « يجيز » .
  - (٦) في ي : « المانعون » .
  - (٧) لفظ آ : « حصول » .
  - (٨) سقطت من ل .
  - (٩) في ل : « تأخر » .
  - (١٠) آخر الورقة (١٤٤) من ح .
  - (١١) ساقط من ل .

المتأخر - ينسخُ الخاصَّ المتقدم . وتوقف ابن القاصِّ (١) فيه .

• • •

لنا وجوه :

الأول :

الخاصُّ أقوى دلالةً على ما يتناولهُ من العامِّ ؛ والأقوى راجحٌ -  
فالخاصُّ راجحٌ .

الثاني :

أنَّ اجراءَ العامِّ على عموميهِ يُوجبُ إلغاءَ الخاصِّ (٢) ، واعتبارُ

(١) هذا هو الصواب - وان ورد الاسم في جميع النسخ بلفظ «العارض» وقال  
القرافي : وقع في المحصول : «ابن الفارض» بالفاء ، و «ابن العارض» ،  
بالعين ، مع الراء فيهما ، وهما : تصحيف ، وانما هو : «ابن القاص»  
بالفاء والصاد المهملة من غير «ر» وهو أبو العباس أحمد بن أبي أحمد  
الطبري - صاحب أبي العباس بن مريج ، مات بطرسوس سنة خمس  
وثلاثمائة (٣٠٥) ، وكان اماما عظيما من أئمة الشافعية ، وله مصنفات  
منها كتاب «المفتاح» و «أدب القضاء» و «التلخيص» وعنه أخذ الفقه أهل  
طبرستان - ذكره الشيخ أبو أسحق في طبقات الفقهاء ا هـ . راجع النفائس  
(٢/٢٠٩ب) . قلت : واذا صح ما ذهب اليه القرافي فراجع ترجمته في  
طبقات الشيرازي ص (٩١) ، وطبقات ابن السبكي (١٠٣/٢ - ١٠٤)  
والوفيات (٢٥/١) ، والعبير (٢٤١/٢) ، ومرآة الجنان (٣١٩/٢) ،  
والبداية (٢١٩/١١) ، وكناه (ابن القاضي) ، وهو تصحيف . وقد ذكره  
في المنتخب أيضا بهذه الكنية فانظر (٧٦-آ) .

(٢) في ص : «الخصوص» .

الخاص لا يُوجبُ إلغاءَ واحدٍ منهما - : فكانَ أولى .

• • • •

[ و<sup>(١)</sup> ] احتجَّ أبو حنيفة وأصحابه - رحمهم الله - بأمور :

أحدُها :

ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه قال : « كُنَّا نأخذُ بالأحدثِ<sup>(٢)</sup> ، فالأحدثِ<sup>(٣)</sup> » .

لإذ كانَ العامُّ متأخراً ، كانَ أحدثَ : فوجبَ الأخذُ بهِ .

وثانيها :

لفظانِ تعارضاً ، وعلمَ التاريخِ بينهما - : فوجبَ تسليطُ الأخيرِ .

(١) لم ترد في ح .

(٢) في ي ، آ : «الأحدث» .

(٣) الحديث أخرجه مالك في الموطأ بلفظ : «ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خرج إلى مكة - عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ، ثم أفطر - فأفطر الناس . وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم . انظر : شرح الزرقاني (١٦٦/٢) برقم (٦٥٩) . قال الشارح : «رواه مسلم والترمذي عن جابر ، وفي الصحيحين عن طاوس عن ابن عباس ، وابو داود والبخاري عن عكرمة عن ابن عباس» . وانظر صحيح مسلم بشرح النووي (٧/٢٢٩-٢٣١) ط . المطبعة المصرية ، وسنن الدارمي (٩/٢) . هذا : والذي اقتصر المصنف على ذكره من الحديث - قال سفيان : «لا أدري من قول من هو ؟ فانظر صحيح مسلم . الموضوع المذكور . وراجع : المصنف : (٢٦٩/٤) برقم (٧٧٦٢) ، وفتح الباري : (٤/١٥٧) . والاعتبار : (١٤٤) ط حمص (١٣٨٦-١٩٦٦) .

على السابق ، كما لو كان الأخير خاصاً .

واحترزنا بقولنا : « لفظان » - عن العام الذي يخصصه العقل ،  
فإننا (١) - هناك - سلطنا المتقدم (١) .

وثالثها :

أن اللفظ العام - في تناوله لآحاد (١) ما دخل تحته - يجرى مجرى  
الفاظ خاصة ، كل واحد منها يتناول واحداً [ فقط (١) ] من تلك  
الآحاد ؛ لأن قوله - تعالى - « اقتلوا المشركين » (١) ، قائم مقام  
قوله : « اقتلوا زيدا المشرك ، اقتلوا عمراً ، اقتلوا خالداً » ، ولو  
قال (١) ذلك - بعد ما قال : « لا تقتلوا زيدا » - [ (١) ] كان الثاني  
ناسخاً .

واحتج ابن القاص (١) على التوقف :

بأن هذين الخطابين كل واحدٍ منهما - أعم من الآخر من وجه ،

(١) في ل ، ي ، آ : « فان » .

(٢) لفظ ح : « المقدم » .

(٣) لفظ ل ، ح : « الآحاد » .

(٤) رفعت من ح هنا ، وزيدت بعد قوله : « الآحاد » .

(٥) الآية (٥) من سورة « التوبة » .

(٦) عبارة : آ « اذ لو كان » ، وعبارة ل : « ولو كان » .

(٧) لم ترد اللام في ح ، ل .

(٨) في آ : « الفارض » . وفي النسخ الأخرى : « العارض » والصواب

ما اثبتنا .

وأخصُّ من وجهٍ آخرٍ ؛ لأنه إذا قال : « لا تقتلوا اليهود » (١) ،  
 لم قال - بعده - : « اقتلوا المشركين » - فقوله : « لا تقتلوا اليهود »  
 « أخصُّ من قوله : « اقتلوا المشركين » - من حيثُ إنَّ اليهوديَّ (٢)  
 أخصُّ من المشركِ ، وأعمُّ [ منه (٣) ] من حيثُ إنَّه دخلَ في المقدمِ (٤)  
 من الأوقاتِ . ما لم يدخلَ في المتأخِّرِ - وهو : ما بينَ [ زمان ]  
 ورودِ المقدمِ والمتأخِّرِ .

فظهر (٥) : أنَّ الخاصَّ المقدمِ أعمُّ في الأزمانِ وأخصُّ في الأعيانِ ،  
 والعامُّ المتأخِّرُ بالعكسِ ؛ فكلُّ واحدٍ - منهما - أعمُّ من الآخرِ من  
 وجهٍ ، وأخصُّ من وجهٍ [ آخرٍ (٦) ] وإذا ثبتَ ذلكَ : وجبَ  
 التوقُّفُ (٧) والرجوعُ إلى الترجيحِ ، كما في كلِّ خطابينِ هذا شأنهما .

• • • •

[ و (٨) ] الجوابُ عن الأوَّلِ • :

أنَّ هذا (٩) قولُ الصحابيِّ - فيكونُ ضعيفَ الدلالةِ

،

(١) في ل ، آ زيادة المشركين .

(٢) كذا في ص ، ي ، وفي غيرهما : « اليهود » .

(٣) لم ترد الزيادة في ل ، ي .

(٤) لفظ ح : « المقدم » .

(٥) آخر الورقة (١٤٢) من آ .

(٦) في ي : « وظهر » .

(٧) لم ترد الزيادة في آ .

(٨) في ي ، ح ، ص : « الوقف » .

(٩) لم ترد الواو في ص .

(١٠) آخر الورقة (١٥٧) من ل .

(١١) عبارة ل ، ي ، ص ، ح : « أنه » .

فخصه<sup>(١)</sup> بما إذا كان الأحث هو الخاص .

• • • •

وعن الثاني :

أن الفرق ما ذكرنا<sup>(٢)</sup> : [ من<sup>(٣)</sup> ] أن الخاص أقوى من العام - :  
فوجب تقديمه عليه ، ولأننا لو لم نسلط [ الخاص المتأخر<sup>(٤)</sup> ] على  
العام المتقدم : لزم إلغاء الخاص .

أما لو لم نسلط العام المتأخر ، على الخاص المتقدم - [ ف<sup>(٥)</sup> ]  
لا يلزم ذلك : فظهر الفرق .

• • • •

وعن الثالث :

أنه إذا كان اللفظ عاماً - احتمل التخصيص وليس كذلك إذا  
كان خاصاً ، ولهذا لو كان قوله : « لا تقتلوا اليهود » مقارناً  
لقوله : « أقتلوا المشركين<sup>(٦)</sup> » - : لخصه .

ولو قارن المفضل<sup>(٧)</sup> - : لناقضه ، ولم يخصه ؛ لأن الخاص  
لا يحتمل التخصيص .

• • • •

(١) في ص ، ي : « فيخصه » .

(٢) في آ : « ذكرناه » .

(٣) لم ترد الزيادة في ص .

(٤) ساقط من آ .

(٥) هذه الزيادة من ح .

(٦) الآية (٥) من سورة « التوبة » .

(٧) لفظ آ : « الفصل » .



[ و<sup>(١)</sup> ] أمّا الذي تمسك به ابن القاص<sup>٢</sup> - [ هو<sup>(٢)</sup> ] ضعيف ؛  
لأنه قرص<sup>٣</sup> [ الخاص<sup>(٣)</sup> ] المتقدم<sup>٤</sup> نهياً - : فلا جرم عمّ الأزمان ؛  
وقرص<sup>٤</sup> العام<sup>٥</sup> المتأخر<sup>٥</sup> أمراً - : فلا جرم لم يعمّ الأزمان : فصح له  
ما ادّعاه - من كون الخاص<sup>٦</sup> أعم<sup>٦</sup> من [ العام<sup>(٦)</sup> ] - من [ هذا الوجه ] .

أمّا لو فرضنا الخاص<sup>٧</sup> المتقدم<sup>٧</sup> أمراً ، والعام<sup>٧</sup> المتأخر<sup>٧</sup> نهياً - فإنه  
لا يستقيم<sup>٧</sup> كلامه ؛ لأنّ الخاص<sup>٧</sup> المتقدم<sup>٧</sup> لا شك أنه خاص في الأعيان  
وهو - أيضا - خاص في الأزمان ؛ لأنّ الأمر لا يفيد التكرار .  
أمّا<sup>(٥)</sup> العام<sup>(٥)</sup> المتأخر<sup>(٥)</sup> - فإذا فرضناه نهياً : كان أعم<sup>(٥)</sup> من المتقدم<sup>(٥)</sup> في  
الأعيان بالاتفاق ، وفي الأزمان - أيضا - ؛ لأنّ الأمر لا يتناول<sup>(٦)</sup> كل<sup>(٦)</sup>  
الأزمان ، بل<sup>(٦)</sup> يتناول<sup>(٦)</sup> زماناً واحداً .

فها هنا : المتأخر<sup>(٧)</sup> أعم<sup>(٧)</sup> من المتقدم<sup>(٧)</sup> من كل<sup>(٧)</sup> الوجوه : فبطل<sup>(٧)</sup>  
ما قالوه<sup>(٧)</sup> . والله أعلم .

• • • •

[ أمّا<sup>(٨)</sup> ] إذا لم يُعرف التاريخ<sup>(٨)</sup> - بينهما - فعند الشافعي<sup>(٨)</sup> - رضي  
الله عنه - : أنّ الخاص<sup>(٨)</sup> - منهما - يخص<sup>(٨)</sup> العام<sup>(٨)</sup> .

(١) لم ترد في غير ح .

(٢) هذه الزيادة من آ .

(٣) سقطت الزيادة من ل ، ي .

(٤) ساقط من ح ، ولفظ «العام» أبدل في ل ب «الآخر» .

(٥) في ص : «وأما» .

(٦) في ص ، ح زيادة : «انما» .

(٧) في ي «قالا» .

(٨) سقطت من ي .

وعند أبي حنيفة - رضي الله عنه - : يُتَوَقَّفُ فيهما ، ويُرجَعُ  
إلى غيرهما ، أو [ إلى <sup>(١)</sup> ] : ما يرجعُ أحدهما على الآخر .

وهذا سديدٌ على أصله ؛ لأنَّ الخاصَّ دائرٌ بينَ أنْ يكونَ منسوخاً ،  
و [ بينَ أنْ يكونَ <sup>(٢)</sup> ] مخصّصاً ، وناسخاً مقبولاً ، وناسخاً مردوداً .  
وعند حصولِ التردُّدِ - : يجبُ التوقُّفُ .

• • • •

واعتمدَ أصحابنا فيه على <sup>(٣)</sup> وجهين :

[ أحدهما <sup>(٤)</sup> ]

أنه ليسَ للخاصِّ مع العامِّ إلاَّ أنْ يُقارِنَهُ ، أو يتقدّمَهُ ، أو  
يتأخّرَ عنه .

وقد ثبتَ تخصيصُ العامِّ بالخاصِّ - عندنا <sup>(٥)</sup> - على التقديراتِ  
الثلاثةِ <sup>(٦)</sup> ؛ فعندَ الجهلِ بالتاريخِ - يكونُ [ الحكمُ <sup>(٧)</sup> ] [ أيضاً <sup>(٨)</sup> ]  
كذلك .

(١) لم ترد في ل ، آ .

(٢) ساقط من ل ، ي ، آ ، ح .

(٣) لفظ آ : « من » .

(٤) سقطت الزيادة من ص .

(٥) في ص : « عنده » .

(٦) في آ ، ح : « الثلاث » .

(٧) سقطت الزيادة من ل ، ي .

(٨) لم ترد الزيادة في آ .

وهذا ضعيف ؛ لأن . الخاص<sup>(١)</sup> المتأخر عن العام<sup>(٢)</sup> - إن ورد قبل حضور وقت العمل بالعام<sup>(٣)</sup> : كان تخصيصاً<sup>(٤)</sup> .

وإن ورد بعده<sup>(٥)</sup> : كان نسخاً<sup>(٦)</sup> .

وعلى هذا - نقول : إن كان العام<sup>(٧)</sup> والخاص<sup>(٨)</sup> مقطوعين ، أو مظهرين ، أو العام<sup>(٩)</sup> مظهرين ، والخاص<sup>(١٠)</sup> مقطوعاً - : وجب ترجيح الخاص<sup>(١١)</sup> على العام<sup>(١٢)</sup> ؛ لأن الخاص<sup>(١٣)</sup> دائر بين أن يكون ناسخاً ، أو مخصصاً<sup>(١٤)</sup> .

وعلى التقديرين : فالخاص<sup>(١٥)</sup> مقدم في<sup>(١٦)</sup> هذه الصورة .

أما إذا كان العام<sup>(١٧)</sup> مقطوعاً [ به<sup>(١٨)</sup> ] ، والخاص<sup>(١٩)</sup> مظهرين - فتقدير أن يكون [ الخاص<sup>(٢٠)</sup> ] مخصصاً - وجب العمل به ؛ لأن تخصيص الكتاب بخبر الواحد جائز .

لكن بتقدير أن يكون ناسخاً - :<sup>(٢١)</sup> لم يجب العمل به ؛ لأن نسخ الكتاب بخبر الواحد لا يجوز .

ع

(٥) آخر الورقة (١٤٥) من ح .

(١) صحفت في آ : «الحاصل» .

(٢) في آ : «تخصيصاً» ، وهو وهم من الناسخ .

(٣) لفظ آ : «تخصيصاً» .

(٤) في ي : «و» .

(٥) لفظ ي : «على» .

(٦) هذه الزيادة من ص .

(٧) لم ترد هذه الزيادة في ص .

(٨) في آ زيادة عبارة : «مقبولاً» ، وبين أن يكون ناسخاً ، وهي

جزء من كلام سيأتي .

فالحاصلُ : أن الخاصَّ (١) دائرٌ بينَ أن يكونَ مخصَّصاً ، وبينَ أن يكونَ ناسخاً مقبولاً ، وبينَ أن يكونَ ناسخاً مردوداً .  
وإذا كانَ كذلكَ : لم يجبَ تقديمُ الخاصِّ على العامِّ مطلقاً .

• • • •

الثاني :

أنَّ العمومَ يُخصَّصُ بالقياسِ مطلقاً - فلأنَّ يُخصَّصَ بخبرِ الواحدِ  
أولى .

وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ القياسَ يقتضي أصلاً يُقاسُ عليه - فلذلكَ  
الأصلُ إنَّ كانَ متقدِّماً على العامِّ : لم يجوزِ القياسُ عليه [ عندنا . وكلنا  
القولُ إذا لم يُعرَفْ تقدُّمُهُ وتأخُّرُهُ : لا يجوزُ القياسُ عليه (٢) ]

والمعتمدُ : أنَّ فقهاءَ الأمصارِ - في هذهِ الأعصارِ - يُخصِّصونَ (٣)  
أعمَّ الخبرينِ بأخصَّهما ، مع فقدِ علمِهِم بالتاريخِ .

• • • •

---

(١) في آ : «الحاضر» .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من ل ، وقد زعم القرافيُّ أنَّ عبارةَ  
المنتخب فيها دعوى الاجماع على عدم جواز القياس على الأصل المتقدم  
على العموم في حالة انتفاء التاريخ ، فصوب ما في «المحصل» ، وخطأ  
ما في «المنتخب» ، وأكثر من الكلام على هذا ، وبالرجوع إلى المنتخب  
لم أجد خلافاً بين عبارته ، وعبارة المحصول فلعل ما اطلع عليه القرافي  
زيادة ناسخ فراجع : الفرائس (٢/٢١١ - آ) ، والمنتخب ورقة (٧٦ - ب) .

(٣) في غير ص : «يخصون» .

فإن قلت : • إن ابن عمر - رضي الله عنهما - • لم يتخصر  
 قوله تعالى : « وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ »<sup>(١)</sup> ، بقوله  
 - صلى الله عليه وسلم - : « لا تحرم الرضعة ، ولا الرضعتان »

(٥) آخر الورقة (١٥٨) من ل .

(٥) آخر الورقة (٩٧) من ي .

(٣) الآية (٢٣) من سورة «النساء» .

(٤) أما أثر ابن عمر فقد ذكره الامام المصنف في التفسير (١٨٤/٣)

ط الحيرية - حيث قال : « . . . روي أنه جاء رجل الى ابن عمر - رضي

الله عنهما - فقال : قال ابن الزبير : لا بأس بالرضعة ، ولا بالرضعتين ،

فقال ابن عمر : قضاء الله خير من قضاء ابن الزبير ، قال الله - تعالى -

وَأَخْوَأْتِكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ - قال - ( أي : أبو بكر الجصاص فان

النقل عنه ) - فعقل ابن عمر من ظاهر اللفظ التحريم بالرضاع القليل

« فراجع وراجع جواب المصنف عنه . واخرجه عبد الرازق في مصنفه

بألفاظ عدة فراجع المصنف : (٤٦٦/٧) برقم (١٣٩١١ و ١٣٩١٩ و ١٣٩٢٠

كما أخرجه البيهقي في (٤٥٩/٧) .

وأما الحديث المذكور ، فقد أخرج أحمد ومسلم - عن أم الفضل بنت

الحارث أن رجلا سأل النبي - صلى الله عليه وآله وسلم : أتحرّم المصّة ؟

فقال : « لا تحرم الرضعة والرضعتان ، والمصّة والمصتان » . كما في المنتقى

(٦٥٨/٢) وورد في الشرح الكبير للرافعي بلفظ « لا تحرم المصّة ولا المصتان ، ولا

الرضعة ولا الرضعتان . » وقال الحافظ في التلخيص (٣٣٢/٢) : (رواه)

مسلم والنسائي من حديث عائشة وأم الفضل بنت الحارث ، وفيه قصة

( يعني : ما تقدم في رواية المنتقى ) . ورواه أحمد والنسائي وابن حبان

والترمذي من حديث عبد الله بن الزبير ، وقال (يعني الترمذي) :

الصحيح عند أهل الحديث من رواية ابن الزبير عن عائشة (يعني كما رواه

مسلم) وأعله ابن جرير الطبري بالاضطراب : فانه عن ابن الزبير عن

أبيه ، وعنه عن عائشة ، وعنه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بلا واسطة . =

وعنه - أيضا<sup>(١)</sup> - لما سُئِلَ عن نكاحِ النصرانيةِ حرمة<sup>(٢)</sup> ؛ محتجاً بقوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ »<sup>(٣)</sup> ، وجعل هذا [ العام<sup>(٤)</sup> ] رافعا لقوله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ »<sup>(٥)</sup> مع خصوصيه .

= وجمع ابن حبان بينها بإمكان ان يكون ابن الزبير سمعه من كل منهم . وفي هذا الجمع بعد - على طريقة أهل الحديث . ورواه النسائي (ايضا ) من حديث ابي هريرة . وقال ابن عبد البر : لا يصح مرفوعاً . وانظر : الفتح الكبير (٣١٦/٣) .

(١) في ي ، ص زيادة : « أنه » .

(٢) لفظ ص « حرمتها » .

(٣) الآية (٢٢١) من سورة « البقرة » .

وقد اعتبر رضي الله عنه « الشرك » متناولا لأهل الكتاب ، تناوله لعبدة الأوثان ، وقال حين سئل عن ذلك - : « لا أرى شركا أعظم من قولها : ان ربها عيسى » وقد أورد الامام المصنف أثر ابن عمر هذا في التفسير الكبير (٣٦١/٣) ط الخيرية .

وانظر أيضا (٢٣١/٢) ، فقد روى عنه أثرا مغايرا لهذا فلعل له في المسألة قولين .

(٤) سقطت من آ .

(٥) آخر الورقة (١٤٣) من آ .

(٥) الآية (٥) من سورة « المائدة » . والمشهور ان سيدنا عمر - رضي الله عنه - كان يكره زواج المسلم بالكتابية من غير ان يقول بتحريم نكاحها صراحة ومما روي عنه في ذلك ما أخرجه البيهقي من حديث أبي وائل يقول : « تزوج حذيقه - رضي الله عنه - يهودية فكتب إليه عمر - رضي الله عنه - ان يفارقها » فانظر السنن الكبرى (١٧٢/٧) . =

قلتُ : ادْعَيْنَا إجماعَ أهلِ - هذهِ الأعصارِ - ويُحتملُ ،  
أنْ يكونَ ابنُ عمرَ امتنعَ من ذلكَ لدليلٍ (١) .

• • • •

تنبيه :

إنَّ الحنفيةَ لماً اعتقدوا : أنَّ الواجبَ - في مثلِ هذا العامِّ والخاصِّ ،

= ونحو ذلك في مصنف عبد الرازق (٧٨/٦) .

واخرج البخاري في « باب قول الله تعالى ولا تنكحوا المشركات . . . »  
عن نافع أن ابن عمر كان اذا سئل عن نكاح النصرانية واليهودية قال : إن  
الله حرّم المشركات على المؤمنين ولا أعلم من الاشراك شيئاً أكبر من أن  
تقول المرأة : ربها عيسى ، وهو عبد من عباد الله « فانظر البخاري هامش  
الفتح (٣٦٧/٩) . قال الحافظ في الشرح : « . . . وهذا (اي : قول  
ابن عمر) مصير منه إلى استمرار حكم عموم آية البقرة ، فكأنه يرى أن  
آية المائة منسوخة . وبه جزم ابراهيم الحربي ، ورده النحاس فحمله على  
التوزع . وذهب الجمهور : إلى ان عموم آية البقرة أريد به خصوص آية  
المائة ، واطلق ابن عباس : ان آية البقرة منسوخة بآية المائة . وقد قيل :  
ان ابن عمر شذ بذلك - فقال ابن المنذر : لا يحفظ عن أحد من الاوائل  
انه حرّم ذلك . . . واستدرك الحافظ بما روى عن عمر - رضي الله عنه  
من كراهته لنكاحهن وقال : وروى عن عمر : أنه كان يأمر بالتنزه  
عنهن من غير ان يحرمهن : كما روى عن عطاء : انه كره نكاح  
اليهوديات والنصرانيات وقال : كان ذلك والمسلمات قليل « وقد اورد  
الحافظ فوائد أخرى يحسن الاطلاع عليها . وانظر تفسير ابن كثير (٢٥٨/١)  
(١) في ل ، ي : «بدليل» .

إمّا التوقفُ ، وإمّا (٢) الترجيحُ ذكر عيسى بنُ أبانٍ ثلاثة أوجه - في  
الترجيح - :

أحدُها :

اتِّفاقُ الأُمَّةِ على العملِ بأحدِها .

وثانيها :

عملُ أكثرِ الأُمَّةِ بأحدِ الخبرينِ ، وعيبتهم على من لم يعمل به .

كعملهم بخبرِ أبي سعيدٍ ، وعيبتهم (٣) علي ابنِ عباسٍ - « حينَ  
نَفَى الرَّبَّاءَ فِي النِّقْدِينَ » (٣) .

(١) لفظ ص : « أو » .

(٢) في ل ، ي ، آ : « وعبتهم » .

(٣) أما حديثُ أبي سعيد الخدري فقد أخرجه أحمد والبخاري ومسلم  
عنه انه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « لا تبيعوا الذهب  
بالذهب الا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض . ولا تبيعوا الورق  
بالورق الا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض . ولا تبيعوا منها غائباً  
بناجز » . كما في منتقى الأخبار (٣٣٨/٢) . وقد ورد في الفتح (٣١٤/٣)  
بهذا اللفظ (مع تصحيف منهما بلفظ منها) عن الثلاثة والترمذي والنسائي .

وفي رواية أخرى - عند أحمد والبخاري - : « الذهب بالذهب ، والفضة  
بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح  
مثلاً بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطي فيه  
سواء » كما في المنتقى (٣٣٨/٢) وورد بهذا اللفظ في الفتح الكبير (١٢٣/٢)  
عن أحمد ومسلم والنسائي - .

وفي رواية ثالثة عنه - عند أحمد ومسلم - : « لا تبيعوا الذهب بالذهب ،  
ولا الورق بالورق ، الا وزناً بوزن ، مثلاً بمثل ، يدا بيد ، سواء بسواء » =



.....  
= كما في المتقى (٣٣٨/٢) . وكذلك ورد عنهما في الفتح الكبير (٣١٤/٣) ،  
ولكن : بدون عبارة «يدا بيد» .

وانظر : التلخيص الحبير (٢٣٥/٢) وهامش شفاء الغليل : (٣٣٩) .  
وانظر المسألة الأولى من مسائل «تخصيص المقطوع بالمظنون» من  
هذا الكتاب .

وأما رأى ابن عباس فقد ذكر امامنا الشافعي - رضي الله عنه - في  
«الرسالة» ص (٢٧٨ - ٢٨١) : أن ابن عباس قال : «أخبرني أسامة بن  
زيد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : «إنما الربا في النسبة» - قال :  
فأخذ بهذا ابن عباس ونفر من أصحابه المكيين وغيرهم .

قال الشافعي : فقال لي قائل : هذا الحديث مخالف للأحاديث قبله  
(يعني : ومنها حديث أبي سعيد) - قلت : قد يحتمل خلافها وموافقها  
... الخ .

قال محقق الرسالة : والحديث رواه الشافعي في اختلاف الحديث ص  
(٢٤١) وأحمد ومسلم والنسائي والطيالسي والدارمي .

وورد من طرق أخرى منها في البخاري (٧٤/٣ - ٧٥) ظ السلطانية  
و (٣١٨/٤ - ٣١٩) من فتح الباري ، ومنها في مسلم (٤٦٨/١ - ٤٦٩) ،  
والنسائي (٢٢٣/٢) وابن ماجه (١٩/٢) وأحمد في المسند (٢٠٢/٥) فراجع  
هامش الرسالة ص (٢٧٩) .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣١٨/٤ - ٣١٩) : «والصرف :  
دفع ذهب وأخذ فضه وعكسه ، وله شرطان : منع النسبة مع اتفاق النوع =

= واختلافه وهو المجمع عليه، ومنع التفاضل في النوع الواحد منهما - وهو قول الجمهور، ونخالف فيه ابن عمر، ثم رجع . وابن عباس ، واختلف في رجوعه ، وقد روى الحاكم من طريق حيان العدوي ، وهو بالمهملة والتحتانية - : سألت أبا مجلز عن الصرف ؟ فقال : كان ابن عباس لا يرى به بأسا ، وزمانا من عمره ، ما كان منه عينا بعين يدا بيد ، وكان يقول : إنما الربا في النسيئة ، فلقبه أبو سعيد ، فذكر القصة والحديث ، وفيه : التمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير ، والذهب بالذهب ، والفضة بالفضة - : يدا بيد ، مثلا بمثل ، فمن زاد فهو ربا . فقال ابن عباس : أستغفر الله وأتوب إليه ، فكان ينهى عنه أشد النهي . واتفق العلماء على صحة حديث أسامة ، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد ، فقيل : «منسوخ» ؛ لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وقيل : المعنى في قوله : لا ربا : الربا الأغلظ الشديد التحريم ، المتوعدّ عليه بالعقاب الشديد ، كما تقول العرب : لا عالم في البلد الا زيد ، مع أن فيها علماء غيره ، وإنما القصد نفى الأكمل ، لا نفى الأصل ، وأيضا : فنفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبي سعيد ، لأن دلالتّه بالمنطوق ، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر ، كما تقدم ، والله أعلم .

انظر الرسالة ص ( ٢٨١ - ٢٨٢ )

## والثالثها ..

أن تكون الرواية لأحد هيمًا أشهر .

• • • •

وزاد أبو عبد الله البصري<sup>١</sup> ، وجهين آخرين .

أحدهما :

أن يتضمن أحد الخبرين حكماً شرعياً .

وثانيهما<sup>(١)</sup> :

أن يكون أحد الخبرين بياناً للآخر بالاتفاق ، كاتفاقهم على أن قوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا قطع إلا في ثمن المجن<sup>(٢)</sup> » بيان لآية السرقة .

(١) في غير ح : « والثاني » .

(٢) في ل ، ي : « يمين الحر » وهو من غرائب التصحيف .

والحديث أخرجه النسائي من طريق عائشة بلفظ : « الا تقطع يد السارق

فيما دون ثمن المجن » قيل لعائشة رضي الله عنها : « ما ثمن المجن ؟ »

قالت : « ربع دينار » كما في منتقى الأخبار (٧٢١/٢) ، وسنن النسائي

(٧٤/٨) وأخرجه أيضا - من هذا الطريق بهذا اللفظ - الدارقطني في

السنن (٣٦٥/٢) ط الهند سنة ١٣١٠ هـ . فيكون موافقا لما أخرجه أحمد

في المسند عنها ، ولفظه : « اقطعوا في ربع دينار ، ولا تقطعوا فيما هو أدنى

من ذلك » . وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم ، والدينار اثنا عشر .

كما في المنتقى (٧٢٠/٢) . وانظر تيسير الوصول (١٣/٢) .

ويوافقه ما أخرجه الجماعة عن ابن عمر ، بلفظ « أن النبي صلى الله عليه

وسلم - قطع في مجن<sup>٣</sup> ثمنه ثلاثة دراهم » . كما في المنتقى (٧٢٠/٢) . وانظر =

قال (١) أبو الحسين البصري - رحمه الله - : « هذه الأمور أمارة ،  
لتأخر (٢) أحد الخبرين ؛ [ لأن الخبر (٣) ] لو كان متقدماً منسوخاً -  
لما أتفتت الأمة على استعماله ، ولا عابوا (٤) من ترك استعماله ،  
ولما كان نقله (٥) أشهر ، ولما أجمعوا على كونه بياناً لناسخه .

وكون الحكم غير شرعي يقتضي كون الخبر الذي تضمنته (٦)  
مصاحباً للعقل ، وأن الخبر المتضمن للحكم الشرعي متأخر .

وهذا الوجه ضعيف (٧) . والله أعلم .

• • •

• • •

• • •

= تيسير الوصول (١٣/٢) والتلخيص (٣٥٦/٢) .

هذا . وقد أخرج الحديث مسلم والنسائي وابن ماجه ، عن عائشة ،  
بلفظ « لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا » كما في الفتح الكبير :  
(٣٣٣/٣) وذكر في المنتقى (٧٢٠/٢) أن أحمد أيضاً أخرجه .  
وذكر الحافظ في التلخيص (٣٥٥/٢) : أنه في لفظ لمسلم : « لا تقطع  
اليد الا في ربع دينار فما فوقه » .

وقد ورد حديث عائشة أيضاً - في بعض رواياته - بلفظ : « لم يقطع  
السارق على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في أدنى من ثمن  
المجن » ، على ما في التلخيص (٣٥٥/٢) .

(١) في آ : « وقال » وراجع قوله هذا : في المعتمد (٢٨٢/١) .

(٢) في ص : « لتأخير » .

(٣) سقطت الزيادة من غير ص ، وأبدلت ب « اذا » .

(٤) لفظ آ : « عابوا » .

(٥) لفظ ل ، آ : « نقلا » .

(٦) في ل ، ي ، آ : « يتضمنه » .

(٧) راجع المسألة : في المعتمد (٢٧٦/١ - ٢٨٢) تجد أن ما أورده

المصنف فيها موافق تمام الموافقة لما ذكره أبو الحسين .



[ القول (١) ] فيما ظن أنه من مخصصات

العموم مع أنه ليس كذلك



[ وفيه مسائل (٢) ]

---

(١) سقطت الزيادة من آ.

(٢) زيادة مناسبة لما مر ، ولما سيأتي ، ولم ترد في سائر الأصول .

## المسألة الأولى :

الخطابُ الذي يردُّ جواباً عن سؤالٍ سائلٍ - إما أن لا يكون مستقلاً  
بنفسه ، أو يكون .

## والأول على قسمين :

لأنَّ عدمَ استقلاله إما أن يكونَ لأمرٍ يرجعُ إليه ، كقوله صلى  
اللهُ عليه وسلم - وقد <sup>(١)</sup> سئلَ عن بيعِ الرطبِ بالتمرِ <sup>(٢)</sup> - : « أَيْنَقُصُّ  
إِذَا جَفَّ » ؟ قالوا : نعم ، قال : « فلا ، إذن <sup>(٣)</sup> » .

• • • •

(١) صحفت في ح الى : «فقيل» .

(٢) في ص زيادة : «فقال» .

(٣) قد روى عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - أنه قال :  
«سمعت النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يبئال عن اشراء ، التمر بالرطب  
فقال لمن حوله أينقص الرطب اذا يبس ؟ قالوا : نعم . فنهى عن ذلك ،  
وفي رواية : « . . . قال : فلا إذن » . أخرجه مالك والشافعي أحمد .  
وأبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي ، وأبو داود والطيالسي وابن  
خزيمة وابن حبان ، والدارقطني والحاكم والبيهقي .

انظر : الموطأ (٢/١٢٨ مع شرح السيوطي) وسنن الشافعي (ص ٤١)  
ومسند الشافعي (ص ٥١) وترتيب مسند الشافعي (٢/١٥٩) والرسالة  
( ص ٣٣٢ و ٥٤٧ ) و اختلاف الحديث للشافعي ( ٣١٩ - ٣٢٧ :  
بهامش الجزء السابع من الام ) ، ومسند أحمد (٣/٣١٢ : ط المعارف) ،  
وسنن أبي داود (٣/٢٥١ : ط التجارية أولى) ، وسنن الترمذي (١/٢٣١ :  
ط بولاق) وسنن ابن ماجه (٢/٢٠) ، وسنن النسائي (٧/٢٦٩) ، وسنن =

وإمّا أن يكونَ لأمرٍ<sup>(١)</sup> يرجعُ إلى العادةِ - كقوله: «والله لا آكل<sup>(٢)</sup>»،  
 في جوابٍ من يقولُ: «كُلُّ عِنْدِي»، لأنَّ هذا الجوابَ  
 مستقلٌّ بنفسه، غيرَ أنَّ العرفَ اقتضى<sup>(٣)</sup> عدمَ استقلاله - حتّى  
 صارَ مفتقراً<sup>(٤)</sup> إلى السببِ الذي خرجَ عليه.

• • • •

والقسمُ الثاني على ثلاثة أنواعٍ: لأنَّ الجوابَ إمّا أن يكونَ أخصّاً، أو  
مساوياً أو أعمّاً.

والأعمُّ<sup>(٥)</sup> إمّا أن يكونَ أعمّاً مِمّا<sup>(٦)</sup> سيئَلُ [ عنه<sup>(٧)</sup> ] كقوله

=الدارقطني (٣٠٩/٢ - ٣١٠)، والمستدرک (٣٨/٢ و ٤٣)، والسنن  
 الكبرى للبيهقي (٢٩٤/٥ - ٢٩٥)، والمصابيح للبغوي (٥/٢: ط بولاق)  
 ومنتقى الأخبار (٣٥٢/٢)، وبلوغ المرام (ص ١٧٣: نشر التجارية)،  
 وتيسير الوصول (٧٢/١).

وراجع: نصب الراية (٤٠/٤ - ٤٢)، والتلخيص (٢٣٥/٢)،  
 ومعالم السنن (٧٦/٣).

ونيل الأوطار (٦٩/٥)، والجواهر المنيفة للزبيدي (٢٨/٢: ط تركيا)  
 والأقضية للقرطبي (٧٥ - ٧٦). وانظر شفاء الغليل (ص ٤٣ و ٢٩٩ و  
 ٣٠٠)، وهامشه.

(١) في ل، ي، آ: «الأمر».

(٢) في غير ح: «أكلت».

(٣) لفظ ح: «يقتضي».

(٤) عبارة غير آ: «مقتصراً على».

(٥) صحفت في ص إلى: «كالأعم».

(٦) لفظ ص «فيما»، ولفظ ح: «فيها» وقد خطأ القراني من عبر؛

«فيما»، فراجع توجيهه لذلك في نفاثه (٢١١/٢ - ب).

(٧) زيادة لازمة لم ترد في الاصول.



صلى الله عليه وسلم - لَمَّا سُئِلَ عَنْ بَثْرٍ بِضَاعَةٍ - : «الماء طهور  
لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ» (١)

(١) اخرج به هذا اللفظ ، عن أبي سعيد الخدري ، أحمد في المسند .  
واخرجه به عن ابن عباس النسائي في السنن ، وابن حبان في صحيحه ،  
والحاكم في مستدركه . على ما في الفتح الكبير (٢٥٠/٣) .  
واخرجه عن عائشة ، الطبراني في المعجم الأوسط ، بلفظ : «الماء  
لا ينجسه شيء» على ما في الفتح الكبير : (٢٥٠/٣) .

وقد روى أحمد وأبو داود والترمذي ، عن ابن سعيد الخدري - رضي  
الله عنه - انه قال : «قيل : يا رسول الله ، أنتوضأ من بثر بضاعة ، وهي  
بثر تلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والتتن ؟ فقال رسول الله - صلى الله  
عليه وآله وسلم - «الماء طهور لا ينجسه شيء» . كما في منتقى الأخبار (١٤/١) .  
وقال أحمد بن حنبل : حديث بثر بضاعة صحيح .

وفي رواية - لأحمد وأبي داود - : «انه يستقى لك من بثر بضاعة ، وهي بثر  
يطرح فيها محائض النساء ولحم الكلاب وعذر الناس ؟ فقال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم : ان الماء طهور لا ينجسه شيء» كما في المنتقى (١٤/١) .  
وأخرجه بهذا اللفظ الأخير (ان الماء . . .) عن أبي سعيد البخاري ومسلم  
والبيهقي في السنن على ما في الفتح الكبير : (٣٦٣/١) .

وقد ذكر الرافعي في الشرح الكبير حديث توضح النبي - صلى الله عليه  
وسلم - من بثر بضاعة ، وقال الحافظ في التلخيص (٣/١) : (أخرجه)  
الشافعي وأحمد وأصحاب السنن والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث  
أبي سعيد الخدري ، قال : يا رسول الله ، أنتوضأ من بثر بضاعة وهي بثر  
يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والتتن ؟ فقال رسول الله : ان الماء طهور -

أو يكون أعم في غير ما سُئِلَ عنه . - كقولهِ صلى الله عليه وسلم -  
وقد سُئِلَ عن ماء البحر - : «<sup>(١)</sup> هو الطهور ماؤه ، الحِلُّ مِيتته<sup>(١)</sup>»

\* \* \* \*

إذا عرفت هذه الأقسام - فنقول :

أما الجواب الذي لا يستقل بنفسه - فإنه يفيد - مع سببه - فيكون

السبب موجوداً في كلام المجيب تقديراً ، وإلا لم يُفد .

---

= لا ينجسه شيء . (هذا) لفظ الترمذي ، وقال : حديث حسن . « ١ هـ .  
وذكر سائر ما يتعلق به من روايات وطرق أخرى . فراجعه ، وانظر نيل  
الأوطار : (٢٥/١ - ٢٧) والتعريف بأسباب ورود الحديث الشريف :  
(٢١٢/١ - ٢١٣) .

(٥) آخر الورقة (٥٣) من ص .

(١) في غير لزيادة : «البحر» .

(٢) روى عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال : «سأل رجل  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا رسول الله ، انا نركب  
البحر ، ونحمل معنا القليل من الماء ، فان توضحنا عطشنا ، أفتوضأ بماء  
البحر ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : هو الطهور ماؤه  
ماؤه الحِلُّ مِيتته» . رواه أحمد وأبو داود ، والنسائي وابن ماجه والترمذي ،  
وقال : هذا حديث حسن صحيح . كما في المنتقى (٤/١) . وقد أخرج  
لفظ الحديث أيضا - من هذا الطريق - ابن حبان في الصحيح والحاكم في  
المستدرک ، وأخرجه أيضا أحمد وابن ماجه وابن حبان والحاكم من طريق  
جابر بن عبد الله ، وأخرجه أيضا ابن ماجه من طريق ابن الفراسي على ما  
في الفتح الكبير : (٢٩٣/٣ - ٢٩٤) .

وذكر الحافظ في التلخيص (٢/١ - ٣) : أنه قد أخرج أيضا الشافعي  
ومالك وابن الجارود والدارقطني وغيرهم ، وبين الفاظه وطرقه ، فراجعه .  
وانظر نيل الأوطار (١٣/١ - ١٦) .

ولو أن المتكلم أتى بالسبب في كلامه - فقال : « والله لا أكلُ عندك » - لكان<sup>(١)</sup> اليمين<sup>(٢)</sup> مقصوداً على الأكلِ عندَهُ .

وأما الجوابُ المستقلُّ المساوي ، فلا إشكالَ فيه .

وأما الأخصُّ - [ هو<sup>(٣)</sup> ] جائرٌ بثلاثِ شرائطِ :

أحدها :

أن يكونَ فيما خرجَ عن<sup>(٤)</sup> الجوابِ ، تنبيه<sup>(٥)</sup> على ما لم يخرجَ منه .

وثانيها :

أن يكونَ السائلُ من أهلِ الاجتهادِ .

وثالثها :

أن لا تفوتَ المصلحةُ ، باشتغالِ السائلِ بالاجتهادِ .  
وبدونِ هذهِ الشرائطِ ، لا يجوزُ .

وأما إذا كانَ الجوابُ أعمَّ في غيرِ ما سئِلَ عنه ، فلا<sup>(٥)</sup> شبهةَ في أنه يتجرى على عمومِهِ .

• • • • •

أما إذا كانَ الجوابُ أعمَّ<sup>(٦)</sup> مما سئِلَ عنه - فالحقُّ : أن العبرةَ

(١) في ي : « لکن » .

(٢) آخر الورقة (١٤٦) من ح .

(٣) لم ترد الزيادة في ح .

(٤) لفظ ح : « من » .

(٥) في غير آ : « تنبيهها » ، وهو تصحيف .

(٥) آخر الورقة (١٥٩) من ل .

(٥) في ي : « ولا » .

(٦) لفظ آ ، ص ، ح : « فيما » .

بعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب : خلافاً للمزني ، وأبي ثور ،  
فإنهما زعمتا : أن خصوص السبب يكون مخصصاً لعموم اللفظ .  
قال إمام الحرمين : وهو الذي صح عن الشافعي <sup>(١)</sup> رضي الله  
عنه .

لنا وجهان :

الأول :

أن المقضى للعموم قائم - وهو اللفظ الموضوع للعموم ،  
والمعارض الموجود - وهو : خصوص السبب - لا يصلح معارضاً ؛  
لأنه لا منافاة بين عموم اللفظ ، وخصوص السبب ؛ فإن الشارع  
لو صرح وقال : « يجب عليكم أن تحمّدوا اللفظ العام على عموميه ،  
عموميه ، وأن لا تخصّصوه بخصوص سببه <sup>(٢)</sup> » - كان ذلك  
جائزاً ، والعلم بجوازه ضروري .

الثاني :

[ أن <sup>(٣)</sup> ] الأمة متجمعة على [ أن <sup>(٤)</sup> ] آية « اللعان » ، و « الظهار »  
و « السرقة » [ وغيرها <sup>(٥)</sup> ] - إنما <sup>(٦)</sup> نزلت في أقوام معينين -

(١) راجع لمعرفة أقوال العلماء ومذاهبهم في هذه المسألة ، ومناقشة  
المذاهب الكاشف (٢٨/٣ - ٣٠ - آ) .

(٢) لفظ ل ، ي ، آ : « السبب » .

(٣) سقطت الزيادة من ي .

(٤) سقطت الزيادة من ي .

(٥) لم ترد الزيادة في آ .

(٦) لفظ آ : « أنها » .

مع أن الأمة عَمَّمُوا حِكْمَتَهَا ، وَلَمْ<sup>(١)</sup> يَهِلْ أَحَدٌ : إنَّ ذَلِكَ التَّعْمِيمَ خِلَافُ الْأَصْلِ .

• • • •

[ و<sup>(١)</sup> ] احتج المخالف :

بأن المراد من ذلك [ الخطاب<sup>(٢)</sup> ] إمّا بيان ما وقع السؤال عنه أو غيره .

فإن كان الأول : وجب أن لا يتراد عليه ؛ وذلك يقتضي أن يتخصّص بتخصّص السبب .

وان كان الثاني : وجب أن لا يتأخّر ذلك . البيان عن<sup>(٣)</sup> تلك الواقعة .

• • • •

والجواب :

أن ما ذكروه<sup>(٤)</sup> يقتضي أن يكون ذلك الحكم مقصوداً على ذلك السائل ، وفي ذلك الزمان ، والمكان ، والهيئة .  
وأيضاً :

فلم لا يجوز أن يكون ذلك السؤال الخاص اقتضى ذلك البيان

(١) لفظ ل : « فلم » .

(٢) سقطت الزيادة من ي .

(٣) آخر الورقة (١٤٤) من آ .

(٤) لفظ آ ، ص ، ح : « الى » .

(٤) في ي : « ذكرتموه » .

العام؟ لا بد<sup>(١)</sup> على امتناعه من دليل. والله أعلم.

• • •

تنبيه:

هذا العام - وان كان حجة في موضع السؤال، [ وفي غيره - إلا أن دلالة على موضع السؤال<sup>(٢)</sup> ] ، أقوى منها<sup>(٣)</sup> على غير ذلك [الموضع<sup>(٤)</sup>].

وهذا يصلح أن يكون من المرجحات. والله أعلم.

• • •

• • •

• • •

المسألة الثانية:

الحق: أنه لا يجوز تخصيص العموم بذهب الراوي - وهو قول الشافعي - رضي الله عنه - لأنه قال: «إن كان الراوي حمل الخبر على أحد محتمليه<sup>(٥)</sup>: صرت إلى قوله<sup>(٦)</sup>؛ وإن ترك الظاهر: لم أصير إلى قوله<sup>(٧)</sup>». خلافاً لعيسى بن أبان.

(١) صحفت في ل إلى: «ولا يدل».

(٢) ساقط من آ، وقوله: «دلالة» في ل، «دليله».

(٣) كذا في ح، وفي النسخ الأخرى: «منه».

(٤) لم ترد الزيادة في ل.

(٥) لفظ ص: «محملة».

(٦) في ص: «قبوله».

(٧) راجع: الأم (٢٠٩/٧ - ٢١٠) ط الفنية.

ومثاله : خبرُ أبي هريرةَ « في أن الإناءَ يُغسَلُ من ولوغِ الكلبِ سبعا » ؛ فإنهُ خصَّ ذلكَ بمذهبِ أبي هريرةَ [ في أنهُ يُغسَلُ ثلاثاً<sup>(١)</sup> ]

•••••

ومنهم من فصل - فقال : إنَّ وُجِدَ خبرٌ يقتضي تخصيصه ، أو وجد - في الأصول ما يقتضي ذلك<sup>(٢)</sup> : لم يُخصَّ الخبرُ بمذهبه ؛ وإلا ، خصَّ بمذهبه .

•••••

لنا :

أن مخالفة الراوي تحتل أقساماً ثلاثة : طرفين ، وواسطة :

(١) لم ترد في ل ، ي ، آ ، وفي ح : «فانه» بدلا من «في أنه» ، وراجع : الأم (٢٠٩/٧ - ٢١٠) ط الفنية . وفي المسألة مذاهب خمسة راجعها : في الكاشف (٣١/٣ - ٣٢ - آ) ، والنفائس (٢١٢/٢ - ب - ٢١٣ - آ) . وقد اعترض القرافي على تمثيل المصنف بحديث أبي هريرة للمسألة ، وذلك لأنه «اسم عدد» والكلام في صيغ العموم فلا يتجه التمثيل به لأنه لا يقبل التخصيص واختار تمثيل امام الحرمين بقوله - صلى الله عليه وسلم - : «لا تبعوا الذهب بالذهب الا هاء وهاء» وحمله رواية عمر رضي الله عنه على التقابض في المجلس . وقد قال الأصفهاني - مسوغا تمثيل المصنف بحديث أبي هريرة - : واعلم أن حديث أبي هريرة في ولوغ الكلب يصلح أن يكون مثالا لمطلق مخالفة الراوي لظاهر الحديث الذي يرويه ، ولا يصلح لمذهب الراوي في تخصيص العام بمذهبه - حمله الحديث على الغسل سبعا استحبابا ؛ وذلك مجاز اذا قلنا : ظاهر الأمر يقتضي الوجوب فيكون مثالا لصورة من مسائل الباب . فراجع الكاشف (٣٢/٣ - آ) .

(٢) لفظ ح : «تخصيصه» .

أما طرفُ الإفراطِ - فهو أنْ يُقالَ : الراوي <sup>(١)</sup> عالمٌ بالضرورة  
أنه - صلى الله عليه وسلم - أراد بـ [ ذلك <sup>(٢)</sup> ] العامَّ الخاصَّ : إما  
نخبِ <sup>(٣)</sup> آخرَ قاطعٍ يقتضي ذلكَ ، أو لشيءٍ من قرائنِ الأحوالِ .

وهذا الاحتمالُ يعارضُهُ أنه لو كانَ كذلكَ لوجبَ : على الراوي أنْ  
يبينَ <sup>(٤)</sup> ذلكَ ؛ ازالةً للتهمةِ عن نفسه ، وللشبهةِ .

وأما طرفُ التفريطِ - فهو أنْ يُقالَ : إنه تركَ <sup>(٥)</sup> العمومَ بمجردِ  
الهوى <sup>(٦)</sup> . وهو معارضٌ بما أن الظاهرَ من <sup>(٧)</sup> عدالتهِ خلافُهُ .

• • • •

وأما الوسطُ <sup>(٨)</sup> - فـ [ هو <sup>(٩)</sup> ] : أنه خالفهُ بدليلِ ظنه <sup>(١٠)</sup> أقوى  
منهُ : إما خبرٌ محتملٌ ، أو قياسٌ .

(١) في آ ، ي ، ح : «علم» ، وعبارة ل : «علم الراوي» .

(٢) هذه الزيادة من آ ، ح .

(٣) في ص ، آ : «نخب» .

(٤) لفظ ي : «يتبين» .

(٥) في آ : «اشتراك» ، وهو تصحيف .

(٦) في آ : «الأزل» ، وهو تحريف .

(٧) في آ زيادة : «حاله» .

(٨) في ح : «الواسطة» .

(٩) لم ترد الزيادة في ل ، ي .

(١٠) في ح : زيادة : «أنه» .



وذلك الظن <sup>١</sup> بحتمل <sup>(١)</sup> أن يكون خطأ ، وبحتمل <sup>(٢)</sup> أن يكون صواباً .  
 وإذا <sup>(٣)</sup> تعارضت الاحتمالات <sup>(٤)</sup> ، في مخالفة الراوي : وجب  
 تساقطها والرجوع إلى العموم .

• • • •

### [ و <sup>(٥)</sup> ] احتج المخالف :

بأن مخالفة الراوي – إن كانت لا عن <sup>(٦)</sup> طريق : [ كان ذلك  
 قادحاً في عدالته ، فالقدح في عدالته قدح في من الخبر .

وان كانت عن طريق <sup>(٧)</sup> : فذلك الطريق إما محتمل ، أو قاطع ،  
 ولو كان الدليل <sup>(٨)</sup> محتملاً – لذكره : ازالة للتهمة عن نفسه <sup>(٩)</sup> ،  
 والشبهة عن غيره ؛ ولما بطل ذلك : تعين القطع <sup>(١٠)</sup> .

• • • •

- (١) لفظ ل ، ي ، ص : « محتمل » .
- (٢) أبدلت في ص ب « يكون » .
- (٣) لفظ ص : « وان » .
- (٤) في ي رسمت : « الاحتمات » .
- (٥) آخر الورقة (٩٨) من ي .
- (٥) لم ترد الواو في غير آ .
- (٦) لفظ آ : « على » .
- (٧) ما بين المعقوفتين سقط من ل ، ، وقوله : « قادحاً في ح ، ي :
- « قادحاً » وقوله : « قدح » في ي ، آ : « بقدح » .
- (٨) في آ ، ي ، ح : « لدليل محتمل » .
- (٩) عبارة آ : « ازالة للشبهة عن نفسه ، والتهمة عن غيره » .
- (١٠) في ل ، ي ، ح : « القاطع » .

## والجوابُ \* :

أنَّ اظهارةً للذِّليلِ المحتملِ إنما يجبُ [ عليه <sup>(١)</sup> ] مع من ناظرةً . فلهلم تنفق تلك المناظرة .

سلمنا . أنه ذكره ، لكن <sup>(٢)</sup> : [ لعله <sup>(٣)</sup> ] لم ينقل ، أو <sup>(٤)</sup> نقل : لكنه لم يشتهر . والله أعلم .

• • • • •

## المسألة الثالثة :

الحقُّ : أنه لا يجوز تخصيصُ العامِّ بذكرٍ بعضه : خلافاً لأبي نوري .  
مثاله : قوله - صلى الله عليه وسلم - : « أَيُّمًا إهابٍ دُبِغَ فقد طهر <sup>(٥)</sup> » قال : المرادُ جلدُ الشاةِ ؛ لأنه قال - صلى الله عليه -

(٥) آخر الورقة (١٦٠) من ل .

(١) لم ترد الزيادة في آ .

(٥) آخر الورقة (١٤٧) من ح .

(٢) في آ ، ص : « لكنه » .

(٣) لم ترد الزيادة في ل .

(٤) في ل ، ص : « وان » .

(٥) قد أخرجه بهذا اللفظ ، من طريق ابن عباس ، أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه . كما في الفتح الكبير : (٤٩٥/١) .

وقد أخرجه أيضا مسلم عنه ، على ما في منتقى الأخبار (٣٦/١) .

وقال النضر بن شميل - كما في المنتقى - : (إنما يقال : إهاب بجلد =

وسلم - في جلدِ شاةِ ميمونة<sup>(١)</sup> - : «دبأغها طهورها» (٢) .

• • • •

= ما يوكل لحمه .

وذكر الحافظ في التلخيص (١٦/١) : أن الشافعي<sup>٢</sup> أيضا أخرجه عنه بهذا اللفظ ، وأن مسلما أخرجه عنه بلفظ : «إذا دبغ الاهداب فقد طهر» ... وأخرجه عنه بهذا اللفظ الأخير أيضا ابن ماجه ، على ما في الفتح الكبير (١٠٦/١) .

وانظر : نيل الاوطار (٥٥/١) .

(١) هي أم المؤمنين ، كان اسمها : «برة» فسماها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «ميمونه» وهي بنت الحارث الهلالية ، تزوجها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في ذي القعدة سنة سبع لما اعتمر عمرة القضية . توفيت سنة (٤٩) هـ راجع : الاصابة (٣٩٧/٤ - ٣٩٩) وبجاشيتها الاستيعاب (٣٩١/٤ - ٣٩٥) .

(٢) في ل ، ي ، ح «طهور» .

وهو معنى حديث أو اقتباس من بعض الالفاظ الواردة في الاحاديث التالية : فقد ذكر الرافي في الشرح الكبير حديث : «أنه صلى الله عليه وسلم مر بشاة مينة ليمونة ، فقال : هلا أخذتم اهدابها فدبغتموه فانتفعتم به ؟ ! فقيل : انها مينة ، فقال : أيها اهداب دبغ فقد طهر» قال الحافظ في التلخيص (١٦/١) : «هذا الحديث بهذا السياق - لا يوجد ، بل هو ملفق من حديثين : ففي الصحيحين من حديث ابن عباس ، قال : تصدق على مولاة ليمونة بشاه ، فماتت ، فمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم . فذكر مثل ما هنا (أى في الشرح الكبير) الى قوله : مينة . فقال : إنما حرم أكلها . (هذا) لفظ مسلم . ولم يقل البخاري في شيء من طرقه : فدبغتموه . ولاجل هذا عزاه بعض الحفاظ - كالبيهقي والضياء وعبد الحق - الى انفراد مسلم به نعم رواه البخاري من وجه آخر عن ابن عباس عن سودة ، قالت : ماتت =

لنا :

أنَّ المخصَّصَ للعالم لا يبدُّ وأنَّ يكونَ بينَهُ وبينَ العامِّ منافاةٌ ، ولا منافاةٌ بينَ كلِّ شيءٍ [ و ]<sup>(١)</sup> [ بَعْضِهِ ؛ لأنَّ الكلَّ<sup>(٢)</sup> محتاجٌ الى البعضِ ، والمحتاجُ اليه لا ينافي [ المحتاجَ ]<sup>(٣)</sup> .

احتجُّ المخالفُ :

بأنَّ تخصيصَ الشيءِ بالذكرِ يدلُّ على نفيِ الحكمِ عما عداهُ ؛ فتخصيصُ الخاصِّ بالذكرِ : يدلُّ على نفيِ الحكمِ عن غيرِهِ : وذلكَ يقتضي تخصيصَ العامِّ .

= شاة لنا فدبغنا مسكها ، الحديث . . . . . وانظر المنتقى (٣٧/١) .

ثم قال الحافظ : وأما حديث « أيما إهاب دبغ فقد طهر » ، فرواه الشافعي الى آخر ما ذكرناه في الحديث المتقدم ، وعلى هذا فيكون حديث « أيما إهاب . . . » ليس جزءا من حديث ميمونة ، بل كلاهما مستقل عن الآخر . وقال في (١٨/١) . . . . . ورواه البزار والطبراني والبيهقي من حديث يعقوب ابن عطاء عن أبيه عن ابن عباس ، قال : « ماتت شاة لميمونة ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ألا استمتعتم بهاها ، فان دبغ الأديم طهوره ؟ . وابن عطاء ضعفه يحيى بن معين وأبو زرعة .

ثم ذكر حديثا عن ابن عباس ، ورواه النسائي وابن حبان والطبراني والدارقطني ، من حديث عائشة . فلفظ النسائي «دباغها طهورها» وفي لفظ ابن حبان : «دباغ جلود الميتة طهورها» .

(١) لم ترد الواو في آ .

(٢) لفظ ل : «بحتاج» .

(٣) هذه الزيادة من ح .

[و<sup>(١)</sup>] الجواب:

أنا [ لا <sup>(٢)</sup> ] نقول « بدليل الخطاب » . سلمناه ؛ لكن « التمسك »  
بظاهر العموم . أولى من التمسك بالمفهوم ، على ما تقدم .  
• • •

المسألة الرابعة :

اختلفوا في التخصيص « بالعادة » .

والحق أن نقول : العادات إما أن يُعلمَ [ من <sup>(٣)</sup> ] حالها أنها  
كانت حاصلة في زمان الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأنه <sup>(٤)</sup> -  
صلى الله عليه وسلم - ما كان يمنعهم منها <sup>(٥)</sup> .

أو يُعلمَ أنها ما كانت حاصلة .

أولا يُعلمَ واحد [ من <sup>(٦)</sup> ] هذين الأمرين .

فإن كان الأول : صحَّ التخصيصُ بها ؛ لكن <sup>(٧)</sup> المخصَّص <sup>(٨)</sup> - في  
الحقيقة - هو : تقرير الرسول - صلى الله عليه وسلم - عليها .

• • •

(١) هذه الزيادة من آ .

(٢) سقطت من ل .

(٣) سقطت الزيادة من ل .

(٤) في ل ، ي ، آ ، ح : « مع أنه » .

(٥) لفظ ي : « عنها » .

(٦) سقطت الزيادة من ل ، ي ، آ .

(٧) في ل : « لأن » .

(٨) في ل ، ي ، آ : « التخصيص » .

وان كان الثاني : لم يجز التخصيصُ بها ، لأنَّ أفعالَ الناسِ لا تكونُ  
حجَّةً على الشرعِ ، بل <sup>(١)</sup> لو أجمعوا عليه : لصحَّ <sup>(٢)</sup> التخصيصُ  
[ بها <sup>(٣)</sup> ] ، لكن المخصَّص - حيثلذ - هو : الأجماعُ ، لا العادةُ .

• • • •

وان كان الثالث : [ كان <sup>(٤)</sup> ] محتملاً للقسمينِ الأولينِ - ومع  
احتمالِ كونه غيرِ مخصَّصٍ لا يجوزُ القطعُ بذلك . واللهُ أعلمُ .

• • •

• • •

• • •

### المسألة الخامسة :

كونه مخاطباً هل <sup>(٥)</sup> يقتضي خروجهُ عن الخطابِ العامِّ ؟ .  
أما في الخبرِ - فلا ؛ لقوله <sup>(٦)</sup> تعالى : « وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ » <sup>(٧)</sup> .  
لأنَّ اللفظَ عامٌ ، ولا مانع من الدخولِ <sup>(٨)</sup> .

(١) لفظى : «بلى» .

(٢) لفظ آ : «يصح» .

(٣) هذه الزيادة من ح .

(٤) سقطت الزيادة من ص .

(٥) حرفت في آ الى : «لم» .

(٦) في آ ، ص ، ح : «كقوله» .

(٧) الآية (٢٩) من سورة «البقرة» .

(٨) صحفت في آ الى : «التصور» .

[ وأما <sup>(١)</sup> ] - في الأمر - الذي جعل <sup>(٢)</sup> جزاء <sup>(٣)</sup> - كقوليه :  
 « من دخل داري فأكرمه » - فيشبهه أن يكون كونه أمراً . قرينة  
 مخصصة . والله أعلم .

• • • • •

### المسألة السادسة :

الخطاب المتناول لما يندرج فيه النبي - صلى الله عليه وسلم -  
 والأمة كقوليه : « يا أيها الناس » <sup>(٤)</sup> ، « يا أيها الذين  
 آمنوا » <sup>(٥)</sup> - عام في حقيهما <sup>(٦)</sup> .

• • •

ومنهم <sup>(٧)</sup> من خصصه <sup>(٨)</sup> بالأمة - قال : لأن منصب الرسول

(١) سقطت الزيادة من آ.

(٢) في آ : « حصل » .

(٣) في غير ح : « خيرا » .

(٥) آخر الورقة (١٤٥) من آ.

(٤) الآية (٢١) من سورة « البقرة » ، وآيات كثيرة غيرها تجد فيها  
 هذه البداية .

(٥) الآية (١٠٤) من سورة « البقرة » ، وآيات كثيرة غيرها .

(٦) كذا في ص ، وفي النسخ الأخرى : « حقهم » .

(٧) في ح : « ومن الناس » .

(٨) كذا في ص ، وفي غيرها « خصص ذلك » .

– صلى الله عليه وسلم – يقتضي إفرادَهُ بالذِّكْر ؛ وهو باطلٌ : لأنَّ  
اللفظَ عامٌ ولا مانعَ من دخولِ الرسولِ – صلى الله عليه وسلم فيه .

• • • •

وقال الصيرفيُّ : كلُّ خطابٍ لم يُصدَّرْ بأمرِ الرسولِ – عليه  
الصلاةُ والسلامُ – بتبليغِهِ ، ولكن وردَ – مطلقاً – فالرسولُ – صلى  
الله عليه وسلم – مخاطبٌ بهِ كغيرِهِ .

وكل ما كان مصدراً بأمرِ الرسولِ بتبليغِهِ – فذلك لا يتناوَلُهُ (١) .  
كقوله : « قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ (٢) » .

• • •

• • •

• • •

### المسألة السابعة :

الخطابُ المتناولُ لما يندرجُ فيه الحرُّ والعبدُ والمسلمُ والكافرُ – :  
لا يخرجُ (٣) عنه العبدُ والكافرُ .

أمَّا العبدُ – فلأنَّ اللفظَ عامٌ ، وقيامُ المانعِ [ الذي (٤) ] يوجبُ  
التخصيصَ (٥) – خلافُ الأصلِ .

(١) لفظ ي : « يتناول » ، وفي آ : « يناقضه » ، وهو تصرف من النسخ .

(٢) الآية (١٥٨) من سورة « الأعراف » ، وآيات كثيرة مثلها .

(٣) في ص زيادة : « يجب » .

(٤) لم ترد الزيادة في غير ص ، ح .

(٥) في ل ، ي زيادة : « وهو » ، وفي آ : « وهذا » .



وهذا <sup>(١)</sup> القدرُ يُوجبُ دخولَ العبدِ فيه ، بل <sup>(٢)</sup> العبادةُ - التي ترتبُ على المالكيةِ - لا تتحققُ <sup>(٣)</sup> في حقِّ العبدِ ؛ [ لأنَّ العبدَ <sup>(٤)</sup> ] ليسَ له صلاحيةُ <sup>(٥)</sup> المالكيةِ ، فأما فيما عداهُ - فهو داخلٌ [ فيه <sup>(٦)</sup> ] .

• • • •

فإنَّ <sup>(٧)</sup> قلتَ : المانعُ من ذلكَ <sup>(٨)</sup> - هو [ ما <sup>(٩)</sup> ] ثبتَ من وجوبِ خدمتهِ لسيِّدهِ <sup>(١٠)</sup> في كلِّ وقتٍ يستخدمُهُ فيه ، وذلكَ يمنعُهُ من العباداتِ - في هذه الأوقاتِ .

فإنَّ قلتُم : إنَّما يلزمُهُ خدمةُ <sup>(١١)</sup> سيِّدهِ - لو فرغَ من العباداتِ - فنقولُ : لِمَ <sup>(١٢)</sup> كانَ تخصيصُ الدليلِ الدالِّ على وجوبِ خدمةِ <sup>(١٣)</sup>

(١) في غير آ : «فهذا» .

(٢) في ص ، ح : «بلى» .

(٣) في ي : «يتحقق» .

(٤) سقطت من ل ، وفي ي : «لأنه» .

(٥) لفظ ص : «صلاح» .

(٦) هذه الزيادة من ح .

(٧) في آ : «وان» .

(٨) لفظ ص : «ذاك» .

(٩) سقطت من آ .

(١٠) في غير ص : «السيِّد» .

(١١) في ص : «خدمته» .

(١٢) لفظ آ : «لو» .

(١٣) عبارة ل : «خدمته للسيِّد» .

السيد [ بما دل على وجوب العبادة - أولتى من تخصيص ما دل على وجوب العبادة بما دل على وجوب خدمة السيد<sup>(١)</sup> ] ؟ .

قلت : ما دل على وجوب خدمة السيد في حكم العام ، وما دل على وجوب العبادات في حكم الخاص ، لأن كل عبادة يتناولها لفظ مخصوص كآية [ الصلاة • وآية<sup>(٢)</sup> ] الصيام ؛ والخاص متقدم<sup>(٣)</sup> على العام .

وأما بيان أن كونه كافراً لا يخرجُه عن العموم - فقد ثبت في باب « أن الكفار مخاطبون بالشرائع » . والله أعلم .

• • • • •

### المسألة الثامنة :

قصد المتكلم بخطابه<sup>(٤)</sup> إلى المدح ، أو إلى الذم - لا يُوجب تخصيص العام .

ومنع بعض فقهاءنا - من عموم قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ »

(١) ما بين المعقوفين سقط كله من آ ، وقوله : « العبادة » في ص : « العبادات » وسقط قوله : « بما دل من ي » .

(٢) آخر الورقة (١٦١) من ل .

(٣) سقطت من آ .

(٤) في ي : « يقدم » ، وفي ح ، ص : « تقدم » .

(٥) في ي : « بكلامه » .

(٥) كذا في ح ، وفي غيرها : « والذم » .

الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ<sup>(١)</sup> ، وَأَبْطَلُوا<sup>(٢)</sup> التَّعَلُّقَ بِهِ فِي بُيُوتِ<sup>(٣)</sup> الزَّكَاةِ فِي الْحَلِيِّ ،  
وَقَالُوا : الْقَصْدُ بِهِ<sup>(٤)</sup> الْحَاقُّ الذَّمُّ بِمَنْ يَكْتَنُزُ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ، وَلَيْسَ  
الْقَصْدُ بِهِ الْعَمُومَ .

• • • •

[و<sup>(٥)</sup>] الجوابُ :

أَنَا فَهَمْنَا الذَّمَّ مِنَ الْآيَةِ ؛ لِدَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ دَلٌّ<sup>(٦)</sup>  
عَلَى الْعَمُومِ : فَوَجِبَ اثْبَاتُهُ ، وَلَيْسَتْ<sup>(٧)</sup> دَلَالَتُهَا عَلَى الذَّمِّ مَانِعَةً  
مِنْ دَلَالَتِهَا عَلَى الْعَمُومِ .

• • • •

---

(١) الآية (٣٤) من سورة «التوبة» وراجع : التفسير لمعرفة أقوال  
العلماء في الآية ، ووجه استدلال كل منهم على مذهبه بها ، وتأمل ما رجحه  
المصنف من إيجاب الزكاة في الحلّي المباح (٤/٤٣٤ - ٤٣٦) . ط الخيرية .  
(٢) في آ ، ح : «أبطلوا» ، وفي ل ، ي : «فانطلق» ، وهو تصحيف .  
(٣) لفظ ح «اثبات» ، وفي ل ، ي : «الثبوت» وراجع مباحث زكاة  
الحلّي في الأم - (٢/٤٠ - ٤٢) لتقف على مأخذ الامام الشافعي في القول  
بعدم إيجاب الزكاة في الحلّي المباح .

(٤) لفظ ص : «بذلك» .

(٥) لم ترد الواو في ص .

(٦) في آ : «يدل» .

(٧) في ل ، ي : «وليس» .

(٥) آخر الورقة (١٤٨) من ح .

## المسألة التاسعة :

عطفُ الخاصِّ على العامِّ ، لا يقتضي تخصيصَ [ العامِّ <sup>(١)</sup> ] .  
مثاله : أن أصحابنا لما احتجوا : على أن المسلم لا يُقتلُ بالنميِّ ،  
بقوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا يُقتلُ مؤمنٌ بكافرٍ <sup>(٢)</sup> »  
قالت <sup>(٣)</sup> الحنفيةُ : إنَّه صلى الله عليه وسلم - عطفَ عليه قوله :

(١) سقطت هذه الزيادة من ل .

(٢) أخرجه بلفظه ، من طريق ابن عباس ، ابن ماجه . على ما في

الفتح الكبير (٣٦٧/٣) .

وأخرج صدره ، من طريق عبد الله بن عمر ، وأحمد والترمذي وابن  
ماجه - بلفظ : « لا يقتل مسلم بكافر » . وقد ورد في صحيفة على المشهورة  
بلفظ « . . . » وأن لا يقتل مسلم بكافر ، على ما رواه أحمد والبخاري  
والنسائي وأبو داود والترمذي ، كما في المنتقى (٦٧٦/٢) .

وقد رواه أحمد وأبو داود ، من هذا الطريق ، (طريق عبد الله بن عمرو)  
بلفظ : « لا يقتل مسلم بكافر ، ولا ذو عهد بعهد » كما في المنتقى (٦٧٦/٢)  
وقد أخرج أحمد والنسائي وأبو داود ، عن علي كرم الله وجهه ، أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمنون تكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم ،  
ويسعى في ذمتهم أدناهم ، ألا ، لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد بعهد  
» كما في المنتقى (٦٧٦/٢) .

وبالجملة : فهذا الحديث قد ورد مختصرا ومطولا ، ومتصلا ومرسلا ،  
بألفاظ متقاربة ، وطرق عدة .

فراجع الكلام عنه : في التلخيص (٣٣٦/٢) ، ونيل الاوطار (٧/٧-١١) .

وانظر : هامش شفاء الغليل للغزالي : (ص ٦٧٧) .

(٣) في آ : «وقالت» .

« وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ » ؛ فيكون معناه <sup>(١)</sup> [ : ولا ذو عهد  
في عهده بكافري .

ثم إن الكافر - الذي لا يُقتلُ ذو العهد به - هو : « الحربي » -  
فيجب أن يكون الكافر - الذي لا يقتلُ به المسلم <sup>(٢)</sup> - هو :  
« الحربي » ، تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه .

• • •

[ والكلامُ عليه <sup>(٣)</sup> ] [ يقع <sup>(٤)</sup> ] في مقامين :

الأول :

أنا لا نسلّمُ أن قوله - صلى الله عليه وسلم :  
« وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ <sup>(٥)</sup> » - معناه : ولا ذو عهدٍ في عهده  
بكافري .

بيانه : أن قوله - صلى الله عليه وسلم : « وَلَا ذُو عَهْدٍ  
فِي عَهْدِهِ » كلامٌ تامٌ وإذا كان كذلك : لم يجز إضمارُ تلك الزيادة .

إنما قلنا : أنه كلامٌ تامٌ ، لأنه قال : « وَلَا يَقتلُ ذُو عَهْدٍ » -

---

(١) ساقط من ل :

(٢) عبارة آ ، ح : « المسلم به أيضا » .

(٣) ساقط من ل .

(٤) لم ترد الزيادة في ي ، آ ، ص .

(٥) كذا في ح ، ولفظ غيرها : « عهد » .

لكان من الجائز أن يتوهم [ منه (١) ] متوهم أن من وجد منه العهد ، ثم خرج عن عهده (٢) - فإنه لا يجوز قتله ، فلما (٣) قال : « في عهده » - علمنا : أن هذا النهى مختص (٤) بكونه في العهد .

وإذا ثبت أن هذا القدر كلام تام : لم يجز إضمار تلك الزيادة ؛ لأن الإضمار على خلاف الأصل : فلا (٥) يصار إليه إلا لضرورة .

• • • •

سلمنا (٦) :

أن قوله - صلى الله عليه وسلم : « ولا ذو عهد في عهده » ، [ معناه ولا ذو عهد في عهده (٧) ] بكافٍ ، لكن (٨) لا نسلم أن هذا الكافر - لما كان هو : « الحربى » - وجب أن يكون المراد بقوله : « لا يقتل مؤمن بكافر » - هو : « الحربى » .

(١) لم ترد الزيادة في ص .

(٢) في آ : « من عهده » ، ولفظ ص : « منه » .

(٣) في ي أبدلت ب : « قلنا » .

(٤) لفظ ح : « يختص » .

(٥) في ل ، ي : « ولا » .

(٦) هذا هو ثاني المقامين .

(٧) ساقط من ل ، ي ، ص .

(٨) في ل بزيادة : « و » .

بيانه :

أن مقتضى العطف مطلق الاشتراك ، [ لا الاشتراك<sup>(١)</sup> ] من كل الوجوه ؛ واذا كان كذلك : لم يجب ما قالوه<sup>(٢)</sup> . والله أعلم .

• • • •

المسألة العاشرة :

اختلفوا : في أن العموم اذا تعقبه [ استثناء<sup>(٣)</sup> ، أو ] تقييد<sup>(٤)</sup> بصفة ، أو حكم - وكان ذلك لا يتأتى إلا في بعض ما يتناولهُ - هل يجب أن يكون المراد بذلك العموم ، ذلك البعض فقط ، أم لا ؟ .

• • • •

مثال الاستثناء - قوله تعالى : « لَأَجْنَحَ عَلَيْكُمْ إِن

(١) في ل ، آ : « لا اشتراك » ، وسقطت من ي .

(٢) أي من تخصيص العام بالخاص المعطوف ، فان أئمة اللغة قالوا : اذا قلنا : « مررت بزيد منطلقا ، وعمرو » فان عطف عمرو على زيد لا يدل الا على أنهما مشتركان في مطلق المرور ، وراجع : النفائس (٢١٦/٢) ، وانظر الكاشف (٣٤/٣) للاطلاع على استدراك صاحب الملخص على الشافعية وجوابه .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ص : « أو صفه » .

(٥) آخر الورقة (٩٩) من ي .

طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً<sup>(١)</sup> ،  
 ثم قال عز وجل : وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ  
 وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ، فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ  
 يَعْفُونَ<sup>(٢)</sup> ، - فاستثنى العفو ، وعلقه بكناية<sup>(٣)</sup>

راجعة الى النساء .

ومعلوم أن العفو لا يصح إلا من المالكات لأموهين دون  
 الصغيرة والمجنونة - فهل يجب أن يقال : الصغيرة والمجنونة غير  
 مرادة بلفظ النساء في أول الكلام ؟ .

• • •

مثال التقييد بالصفة قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ  
 النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ<sup>(٤)</sup> » ، ثم قال : « لَا تَدْرِي  
 لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا<sup>(٥)</sup> » - يعني الرغبة في مراجعتيهن .

(١) الآية (٢٣٦) من سورة «البقرة» .

(٥) آخر الورقة (١٤٦) من آ .

(٢) الآية (٢٣٧) من سورة «البقرة» .

(٣) في آ : «كناية» والمراد : بضمير وراجع : التفسير (٣٧٧/١) ط

الخيرية .

(٤) الآية (١) من سورة «الطلاق» .

(٥) الآية (١) من سورة «الطلاق» ، وراجع التفسير (١٦٤/٨ - ١٦٧)

ط الخيرية .



ومعلوم أن ذلك لا يتأتى في «البائنة» .

••••

ومثال التقييد بحكم آخر - قوله تعالى : « وَالْمُطَلَقَاتُ  
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » ، ثم قال : « وَبِعَوْلَتِهِنَّ  
أَحَقُّ بَرْدُهُنَّ فِي ذَلِكَ <sup>(١)</sup> » .

وهذا - أيضاً - لا يتأتى في البائنة <sup>(٢)</sup> .

إذا عرفت هذا <sup>(٣)</sup> - فنقول :

ذهب القاضي عبد الجبار : إلى أنه لا يجب تخصيص [ ذلك <sup>(٤)</sup> ]  
العموم بتلك الأشياء <sup>(٥)</sup> .

ومنهم : من قطع بالتخصيص .

ومنهم : من توقف . وهو المختار <sup>(٦)</sup> .

---

(١) الآية (٢٢٨) من سورة البقرة .

(٢) في ح : «البائنة» ، وصحفت في آلى : «الثاني» .

(٣) في غير ح : «ذلك» .

(٤) لم ترد الزيادة في غير ص ، ح .

(٥) راجع : المعتمد (٣٠٦/١) ، وما بعدها ، وقد وافقه الآمدي ،

وابن الحاجب فراجع : الاحكام (١٠٨/٢) ، وشرح مختصراً بن الحاجب

(١٥٢/٢ - ١٥٣) وقد نقل عن امام الحرمين ، وأبي الحسين أنهما

قائلان بالتخصيص ، مع أنهما قائلان بالتوقف ، فتنبه ، وراجع : المعتمد

(٣٠٦/١) ، والكاشف (٣٥/٣ - ب) .

(٦) هذا الذي اختاره المصنف هو اختيار امام الحرمين ، وأبي الحسين

البصرى ، كما أشرفنا .

والدليل عليه : أن ظاهر العموم (١) المتقدم يقتضي الاستغراق ،  
 وظاهر (٢) الكناية يقتضي الرجوع إلى كل ما تقدم ، لأن الكناية  
 يجب رجوعها إلى المذكور المتقدم والمذكور المتقدم في الآية  
 الأولى : و [ هو (٣) ] المطلقات لا بعضهن ، ألا ترى أن الإنسان  
 إذا قال : « من دخل [ الدار (٤) ] من عبيدي ضربته ، إلا أن  
 يتوبوا » ، - انصرف ذلك إلى جميع العبيد ، وجرى مجرى أن  
 يقول : « إلا أن يتوب عبيدي الداخلون في الدار » ؟ .

وإذا ثبت ذلك : فليست (٥) رعاية ظاهر العموم ، أولى من  
 رعاية ظاهر الكناية : فوجب التوقف . والله أعلم .

• • •

(١) عبارة آ : « أن العموم المتقدم ظاهره » .

(٢) في آ : « وظاهره » .

(٣) لم ترد الزيادة في غير ص ، ح .

(٤) لم ترد في ل ، ولفظ ح ، ي : « داري » .

(٥) آخر الورقة (١٦٢) من ل .

(٥) لفظ آ : « فليس » .

e

## القسم الرابع

من كتاب العموم والخصوص<sup>(١)</sup>



في حمل المطلق على المقيد<sup>(٢)</sup>



[ وفيه مسائل<sup>(٣)</sup> ]

- 
- (١) عبارة ل : «الخصوص والعموم» .  
(٢) هذه الزيادة من آ . وقد قال الأصفهاني تعقيبا على هذه العبارة :  
ولقائل - أن يقول : : حمل المطلق على المقيد ليس من أحكام العموم  
والخصوص ، وجوابه : أن المطلق له عموم من حيث الشروع ، وان لم يكن  
العموم استغراقيا - والتقييد نوع تخصيص له ، فلهذا جعله من باب العموم  
والخصوص . راجع الكاشف (٣/٣٠ - آ . )  
(٣) لم ترد في غير آ .

## المسألة الأولى :

« المطلق » و « المقيد » اذا وردا : فإما أن يكون حكم أحدهما مخالفاً لحكم الآخر ، أو لا يكون .

والأول :-

مثل أن يقول الشارع : « أتوا الزكاة ، وأعتقوا رقبة مؤمنة » ؛  
و (١) لا نزاع في أنه (٢) لا يُحملُ المطلقُ على المقيدِ - ها هنا (٣) ؛  
لأنه لا تعلقَ بينهما أصلاً .

• • •

وأما الثاني :

فلا يخلو إما أن يكون السببُ واحداً ، أو يكون - هناك - سببانِ  
متماثلان (٤) ، أو مختلفان ، وكلُّ واحدٍ - من هذه الثلاثة - :  
فإما أن يكون الخطابُ الواردُ فيه أمراً ، أو نهياً فهذه أقسامُ سنتةُ  
فلتتكلم (٥) فيها :

(٥) آخر الورقة (٥٤) من ص .

(١) لفظ ح : « فلا » .

(٢) كذا في ص ، وفي النسخ الأخرى : « أن » .

(٣) عبارة ل ، ي ، ص : « ها هنا على المقيد » .

(٤) في آ : « متلازمان » ، وهو تصحيف .

(٥) آخر الورقة (١٤٩) من ح .

(٥) لفظ ح : « فليتكلم » .

أما إذا كان السببُ واحداً - وجب - (١) حملُ المطلقِ على المقيدِ ؛  
لأنَّ المطلقَ جزءٌ من المقيدِ ، والآتي بالكلِّ آتٍ بالجزءِ (٢) - لا محالة -  
فالآتي بالمقيدِ (٣) يكونُ عاملاً بالدليلينِ ، [ والآتي بغيرِ ذلكِ المقيدِ  
لا يكونُ عاملاً بالدليلينِ (٤) ] ، بل يكونُ تاركاً لأحدهما (٥) .

والعملُ بالدليلينِ - عند إمكانِ العملِ [ بهما (٦) ] - أولى من  
الاتيانِ (٧) بأحدهما ، وإهمالِ الآخرِ .

• • •

فإن قيلَ : لا نسلمُ أنَّ المطلقَ جزءٌ من المقيدِ - بيانهُ : أنَّ  
الإطلاقَ والتقييدَ ضدَّانِ ، والضدَّانِ لا يجتمعانِ .

سلمنا ذلكَ ؛ لكنَّ المطلقَ لهُ - عندَ عدمِ التقييدِ - حكمٌ وهوَ :  
تمكُّنُ المكلفِ من الاتيانِ بأى فردٍ شاءَ - من أفرادِ (٨) تلكِ الحقيقةِ ،  
والتقييدُ ينافي هذهِ المُكِنَّةَ . فليسَ تقييدُ المطلقِ أولى من حملِ المقيدِ  
على الندبِ (٩) ، وعليكم الترجيحُ .

(١) أبدلت في ل ب : « كان » .

(٢) في ص زيادة « وبالكل » .

(٣) زاد في آ : « لا » وهما .

(٤) ساقط من آ .

(٥) في آ : « لأحد الدليلين » .

(٦) ساقط من ي .

(٧) في آ : « العمل » .

(٨) في ي : « الأفراد » .

(٩) أي : فيكون المطلوب مطلق رقبة ، ويندب أن تكون مؤمنة .

## والجواب :

أما أن المطلق جزء من المقيّد - فلأننا بينّا : أن المراد من المطلق نفس الحقيقة ، والمقيّد عبارة : عن الحقيقة مع قيد زائد ، ولا شك أن الاطلاق<sup>(١)</sup> أحد أجزاء الحقيقة المقيّدة .

قوله : « الاطلاق<sup>(٢)</sup> والتقيّد ضدّان » .

قلنا : إن عنت بالاطلاق كون اللفظ دالاً على الحقيقة - من حيث هي - مع حذف [ جميع<sup>(٣)</sup> ] القيود السلبية ، والايجابيّة - فلانسلم أن ذلك ينافي التقيّد - على ما بينناه .

وان عنت بالاطلاق كون اللفظة<sup>(٤)</sup> دالّة على الحقيقة الحالية عن جميع القيود - فنحن لا نريد بالاطلاق ذلك ، [ بل الأول<sup>(٥)</sup> ] .

وفرق بين الحقيقة بشرط [ لا<sup>(٥)</sup> ] ، وبين الحقيقة بلا شرط : فإنّ عدم الشرط ، غير شرط العدم .

وأبضا<sup>(٦)</sup> :

فشرط الخلو عن جميع<sup>(٧)</sup> القيود غير معقول ، لأنّ هذا الخلو قيد .

(١) في غير آ : « الحقيقة » .

(٢) لم ترد الزيادة في ص .

(٣) عبارة ح : « اللفظ دالا » .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في آ : « اللا » ، وسقطت من ص .

(٦) عبارة آ : « فأبضا شرط » .

(٧) في ص ، ح ، : « كل » .

قوله : « المطلق [ له <sup>(١)</sup> ] بشرطِ عدمِ التقييدِ حكمٌ -  
وهو : التمكُّنُ من الاتيانِ بأي <sup>(٢)</sup> فردٍ شاءَ ، من أفرادِ تلكِ الحقيقةِ »  
قلنا : هذا الحكمُ غيرُ مدلولٍ عليه لفظاً ، والتقييدُ مدلولٌ عليه  
لفظاً - فهو : أولى بالرعاية .

• • •

وأما في جانبِ النهي - فهو : أن يقولَ : « لا تعتقُ رقبةً » ، ثم  
يقولَ لا تعتقُ رقبةً كافرةً » ، و <sup>(٣)</sup> الأمرُ فيه قريبٌ مما مر <sup>(٤)</sup> .

• • •

### المسألة الثانية :

اختلفوا في الحكمين المتماثلين ، إذا أُطلقَ أحدهما ، وقُيِّدَ  
الآخرُ - وسببُهُما مختلفٌ .

مثاله : « تقييدُ الرقبةِ - في كفارةِ القتلِ - بالايمانِ ، واطلاقُها في  
كفارةِ الظَّهارِ . »

[ و <sup>(٥)</sup> ] فيه ثلاثةُ مذاهبَ : اثنانِ طرفانِ ، والثالثُ هو الوسطُ .

(١) سقطت من ي .

(٢) في ص : « من أي » .

(٣) كذا في جميع الأصول .

(٤) ما أجمله المصنف هنا بالنسبة لحمل النهي المطلق على المقيد فصله  
صاحب المعتمد . فراجع فيه (٣١٣/١) .

(٥) لم ترد الواو في ل ، ي ، آ .



أما الطرفان - [ ف (١) ] أحدهما : قولٌ من يقولُ - من أصحابنا - :  
تقييدُ أحدهما يقتضي تقييدَ الآخرِ [ لفظاً (٢) ] .

وثانيهما (٣) :

قولُ كافّةِ (٤) الحنفيّةِ : إنّه لا يجوزُ تقييدُ هذا المطلقِ بطريق  
مّا ألبتّة .

وثالثها (٥) :

القولُ المعتدلُ - وهو مذهبُ المحقّقين - منّا - : أنّه يجوزُ تقييدُ  
المطلقِ بالقياسِ على ذلك المقيّدِ .

ولا ندعي وجوبَ هذا القياسِ ، بل ندعي : أنّه إن حصلَ القياسُ  
الصحيحُ ثبتَ التقييدُ ، وإلاّ فلا .

واعلم : أنّ صحّةَ هذا القولِ - إنّما ثبتُ (٦) إذا أفسدنا القولينِ  
الأولَينِ .

---

(١) سقطت الفاء من ص .

(٢) سقطت الزيادة من ي .

(٣) لفظ ي : «وثانيها» .

(٤) يقال : «جاء الناس كافة» ، ولا يقال : «جاء كافة الناس» لأنه

منصوب على الحال نصباً لازماً ، ولا يستعمل إلا كذلك ، راجع : المصباح  
(٨٢٦/٢) .

(٥) في آ : «وأما الثالث» .

(٦) في ل ، ح ، ي : «يثبت» .

أما الأول - فضعيفٌ جداً ؛ لأنَّ (١) الشارع - (٢) لو قال :  
 « أوجبتُ في كفارة [ القتلِ رقبَةً مؤمنةً ، وأوجبتُ في كفارة (٣) ]  
 الظهارِ رقبَةً [ كيفَ كانت (٤) ] لم يكنْ أحدُ الكلامينِ مناقضاً (٥)  
 للآخرِ : فعلمنا . أنْ تقييدُ أحدهما لا يقتضي [ تقييدَ (٦) ] الآخرِ (٧)  
 لفظاً .

• • • •

احتجُّوا :

بأنَّ القرآنَ كالكلمةِ الواحدة ، وبأنَّ « الشهادة » لَمَّا قُيِّدَتْ  
 بالعدالةِ مرةً [ واحدةً (٨) ] ، وأُطْلِقَتْ - في سائرِ الصور - : حملنا  
 المطلقَ على المقيَّدِ : فكذا هاهنا .

• • •

• • •

• • •

- 
- (١) لفظ آ : « فان » .  
 (٢) في غير آ : « الشرع » .  
 (٣) ساقط من آ .  
 (٤) هذه الزيادة من ص ، ح .  
 (٥) في ص : « منافياً » .  
 (٥) آخر الورقة (١٦٣) من ل .  
 (٦) سقطت من ح .  
 (٧) لفظ ل : « للآخر » .  
 (٨) لم ترد الزيادة في ص .

## والجوابُ عن الأول :

أنَّ القرآنَ كالكلمة الواحدة - في أنه <sup>(١)</sup> لا يتناقض <sup>(٢)</sup> لا في كلِّ شيء ، والأى : وجب أن يتقيَّدَ <sup>(٣)</sup> كلُّ عامٍّ ومطلقٍ ، بكلِّ خاصٍّ ومقيَّدٍ .

## وعن الثاني :

أنا إنما قيَّدنا <sup>(٤)</sup> بالاجماع .  
وأما القولُ الثاني - فضعيفٌ ؛ لأنَّ دليلَ القياسِ - وهو : أنَّ العملَ بهِ دفعٌ للضررِ <sup>(٥)</sup> المظنونِ - <sup>(٦)</sup> عامٌّ في كلِّ الصورِ <sup>(٧)</sup> .

• • • •

شبهةُ المخالفِ : أنَّ قوله « أعتق رقبةً » يقتضي تمكينَ <sup>(٨)</sup> المكلفِ من إعتاقِ أىِّ رقبةٍ شاءَ من رقابِ الدُّنيا ، فلو دلَّ القياسُ على أنه لا يجزئُه <sup>(٩)</sup> إلاَّ المؤمنةُ - لكانَ القياسُ دليلاً على زوالِ تلكِ

(١) في غير ص : « أنها » .

(٢) لفظ ل : « تناقض » .

(٣) في ل : « يقيد » .

(٤) كذا في ل ، ي ، وفي غيرهما : « قيدناه » ، وما أثبتناه أنسب ، فالمقصود الشهادة .

(٥) في ح : « ضرر مظنون » .

(٦) ل زيادة : « وهو » .

(٧) لفظ آ : « القيود » .

(٨) في آ ، ص : « تمكين » .

(٩) في ل ، ي : « يجوز » .

المُكَنَّةِ (١) الثابتة بالنص : فيكونُ القياسُ ناسخاً ، وإنَّهُ خلافُ (٢)  
الأصلِ .

• • •

### والجوابُ :

هذا لا يتمُّ على مذهبِكُم ؛ لأنَّكم . اعتبرتمُ سلامةَ الرقبةِ عن كثيرٍ من  
العيوب ، فإنَّ كانَ اشتراطُ الإيمانِ نسخاً : فكذا نفى (٣) تلكَ العيوبِ  
[ يكونُ (٤) نسخاً .

و (٥) أيضاً :

فقوله : « أعتقُ رقبةً » لا يزيدُ في الدلالةِ على اللَّفظِ العامِّ ، وإذا  
جازَ تخصيصُ العامِّ بالقياسِ . : فلأنَّ يجوزَ هذا التخصيصُ بهِ  
أولَى .

• • •

(١) عبارة آ : «المتكئة الثانية» ، وهو تصحيف .

(٢) عبارة غير ص : «غير جائز» .

(٥) آخر الورقة (١٥٠) من ح .

(٣) صحفت في ل ، الى : «في» .

(٤) سقطت الزيادة من ص .

(٥) سقطت الواو من ي .

(٥) آخر الورقة (١٠٠) من ي .

تنبيه :

إذا أطلق الحكم في موضع (١) وقيد (٢) مثله - في موضعين بقيد (٣) متضادين - كيف يكون حكمه ؟ .

مثاله : قضاء رمضان الوارد - مطلقاً - في قوله تعالى :  
« فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » (٤) وصوم التمتع الوارد مقيداً بالتفريق  
في قوله تعالى [ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ  
وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ، وصوم كفارة الظهار الوارد مقيداً  
بالتابع في قوله عز وجل (٥) ] : « فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعِينَ » (٦) .

• • •

اختلفوا فيه - على حسب ما مر في المسألة السالفة .

(١) لفظ ص : « في موضعه » .

(٢) في ل زيادة : « في » .

(٣) صحفت في ي ، الى : « تقيدين » .

(٤) الآية (١٨٤) من سورة « البقرة » .

(٥) ما بين المعقوفين سقط كله من آ ، و الآية (١٩٦) من سورة « البقرة » .

(٦) الآية (٤) من سورة « المجادلة » .

فمن زعمَ : أنَّ المطلقَ يتقيَّدُ بالمقيَّدِ لفظاً : ترك المطلقَ - ها هنا -  
على إطلاقهِ ؛ لأنَّه ليسَ تقييدُهُ بأحدِهما أولى من تقييدِهِ بالآخرِ .  
ومن حملَ المطلقَ على المقيَّدِ لقياسٍ (١) : حملتهُ (٢) - ها هنا -  
على ما كانَ القياسُ عليه (٣) . واللهُ أعلمُ .

• • •

- 
- (١) لفظ آ : «بالقياس» .  
(٢) لفظ ص : «حمل» .  
(٣) في ح زيادة : «أولى» .



# النوع "الرابع" في المجمل والمبين



وفيه مقدمة وتمهيد وأقسام:



(١) كذا في ص ، ونحوه في الكاشف ، والنفائس ، وقد وجه الشارحان اطلاق «الرابع» على هذا القسم ، مع اطلاقه على سابقه - «المطلق والمقيّد» بأن «المطلق والمقيّد» القسم الرابع من أقسام العموم والخصوص ، وهذا القسم - هو القسم الرابع من أصل الكتاب فراجع : الكاشف (٤٣/٣) ، والنفائس (٢٢٠/٢) ، وفي آ : «القسم الرابع» ، وفي ل ، ي ح : «القسم الخامس» ، ولعل الأنسب ما أثبتنا .



فهي <sup>(١)</sup> تفسير الألفاظ <sup>(٢)</sup> المستعملة - في هذا الباب - وهي سبعة :

الاول :

« البيان »

وهو - في أصل اللغة - : اسم مصدر مشتق من « التبيين <sup>(٣)</sup> » ،  
يقال : بين يبيناً وبياناً - كما يقال : كلمتكم تكليماً وكلاماً  
[ واذن ، يؤذن نأذينا وأذانا <sup>(٤)</sup> ] .

فالمبين يفرق بين الشيء ، و [ بين <sup>(٥)</sup> ] ما يشاكله <sup>(٦)</sup> ،  
فلهذا قيل :

« البيان » عبارة عن الدلالة - يقال : بين فلان كذا بياناً حسناً ، اذا  
ذكر الدلالة عليه ، ويدخل فيه الدليل العقلي .

(١) لفظ ل ، ي : « فهي » .

(٢) في ل : « للألفاظ » .

(٣) لفظ ل : « البين » ، وفي آ : « بين » ، ولفظ ي : « تبيين » .

(٤) ساقط من آ .

(٥) لم ترد الزيادة في ص ، ي ، ح .

(٦) في ح : « شاكله » .

وفي اصطلاح الفقهاء - هو <sup>(١)</sup> : الذي دلّ على المراد ، [ بخطاب  
لا يستقلّ - بنفسه - في الدلالة على المراد <sup>(٢)</sup> ] .

\* \* \* \*

والثاني <sup>(٣)</sup> :

« المُبَيَّنُّ » ، وله معنيان :

أحدهما :

ما احتجّ الى البيان ، وقد وردّ عليه بيانهُ .

والثاني :

الخطابُ المبتدأ <sup>(٤)</sup> المستغني عن البيان .

\* \* \* \*

الثالثُ :

« المُفَسَّرُ » وله معنيان :

أحدهما :

ما احتجّ <sup>(٥)</sup> الى التفسير ، وقد وردّ عليه تفسيرُهُ .

(١) في غير ل زيادة : « ف » .

(٢) ساقط من ل .

(٣) في ص ، ح : « وثنائهما » ، وهو تصحيف .

(٤) في ي : « بالمبتدأ » .

(٥) لفظ آ : « يحتاج » .

وثانيهما :

الكلامُ المبتدأُ المستغني عن التفسيرِ ؛ لوضوحِه في نفسه .

• • • •

الرابع :

« النصُّ » وهو : كلامٌ يظهر<sup>(١)</sup> إفادتهُ لمعناه، ولا يتناولُ أكثرَ منه .

واحرزنا بقولنا : « كلامٌ » عن أمرين :

أحدُهما :

أن أدلَّةَ العقولِ والأفعالِ لا تسمَّى نصوصاً .

و ثانيهما :

أن المُجْمَلِ - مع البيانِ - لا يُسمَّى نصّاً ؛ لأنَّ قولنا : « نصٌّ » -  
عبارةٌ عن خطابٍ واحدٍ دون ما يُقترنُ<sup>(٢)</sup> به ؛ ولأنَّ البيانَ قد يكونُ  
غيرَ<sup>(٣)</sup> القولِ ، والنصُّ لا يكونُ الا قولاً<sup>(٤)</sup> .

واحرزنا بقولنا : « يظهرُ إفادتهُ لمعناه » عن المُجْمَلِ .

• • • •

(١) في ح : « يظهر » .

(٢) لفظ ح : « يقترن » .

(٣) لنظ آ : « عين » ، وهو تصحيف .

(٤) في ل ، آ ، ح : « قولياً » .

فان قلت : أليس قد يقالُ : نصَّ اللهُ - تعالى - على وجوبِ الصلاةِ -  
 وإن كان قوله : « أَقِيمُوا الصَّلَاةَ » <sup>(١)</sup> ، مجملًا - ؟ .  
 قلتُ : • إنَّه ليسَ نصًّا إلَّا في إفادةِ الوجوبِ ؛ وهو فيها ليسَ  
 بمجملٍ .

واحترزنا بقولنا : « ولا يتناولُ أكثرُ منه » ، [ عن قولهم : « اضرب  
 عبيدي <sup>(٢)</sup> » ] لأنَّ الرجلَ إذا قالَ « لغيره » : « اضربْ عبيدي » ،  
 لم يقلْ أحدٌ إنَّه نصٌّ على ضربِ زيدٍ من عبيدهِ ؛ لأنَّه لا يفيدُ [ <sup>(٣)</sup> ]  
 [ على التعيينِ ، ويقالُ : إنَّه نصٌّ على ضربِ جملةِ عبيدهِ ، لأنَّه  
 لا يفيدُ <sup>(٤)</sup> ] سواهم .

• • • •

#### الخامسُ :

« الظَّاهِرُ » وهو : [ ما <sup>(٥)</sup> ] لا يفقرُ في إفادتهِ لمعناه الى  
 غيرهِ ، سواءً أفادتهُ - وحده - أو أفادتهِ <sup>(٦)</sup> [ مع غيرهِ .

- 
- (١) الآية (٤٣) من سورة «البقرة» .  
 (٥) آخر الورقة (١٤٨) من آ .  
 (٢) هذه الزيادة من ح .  
 (٥) آخر الورقة (١٦٥) من ل .  
 (٣) لم ترد في غير ح ، ي .  
 (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من آ .  
 (٥) لفظ ح : «الذي» ، وسقطت من ل .  
 (٦) لم ترد الزيادة في ي .

و [ ب (١) ] هذا القيد الأخير - يمتاز عن النص امتيازاً العام عن الخاص .

وكنا قد قلنا - في باب اللغات - : « إن النص - هو : » [ اللفظ (٢) ] الذي لا يمكن استعماله في غير معناه الواحد ؛ « والظاهر - هو : الذي يحتمل غيره احتمالاً مرجوحاً » (٣) . ولا منافاة بين التعريفين .

• • • •

(١) لم ترد الزيادة في ل ، ص ، و لفظ آ : « فهذا » .

(٢) لم ترد الزيادة في ص .

(٣) راجع : ص (٣١١) من القسم الأول هذا الكتاب وما بعدها . ولم يذكر هذا التعريف هناك ، ولكنه قال : « النص » : هو الراجع المانع من النقيض ، و « الظاهر » : راجع غير مانع من النقيض ، كما قال : « النص » هو : اللفظ الذي يمتنع استعماله في غير معناه الواحد . و « الظاهر » هو : ما يحتمل غيره احتمالاً مرجوحاً وقد ذكر صاحب التحصيل أن بين مقاله في التعريف في باب اللغات وما قاله هنا منافاة : حيث جعل النص - هنا - قسماً من الظاهر ، وجعله هناك قسيماً له فراجع : التحصيل (٦٩ - آ) . وقد تمسك القرافي بهذا فأنظر نفاثه (٢٢٣/٢ - آ) . وقد أجاب الأصفهاني عن هذا بقوله : « إنَّ امام الحرمين نقل في البرهان عن الشافعي - رضي الله عنه - : أنه كان يسمي الظاهر نصّاً ، وكذلك القاضي ، وبعض أصحابنا قال : النص لفظ مقيد لا يقبل التأويل . اذا عرفت ذلك - فنقول : النص والظاهر ان كان لكل واحد منهما حقيقة واحدة : فبين التعريفين منافاة جزماً ، وان كان لكل واحد مفهومان : فيكون اللفظ مشتركاً صادقاً على حقيقتين مختلفتين . فلا منافاة ، وبالجملة هذا عائد الى الاصطلاح والذي يشعر به كلام المتقدمين : أنه حقيقة واحدة « أ ه » . الكاشف (٤٨/٣ - آ) . وكان =

## السادس :

«المُجْمَلُ» وهو - في عرف الفقهاء - : « ما أفادَ شيئاً من جملةِ أشياءٍ <sup>(١)</sup> هو متعيّنٌ في نفسه ، واللفظُ لا يعيّنُهُ » .

ولا يلزمُ [ عليه <sup>(٢)</sup> ] قولك <sup>(٣)</sup> : « اضربُ رجلاً » ؛ لأنَّ هذا اللفظَ أفادَ ضربَ رجلٍ ، و [ هو <sup>(٤)</sup> ] ليسَ بمتعيّنٍ في نفسه : فأبي <sup>(٥)</sup> رجلٌ ضربتهُ جازاً ، وليسَ كذلكَ اسمُ « القرءِ » ؛ لأنَّه يفيدُ إمّا الطهرَ - وحده - وإمّا الحيضَ - وحده - واللفظُ لا يعيّنُهُ .  
وقول <sup>(٦)</sup> الله - تعالى - : « أقيموا الصَّلَاةَ <sup>(٧)</sup> » يفيدُ وجوبَ فعلٍ متعيّنٍ [ في نفسه ، غير متعيّنٍ <sup>(٨)</sup> ] بحسبِ اللفظِ .

• • • •

= قد قال قبل ذلك وهو يشرح تعريف المصنف - : بأنه اختار في كتاب اللغات اصطلاح اللغويين ، واختار هنا اصطلاح الأصوليين فانظر (٤٧/٣ - ب) .

(١) في آ : «الاشياء» . راجع : تعريف المصنف له أيضا في ص (٣١٥) من القسم الأول من هذا الكتاب ، وراجع تعاريف العلماء الآخرين في الكاشف (٤٣/٣ - ٤٥) .

(٢) لم ترد الزيادة في ل ، ي ، آ .

(٣) لفظ ص : «قولنا» .

(٤) هذه الزيادة من ص ، ح .

(٥) في آ ، ص ، ح : «بل أي» .

(٦) في ص : «وقوله» .

(٧) الآية (٤٣) من سورة «البقرة» .

(٨) ساقط من آ .

## السابعُ :

« المؤوّل » والتأويلُ عبارةٌ : عن احتمالٍ يُعَضِّدُهُ . دليلٌ يصيرُ به اِغْلَبَ على الظنِّ ، من المعنى الَّذِي دلَّ عليه الظاهرُ<sup>(١)</sup> .  
وأما « المُحْكَمُ » ، و « المُتَشَابِهُ » - فقد مر تفسيرهما في باب اللغات<sup>(٢)</sup> . والله أعلم .

(٥) آخر الورقة (٥١) من ح .

(١) هذا الذي اختاره المصنف هنا في تعريف « التأويل » هو ما ذكره الامام الغزالي في المستصفى (٣٨٧/١) ، وقال إمام الحرمين في البرهان : « التأويل » : « ردّ اللفظ الى ما اليه مآله » ، وعلى هذا فالتأويل عنده : صرف اللفظ الى غيره ، لا نفس الاحتمال كما هو عند الغزالي والمصنف فانظر الكاشف (٤٨/٣ - آ) .

وعرفه صاحب جمع الجوامع بأنه : « حمل الظاهر على المحتمل المرجوح » فراجع (٥٣/٢) .

ومن الجدير بالملاحظة أن الأصوليين جروا على تعريف « التأويل » ، لا « المؤوّل » وهو المشتق ، وقد قال البناي في حاشيته على شرح جمع الجوامع : « التأويل أكثر استعمالاً من المؤوّل » ونقل عن شيخ الاسلام أنه عدل (أي صاحب الجمع) عن تفسير المؤوّل المذكور في الترجمة الى تفسير التأويل ليناسب أقسامه الآتية . فانظر (٥٣/٢) ، وقال الاسنوي في شرحه على المنهاج : ان كانت دلالة اللفظ على بعض المعاني أرجح من بعض سمي بالنسبة الى الراجح « ظاهراً » ، وبالنسبة الى المرجوح « مؤوِّلاً » فانظر (٦١/٢) ط السلفية .

وعرفه المصنف في باب اللغات بأنه : ما تكون افادته لأحد مقفهوميه مرجوحة فانظر ص (٣/٥) ، وراجع لمعرفة تعريفات كل هذه المصطلحات عند أبي الحسين : المعتمد (٣١٧/١ - ٣٢٠) .

(٢) انظر ص (٣١٦ - ٣١٧) من القسم الأول من هذا الكتاب .

القسم الاول

في

المجمل

\*\*\*

[ وفيه مسائل <sup>(١)</sup> ]

المسألة الأولى : في أقسام المجمل .

الدليل الشرعي - إما أن يكون أصلاً ، أو مستنبطاً منه ؛ والأصل -  
إما أن يكون لفظاً ، أو فعلاً .

أما اللفظ : فإما أن يُحدِّثَ عليه بالإجمال - حال كونه  
مستعملاً في موضوعه ، أو حال كونه مستعملاً في بعض موضوعه ،  
[ أو حال كونه مستعملاً <sup>(٢)</sup> ] [ لا في موضوعه ، ولا في بعض  
موضوعه <sup>(٣)</sup> ] .

أما القسم الأول :

فذاك [ هو <sup>(٤)</sup> ] : أن يكون اللفظ محتملاً لمعان كثيرة - فلم

(١) زيادة لم ترد في سائر الأصول ، وأضفناها لمناسبتها لما مر ، ولما  
سيأتي .

(٢) ساقط من آ .

(٣) ساقط من ل ، آ .

(٤) لم ترد الزيادة في ي .



[ يكن<sup>(١)</sup> ] حملته<sup>(٢)</sup> على بعضها - أولى من الباقى .

ثم تناول<sup>(٣)</sup> اللفظ لتلك المعاني - إما بحسب معنى واحد مشترك بين الكل - وهو :

« المتواطىء » كقوله<sup>(٤)</sup> تعالى : « وآتوا حقه يوم حصاده<sup>(٥)</sup> » .

أولا بحسب<sup>(٦)</sup> معنى واحد - وهو : « المشترك » كلفظ « القرء » .

• • • •

وأما القسم الثاني - وهو : أن يحكم عليه بالاجمال - حال كونه مستعملاً في بعض موضوعه - فهو : كالعام المخصوص بصفة مجملة أو استثناء مجمل ، أو بدليل منفصل مجهول .

مثال<sup>(٧)</sup> الصفة - قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم »

(١) سقطت الزيادة من ي .

(٢) لفظ ح : « حملها » .

(٣) صحفت في ي الى : « يتأول » .

(٤) لفظ آ : « فقوله » ، وفي ي ، ل : « لقوله » .

(٥) الآية (١٤١) من سورة « الأنعام » ، وراجع التفسير الكبير

(٤/١٥٩) لمعرفة أقوال العلماء في هذه الآية وما اختاره المصنف منها .

(٦) لفظ آ : « بحيث » ، وهو تصحيف .

(٧) في غير ص : « بيان » .

أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ<sup>(١)</sup> « فإنه<sup>(٢)</sup> - تعالى - لو اقتصر على ذلك :  
 لم يفقر فيه إلى بيان ؛ فلماً قيّد [ه<sup>(٣)</sup>] بقوله « محصنين » ، ولم  
 ندر<sup>(٤)</sup> ما الإحصان - : لم نعرف ما أبيع لنا .  
 ومثال الاستثناء - قوله تعالى - : « أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِيْمَةً  
 الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ<sup>(٥)</sup> »

• • • •

[ و<sup>(٦)</sup> ] مثال الدليل المنفصل المجهول - كما إذا قال الرسول -  
 صلى الله عليه وسلم - في قوله تعالى : « اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ<sup>(٧)</sup> »  
 - : « المراد بعضهم ، لا كلهم » .

(١) الآية (٢٤) من سورة « النساء » ، وراجع التفسير الكبير (٣/١٩٣)  
 لمعرفة الوجه الآخر الذي ذكره في قوله : « محصنين » ، والذي اختاره على  
 الوجه المذكور هنا ، لأن الآية على ذلك الوجه لا تكون جملة ، وإنما هي  
 عامة معلومة المعنى .

(٢) في ص : « وأنه » .

(٣) لم يرد في ص ، ح .

(٤) أبدلت في آ ب : « يدل » .

(٥) الآية (١) من سورة « المائدة » ، وقد زاد ناسخوى ، آ ، ح :  
 « واوا » في أولها ، وقد ذكر المصنف في تفسيره لها : أن ظاهر هذا الاستثناء  
 مجمل ، واستثناء الكلام المجمل من الكلام المتصل يجعل ما بقي بعد  
 الاستثناء مجملاً أيضاً ، ثم قال إلا أن المفسرين أجمعوا على أن المراد من هذا  
 الاستثناء هو المذكور بعد هذه الآية ، وهو قوله : « حرمت عليكم الميتة »  
 الآية فراجع التفسير الكبير (٣/٣٥٠ - ٣٥١) .

(٦) سقطت الواو من آ ، ي .

(٧) الآية (٥) من سورة « التوبة » .

وأما القسم الثالث - وهو : أن يُحكّم عليه بالإجمال - حال كونه مستعملاً ، لا في موضوعه ، ولا في بعض موضوعه - فهو ضربان :

أحدُهما : « الأسماءُ الشرعيةُ » ، والآخرُ : غيرها <sup>(١)</sup> .

مثالُ الأوّل : كما إذا أمرنا الشرعُ <sup>(٢)</sup> بالصلاة - ونحنُ لا نعلمُ انتقالَ هذا <sup>(٣)</sup> الاسمِ إلى هذه الأفعال - احتجنا فيه إلى بيانٍ .

والثاني : الأسماءُ التي دلت الأدلّةُ على أنه لا يجوز حملها على حقائقها ، وليس بعضُ مجازاتها أولى من بعضٍ - بحسب اللفظ - فلا بدّ من البيان .

• • •

أما الفعلُ - فإنَّ مجرد وقوعه ، لا يدلُّ على وجه وقوعه ، إلاّ أنه قد يقترنُ به ما يدلُّ على الوجه الذي وقع عليه - وحينئذٍ يُستغنى عن البيان .

وقد لا يقترنُ به ذلك : فيكونُ <sup>(٥)</sup> مجملًا .

مثالُ الأوّل : إذا رأينا الرسولَ - عليه الصلاة والسلامُ - مواظباً على الاتيانِ بالسجودِ بين : علمنا أن ذلك من أفعال الصلاة .

• • •

(١) لفظ آ : « غير » .

(٢) لفظ آ : « الشارع » .

(٣) كذا في ح ، وفي ل ، ي : « هذه الأسماء » ، ولفظ آ « الأسماء » .

(٤) كذا في ح ، وفي النسخ الأخرى : « دل الدليل » ، وكلاهما صحيح .

(٥) في ح زيادة : « ذلك » .

مثالُ الثاني : أنْ يقومَ <sup>(١)</sup> من الركعةِ الثانيةِ ، ولا يجلسَ  
قدرَ التشهُدِ - : جَوَزْنَا أنْ يكونَ قد سَهَا فيه <sup>(٢)</sup> ، وأنْ يكونَ قد  
تعمدَ ذلكَ : ليداننا على جوازِ تركِ هذهِ الجلسةِ .

وأما المستنبطُ <sup>(٣)</sup> من الأصلِ - فهوَ : القياسُ ، ولا يُتصوَّرُ فيهِ  
الإجمالُ <sup>(٤)</sup> . والله أعلم .

• • •

• • •

• • •

### المسألةُ الثانيةُ :

يجوزُ ورودُ « المِجْمَلِ » في كلامِ الله - تعالى - وكلامِ <sup>(٥)</sup> رسولهِ -  
صلى اللهُ عليه وسلم - والدليلُ عليهِ : وقوعُهُ في الآياتِ المتلوَّةِ .

• • • •

(١) حرفت في آ الى : «يقع» .

(٥) آخر الورقة (١٠١) من ى .

(٢) لفظ آ : «فيها» ..

(٣) في ى : «المستنبطة» .

(٤) أورد الأصفهاني على بعض ما أورده المصنف في هذه المسألة  
ايرادات لا نريد الاطالة بذكرها فلتراجع في الكاشف (٤٩/٣ - آ - ب)  
وكذلك فعل القراني فأورد مثل ما أورد الأصفهاني ، وزاد عليها فلتراجع  
في نفائسه (٢٢٣/٢ - ٢٢٤ - آ) .

(٥) آخر الورقة (١٦٦) من ل .

(٥) في ل ، آ ، ح زيادة «في» ، ولفظ ى : «أوفي» .

## واحتج المنكر<sup>(١)</sup> :

بأن الكلام إما أن يذكر<sup>(٢)</sup> للإفهام ، أو لا للإفهام<sup>(٣)</sup> ؛ والثاني عبثٌ غيرُ جائزٍ على الله تعالى .

## والأول :

إمّا أن يكون قد قرن بالمجمل ما يبيّنه<sup>(٤)</sup> ، أو لم<sup>(٥)</sup> يفعل ذلك ، والأول : تطويلٌ من غير فائدة ؛ لأنّ التنصيص عليه أسهلٌ وأدخلٌ في الفصاحة من ذكره باللفظ المجمل ، ثم بيان ذلك المجمل بلفظٍ آخر .

وأبضا : فيجوز أن يصل الانسان . الى ذلك المجمل قبل وصوله ، الى ذلك البيان . فيكون سببا للحيرة ، وإنه<sup>(٦)</sup> غير جائز .

## والثاني :

باطلٌ ؛ لأنه إذا أراد الإفهام - مع أن اللفظ لا يدل عليه ،

(١) لفظ آ : «المنكرون» ، ولعله «داود الظاهري» فانظر : شرح جمع الجوامع للجلال ، (٦٣/٢) ، وحاشية البناني عليه .

(٢) لفظ ص : «يراد» .

(٣) كذا في ص ، ح وعبارة ي ، آ : «أولا يذكر للإفهام» ، وعبارة ل : «أوات لا يذكر للإفهام» .

(٤) لفظ آ : «بينه» .

(٥) في آ : «أولا» .

(٥) آخر الورقة (١٤٩) من آ .

(٦) لفظ ح : «وهو» .

وليس معه ما يدل عليه : كان<sup>(١)</sup> تكليفاً بما لا يطاق ، وإنه غير جائر .

• • •

### والجواب :

[ أن<sup>(٢)</sup> ] هذا الكلام ساقطٌ عننا ؛ لأنّ - عندنا - يفعلُ اللهُ ما يشاء ، ويحكمُ ما يريد .

وعند المعتزلة - : فلا يبعدُ أن يكونَ في ذكرِه<sup>(٣)</sup> باللفظِ المجملِ ، ثم إردافِ - ذلكَ المجملِ بالبيانِ - مصلحةٌ لا يُطَّلَعُ<sup>(٤)</sup> عليها - ومع<sup>(٥)</sup> الاحتمالِ لا يبقى القطعُ . والله أعلم .

• • •

• • •

• • •

- 
- (١) في ل : «فكان» ، وزيد بعدها في ص ، ح : «ذلك» .
  - (٢) هذه الزيادة من آ .
  - (٣) في آ : «في اللفظ» .
  - (٤) صحفت في ح الى : «أرادف» .
  - (٥) في ي : «لا نطلع» .
  - (٦) في ل زيادة : «هذا» .



## القول في أمور ظنَّ أنها من المجمات

وليست <sup>(١)</sup> كذلك



[ وفيه مسائل <sup>(٢)</sup> ]

### المسألة الأولى :

ذهب الكرخي <sup>٤</sup> : الى أن التحليل والتحريم المضافين الى الأعيان -  
كقوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ » <sup>(٣)</sup> - يقتضي  
الاجمال .

\* \* \* \*

وعندنا : [ أنه <sup>(٤)</sup> ] يفيدُ - بحسبِ العرفِ - تحريمَ الفعلِ المطلوبِ  
من تلكِ الذاتِ <sup>(٥)</sup> ، فيُفْهَمُ من قوله : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ »

(١) لفظى : « ليس » ، وكذا في ح وزيد قبلها بدل الواو : « مع أنه » .  
(٢) زيادة لم ترد في سائر الأصول واثبتناها لمناسبتها ما تقدم .  
(٣) الآية (٢٣) من سورة « النساء » ، وراجع التفسير الكبير لمعرفة  
الوجهين الذين أجاب بهما المصنف عما ذهب اليه الكرخي - (١٨١/٣) ط  
الخيرية .

(٤) لم ترد الزيادة في غير ص ، ح .

(٥) لفظ ل : « النوات » .

(٥) آخر الورقة (١٥٢) من ح .



أَمْهَاتِكُمْ<sup>(١)</sup> « تحريمُ الاستمتاعِ ، ومن قوله: « حُرِّمَتْ  
عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ<sup>(٢)</sup> » تحريمُ الأكلِ ؛ لأنَّ هذه الأفعالَ -  
هي الأفعالُ المطلوبةُ في هذه الأعيانِ .  
والحاصلُ . أنا نسلمُ كونهُ مجازاً في اللغةِ ؛ لكنَّه حقيقةٌ - في<sup>(٣)</sup>  
العرفِ . - .

• • • •

لنا وجوهٌ :

الأوَّلُ<sup>(٤)</sup> :

[ أنَّ<sup>(٥)</sup> ] الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ - من قولِ القائلِ : « هذا طعامٌ  
حرامٌ » - تحريمُ أَكْلِهِ ، ومن قوله : « هذه المرأةُ حرامٌ » - تحريمُ  
وطئِهَا ؛ ومبادرةُ الفهمِ دليلُ الحقيقةِ .

وثانيها :

ماروي أنه - صلى الله عليه وسلم - قال : « لعنَ اللهُ اليهودَ ،

(١) الآية (٢٣) من سورة «النساء» .

(٢) الآية (٣) من سورة «المائدة» .

(٣) لفظ ح : «بحسب» .

(٥) آخر الورقة (٥٥) من ص .

(٤) لفظ ح : «أولها» .

(٥) لم ترد الزيادة في ص .

حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَعُواهَا ، وَبَاعُوهَا <sup>(١)</sup> - : فدلَّ هذا على  
أنَّ تحريمَ الشحومِ أفادَ تحريمَ كلِّ أنواعِ التصرفِ ، وإلاَّ : لم يتوجَّه  
الذمُّ عليهم في البيعِ .

### وثالثها :

أنَّ المفهومَ من قولنا : « فلانٌ يملكُ الدارَ » - قدرتهُ على التصرفِ  
فيها بالسكنى <sup>(٢)</sup> والبيعِ ، ومن قولنا : « فلانٌ يملكُ الحارِيةَ » -

(١) قد أخرجه أحمد وأبو داود ، عن ابن عباس ، بلفظ : « لعن الله  
اليهود : إنَّ الله حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا ثمنها » ، مع زيادة  
هي : « وان الله اذا حرم على قوم أكل شيء : حرم عليهم ثمنه » . كما في  
الفتح الكبير : (١٤/٣) ، والمنتقى (٣١٦/٢) .

وقد ورد في آخر حديث طويل - رواه الجماعة من طريق جابر بن  
عبد الله - بلفظ : « قاتل اليهود : إنَّ الله لما حرم عليهم شحومها :  
جملوه ، ثم باعوه وأكلوا ثمنه » . كما في المنتقى : (٣١٥/٢ - ٣١٦) .  
وقد وردت هذه الزيادة ، برواية الجماعة من هذا الطريق ، بلفظ :  
« قاتل الله اليهود : ان الله عز وجل لما حرم عليهم الشحوم جملوها ، ثم  
باعوها فأكلوا ثمنها » . وأخرجه البخاري ومسلم به من طريق أبي هريرة ،  
وأخرجا - أيضا - به هما وأحمد والنسائي وابن ماجه من طريق عمر . كما  
في الفتح الكبير (٢٨٢/٢) .

وهذا الحديث قد رواه أيضا مالك والشافعي والبيهقي وغيرهم .  
فراجع : الموطأ (١١٤/٣) ، وسنن الشافعي (ص ٤٩) ، وسنن البيهقي  
(١٢/٦) . وانظر : نصب الراية (٥٤/٤ - ٥٥) ، ونيل الأوطار (١٢٠/٥)  
والجواهر المنيفة (١٥/٢) ومعالم السنن (١٣١/٣ و ١٣٣ و ١٣٤) ، وشفاء  
الغليل وهامشه : (ص ٢٨) .

(٢) لفظ ل : « بالسكنى » .

قدرتهُ على التصرفِ فيها بالبيعِ ، والوطفِ (١) ، والاستخدامِ ؛ وإذا  
 جازَ أنْ تتخلفَ فائدةُ الملكِ على هذا النحوِ (٢) - جازَ مثلهُ في  
 التحريمِ والتحليلِ .

• • • •

### احتجُّ الكرخيُّ :

بأنَّ (٣) هذه الأعيانَ غيرُ مقدورةٍ لَنَا - لو كانت معدومةً - فكيفَ  
 إذا كانت موجودةً ؟ فإذا ن : لا يمكنُ إجراءُ اللفظِ على ظاهرِهِ ،  
 بل المرادُ : تحريمُ فعلٍ من الأفعالِ المتعلقةِ بتلك الأعيانِ ، وذلكَ  
 الفعلُ غيرُ مذكورٍ ، وليسَ إضمارُ بعضها أولى من بعضٍ ، فإمَّا  
 أنْ نُضمِّرَ الكلَّ - وهو محالٌ : لأنه إضمارٌ من غيرِ حاجةٍ - وهو  
 غيرُ جائزٍ ، أو نتوقفَ (٤) في الكلِّ ، وهو المطلوبُ .

### وأيضاً (٥) :

فالآيةُ لو دلَّتْ على تحريمِ فعلٍ معيَّنٍ - لوجبَ أنْ يتعيَّنَ ذلكَ  
 الفعلُ في كلِّ المواضعِ ، وليسَ كذلكَ ؛ لأنَّ المرادَ بقوله تعالى :  
 [ « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ » - حرمةُ الاستمتاعِ ، وبقوله (٦)

(١) عبارة ص : « بالوطف والاستخدام والبيع » .

(٢) لفظ ل : « الوجه » .

(٣) في آ : « قال » .

(٤) في ي ، آ ، ح : « يتوقف » .

(٥) في ي زيادة : « فلأنه » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من آ ، والآية (٢٣) من سورة « النساء » .

« حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ <sup>(١)</sup> » - حرمة الأكل .

• • •

والجواب :

لا نزاع في أنه لا يمكن إضافة التحريم إلى الأعيان ، لكن قوله :  
« ليس اضمارُ بعض الأحكام - أولى من بعضٍ » - ممنوعٌ ؛ فإنَّ  
العرف يقتضي إضافة [ ذلك <sup>(٢)</sup> ] التحريم إلى الفعل المطلوب منه .  
والله أعلم .

• • •

• • •

• • •

المسألة الثانية \* :

ذهب بعضُ الحنفيَّةِ : إلى أنَّ قوله تعالى : « وَاَمْسَحُوا  
بِرُءُوسِكُمْ <sup>(٣)</sup> » مجملٌ ؛ لأنه يتحمل مسح جميع الرأس ، ومسح

(١) الآية (٣) من سورة « المائدة » .

(٢) لم ترد في غير ص .

(٥) آخر الورقة (١٦٧) من ل .

(٣) الآية (٦) من سورة « المائدة » ، وقد ذكر المصنف - رحمه الله -  
في تفسير هذه الآية من السورة المذكورة إحدى وأربعين مسألة جعل السادسة  
والثلاثين في بيان أقوال الأئمة في هذا الجزء منها . فراجع تفسيره (٣/٣٦٨) .

بعضه . واذا ظهر الاحتمال<sup>(١)</sup> : يثبتُ الإجمالُ .

وقال آخرونَ : لو خُلِّينَا والَّلَفْظَ ، لمسحنا جميعَ<sup>(٢)</sup> الرأسِ ؛ لأنَّ « الباءَ » للالصاقِ<sup>(٣)</sup> .

وقال ابنُ جنِّي<sup>٤</sup> : « لا فرقَ - في اللُّغة - بينَ أن تقولَ : « مسحتُ بالرأسِ » ، وبينَ أن تقولَ : « مسحتُ الرأسَ » ؛ لأنَّ الرأسَ اسمٌ للعضوِ بتمامه : فوجبَ مسحُه [ بتمامه ]<sup>(٤)</sup> . »

وقال بعضُ الشافعيَّةِ : إنَّها<sup>(٥)</sup> للتبعيضِ - فهوَ يفيدُ مسحَ بعضِ الرأسِ .

• • • •

وقال آخرونَ : لا إجمالَ فيه ؛ لأنَّ لفظَ المسحِ مستعملٌ<sup>(٦)</sup> في مسحِ الكلِّ بالاتفاقِ ، و [ في<sup>(٧)</sup> ] مسحِ البعضِ - كما يقالُ : « مسحتُ

---

(١) في آ : « الاحتمالان » ، وأبدل قوله : « ثبت » بـ « ظهر » .

(٢) لفظ ص : « كل » .

(٣) هذا القول لقاضي القضاة عبد الجبار فراجع في المعتمد (٣٣٤/١) .

(٤) لم ترد الزيادة في ح ، ل . هذا ، وقد راجعت تفسير المصنف للآية

فلم أعر على نقله هذا عن ابن جنِّي ، مع كثرة ما أورد من أقوال ، كما

راجعت الحصائص فلم أجد فيها هذا القول له ، فلعله ذكره في غير

الخصائص ، ونقله عنه المصنف . وقد نقل عن ابن جنِّي هذا القول أيضا

صاحب جواهر الأدب فانظره في ص (١٩) ، وراجع : مغنى اللبيب

(٩٥/١) وما بعدها .

(٥) في ص ، ح : « الباء » .

(٦) في ص : « يستعمل » .

(٧) لم ترد الزيادة في ل .

يدي [ بالمنديل ، ومسحتُ يدي (١) ] برأسِ اليتيمِ - وإن كانَ  
إنَّما مسحها ببعضِ الرأسِ ، والأصلُ عدمُ الاشتراكِ : فوجبَ جعلُهُ  
حقيقةً في القدرِ المشتركِ بينَ مسحِ الكلِّ ، ومسحِ البعضِ فقط . -  
و [ ذلك (٢) ] هو مماسةُ جزءٍ من اليدِ جزءاً من الرأسِ .

فثبتَ : أنَ اللَّفظَ ما دلَّ إلاَّ عليه : فكانَ الآتي بهِ عاملاً باللَّفظِ .  
وحيثُ لا يتحقَّقُ الإجمالُ ، ويكفي في العملِ [ به (٣) ] مسحُ  
أقلِّ جزءٍ من الرأسِ . وهو قولُ الشافعي (٤) . رضي اللهُ عنه .

• • •

• • •

• • •

---

(١) ساقط من ص .

(٢) لم ترد الزيادة في ح .

(٣) لم ترد الزيادة في ي .

(٤) وقد ضعفَ ابنُ الحاجب الاستدلالَ بنحو قولهم : «مسحتُ يدي  
بالمنديل» . لأن الباء هنا للاستعانة ، والمنديل آلة ، والعرف فيها ما ذكر  
فراجع : شرح المختصر (١٥٩/٢) ، ووافقه في تضعيفه لهذا الأصفهاني  
في الكاشف (٥١/٣ - ب) ، ونقل عن امام الحرمين قوله في «الأساليب» :  
معتدنا في مذهب الشافعي - رضي الله عنه - أنه صلى الله عليه وسلم مسح  
على ناصيته وعلى عمامته ، وليس على رأسه - صلى الله عليه وسلم - فإنه  
لم يعهد ذلك قط عنه ، وليس ذلك لزكمة أو نزلة كانت به - صلى الله عليه  
وسلم - لأنها لا تمنع ادخال اليد تحت العمامة ، لتحقيق الاستيعاب ،  
فالاستيعاب ليس بواجب ، والتقدير بالربع تحكماً . . ويؤكد ذلك الايمان  
المعلقة بمسح رأس فلا يظن أن أحدا يخالف بالبر ببعض الرأس . ل هـ  
وعقب الأصفهاني بقوله : واعلم أن مذهب مالك أقرب الى النص ، ومذهب  
الشافعي وأبي حنيفة أقرب الى فعله - صلى الله عليه وسلم - انظر نفس  
الموضع وراجع الام (٢٦/١) ط الفنية . للاطلاع على ما قاله الامام الشافعي  
عن آية مسح الرأس .

## المسألة الثالثة<sup>(١)</sup> :

اختلفوا في « حرفِ النفي » ، اذا دخلَ على الفعلِ - كقوله<sup>(٢)</sup> « لا صلاةَ إلا بفاتحةِ الكتابِ<sup>(٣)</sup> » ، و « لا عملَ لمن لا نيَّةَ له<sup>(٤)</sup> » .

فقالَ أبو عبد الله البصريُّ : إنَّه مجملٌ ؛ لأنَّ ذاتَ الصلاةِ والعملِ موجودةٌ - فلا يمكنُ صرفُ النفيِ اليَها : فوجبَ صرفُه إلى حكمِ

(١) لفظى : «الثانية» ، وهو وهم من الناسخ .

(٢) في غير ن : «كقولنا» .

(٣) أخرج أحمد والشيخان وأصحاب السنن الأربعة عن عبادة بن الصامت - حديث : «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» على ما في الفتح الكبير (٣٤٥/٣) . قال في فيض القدير (٤٢٩/٦) : أي لا صلاة كائنة لمن لم يقرأ فيها .

وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي عن عبادة أيضا بلفظ : «لا صلاة لمن لم يقرأ بأَم القرآن فصاعدا» ، على ما في الفتح الكبير (٣٤٥/٣) . وأخرجه أحمد وابن ماجه عن عائشة وابن عمر ، والبيهقي عن علي ، والخطيب عن أبي أمامة بلفظ : «كل صلاة لا يقرأ فيها بأَم الكتاب فهي خداج» . على ما في كشف الحفاء (٥٠٨/٢) ط حلب .

(٤) هو معنى حديث : «انما الاعمال بالنيات» ، الذي مر تخريجه . وقد قال العجلوني في كشف الحفاء (١٤٧/١ - ١٤٨) ، أثناء كلامه على حديث : «انما الاعمال بالنيات» : وورد بألفاظ مختلفة بينها في أوائل «الفيض الحاربي» ومنها : «لا عمل الا بالنيَّة» .

آخر ، وليس البعض أولي من البعض (١) .

فإنَّ أنْ يُحمَلَ على الكلِّ - وهو - : إضمارٌ من غيرِ ضرورةٍ ،  
ولأنَّه . قد يُفْضِي إلى التناقضِ ؛ لأنَّنا لو حملناهُ على نفيِ الصَّحَّةِ ،  
ونفيِ الكمالِ معاً - (٢) وفي نفيِ الكمالِ ثبوتُ الصَّحَّةِ : فيلزمُ  
التناقضُ .

أولا يُحمَلُ على شيءٍ - من الأحكامِ ، بل يُتوقَّفُ . وهذا هو  
الإجمالُ .

ومن الناس من فصل (٣) - وقال (٤) : هذا النفيُ إمَّا أنْ يكونَ  
داخلاً على مسمي شرعيِّ ، أو على مسمي حقيقيِّ .

فإنْ كانَ الأوَّلَ ، فلا إجمالَ ؛ لأنَّ الصلاةَ (٥) اسمٌ شرعيٌّ ،  
والشرعُ أُخبرَ عن انتفاءِ ذلك المسميِّ ، عندَ انتفاءِ الوصفِ المخصوصِ .

\* \* \* \*

فإنْ قلتَ : « يقالُ (٦) « هذه الصلاةُ (٧) فاسدةٌ » - فدلَّ على

(١) لفظ ص : «بعض» .

(٢) آخر الورقة (١٥٠) من آ .

(٣) في آ : «ففي» .

(٤) في آ زيادة : «هذا» .

(٥) لفظ ل ، ي ، آ : «فقال» .

(٦) لفظ آ : «المعلوم» .

(٧) سقطت الزيادة من ل ، ص .

(٨) لفظ ي ، آ : «صلاة» .



بقاء المسمى مع الفساد ، وقال صلى الله عليه وسلم : « دعى الصلاة أيام أقرائك » .

قلتُ : التوفيق<sup>(١)</sup> بين الدليلين : أن نصرف<sup>(٢)</sup> ذلك الى المسمى الشرعي ، وهذا الى المسمى<sup>(٣)</sup> التلغوي .

• • • •

ومن هذا الباب ، قوله : « لا نكاح الا بولي » ، و« لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل<sup>(٤)</sup> » .  
أما إن كان المسمى حقيقياً - فإما أن يكون له حكم واحد ، أو أكثر من حكم واحد .

• • • •

---

(١) حرفت في آ الى : «التلفيق» .

(٢) عبارة ي : «يصرف ذلك» .

(٥) آخر الورقة (١٥٣) من ح .

(٣) لفظ آ : «الاسم» .

(٤) وأخرج ابن ماجه عن حفصة - رضي الله عنها حديث : «لا صيام

لمن لم يفرضه من الليل» . على ما في الفتح الكبير (٣/٣٤٦) .

والروايات في تبييت النية من الليل في صوم الفريضة متعددة الروايات والألفاظ على اختلاف بين الأئمة في رفعها ووقفها . وسيأتي مزيد كلام فيه

في كتاب الاجماع من الجزء الثاني

فانظر : سنن ابن ماجه (١/٢٦٧) ، والدار قطني (٢٣٤) ، ومسند

أحمد (٦/٢٨٧ : ط الحلبي) ، وسنن أبي داود (٢/٣٢٩) ، والترمذي

(١/١٤١) والنسائي (٤/١٩٦) ، والبيهقي (٤/٢٠٢) ، والمحلى (٦/١٦١)

ومعالم السنن (٢/١٣٣) ونيل الأوطار (٤/١٩٦) . وانظر شفاء الغليل ص

(٤٧٤) ، وهامشها .

## والأول (١) :

كقولنا (٢) : « لا شهادة لمجلود في قذف » ؛ لأنه لا يمكنُ صرفُ  
النفي الى ذات الشهادة ؛ لأنها قد وُجدتْ ، فلا بدَّ من صرفِ النفي الى  
حكيمها وليس لها إلاَّ حكمٌ واحدٌ - وهو : الجوازُ ؛ لأنَّ الشهادةَ  
إذا كانتْ فيما كانتْ نُدبنا الى ستره : لم يكنْ لإقامتها مدخلٌ  
في الفضيلة - كقولنا : « لا إقرار لمن أقرَّ بالزنا مرةً واحدةً » لأنَّ  
الأولى له أن يسترَ ذلكَ على نفسه ؛ فإذا لا حكمَ له إلاَّ الجوازُ ؛  
وإذا لم يكنْ [ له (٣) ] إلاَّ هذا (٤) الحكمُ الواحدُ : انصرفَ (٥) النفيُ  
اليه : فصحَّ التعلُّقُ (٦) به .

أما إذا كانَ له حكمان : « الفضيلةُ » ، و « الجوازُ » - : [ ف (٧) ]  
لم يكنْ صرفه الى أحدِهما أولى من الآخرِ (٨) : فيتعيَّنُ الاجمالُ (٩) .  
هذا (١٠) قولُ الأكثرين .

- 
- (١) في آ : « فالأول » .
  - (٢) لفظ ح : « كقوله » .
  - (٣) آخر الورقة (١٠٢) من ص .
  - (٤) سقطت الزيادة من آ .
  - (٥) لفظ ص : « ذلك » .
  - (٦) لفظ ص : « بصرف » .
  - (٧) في ل ي : « التعلُّق » .
  - (٨) سقطت من غير ص .
  - (٩) لفظ ص : « الثاني » .
  - (١٠) صفحات في ل ، ص ، آ الى : « الاضمار » .
  - (١١) في ل : « فهذا » .

ولقائل أن يقولَ : لكن<sup>(١)</sup> صرفه<sup>(١)</sup> الى الجوازِ أولَى من صرفه الى  
الفضيلةِ ، لوجوهٍ :

أحدُها :

أنَّ المدلولَ عليه باللفظِ نفي<sup>(٢)</sup> الذاتِ ، والدالُّ على نفي الذاتِ  
دالٌّ على نفي جميعِ الصفاتِ ؛ لاستحالةِ بقاءِ الصفةِ مع عدمِ الذاتِ .

فإذَن قولُه : « لا عملَ » ، يدلُّ على نفي الذاتِ ، و [ على<sup>(٣)</sup> ] نفي  
الصحةِ<sup>(٤)</sup> ونفي الكمالِ ، تُركِ العملُ بهِ في الذاتِ : فوجبَ أن  
يبقى معمولاً<sup>(٥)</sup> بهِ في الباقي<sup>(٦)</sup> .

فإن قلتَ : اللفظُ لم يدلَّ على نفي الصحةِ<sup>(٧)</sup> بالمطابقةِ ، وإنما دلَّ  
عليها<sup>(٨)</sup> بالالتزامِ : ضرورة<sup>(٩)</sup> أنه<sup>(١٠)</sup> يلزمُ من انتفاءِ الذاتِ  
انتفاءِ الصفةِ<sup>(١١)</sup> ؛ ودلالةُ الالتزامِ تابعةٌ لدلالةِ المطابقةِ -

- (١) كذا في آ ، وفي ي : «بلى» ، وفي النسخ الأخرى : «بل» .
- (٢) صحفت في آ الى : «هي» .
- (٣) لم ترد الزيادة في غير ح .
- (٤) صحفت في ل الى : «الصفة» .
- (٥) عبارة آ : «به معمولاً» .
- (٦) لفظ ص : «البواقي» . وحرقت في آ الى : «النافي» .
- (٧) في ح : «الصفة» ، وكتبت الكلمتان فوق بعضهما في ص .
- (٨) في آ ، ح : «عليه» .
- (٩) في آ : «وضرورة» .
- (١٠) في غير ص ، ح : «انه» .
- (١١) لفظ آ : «الصحة» ، وما أثبتناه أنسب .

التي هي . الأصل<sup>(١)</sup> .

فها هنا لَمَّا لم تُوجد دلالةُ المطابقةِ - التي هي الأصلُ [ ف<sup>(٢)</sup> ] كيفَ  
تبقى<sup>(٣)</sup> دلالةُ الالتزامِ التي هي الفرعُ ؟ .

وأيضاً :

[ ف<sup>(٤)</sup> ] قد جاءَ هذا اللَّفظُ لنفيِ الفضيحةِ فقط ؛ والأصلُ في الكلامِ  
الحقيقةُ .

والجوابُ [ عن الأولِ<sup>(٥)</sup> ] :

أنَّهُ لا نزاعَ في أنَّ دلالةَ [ هذا<sup>(٦)</sup> ] اللَّفظِ على نفيِ الصفةِ<sup>(٧)</sup> ،  
تابعةٌ لدلالتهِ على نفيِ الذاتِ ، لكن : بعدَ استقرارِ تلكَ الدلالةِ -  
صارَ اللَّفظُ كالعامةِ بالنسبةِ إليها بأسرها .

فاذا حُصِّصَ [ عنها<sup>(٨)</sup> ] ، في بعضِ الأمورِ<sup>(٩)</sup> - وهو<sup>(١٠)</sup> « الذاتُ » - :

(٥) آخر الورقة (١٦٨) من ل .

(١) ساقط من ص .

(٢) هذه الزيادة من ح ،

(٣) لفظ ما عدا ص ، ح : « يبقى » .

(٤) لم ترد الفاء في ح .

(٥) لم ترد في ص .

(٦) هذه الزيادة من ص ، ي .

(٧) لفظ آ : « الصحة » .

(٨) هذه الزيادة من آ .

(٩) كذا في ص ، ح ، وفي غيرهما : « الصور » .

(١٠) لفظ ح : « وهي » .

وجب أن يبقى معمولاً به في الباقي .

وعن الثاني :

أنا بيّننا : أن اللفظَ عامٌ بالنسبةِ [ الى نفي الذاتِ ، ونفي الصفاتِ  
ثم تارةً يختصُّ بالنسبةِ <sup>(١)</sup> ] الى الذاتِ فقط ؛ وحينئذٍ : يفيدُ نفي  
بقيةِ الأحكامِ .

وتارةً يختصُّ <sup>(٢)</sup> بالنسبةِ الى الذاتِ ، والصحةِ <sup>(٣)</sup> : فيبقى معمولاً به  
في الباقي - وهو نفيُ الفضيلةِ .

وثانيها :

هو <sup>(٤)</sup> : أن المشابهةَ بينَ المعدومِ ، وبينَ ما لا يصحُّ <sup>(٥)</sup> ، أتمُّ من  
المشابهةِ بينَ المعدومِ ، وبينَ ما [ يوجدُ <sup>(٦)</sup> ] و [ يصحُّ ، ولا يفضلُ .  
والمشابهةُ إحدى <sup>(٧)</sup> أسبابِ المجازِ : فكانَ حملُ اللفظِ على نفي  
الصحةِ ، [ أولى .

(١) ساقط من ل .

(٢) لفظ ما عدا ص : «يخص» .

(٣) في آ : «الصفة» ، وفي ص كتبت الكلمتان فوق بعضهما .

(٤) في جميع الأصول «وهو» ، وحذف الواو هنا متعين .

(٥) في ص زيادة : «يفضل» .

(٦) هذه الزيادة من ص .

(٧) في ح : «أحد» .

## وثالثها :

أنَّ الحللَ الحاصلَ في الذاتِ - عندَ عدمِ الصِحَّةِ<sup>(١)</sup> [ - أشدُّ من  
الحللِ الحاصلِ فيها<sup>(٢)</sup> عندَ بقاءِ الصِحَّةِ ، وعدمِ الفضيحةِ ، وإطلاقِ  
اسمِ العدمِ على المختلِّ<sup>٣</sup> أولى من إطلاقِهِ على غيرِ المختلِّ<sup>٤</sup> .

سلمنا : أنَّه لا يجوزُ حملُ هذا النفي على هذه الأحكامِ ، ولا يجوزُ  
حمْلُهُ على نفي الذاتِ - فلمَ قلتَ : إنَّه مجملٌ ؟ .

بيانه : أنَّ قولنا : هذا الشيءُ لفلانٍ معناه<sup>(٣)</sup> : يعودُ نفعُهُ إليه .  
[ وقولنا : لا عملَ لمن لا نيَّةَ له - معناه : لا يعودُ نفعُهُ إليه<sup>(٤)</sup> ] .  
وهذا يقتضي نفي الصِحَّةِ ؛ لأنَّه لو صحَّ ذلك العملُ - لعادَ نفعُهُ  
إليه ، والتَّلفُظُ [ دلَّ<sup>(٥)</sup> ] على نقيضِهِ . والله أعلم .

\* \* \* \*

---

(١) ساقط من ل ، آ .

(٢) لفظ ل : «منها» .

(٣) لفظ ل ، ي ، ح : «أي» ، وفي آ : «أن» .

(٤) ساقط من آ ، وأبدلت الواو في غير ح بالفاء ، وسقطت من ص ،

ولفظ «معناه» في ح : «أي» .

(٥) سقطت من آ ، ولفظ ح : «دال» .

## المسألة الرابعة :

قال بعضهم : « آية السرقة <sup>(١)</sup> » مجملة في اليد ، و [ في <sup>(٢)</sup> ] القطع -  
أما « اليد » - فلأنه يطلق اسم « اليد » على هذا العضو - من أصل  
المنكب ، وعليه من الزند ، وعليه من الكوع ، وعليه من أصول  
الأنامل .

وأما « القطع » - : فلأنه قد يراد به الشق فقط - كما يقال :  
« برى فلان قلمه فقطع يده <sup>(٣)</sup> » ، وقد يراد به : الإبانة .

• • • •

## والجواب عن الأول :

أن اسم « اليد » موضوع لهذا العضو من المنكب ولا يتناول الكف -  
وحده - لأنه لا يقال : « قطعت يد فلان بالكافية » - إذا قطعت  
من الكف .

(١) أي قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما  
كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » . الآية (٣٨) من سورة « المائدة »  
وقد ذكر المصنف في التفسير وجوها أخرى ذكرها البعض في اجمال  
الآية ، وأجاب عنها جميعا ثم خلاص الى أن الآية من قبيل العام المخصوص  
بدليل منفصل . فراجع التفسير (٣/٣٩٩) .

(٢) لم ترد في ح .

(٣) عبارة ص : « فلان قطع قلمه » .

(٥) آخر الورقة (١٥١) من آ .

وعن الثاني :

أنَّ « القطع » في اللغة : « الإبانة » ، فإذا أضيفَ الى شيءٍ : أفادَ إبانةَ ذلك الشيءِ .

« والشقُّ » اذا حصلَ في الجلدِ <sup>(١)</sup> - فقد حصلت الإبانةُ في تلك الأجزاءِ ؛ بلى <sup>(٢)</sup> أطلقَ اسمُ « اليدِ » عليه - على سبيلِ اطلاقِ اسمِ الكلِّ على الجزءِ : فيكونُ المجازُ - ها هنا - [ في <sup>(٣)</sup> ] لفظِ اليدِ ، لا في لفظِ القطعِ <sup>(٤)</sup> واللهُ أعلم .

\* \* \*

\* \* \*

\* \* \*

### المسألةُ الخامسةُ :

قيل - في قوله عليه الصلاة والسلامُ : - « رفعَ عن أمتي الخطأُ والنسيانُ » - : إنَّه مجملٌ ؛ لأنَّ نفسَ الخطأِ غيرُ مرفوعٍ : فلا بدَّ من صرفه الى الحكمِ : فيلزمُ <sup>(٥)</sup> الاجمالُ على ما تقدّمَ تقريرُهُ .

\* \* \* \*

والأقربُ : أنه ليسَ بمجملٍ ؛ لأنَّ المولى إذا قال لعبدِهِ :

(١) في غير ص : « جلد اليد » .

(٢) لفظ آ : « بلى » .

(٣) سقطت من آ .

(٤) في ي : « قطع اليد » وراجع المعتمد (١/٣٣٣ - ٣٣٧) .

(٥) آخر الورقة (١٥٤) من ح .

(٥) لفظ ح : « فلزم » .



« رفعتُ عنكَ الخطأَ » - : كانَ ذلكَ - في العرفِ - منصرفاً <sup>(١)</sup> الى  
نفي المُواخذةِ بذلكَ الفعلِ : فكذا <sup>(٢)</sup> إذا قالَ الرسولُ - صلى اللهُ عليهِ  
وسلَّمَ - لأُمَّتِهِ مثلَ هذا القولِ : وجبَ أنْ ينصرفَ الى ما يُتَوَقَّعُ  
مُواخذَتَهُ لأُمَّتِهِ بِهِ - وهوَ الأحكامُ الشرعيةُ . [ فكأنَّه قالَ : رفعتُ  
عنكمُ الأحكامَ الشرعيةَ <sup>(٣)</sup> ] من الخطأِ . واللهُ أعلمُ .

• • •

• • •

• • •

ع

---

(١) لفظ ص : «ينصرف» .

(٢) في ل ، ح : «وكذا» وكلاهما صواب .

(٣) ساقط من آ ، ولفظ «عنكم» في ح : «عليكم» .

## القسم الثاني

في

### المبين



[ وفيه مسائل (١) ]

المسألة الأولى : [ في أقسام المبين (٢) ]

الخطابُ الذي يكفي (٣) - نفسه - في (٤) إفادة معناه إمامًا -  
أن يكون لأمرٍ يرجعُ إلى وضعِ اللغةِ ، أولاً يكون كذلك .

والأول : كقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ » (٥) .

أما الثاني : فإمّا أن يكونَ بيانُهُ على سبيلِ التعليلِ ، أولاً على سبيلِ

التعليلِ .

أما التعليلُ - فضربان :

(١) هذه الزيادة من آ .

(٢) هذه الزيادة من ص ، ح .

(٣) لفظ آ : « يكتني » .

(٤) في آ : « لافادة » .

(٥) الآية (٦٢) من سورة « العنكبوت » .

أحدُهما :

أنَّ يكونَ الحكمُ بالمسكوتِ عنهُ - أولَى [ من الحكمِ <sup>(١)</sup> ]  
بالمَنطوقِ [ به <sup>(٢)</sup> ] - كما في قوله تعالى: « فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ <sup>(٣)</sup> »

وثانيهما <sup>(٤)</sup> :

كما في قوله - صلى الله عليه وسلم - : « إِنَّهَا مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ  
وَالطَّوَّافَاتِ <sup>(٥)</sup> » \* .

\* \* \* \*

(١) في غير آ : «منه» .

(٢) هذه الزيادة من ص .

(٣) الآية (٢٣) من سورة «الاسراء» .

(٤) في آ : «وثانيها» .

(٥) قد أخرجه بزيادة في أوله ، هي : «أنها ليست بنجس» ، مالك  
وأحمد وأصحاب السنن الأربعة ، وابن حبان والحاكم ، عن أبي قتادة .  
وأخرجه بها أيضا أبو داود والبيهقي في السنن ، عن عائشة . كما في الفتح  
الكبير (٤٤٨/١ - ٩٤٩) .

وقد أخرجه أحمد وأصحاب السنن الأربعة ، بها مع قصة متعلقة به ،  
من طريق كبشة بنت كعب بن مالك الأنصارية ، وكانت تحت عبد الله  
ابن أبي قتادة كما في المنتقى (١٧/١) .

وقد ورد في شفاء الغليل (ص ٤٠) بها ومع القصة . كما ورد فيه (ص  
١٧٨ ، و ١٩١) بدون هذه الزيارة .

وهو حديث متداول معروف ، قد أخرجه أيضا الشافعي والدارمي =

وأما الذي لا يكون تعليلاً - فضربان :

أحدهما :

أنَّ الأمرَ بالشَّيءِ - أمرٌ بما لا يتمُّ [ إلاً<sup>(١)</sup> ] بهِ .

وثانيهما :

أنَّ يظهرَ - في العقل - تعذُّرُ إجراءِ الخطابِ على ظاهرِهِ - ويكونَ هناك أمرٌ يكونُ حملُ الخطابِ عليهِ أولى من حملِهِ على غيرِهِ - كما في قوله تعالى : « واسئَلِ الْقَرْيَةَ<sup>(٢)</sup> » .

فهذه أقسامُ المبينِ . واللهُ أعلمُ .

\* \* \*

\* \* \*

\* \* \*

المسألةُ الثانيةُ : في أقسامِ البيانات<sup>(٣)</sup> .

أعلمُ : أنَّ بيانَ المجمالِ إمَّا أنْ يقعَ بالقولِ ، أو بالفعلِ ، أو بالتركِ .

= والدارقطني وغيرهم فراجع أيضا : مسند الشافعي (ص ٣) والموطأ (١/٤٥ - ٤٦) ، وسنن الدارمي (١/١٨٧ - ١٨٨) ، وسنن الدارقطني (١/٢٥ - ٢٦) ، ومعالم السنن (١/٤١) ، والتلخيص الحبير (١/١٥ - ١٦) وتيسير الوصول (٣/٦١) . وانظر هامش شفاء الغليل (ص ٤٠) .

(٥) آخر الورقة (١٦٩) من ل .

(١) سقطت من آ .

(٢) الآية (٨٢) من سورة «يوسف» .

(٣) لفظ آ : «التبيان» .

أما [ب<sup>(١)</sup>] القول - فظاهر.

وأما بالفعل - فإما أن يكون الدالُّ على البيان شيئاً يحصلُ  
بالمواضعة أو شيئاً [تبعه المواضعة، أو شيئاً<sup>(٢)</sup>] يتبع<sup>(٣)</sup> المواضعة<sup>(٤)</sup>.

فالأولُ: هو الكتابة، وعقد الأصابع.

فأما<sup>(٥)</sup> الكتابة - فقد يقع<sup>(٦)</sup> بها البيانُ من الله - تعالى - بما<sup>(٧)</sup>  
كتب في اللوح<sup>(٨)</sup> المحفوظ، ومن الرسول - صلى الله عليه وسلم -  
بما كتب إلى عماله.

• • • •

وأما عقد الأصابع - فقد بينَ [به<sup>(٩)</sup>] الرسول - صلى الله عليه وسلم -  
إذ قال: «الشهرُ هكذا وهكذا»، وحبسَ في الثالثة أصبعه<sup>(١٠)</sup>.

(١) سقطت من آ.

(٢) حرفت العبارة في آ إلى: «الثاني سبباً بخص».

(٣) ساقط من ل.

(٤) في ص: «يتبعه»، وهو تصحيف.

(٥) في ص زيادة: «أو شيئاً مانعاً للمواضعة»، ولما لم يذكر المصنف  
شيئاً في التفصيل الآتي يشير إلى أنها من الأصل فإنا نرجح أنها زيادة من  
الناسخ.

(٦) في ص: «وأما».

(٧) عبارة آ: «يشع منها»، وهو تحريف.

(٨) لفظ ص: «مما».

(٩) لفظ آ: «النوع»، وهو تحريف.

(١٠) سقطت من ص، وفي غير ح: «بها».

(١١) أما تبينه - صلى الله عليه وسلم - بما كتبه إلى عماله، ففي كتب =

كثيرة مشهورة لا يتسع المقام لحصرها، وإيراد نصها ونكتفي بالإشارة إلى بعضها ، مع بيان المصادر التي ذكرتها .

فمنها : عهده - صلى الله عليه وسلم - لعمر و بن حزم الأنصاري حين ولاه اليمن ، وقد ذكره ابن هشام في السيرة (٣٨٤/٢) ، وابن جرير الطبري في التاريخ : (١٥٧/٣) ، والقلقشندي في صبح الأعشى (٩/١٠) ، والبلاذري في فتوح البلدان (ص ٧٧) على ما في جمهرة رسائل العرب (٦٢/١ - ٦٥) .

ومنها : كتابه - صلى الله عليه وسلم - إلى معاذ وهو باليمن ، المذكور في فتوح البلدان للبلاذري ص (٧٨) . على ما في جمهرة رسائل العرب : (٦٥/١) .

ومنها : كتابه - صلى الله عليه وسلم - إلى خالد ابن الوليد ، الذي رد فيه على كتاب لخالد أرسله إلى رسول الله ينبئه فيه بإسلام بني الحارث بن كعب سنة عشر من الهجرة ، وقد ورد في تاريخ الطبري : (١٥٦/٣) وسيرة ابن هشام : (٣٨٣/٢) ، وصبح الأعشى : (٣٧٦/٦) على ما في الجمهرة : (٦٢ - ٦١/١) .

وغير ذلك مما ورد هو وغيره مما يتصل به : من كتبه صلى الله عليه وسلم إلى ملوك وأمراء العرب وغيرهم ، وإلى الوفود التي وفدت عليه . مما ذكر الكثير منه في أواخر كتب السيرة المطولة ، وقد ورد بعضه في الجزء الأول من الجمهرة وفي كتب التاريخ المشهورة ، وفي بعض الكتب الحديثة . فليرجع إليها .

وأما عقد الأصابع ، فالحديث المستشهد به قد أخرجه مسلم عن ابن عمر ، ولفظه «أنه ذكر رمضان ، فقال صلى الله عليه وسلم : الشهر =

وهذا الباب يُستحيلُ على الله تعالى ؛ لاستحالةِ الجوارحِ عليه .

• • • •

وأما القسمُ الثاني : وهو : الَّذِي تَبَعُهُ الْمَوَاضِعُ - فهو : الإشارةُ ؛ لأنَّ الْمَوَاضِعَ مَفْتَقَرَةٌ إِلَيْهَا ، وَهِيَ غَيْرُ مَفْتَقَرَةٍ إِلَى الْمَوَاضِعِ ، وَإِلَّا : لَافْتَقَرَتْ إِلَى إِشَارَةٍ أُخْرَى ، وَلِزِمَ التَّسْلُسُ<sup>(١)</sup> ؛ وَهُوَ مَحَالٌ .

و [ قد<sup>(٢)</sup> ] بَيَّنَّ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالْإِشَارَةِ ، وَذَلِكَ<sup>(٣)</sup> [ حينَ أَشَارَ إِلَى الْحَرِيرِ بِيَدِهِ<sup>(٤)</sup> ] - وَقَالَ : « هَذَا حَرَامٌ »

= هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا - ثُمَّ عَقَدَ ابْهَامَهُ فِي الثَّلَاثَةِ - صَوْمُوا لِرُؤْيَتِهِ ، وَافْطَرُوا لِرُؤْيَتِهِ ، فَانْغَمَ عَلَيْكُمْ فَاقْدَرُوا ثَلَاثِينَ . كَمَا فِي الْمُنْتَقَى : (١٦٠/٢) . وَقَدَرُواهُ أَيْضًا بِهَذَا اللَّفْظِ غَيْرِ مُسْلِمٍ ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي كِتَابِهِ « اتِّخَافُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ ، بِخُصُوصِيَّاتِ الصِّيَامِ » (ص ٥٦ : ط الفجالة الجديدة بالقاهرة سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م) . وانظر : نيل الأوطار (١٦٢/٤) .

وهذا اللفظ أحد ألفاظ حديث ابن عمر الذي أخرجه الشيخان وأحمد والنسائي وابن ماجه والبيهقي والحاكم ، بألفاظ مختلفة . فراجع : المنتقى (١٥٩/٢ - ١٦٠) والتلخيص (١٨٧/١) والاتحاف .

وقد أخرجه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة ، وأخرجه ابن ماجه والنسائي عن ابن عباس ، وأخرجه الطبراني عن البراء بن عازب . على ما في الاتحاف والمنتقى (١٦٠/٢ - ١٦١) . وانظر : الفتح الكبير (١٨٤/٢) و (١٩٤) .

(١) كتبت في ح : «التسلل» .

(٢) لم ترد الزيادة في ي .

(٣) لم ترد الزيادة في ص .

(٤) لفظ غير ل : «في يده» .

على ذكرِ أمِّي ، حلُّ لَانَايِهَا (١) .

\* \* \* \*

وأما القسمُ الثالثُ : وهو : الَّذِي يَكُونُ تَابِعاً لِلْمَوَاضِعَةِ - : فهو - كما إذا قالَ الرَّسُولُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « هذا الفعلُ بيانٌ لهذه الآيةِ »

(١) لم نعثر على هذا الحديث بهذا اللفظ .

والظاهر أنه مقتبس ومأخوذ ببعض تصرف ، من الحديث الذي رواه ابن ماجه من طريق عليّ - كرم الله وجهه . وهو : « أخذ النبيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حريرا فجعله في يمينه ، وأخذ ذهبا فجعله في شماله ، ثم قال : إنَّ هذين حرام على ذكرِ أمِّي ، حل لاناثهم . » ورواه عنه أحمد وأبو داود والنسائيُّ وابن حبان ، بدون قوله : « حل لاناثهم » . على ما في نيل الأوطار (٧٠/٢) . وقد ذكره المنذري في الترغيب والترهيب (١٠٢/٣) عن أبي داود والنسائيِّ فقط وكذلك ذكره ابن الدبيع في تيسير الوصول : (١٦٤/٤) .

وورد مع الزيادة من طريق علي ، عن أحمد وأبي داود والنسائيِّ وابن ماجه في الفتح الكبير : (٤٢٨/١) . وورد أيضا معها فيه ، من طريق ابن عمر عند ابن ماجه . وأخرجه الطحاويُّ أيضا عن علي معها ، كما في التعريف في أسباب ورود الحديث الشريف : (٢٥٠/١) . ويؤيد معناه حديث أبي موسى الأشعري - الذي أخرجه أحمد والنسائيُّ والترمذيُّ ، وأبو داود والحاكم والطبرانيُّ : أن النبيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : « أحل الذهب والحرير للاناث من أمِّي ، وحرم على ذكورها » . أنظر : المنتقى (٢٨٤/١) ، ونيل الأوطار (٧٠/٢) ، وتيسير الوصول (١٦٤/٤) والفتح الكبير (٥٤/١) .



أويقولُ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي (١) .

• • •

واعلم : أنه لا يُعلمُ كونُ الفعلِ بياناً للمجملِ ، إلاّ باحدِ أمورٍ  
ثلاثةٍ :

أحدها :

أنْ يُعلمَ (٢) ذلكَ بالضرورة (٣) ، من قصدِهِ .

وثانيها :

أنْ يُعلمَ (٤) بالدليلِ اللَّفظيِّ - وهو أنْ [ يقولَ (٥) ] : « هذا

(١) قد ورد في الشرح الكبير للرافعي بلفظه ، مع زيادة هي : «فاذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم» . وذكر الحافظ في التلخيص (٢٣/١) : أنه متفق عليه بين الشيخين من حديث مالك بن الحويرث بألفاظ مختلفة ، وأن اللفظ المذكور في الشرح للبخاري في كتاب الاذان ، وزاد البخاري في أوله قصة ، وزاد في آخره : «ثم ليؤمكم أكبركم» . وقد أخرج حديث مالك بن الحويرث هذا أحمد أيضا ، على ما يؤخذ من المنتقى : (٢٤٠/٢) ، وقد أورد صاحب المنتقى منه عبارة : «إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم» . فقط .

(٢) في ل : «تعلم» وكلاهما صحيح .

(٣) عبارة ص ، ح «بالضرورة ذلك» .

(٤) لفظ ل : «نعلم» .

(٥) سقطت من ي .

الفعلُ بيانٌ لهذا المِجْمَلِ ، أو يقولُ أقوالاً<sup>(١)</sup> يلزمُ<sup>(٢)</sup> من مجموعِها ذلكَ .

وثالثُها :

بالدليلِ العقليِّ - وهو - : أنْ يذكرَ المِجْمَلُ - وقتَ الحاجةِ الى العملِ به ، ثم يفعلُ فعلاً يصلحُ أنْ يكونَ بياناً [ له<sup>(٣)</sup> ] ، ولا يفعلُ شيئاً آخرَ - فيُعْلَمُ<sup>(٤)</sup> أنَّ ذلكَ الفعلَ بيانٌ للمِجْمَلِ ؛ وإلاَّ : فقد أُخِّرَ البيانَ عن وقتِ الحاجةِ ، وإنَّه لا يجوزُ .

\* \* \* \*

وأما التركُ<sup>(٥)</sup> - فاعلمْ أنَّ الفعلَ يبيِّنُ الصفةَ ، ولا يدلُّ على وجوبِها<sup>(٦)</sup> وتركُ [ الفعلِ<sup>(٧)</sup> ] يبيِّنُ نفيَ وجوبِهِ ، وذلكَ على [ أربعةِ<sup>(٨)</sup> ] أضربٍ :

أحدُها :

أنْ يقومَ - من الركعةِ الثانيةِ الى الثالثةِ ، ويمضي على صلاته : فيُعْلَمُ

(٥) آخر الورقة (١٠٣) من ى .

(١) لفظ ص ، ح : «أقاوليل» .

(٢) في ل زيادة «لا» وهو وهم من الناسخ .

(٣) سقطت من ى .

(٤) كذا في ص ، وفي النسخ الأخرى «فيعقل» .

(٥) كذا في جميع الأصول ، والأولى المناسب لما سبق : «بالترك» .

(٦) كذا في آ ، وفي النسخ الأخرى : «وجوبه» .

(٧) سقطت من ل ، آ .

(٨) هذه الزيادة من ح .

أن هذا التشهد ليس بشرطٍ - في صحّة الصلاة - ، ، والآن : لم تصحّ مع عدم شرطٍ <sup>(١)</sup> الصحّة . ويدلُّ على أنه ليس بواجبٍ <sup>(٢)</sup> : أنه - صلى الله عليه وسلّم - لا يجوزُ أن يتعمّد ترك الواجب .

وثانيها :

أن يسكتَ عن بيانِ حكمِ الحادثة <sup>(٣)</sup> - فيُعَلِّمَ <sup>(٤)</sup> أنه ليس فيها حكمٌ شرعيٌّ .

وثالثها :

أن يكونَ [ ظاهرُ الخطابِ <sup>(٥)</sup> ] متناولاً له ، ولأمتِهِ - على سواءٍ ، فاذا تركَ الفعلَ : دلَّ على أنه كانَ مخصوصاً <sup>(٦)</sup> من الخطابِ ، ولم يلزمه ما يلزم أمتَهُ .

ورابعها :

أن يتركه - بعدَ فعله إياه - فيُعَلِّمَ <sup>(٧)</sup> أنه قد نُسخَ عنه .

(١) عبارة آ : «تقدم الشرط» .

(٢) في ل ، ي زيادة : «هو» .

(٣) لفظ ح : «الواقعة» .

(٤) في ل : «فنعلم» .

(٥) ساقط من ص .

(٦) كذا في آ ، وفي النسخ الأخرى : «أنه مخصوص» .

(٧) في ل : «فنعلم» .

(٥) آخر الورقة (١٥٢) من آ .

ثم يُنظَرُ<sup>(١)</sup> - فَإِنْ كَانَ حَكْمُ الْأُمَّةِ حِكْمَهُ<sup>(٢)</sup> : نَسَخَ عَنْهُمْ  
أَيْضاً ، وَإِلَّا كَانَ حَكْمُهُمْ بِخِلَافِ [ حَكْمِ<sup>(٣)</sup> ] هـ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

\* \* \* \*

### المسألة الثالثة :

الحقُّ : أنَّ الفعلَ - قد يكونُ بياناً : خلافاً لقوم<sup>(٤)</sup> .

لنا :

[ أنَّ<sup>(٥)</sup> ] الخصمَ إمَّا أنْ يقولَ : إنَّه لا يصحُّ وقوعُ البيانِ بالفعلِ ،  
أو يقولَ : إنَّه يصحُّ عقلاً ، لكن لا يجوزُ في الحكمةِ .  
والأوَّلُ ضربانِ :

أحدُهُما : [ أنْ يُقالَ<sup>(٦)</sup> ] إنَّ الفعلَ لا يوثَّرُ في وقوعِ اليقينِ أصلاً .  
والآخرُ : أنْ يُقالَ : إنَّه لا يوثَّرُ في ذلكِ إلا معَ غيرهِ -

(١) في ل ، ي : «ننظر» .

(٢) في آ : «حكم» .

(٣) لم ترد في آ .

(٤) آخر الورقة (١٥٥) من ح .

(٥) لم يبين أبو الحسين في المعتمد من هو المخالف واكتفى بنقله بصيغة  
«وقال بعض الناس» فانظر المعتمد (٣٣٨/١) .

(٥) سقطت من ص .

(٦) هذه الزيادة من ح .

هو أن يقول الرسول ۞ - صلى الله عليه وسلم - : « هذا [ الفعل ]<sup>(١)</sup> بيان<sup>(٢)</sup> لهذا الكلام<sup>(٣)</sup> . »

والأول باطل ؛ لأن فعل الرسول - صلى الله عليه وسلم - « للصلاة ، والحج » أدلُّ عليهما من صفتيه لهما ؛ فإنه ليس الخبرُ كالمعاينة ، ولهذا بيّن الرسول - صلى الله عليه وسلم « الحج [ والصلاة ]<sup>(٤)</sup> » .

وقال<sup>(٥)</sup> : « خذوا عني مناسككم<sup>(٦)</sup> » ، وقال : صلُّوا كما رأيتموني أصلي . « . وبين أصحاب رسول الله - صلى

(٥) آخر الورقة (٥٦) من ص .

(١) لم ترد الزيادة في ص .

(٢) في ي : « بيانا » ، وهو تصحيف .

(٣) لفظ ح : « الحكم » .

(٤) زيادة يقتضيه المقام ، ولم ترد في جميع الأصول .

(٥) في آ ، ح : « فقال » .

(٦) قد ورد بهذا اللفظ في موضعين من كتاب الحج من الشرح الكبير

لرافعي ، على ما في التلخيص الحبير (٢١٢/١ ، ٢١٩) .

وقد أخرجه النسائي عن جابر ، بزيادة في أوله وفي آخره ، بلفظ ، « يا أيها الناس خذوا عني مناسككم ، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد عامي هذا » كما في الفتح الكبير (٣٨٧/٣) . وقد ورد بدون الزيادة الأخيرة في التلخيص الحبير (٢١٢/١) . وقد أخرج أحمد ومسلم والنسائي ، عن جابر أنه قال :

رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، يرمي الجمره على راحلته يوم النحر ، ويقول : لتأخذوا عني مناسككم ، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه . كما في منتقى الأخبار (٢٧٥/٢ - ٢٧٦) وقد ذكره الحافظ =

اللهُ عايدٍ وسلّم - «الوضوء بفعلهم»<sup>(١)</sup> .

وأما الثاني - وهو<sup>(٢)</sup> أن لا يقع البيانُ بالفعلِ [ وحده<sup>(٣)</sup> ] ، إلا عند قيام الدليلِ على أن ذلك الفعل بيانٌ لذلك المجرى - [ فهذا مما لا خلاف فيه ، إلا أن المبيّن هو الفعل ؛ لأنه هو المتضمن لصفة الفعل<sup>(٤)</sup> ] ، وإنما القول لتعليق<sup>(٥)</sup> الفعلِ الواقعِ بياناً على المجرى .

وأما القسمُ الثاني : وهو<sup>(٦)</sup> : أنه غيرُ جائزٍ في الحكمة - : فهو لا يستقيمُ على أصلنا ؛ لأن الله - تعالى - يفعلُ ما يشاءُ ، [ ويحكمُ ما يريدُ<sup>(٧)</sup> ] .

ثم إن سلّمنا هذا الأصلَ ، [ لكنّه<sup>(٨)</sup> ] لا يمتنعُ أن يعلمَ اللهُ

\* \* \* \*

= بنحوه في التلخيص (٢١٢/١) من حديث مسلم فقط . وورد لفظ الحديث

من حديث مسلم فقط ، في الفتح الكبير (٨/٣) .

(١) كما في حديث عثمان بن عفان - رضي الله عنه - الذي أخرجه

البخاري ، ومسلم ، وحديث علي - رضي الله عنه - الذي أخرجه أحمد

والنسائي . فراجع المنتقى وشرحه - نيل الأوطار - (١٢١/١ - ١٢٥) ط

مصطفى الحلبي .

(٢) في غير ص : «أنه» .

(٣) لم ترد الزيادة في ل .

(٤) ساقط من ح .

(٥) في آ : «لتعلق» .

(٦) في آ : «فهو» .

(٧) ساقط من ص .

(٨) كذا في آ ، وفي ص ، ح : «لكن» وسقطت من ل ، ي .

– تعالَى – من <sup>(١)</sup> المكثفِ : أن بيانَ المُجتمَلِ بهذا الطريقِ أصلحُ لهُ .  
احتجَّ المخالفُ :

بأنَّ الفعلَ يطولُ : فيلزمُ تأخيرُ البيانِ .

\* \* \* \*

[و<sup>(٢)</sup>] الجوابُ :

أنَّ القولَ قد يكونُ أطولَ ؛ لأنَّ وصفَ أفعالِ <sup>(٣)</sup> الصلاةِ [وتروكها <sup>(٤)</sup>] – على الاستقصاءِ – أطولُ من الاتيانِ بركعةٍ واحدةٍ .  
فجوابُكمُ جوابُنا . واللهُ أعلمُ .

\* \* \*

\* \* \*

\* \* \*

المسألةُ الرابعةُ :

في أنَّ القولَ هل يُقدِّمُ على الفعلِ في كونه <sup>(٥)</sup> بياناً ؟ .  
القولُ والفعلُ إذا وردَا <sup>(٦)</sup> – فإمَّا أن يكونَا متطابقَيْنِ ، أو متنافيَيْنِ .  
فإنَّ كما متطابقَيْنِ – وعُلِمَ تقدُّمُ أحدهِمَا على الآخرِ : فالأوَّلُ بيانٌ  
والثاني تأكيدٌ ؛ [لأنَّ الأوَّلَ قد حصلَ التعريفُ بهِ – فلا حاجةَ الى الثاني .

(١) كذا في جميع الأصول ، والمراد : من شأن المكثف .

(٢) لم ترد الزيادة في ص .

(٣) في آ : «الافعال» .

(٤) لم ترد الزيادة في ل .

(٥) لفظ آ : «كونها» .

(٦) لفظ ح : «ورد» .

وإن لم يُعلمَ تقدُّمُ أحدهما على الآخرِ : حُكِمَ - على الجملة -  
بأنَّ الأولَ - منهما - بيانٌ ، والثاني تأكيدٌ <sup>(١)</sup> .

\* \* \* \*

وإن كانا متنافيين - كقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « من قرَنَ  
الحجَّ الي العمرةِ فليطُفْ لهما طوافاً واحداً <sup>(٢)</sup> » ، مع  
ما رُوِيَ عنه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّهُ قَسَمَ \_\_\_\_\_ رَنَ

(١) ما بين المعقوفتين سقط كله من آ ، وقوله : « فلا » في ي ، ص :  
« ولا » ، وسقطت عبارة « تقدم أحدهما على الآخر » من ل ، ي ، ص ،  
وقوله : « بأن » في ص . : « فان » .

(٢) أخرجه أحمد في المسند ، عن ابن عمر ، بلفظ : « من قرن بين  
حجه و عمرته أجزأ لهما طواف واحد » . كما في الفتح الكبير (٢٢٨/٣) .  
وورد كذلك في كتاب « القرى لقاصد أم القرى » (للمحب الطبري ،  
الفقيه الشافعي ، المتوفى سنة ٦٧٤ هـ) (ص ١٠٢ : ط مصطفى الحلبي سنة  
١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م) ، بلفظ : « . . . بين حجة و عمره . . . » وهو لفظ  
المنائي في فيض القدير (٢٠٥/٦) وذكر المنائي : أن السيوطي رمز لحسنه ،  
ثم قال : « وفيه عيب الله بن عمر ، قال الهيثمي : ليس » .

وقد أخرجه الترمذي أيضا ، عن ابن عمر ، بلفظ : « من أهلَّ بالحج  
والعمرة أجزأه لهما طواف واحد ، وسعي واحد » ، وقال : حديث حسن  
صحيح غريب وكذلك أخرجه الدارقطني عنه ، بهذا اللفظ ، وزاد :  
« ولا يُحِلُّ من واحد منهما حتى يُحِلَّ منهما جميعا » . كما في « القرى »  
(ص ١٠٢) . وفيه أيضا أحاديث أخرى تؤيد هذا الحكم : (جواز  
الاقتصار على طواف واحد وسعي واحد للقارن) . وهو مذهب الشافعي  
وغيره : خلافا لأبي حنيفة ومن هذه الأحاديث ، ما أخرجه الترمذي عن =



فَطَافَ طَوَافِينَ ، وَسَعَى سَعِيَيْنِ (١) - :

= جابر ، أنه قال : « قرن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الحج والعمرة طاف لهما طوافا واحدا » وقال : حبلث حسن (وقد أخرجه النسائي أيضا ، كما في تيسير الوصول : (٢٨١/١) .

ومنها ما أخرجه مسلم عنه ، أنه قال : « لم يطف النبي - صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا » .

(١) أخرج الدارقطني وأبو ذر الهروي ، عن علي - كرم الله وجهه - « أنه جمع بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين ، وسعى لهما سعين ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فعل . » وقال الدارقطني : « يرويه حفص ابن أبي داود وهو ضعيف ؟ و ( يرويه أيضا ) ابن أبي ليلى ، وهو ردىء الحفظ ، كثير الوهم » . كما في القرى : (١٠٣) . وأخرج الدارقطني عن علي ، أنه قال : « كان النبي - صلى الله عليه وسلم قارنا ، فطاف طوافين » ثم قال « يرويه عيسى بن عبد الله ، ويقال له : مبارك ، وهو متروك الحديث » . كما في القرى : (١٠٣) .

وأخرج الدارقطني ، عن ابن عمر - رضي الله عنه - : « أنه جمع بين حج وعمرة ، وطاف لهما طوافين ، وسعى لهما سعين ، وقال : هكذا رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صنع كما صنعت » . ثم قال : « يرويه الحسن بن عمار ، وهو متروك » . كما في القرى : (١٠٣) .

وأخرج الدارقطني ، عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أنه قال : « طاف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لعمرتيه ولحجته طوافين ، وسعى سعين » ثم قال : « يرويه أبو بردة عمرو بن يزيد ، وهو ضعيف » كما في القرى (١٠٣) .

وأخرج الدارقطني ، عن عمران بن الحصين - رضي الله عنه - : « أن النبي صلى الله عليه وسلم - قرن الحج والعمرة ، وطاف طوافين ، وسعى سعين ، وقال ما تقدم ذكره ( يرويه عيسى بن عبد الله . . . ) =

فالقولُ هوَ المقدمُ<sup>(١)</sup> في<sup>(٢)</sup> كونهِ بياناً ؛ لأنهُ بيانٌ [ بِ<sup>(٣)</sup> ] نفسهِ ،  
والفعلُ لا يدلُّ حتى يُعرَفَ ذلكَ : إمَّا بالضرورةِ ، أو بالاستدلالِ  
بدليلِ قولي<sup>(٤)</sup> أو عقلي<sup>(٥)</sup> ، فإذا لم يُعقل ذلكَ : لم<sup>(٦)</sup> يثبتَ كونُ  
الفعلِ بياناً . واللهُ أعلم .

\*\*\*

\*\*\*

\*\*\*

### المسألة الخامسة : في أنَّ البيانَ كالمبيِّنِ :

هذا البابُ يشتملُ على شيئينِ :

أحدهما : هل البيانُ كالمبيِّنِ في القوةِ ؟

والآخرُ : هل هوَ كالمبيِّنِ في الحكمِ ؟

أمَّا الأولُ : فقالَ الكرخيُّ : المبيِّنُ إذا كانَ لفظاً معلوماً :

= ثم قالَ : « الصوابُ أن النبيَّ - صلى الله عليه وسلم - قرنَ الحجَّ والعمرةَ ،  
وليس فيه ذكر الطواف ولا السعي » . كما في القرى (١٠٣) .  
قال المحب الطبري في القرى (ص ١٠٣ - ١٠٤) : « وما تقدم من حديث  
ابن عمر وجابر ، أثبت وأصح . وأحاديث الدارقطني كلها معلولة » .

(١) لفظى : « المتقدم » .

(٢) لفظ ل : « على » .

(٣) سقطت الباء من ل ، آ .

(٤) في ص : « لغوي » .

(٥) لفظ ل : « فعلى » .

(٦) لفظ ل ، آ : « لا » .

وجب كون<sup>(١)</sup> بيانه مثله ، وإلا<sup>(٢)</sup> : لم يُقبل .  
والحق : أنه يجوز أن يكون البيان والمبين معلومين وأن يكونا  
مظنونين ، أن يكون المبين معلوماً ، وبيانه مظنوناً : كما جاز  
تخصيص القرآن بخبر الواحد ، والقياس .

• • • •

وأما الآخر - ف [ هو<sup>(٣)</sup> ] : [ أنه<sup>(٤)</sup> ] هل إذا كان المبين  
واجباً : كان بيانه [ واجباً<sup>(٥)</sup> ] كذلك ؟ .

قال به قوم<sup>(٦)</sup> ، فإن أرادوا [ به : أن<sup>(٧)</sup> ] المبين إذا كان واجباً ،  
فبيانه بيان لصفة شيء واجب - : فصحيح .

وإن أرادوا به : أنه يدل على الوجوب - كما يدل المبين - :  
فغير صحيح ؛ لأن البيان إنما يتضمن صفة المبين ، وليس يتضمن  
لفظاً<sup>(٨)</sup> يفيد الوجوب .

ألا ترى أن صورة الصلاة ندباً وواجباً ء صورة واحدة ؟ .

(١) عبارة آ ، ص : « كونه بياناً » .

(٢) صحفت في آ الى : « واذا » .

(٣) لم ترد هذه الزيادة في آ .

(٤) هذه الزيادة من ي .

(٥) لم ترد الزيادة في ص .

(٦) كذا في ح ، وفي ل ، ي ، آ ، ص : « قوم به » .

(٧) ساقط من آ .

(٨) عبارة ل : « بمتضمن بقيد » .

وإن أرادوا : أنه (١) إذا (٢) كان المبيّن واجباً : كان بيانه واجباً  
 على الرسول - صلى الله عليه وسلم - [ وإذا لم يكن الفعل المبيّن واجباً :  
 لم يكن بيانه واجباً على الرسول - صلى الله عليه وسلم (٣) ] - :  
 فباطل ؛ لأن بيان المجرى واجب ، سواء تضمن فعلاً واجباً ، أو لم  
 يتضمن (٤) ، [ والياء (٥) كان ] . تكليفاً بما لا يطاق . والله أعلم .

• • • •

- 
- (١) في ل ، آ : «به» .  
 (٢) لفظ ح : «ان» .  
 (٣) ساقط من ص .  
 (٤) كذا في ص ، وفي النسخ الأخرى : «أو غير واجب» .  
 (٥) ساقط من ي .  
 (٥) آخر الورقة (١٧١) من ل .



## القسم الثالث

في

## وقت البيان



[ وفيه مسائل (١) ]

### المسألة الأولى :

القائلون بأنه [ لا (٢) ] يجوز تكليف ما لا يُطاق - أتفقوا :  
على أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ؛ لأنّ التكليف  
[ به (٣) ] - مع عدم الطريق إلى العلم به - تكليف بما لا يُطاق .

والاشكالات - التي ذكرناها : في أنّ تكليف الساهي (٤) غير جائز  
قائمة (٥) - ها هنا - والجواب واحد (٦) .

• • •

• • •

• • •

---

(١) هذه الزيادة من آ .

(٢) سقطت الزيادة من آ .

(٣) هذه الزيادة من ص ، ح .

(٤) عبارة ص : «التكليف للساهي» ، وصحفت «الساهي» في آ إلى

«السلي» .

(٥) لفظ ص ، ح : «عايدة» .

(٦) راجع ص (٤٣٧) وما بعدها من القسم الثاني من هذا الكتاب .

## المسألة الثانية :

اختلفوا في جواز تأخير البيان<sup>(١)</sup> عن وقت الخطاب .  
[ الخطاب<sup>(٢)</sup> ] المحتاج الى البيان ضربان :  
أحدُهُما : [ ما<sup>(٣)</sup> ] له ظاهر قد استعمل<sup>(٤)</sup> في خلافه .  
والثاني : لا<sup>(٥)</sup> ظاهر له : [ كالأسماء المتواطئة والمشاركة<sup>(٦)</sup> ] .  
والأول أقسام :

أحدها . : تأخير بيان التخصيص .  
وثانيها : تأخير بيان النسخ .  
وثالثها : تأخير بيان الأسماء الشرعية .  
ورابعها : تأخير بيان اسم النكرة - اذ أراد به شيئاً [ معيناً ] .  
اذا عرفت ذلك - فنقول :  
مذهبنا : أنه يجوز تأخير البيان الى وقت الحاجة - في كل هذه

(١) لفظ ل : «من» .

(٢) سقطت الزيادة من ي ، ح .

(٣) هذه الزيادة من آ .

(٤) لفظ ل : «يستعمل» .

(٥) لفظ ل : «الظاهر» ، وهو تصحيف .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ح .

(٥) آخر الورقة (١٥٣) من آ .

(٥) آخر الورقة (١٥٦) من ح .

الأقسام<sup>(١)</sup> .

وأما المعتزلة - فأكثر من تقدم أبا الحسين - رحمه الله - اتفقوا على المنع<sup>(٢)</sup> من تأخير البيان [ في كل هذه الأقسام ، إلا في النسخ : فإنهم جوزوا تأخير بيانه .

وأما أبو الحسين - فإنه منع من تأخير البيان<sup>(٣)</sup> [ فيما له ظاهر قد استعمل في خلافه ، وزعم : أن البيان الاجمالي كاف فيه - وهو أن يقول<sup>(٤)</sup> عند الخطاب : « اعلّموا أن هذا العموم مخصوص وأن هذا الحكم سينسخ بعد ذلك » .

وأما البيان التفصيلي - فإنه يجوز تأخير<sup>(٥)</sup> .  
وأما الذي لا يكون [ له<sup>(٥)</sup> ] ظاهر - مثل الألفاظ المتواطئة ، والمشاركة<sup>(٦)</sup> - فقد جوز<sup>(٧)</sup> فيه تأخير البيان الى وقت الحاجة<sup>(٨)</sup> .

• • • •

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من آ .

(٢) في آ : « المنعم » ، وهو تحريف .

(٣) ساقط من آ .

(٤) لفظ ل : « تقول » .

(٥) سقطت من ي .

(٦) في ل زيادة « الألفاظ » .

(٧) في ل ، ي : « جوزوا » .

(٨) راجع : المعتمد (٣٤٦/١) .



وهذا التفصيل<sup>(١)</sup> ذكره كثير من فقهاء<sup>(٢)</sup> أصحابنا : كأبي بكر  
القفال ، وأبي اسحاق المروزي ، وأبي بكر الدقاق .  
واعلم : أن الكلام - في هذه المسألة - يقع في مقامين .

أحدهما :

أن يُستدلّ - [ في الجملة<sup>(٣)</sup> ] - على جواز تأخير البيان عن  
وقت الخطاب .

وثانيهما<sup>(٤)</sup> :

أن يُستدلّ على جواز ذلك في كل واحدة<sup>(٥)</sup> من الصور  
المذكورة<sup>(٦)</sup> . [٦]

أما<sup>(٧)</sup> المقام الأول : فالدليل عليه قوله تعالى : « إن علينا  
جمعه وقرآنه \* فإذا قرأناه فاتبع قرآنه \* ثم إن  
علينا بيانه<sup>(٨)</sup> » ، و« ثم » في [ اللغة<sup>(٩)</sup> ] للتراخي ، وهو

(١) في ح زيادة : « الذي » .

(٢) في ي : « الفقهاء من » ، وفي آ : « من فقهاءنا » .

(٣) ساقط من آ .

(٤) لفظ : « وثانيها » .

(٥) في آ ، ص : « واحد » .

(٦) سقطت من ي .

(٧) في ل ، ي : « وأما » .

(٨) الآيات (١٧ ، ١٨ ، ١٩) من سورة « القيامة » ، وراجع :  
تفسير المصنف (٢٣٨/٨) ط الحبرية .

(٩) سقطت من ي .

• • • •

فإن قيل : لا نسلم أن كلمة « ثم » للتراخي . فقط بل قد نجيءُ  
بمعنى « الواو ، كقوله تعالى : « ثم آتينا موسى الكتاب (٢) »  
« ثم كان من الذين آمنوا (٣) » « ثم الله شهيد (٤) »  
سلمنا ذلك ، لكن لا نسلم أن المراد بالبيان - في هذه الآية -  
« البيان » الذي اختلفنا فيه - وهو : بيان المجمال والعموم (٥) ؛ فلم  
لا يجوز أن يكون المراد [ به (٦) ] اظهاره بالتنزيل ؟ (٧) غاية ما في  
الباب أن يقال : هذا مخالفة الظاهر (٨) لكن نقول : يلزم من حفظ  
[ هذا (٩) ] الظاهر مخالفة ظاهر آخر - وهو : [ أن (١٠) ] الضمير

(١) لم ترد الزيادة في ل ، آ .

(٥) آخر الورقة (١٠٤) من ي .

(٢) الآية (١٥٤) من سورة «الانعام» وانظر تفسير المصنف للآية في  
(٤/١٧١) ط الخيرية .

(٣) الآية (١٧) من سورة «البلد» ، وراجع : التفسير الكبير (٤٣٥/٨) .

(٤) الآية (٤٦) من سورة «يونس» :

(٥) في غير آ : «ولم» .

(٦) هذه الزيادة من آ .

(٧) في زيادة : «بل» .

(٨) لفظ ل : «للظاهر» .

(٩) سقطت الزيادة من ل ، ي .

(١٠) سقطت الزيادة من ل .

[الَّذِي<sup>(١)</sup>] في قوله: «ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ<sup>(٢)</sup>»، راجع إلى جميع المذكور، وهو: «القرآن».

ومعلوم أن جميعه لا يحتاج إلى البيان، فليس حفظ أحد<sup>(٣)</sup> الظاهرين [ب<sup>(٤)</sup>] أولى من الآخر. وعليكم الترجيح.

سلمنا: أن المراد من «البيان» ذلك؛ لكن: لِمَ لا يجوز أن يكون المراد به [تأخير<sup>(٥)</sup>] البيان التفصيلي، وذلك عند أبي الحسين جائز؟<sup>(٦)</sup>

سلمنا: أن المراد مطلق البيان؛ لكن: لِمَ لا يجوز أن يكون المراد من قوله تعالى: «إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ<sup>(٧)</sup>» - هو<sup>(٨)</sup>: أن يجمعه<sup>(٩)</sup> في اللوح المحفوظ، ثم إنّه بعد ذلك ينزله على الرسول - صلى الله عليه وسلم - ويبينه له وذلك متراخ عن الجمع.

سلمنا: أن البيان ما ذكرتموه؛ لكن الآية تدل على وجوب تأخير

(١) هذه الزيادة من آ.

(٢) في ل: «أحدى».

(٣) هذه الزيادة من آ.

(٤) في غير آ: «منه».

(٥) سقطت من ص.

(٦) راجع: المعتمد (٣٤٢/١) وما بعدها.

(٧) الآية (١٧) من سورة «القيامة».

(٨) في ي: «وهو».

(٩) لفظ ص: «يجمع».

البيان ، وذلك<sup>(١)</sup> ما لم يقل به أحد ، فما دللت عليه<sup>(٢)</sup> الآية  
لا تقولون به ، وما تقولون به<sup>(٣)</sup> - [ وهو الجواز<sup>(٤)</sup> ] - لم تدل  
الآية عليه<sup>(٥)</sup> : فبطل الاستدلال . . .

• • • •

[ و<sup>(٦)</sup> ] الجواب :

أما [ أن<sup>(٧)</sup> ] كلمة « ثم » للتراخي - فذلك<sup>(٨)</sup> متواتر عند أهل  
اللغة . والآيات التي تلوتموها المراد<sup>(٩)</sup> - هناك - التأخير<sup>(١٠)</sup> في  
الحكم .

قوله : « لم لا يجوز أن يكون المراد [ من البيان<sup>(١١)</sup> ] اظهاره  
بالتنزيل . »

(١) لفظ ح : « مما » ، وفي آ : « بما » .

(٢) عبارة آ : « الآية عليه » .

(٣) عبارة ل ، ي ، ص : « لا يقولون به ، وما يقولون به » .

(٤) ساقط من آ .

(٥) في ل : « عليه الآية » .

(٥) آخر الورقة (١٧٢) من ل .

(٦) لم ترد الواو في ص .

(٧) سقطت الزيادة من ل .

(٨) في آ : « فذاك » ، وفي ل ، ي : « فهو » .

(٩) في ي ، ص « فالمراد » .

(١٠) لفظ ل : « التراخي » .

(١١) كذا في ي ، آ ، وفي ص ، ح : « بالبيان » ، وسقطت من ل .

قلنا: لأن قوله: « فَإِذَا قَرَأْتَ تُرْجَى فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ » (١) ، أمرٌ للنبي - صلى الله عليه وسلم - باتِّباعِ قرآنِهِ ، وإنما يكونُ مأموراً بذلكَ بعدَ نزولِهِ عليه ، فإنَّهُ - قبلَ ذلكَ - لا يكونُ (٢) عالماً بهِ فكيفَ يمكنُهُ اتِّباعُ قرآنِهِ ؟ .

فثبتَ أنَّ المرادَ من قولِهِ: « فَإِذَا قَرَأْتَ تُرْجَى » - هو: الانزالُ ، ثم إنَّهُ - تعالى - حكَمَ بتأخيرِ البيانِ عن ذلكَ ، وذلكَ يقتضي تأخيرَ البيانِ عن وقتِ الانزالِ . [ وإذا كانَ كذلكَ : وجبَ أنْ لا يكونَ المرادُ من البيانِ - هو : الانزالُ (٣) ] ، لاستحالةِ كونِ الشيءِ سابقاً على نفسهِ .

سلمنا : أنَّه يمكنُ ما ذكرناه (٤) ، [ و (٥) ] لكنَّهُ خلافُ الظاهرِ . قوله : « يلزمُ من مخالفةِ (٦) [ المحافظة (٧) ] على هذا الظاهرِ ، احتياجُ القرآنِ (٨) جميعِهِ إلى البيانِ » .

قلنا لا نسلمُ ؛ فإنَّ لفظَ « القرآنِ » يتناولُ كلَّهُ وبعضَهُ ؛ بدليلِ

(١) الآية (١٨) من سورة «القيامة» .

(٢) عبارة ح : «لم يكن» .

(٣) الآية (١٧) من سورة «القيامة» .

(٤) ساقط من آ .

(٥) في ل : «ذكرتموه» .

(٦) لم ترد الواو في آ ، ص .

(٧) لفظ آ ، ح : «محافظة» ، وهو تصحيف .

(٨) انفردت بهذه الزيادة ص .

(٩) في غير آ : : «جميع القرآن» .

أنه لو حلف [ أن <sup>(١)</sup> ] لا يقرأ القرآن ، ولا يمسه ، فقرأ [ آية <sup>(٢)</sup> ] ،  
أو لمس <sup>(٣)</sup> آية <sup>(٤)</sup> - [ فإنه <sup>(٥)</sup> ] يحنث في يمينه .

سلمنا : أن لفظ « القرآن » ليس حقيقة في البعض ؛ لكن إطلاق  
اسم الكل على البعض ، أسهل من إطلاق لفظ <sup>(٦)</sup> البيان على التنزيل ؛  
لأن الكل مستلزم للجزء <sup>(٧)</sup> ، والبيان غير مستلزم للتنزيل .

قوله : « نحمله <sup>(٨)</sup> على البيان التفصيلي » .

قلنا : اللفظ مطلق - فقيده <sup>(٩)</sup> خلاف الظاهر .

قوله : « لم لا يجوز أن يكون المراد من الجمع ، جمعه في اللوح

المحفوظ ؟ » .

قلنا : لِمَا بَيَّنَّا : أنه - تعالى - أخر البيان عن القراءة التي « يجب  
على النبي - عليه الصلاة والسلام - متابعتها ، وذلك يستدعي تأخير  
البيان عن [ وقت <sup>(١٠)</sup> ] الانزال .

(١) سقطت من ل ، وفي ي : « أنه » .

(٢) هذه الزيادة من ح ، ص .

(٣) في آ ، ص ، ح : « مس » .

(٤) كذا في ص ، وفي غيرها : « البعض » .

(٥) سقطت الزيادة من ص .

(٦) في ح : « اسم » .

(٧) لفظ ح : « للبعض » ، وصحفت في آ إلى : « الخبر » .

(٨) لفظ ص ، ح : « يحمل » .

(٩) في آ : « فالتقييد » .

(١٠) آخر الورقة (١٥٧) من ح .

(١٠) هذه الزيادة من آ .

قوله : « هذا يقتضي [ وجوب<sup>(١)</sup> ] تأخير البيان » .

قلنا : ونحن نقولُ به .

فإن قلت : الضميرُ عائدٌ الى كلِّ القرآنِ - فيجبُ تأخيرُ بيانِ<sup>(٢)</sup> الكلِّ وذلكَ لم يقلْ بهِ أحدٌ .

قلتُ : قد<sup>(٣)</sup> تقدّمَ بيانُ أنَّ الضميرَ غيرُ عائدٍ الى الكلِّ . واللهُ أعلمُ .

• • • •

أمّا الذي يدلُّ على كلِّ واحدٍ [ة<sup>(٤)</sup>] من الصورِ التي ذكرناها - فنقولُ :

الدليلُ على أنَّه يجوزُ تأخيرُ البيانِ في النكرةِ : أنَّ اللهَ - تعالى - أمرَ بني إسرائيلَ بذبحِ بقرةٍ موصوفةٍ [ غيرِ منكرةٍ<sup>(٥)</sup> ] ، ثمَّ [ إنَّه<sup>(٦)</sup> ] لم يُبيِّنْها<sup>(٧)</sup> لهم ، حتى سألوها سوألاً بعدَ سوألٍ .

إنَّما قلنا : إنَّه لم يُردْ بقرةٌ منكرةٌ - لوجهين :

---

(١) ساقط من آ .

(٢) لفظى : «البيان» .

(٣) في ل ، آ : «فقد» .

(٤) لم ترد التاء في غير ح .

(٥) لم ترد في غير ص ، ح .

(٦) هذه الزيادة من آ .

(٧) لفظ آ : «يعينها» .

## الأول<sup>(١)</sup> :

أن قوله تعالى : « أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا هِيَ<sup>(٢)</sup> »  
و « مَالُونَهَا » وقول الله - تعالى - : « إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَأَفَارِضُ ،  
وَلَا بِكْرٌ<sup>(٣)</sup> » « إِنَّهَا بَقْرَةٌ صَفْرَاءُ » « إِنَّهَا بَقْرَةٌ  
لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ<sup>(٤)</sup> » ينصرف إلى ما أمرُوا بذبحه  
من قبل ، وهذه الكنايات تدلُّ على أن المأمور به ما كان ذبح بقرة  
مُنكَرَةً ، بل ذبح بقرة معينة .

## الثاني :

أن الصفات المذكورة في الجواب عن [ السؤال<sup>(٥)</sup> ] الثاني ، إما  
أن يقال : [ إنها<sup>(٦)</sup> ] صفات البقرة التي أمرُوا بذبحها أولاً ، أو  
صفات بقرة وجبت عليهم عند ذلك السؤال ، و<sup>(٧)</sup> انتسخ ما كان  
واجباً عليهم قبل ذلك .

(١) لفظ ص : «أحدهما» .

(٢) الآية (٦٨) من سورة «البقرة» .

(٣) الآية (٦٩) من سورة «البقرة» .

(٤) الآية (٧١) من سورة «البقرة» .

(٥) سقطت من آ .

(٦) سقطت من ل ، آ ، ولفظ ي : «هي» .

(٧) في ص : «أو» .



والأولُ : هو المطلوبُ ، والثاني : يقتضي أن يقع الاكتفاء بالصفات المذكورةِ آخراً<sup>(١)</sup> ، وأن لا يجب حصول الصفات المذكورة قبل ذلك ، ولتَمَّا أجمع<sup>(٢)</sup> المسلمون على أن تلك الصفات - بأسرها - كانت معتبرة : علمنا فساد هذا القسم .

• • • •

فإن قيل : لا يجوزُ التمسُّكُ بهذه الآية ؛ لأنَّ الوقتَ الذي أمرُوا<sup>(٣)</sup> فيه بذبح البقرة كانوا محتاجين إلى ذبحها ، فلو أخر الله البيان : لكان ذلك تأخيراً<sup>(٤)</sup> للبيان عن وقت الحاجة ، وأنه<sup>(٥)</sup> لا يجوزُ .

فإذن : ما تقتضيه الآية لا تقولون<sup>(٦)</sup> به ، وما تقولون<sup>(٧)</sup> به لا تقتضيه الآية .

نزلنا عن هذا المقام ، لكن : لا نسَمُّ أن المأمور به كان ذبح بقرة موصوفة بل ذبح بقرة كيف<sup>(٨)</sup> كانت فلَمَّا سألوا : تغيرت المصلحة

(١) لفظ آ : «أخرى» .

(٢) لفظ آ : «اجتمع» .

(٣) في آ ، ح : «فيه أمروا» .

(٤) عبارة ي : «تأخير البيان» .

(٥) في غير ح : «وذلك» .

(٦) في ل ، ي ، ص : «يقولون» .

(٧) في ل ، ي ، «يقولون» ، وفي ص : «يطلبونه» ، وهو تصحيف .

(٨) زاد في ح : «ما» .

ووجبت<sup>(١)</sup> عليهم بقرة<sup>أخرى</sup> .

وأما الكناياتُ - فلا نسلّمُ عودَها إلى البقرةِ ، ولمَ لا يجوزُ أنْ يُقالَ : إنّها كناياتٌ عن « القصةِ » ، و « الشأنِ » ؟ وهذه طريقةٌ مشهورةٌ عند العربِ .

سلّمنا أن هذه الكنايات تقتضي كون البقرةِ المأمورِ بِهَا ، موصوفةٌ ، لكنْ - ها هنا - ما يدلُّ على كونِها مُنكَرَةً ؛ وهو من ثلاثة أوجهٍ :  
الأولُ :

[ أن<sup>(٢)</sup> ] قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا

بِقَرَةٍ<sup>(٣)</sup> » أمرٌ<sup>(٤)</sup> بذبحِ بقرةٍ مطلقَةٍ ؛ وذلك يقتضي سقوطَ التكليفِ بذبحِ [ بقرةٍ<sup>(٥)</sup> ] أي بقرةٍ كانتْ ، وذلك يقتضي أن يكونَ اعتبارُ الصِّفةِ - بعد ذلك - تكليفاً جديداً .

الثاني :

لو كانَ المرادُ ذبحَ بقرةٍ معيَّنةٍ - لما استحقُّوا التعنيفَ على طلبِ البيانِ ، بل كانوا يستحقُّونَ المدحَ عليه . فلما عنَّفهم اللهُ - تعالى - في قوله<sup>(٦)</sup> :

(١) لفظ آ : « ووجب » .

(٥) آخر الورقة (١٧٣) من ل .

(٢) هذه الزيادة من ص .

(٣) الآية (٦٧) من سورة « البقرة » .

(٤) في ص : « أمروا » .

(٥) هذه الزيادة من آ .

(٦) في ل ، ي : « بقوله »

« قَذَّبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ <sup>(٦)</sup> » : علمنا تقصيرهم في  
الايان بما امروا به اولاً ، وذلك إنما يكون : لو كان المأمور به -  
أولاً - ذبح بقرة منكراً .

الثالث :

ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال : « لو ذبحوا  
أية بقرة أرادوا : لأجزأت [ عنهم ] ، لكنهم شددوا على أنفسهم :  
فشدد الله عليهم <sup>(١)</sup> » .

(٦) الآية (٧١) من سورة «البقرة» .

(٧) لفظ «عنهم» زيادة من ص ، ح .

أورد الامام المصنف في التفسير (٣٧٦/١) ط الخيرية أنه : « . . . . روى  
عن ابن عباس أنه قال : لو ذبحوا أية بقرة لأجزأت منهم ، لكنهم شددوا  
على أنفسهم فشدد الله عليهم » .

وأورده بلفظ آخر مطولاً في (٣٧٤/١) ، وقال : « . . . روى عن ابن  
عباس وسائر المفسرين . . . » .

وقال القرطبي في تفسيره (٤٤٨/١) ط دار الكتب الثالثة .

«قوله تعالى : (قالوا ادع لنا ربك) (سورة البقرة : ٦٨/٢) هذا تعني  
منهم وقلة طواعية ، ولو امتثلوا الأمر ، وذبحوا أي بقرة كانت - : لحصل  
المقصود ، لكنهم شددوا على أنفسهم ، فشدد الله عليهم . قال ابن عباس  
وابو العالية وغيرهما . ونحو ذلك روى عن الحسن البصري عن النبي صلى  
الله عليه وسلم » ا هـ .

فيكون موقوفاً على ابن عباس ، أو مرفوعاً من طريق الحسن . وان كان  
مرسلاً . وقد اقتبسه ببعض تصرف الشوكاني في تفسيره (فتح القدير :  
٨١/١) بدون عزو . ثم قال (ص ٨٣) :

أخرج البزاز عن أبي هريرة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :  
«ان بني اسرائيل لو أخذوا أدنى بقرة لأجزأهم ، أو لأجزأت عنهم» . =

سَلَّمْنَا : أن المأمور به ذبح بقرة [ معيَّنة <sup>(١)</sup> ] موصوفة ، لكن :  
 لِمَ لا يجوزُ أن يقالَ : البيانُ التامُّ <sup>(٢)</sup> قد تقدّم ، لكنّهم لم يتبيّنوا  
 لبلادِهم ، فاستكشّفوا طلباً للزيادة . فحكى اللهُ - تعالى - ذلكَ ؟ .

سَلَّمْنَا : أن البيانَ التامَّ لم يتقدّم ، فلمَ لا يجوزُ أن يقالَ :  
 إن موسى عليه السلام - كانَ قد أعلمهم بأنّ البقرةَ ليستَ مطلقّةً ، بل  
 معيَّنةٌ . ، فطلبوا البيانَ التفصيليَّ ؟ .

فالخاصُّ : أن البيانَ الاجماليَّ كانَ مقارناً ، والبيانَ التفصيليَّ كانَ  
 متأخراً ؛ وهو جائزٌ عندَ أبي الحسينِ - رحمه اللهُ .

• • • •

والجوابُ :

قولهُ : « الآيةُ تقتضي تأخيرَ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ » .

= وأخرج ابن أبي حاتم (الرازي) وابن مردويه ، عن أبي هريرة ، قال :  
 قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « لولا أن بني إسرائيل قالوا :  
 « وإنا إن شاء الله لَمُهدُونَ » ، ما أعطوا أبداً ، ولو أنهم اعترضوا  
 بقرة من البقر فذبجوها : لاجزأت عنهم ، ولكنهم شدّدوا فشدد الله عليهم »  
 وأخرج نحوه الفريابي وسعيد بن منصور وابن المنذر ، عن عكرمة يبلغ  
 به النبي صلى الله عليه وسلم .

وأخرجه ابن جرير عن ابن جريج يرفعه . وأخرجه ابن جرير عن  
 قتادة يرفعه أيضاً . وهذه الثلاثة مرسلة .

وأخرج نحوه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس . هـ .

(١) هذه الزيادة من ح .

(٢) لفظ ل : « العام » ، وهو خطأ .

(٥) آخر الورقة (٥٧) من ص .

قلنا : لانسلمُ ؛ لأنَّ ذلكَ إنّما يلزمُ لو كانَ الأمرُ [مقتضياً<sup>(١)</sup>] للفورِ - لكننا لا نقولُ بهِ .

• • • •

قولُه : « الكناياتُ عائدةٌ الى القصةِ<sup>(٢)</sup> والشأنِ » .  
قلنا : هذا باطلٌ ؛ لوجوهٍ :

أحدُها :

أنَّ [ هذه<sup>(٣)</sup> ] الكناياتِ لو كانتْ . عائدةً الى القصةِ ، والشأنِ - لكانَ الَّذي يبقى بعدَ ذلكَ غيرَ مقيّدٍ ؛ لأنَّه لا فائدةَ في قولِه :  
« بَقْرَةٌ صَفْرَاءُ<sup>(٤)</sup> » ، بل لا بدَّ منِ إضمارِ شيءٍ آخرَ .  
وذلكَ خلافُ الأصلِ .

أمّا إذا جعلنا الكناياتِ عائدةً الى المأمورِ بهِ - أولاً : لم يلزمْ هذا المحذورُ .

ع

(١) سقطت الزيادة من آ .

(٢) في آ : « الشأن والقصة » وانظر نفائس القراني (٢/٢٣٦ - ب) فلهذه اعتراض لطيف على استعمال الكلمتين معا وهو يرى عدم جواز استعمال الشأن الا فيما كان ضميره مذكرا ، والقصة فيما كان ضميره مؤنثا .

(٣) لم ترد الزيادة في ح .

(٥) آخر الورقة (١٥٨) من ح .

(٤) الآية (٦٩) من سورة «البقرة» .

(٥) آخر الورقة (١٠٥) من ي .

وثانيها <sup>(١)</sup> :

أنَّ الحكمَ برجوعِ الكناياتِ <sup>(٢)</sup> الى القصةِ والشأنِ [ خلافُ الأصلِ ؛ لأنَّ الكنايةَ يجبُ عودُها الى شيءٍ جرى ذكرُهُ ، والقصةُ والشأنُ <sup>(٣)</sup> ] لم يجرِ ذكرُهُما : فلا يجوزُ عودُ الكنايةِ اليهما ؛ [ لكننا <sup>(٤)</sup> ] خالفنا هذا الدليلَ للضرورةِ في بعضِ المواضعِ : فيبقى فيما عداهُ على الأصلِ .

وثالثها :

أنَّ الضميرَ في قوله تعالى : « مَا لَوْ نُهَا <sup>(٥)</sup> » ، و « مَا هِيَ <sup>(٦)</sup> » لا شكَّ أنَّه عائِدٌ الى البقرةِ [ المأمور بها : فوجبَ أنْ يكونَ الضميرُ في قوله : « إِنَّهَا بَقْرَةٌ صَفْرَاءُ » ، عائداً الى تلكَ البقرةِ <sup>(٧)</sup> ] ، وإلاَّ لم يكنْ الجوابُ مطابقاً للسؤالِ . . .

• • • •

- 
- (١) حرفت في آ الى : « وثالثها » .
  - (٢) لفظ ل ، ي ، ي : « الكناية » .
  - (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .
  - (٤) هذه الزيادة من ص .
  - (٥) في ل ، آ ، ص : « ما » .
  - (٦) الآية (٦٩) من سورة « البقرة » .
  - (٧) الآية (٧٠) من سورة « البقرة » .
  - (٨) ساقط من آ ، وقوله : « فوجب » في ح : « فيجب » ، والآية (٦٩) من سورة « البقرة » .
  - (٩) آخر الورقة (١٥٥) من آ .

قوله: « ان قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا

بَقْرَةً <sup>(١)</sup> » - [ أمرٌ بذبح بقرة <sup>(٢)</sup> ] مطلقاً .

قلنا : هب أن ظاهره يفيد الإطلاق - ونحن نسلّمه ، لكننا نقول :  
« المراد [ كان <sup>(٣)</sup> ] غير الظاهر - مع أنه تعالى ما بيّنه ، فما قلتموه  
لا يضرنا .

قوله : « لو كان ذلك لطيب البيان - [ لما <sup>(٤)</sup> ] استحضوا التعريف  
بقوله « وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ <sup>(٥)</sup> » .

قلنا : إن قوله - تعالى - « وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ <sup>(٥)</sup> » ،  
ليس فيه دلالة على أنهم فرطوا في أول القصة ، أو أنهم كادوا  
يُفَرِّطُونَ <sup>(٦)</sup> بعد استكمال البيان ، بل اللفظ محتمل لكل واحد -  
منهما - فنحمله على الأخير - وهو : أنهم لما وقفوا على تمام البيان  
توقفوا <sup>(٧)</sup> - عند <sup>(٨)</sup> ذلك - وما كادوا يفعلون .

(١) الآية (٦٧) من سورة «البقرة» .

(٢) ساقط من ل .

(٣) لم تزد الزيادة في ل .

(٤) سقطت من آ .

(٥) الآية (٧١) من سورة «البقرة» .

(٦) لفظ ل : «يفعلون» ، وهو تحريف .

(٧) حرفت في آ الى : «توافقوا» .

(٨) في ل ، آ : «عن» .

قوله <sup>(١)</sup> : « نُقِلَ عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : « شَدَّ دُورًا عَلَى أَنفُسِهِمْ ، فَشَدَّ دَآلَهُ عَلَيْهِمْ » .

قلنا : هذا من أخبار الآحاد - ومع <sup>(٢)</sup> تقدير الصحة - فلا يصلح <sup>(٣)</sup> معارضاً لنص الكتاب .

• • • •

قوله : « لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : كَانَ الْبَيَانُ <sup>(٤)</sup> حَاصِلًا ، لَكِنِّهِمْ لَمْ يَتَبَيَّنُوا » . قلنا : لوجهين :

الأول <sup>(٥)</sup> :

أنهم كانوا يلتمسون البيان ، ولو كان البيان <sup>(٦)</sup> حاصلًا - : لما التمسوه ، بل كانوا يطلبون التفهيم .

الثاني :

[ أن <sup>(٧)</sup> ] فقد التبيين <sup>(٨)</sup> - عند حضور <sup>(٩)</sup> هذا البيان - متعذر

(١) في غير ص : « وقوله » .

(٢) في ص : « وبتقدير » .

(٣) لفظ ل : « يصح » ، وكلاهما صحيح .

(٤) كذا في آ ، وفي النسخ الأخرى : « البيان كان حاصلًا » .

(٥) في ل ، ح : « أحدهما » .

(٦) لفظ ص : « حاضرا » وهو تصحيف طريف .

(٧) سقطت الزيادة من ص .

(٨) لفظ آ : « التعيين » .

(٩) كذا في ص ، ح . وفي النسخ الأخرى : « حضوره » .



ها هنا . ؛ لأنّ ذلكَ البيانَ ليسَ إلاّ وصفَ تلكَ البقرةِ ، والعاقلُ العارفُ بالّلغةِ إذا سمعَ تلكَ الأوصافَ : استحالَ أنْ لا يعرفها .

قولُهُ : « كانوا يطلبونَ البيانَ التفصيليَّ » .

قلنا : لو كانَ كذلكَ - لذكره - الله - تعالى : ازالةً للثمةِ .

• • • •

[ أمّا <sup>(١)</sup> ] الدليلُ على جوازِ تأخيرِ بيانِ <sup>(٢)</sup> « المخصَّصِ <sup>(٣)</sup> » :  
[ <sup>(٤)</sup> ] النقلُ .

أمّا النقلُ - [ فهو <sup>(٥)</sup> ] : أنَ اللهَ - تعالى - لمّا أنزلَ قولَهُ :

« إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ <sup>(٦)</sup> » - قال ابنُ الزُّبَيْرِ : « قد عبَدتُ الملائكةَ وعبَدَ المسيحُ <sup>(٧)</sup> ، فهو لاءُ حصبُ جهنَّمَ » . فتأخَّرَ بيانُ ذلكَ . ، حتّى أنزلَ اللهُ - تعالى - قولَهُ :

« إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى <sup>(٨)</sup> »

(٥) آخر الورقة (١٧٤) من ل .

(١) سقطت الزيادة من آ ، وفي ح : « وأما » .

(٢) لفظ آ : « البيان » .

(٣) لفظ ل : « التخصيص » .

(٤) سقطت الفاء من غير ح .

(٥) سقطت الزيادة من ص .

(٦) الآية (٩٨) من سورة « الأنبياء » .

(٧) لفظ ص : « عيسى » .

(٨) الآية (١٠١) من سورة « الأنبياء » .

فإن قيل : لا نسلم أن قوله تعالى : « وما تعبدون من دون الله (١) يندرج (٢) فيه الملائكة ، والمسيح .

وبيانه من وجهين :

الأول (٣) :

أن كلمة « ما » [ لِمَا (٤) ] لا (٥) يعقل ، فلا يدخلها المسيح ، والملائكة (٦) .

الثاني :

أن قوله تعالى : « إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ (٧) » خطاب مع العرب ، وهم ما كانوا يعبدون المسيح والملائكة ، بل كانوا يعبدون الأوثان .

سلمنا ذلك ، لكن تخصيص العام بدليل العقل جائزٌ - وما هنا (٨) -

(١) الآية (٩٨) من سورة «الانبياء» .

(٢) لفظ آ : «مندرج» .

(٣) في ل ، ح : «أحدهما» .

(٤) سقطت الزيادة من آ .

(٥) في آ : «ولم» .

(٦) راجع ص (٥٤٩-٥٥٣) من القسم الثاني من هذا الكتاب .

(٧) الآية (٩٨) من سورة «الانبياء» .

(٨) لفظ آ : «فها هنا» .

دلّ العقلُ على خروجِ الملائكةِ والمسيحِ ، فإنه لا يجوزُ تعذيبُ المسيحِ  
[ بجرمِ (١) ] الغيرِ وهذا الدليلُ كانَ حاضراً في عقولِهِمْ .

• • • •

ثم نقولُ : المسألةُ علميّةٌ ، وهذا خبرٌ واحدٌ : فلا يجوزُ  
إثباتُها (٢) بهِ .

سَلَّمنا صحّةَ الروايةِ ، لكنّ الرسولَ - عليه السلامُ - إنّما سكتَ :  
انتظاراً لتزولِ الرحيِّ عليهِ في تأكيدِ البيانِ العقليِّ ، واللَّفْظيِّ ، .

• • •

والجوابُ (٣) :

لا نسلمُ أنَّ صيغةَ «مَا» مختصّةٌ بغيرِ العقلاءِ ، والدليلُ عليهِ وجوهٌ :

أحدُها :

قوله تعالى : « وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى (٤) » « وَالسَّمَاءِ  
وَمَا بَنَاهَا (٥) » « وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (٦) » .

(١) سقطت الزيادة من آ .

(٢) في ص : «اثباته» .

(٣) عبارة ص : «قلت : الدليل على أن كلمة ما للعقلاء وجوه» .

(٤) الآية (٣) من سورة «الليل» .

(٥) الآية (٥) من سورة «الشمس» .

(٦) الآية (٣) من سورة «الكافرون» .

وثانيها :

اتَّفَقُ أَهْلُ الثَّلْغَةِ عَلَى وَرُودِ « مَا » بِمَعْنَى « الَّذِي » ، وَكَلِمَةُ « الَّذِي » مُتَنَاوِلَةٌ لِلْعُقُلَاءِ فَكَلِمَةٌ : <sup>(١)</sup> « مَا » - أَيْضاً - كَذَلِكَ <sup>(٢)</sup> .

وثالثها :

أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ مِنَ الْفَصَحَاءِ ، فَلَوْلَا أَنَّ كَلِمَةَ « مَا » تَتَنَاوَلُ <sup>(٣)</sup> الْمَسِيحَ وَالْمَلَائِكَةَ ، وَالْأَلْفَ : لَمَا أوردَهُ <sup>(٤)</sup> نَقْضاً عَلَى الْآيَةِ .

ورابعها :

أَنَّ الرَّسُولَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يردْ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> ذَلِكَ ، بَلْ سَكَتَ وَتَوَقَّفَ إِلَى نَزُولِ الْوَحْيِ ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ خَطَأً - فِي الثَّلْغَةِ - لَمَا سَكَتَ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ تَخْطِئِهِ .

وخامسها :

أَنَّهُ <sup>(٦)</sup> يُقَالُ : « مَا فِي مَلَكِي فَهُوَ صِدْقَةٌ » ، وَ « مَا فِي بَطْنِي جَارِيَتِي » <sup>(٧)</sup> فَهُوَ حَرٌّ ، [ وَ <sup>(٨)</sup> ] هُوَ يَتَنَاوَلُ الْإِنْسَانَ .

(١) فِي غَيْرِ ح : « وَكَلِمَةٌ » .

(٢) لَفْظِ ح : « لَهْم » .

(٣) لَفْظِ ح : « يَتَنَاوَلُ » .

(٤) كَذَا فِي ص ، ح ، وَفِي ل ، ي ، آ : « أوردوه » .

(٥) لَفْظِ ل : « عَلَيْهِمْ » .

(٦) فِي آ : « إِنْ نَقَلَ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٧) عِبَارَةٌ آ : « وَمَا فِي بَطْنِي فَهُوَ جَارِيَتِي » .

(٨) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ آ .

## وسادسها :

[ أنها <sup>(١)</sup> ] لو كانت مختصةً بغير من يعلم <sup>(٢)</sup> - لَمَا • كان لقوله تعالى : « مِنْ دُونِ اللَّهِ <sup>(٣)</sup> » فائدةٌ ؛ لأنه إنما يحتاجُ الى الاحترازِ : حيثُ يصلحُ <sup>(٤)</sup> الاندراجُ .

قولُهُ : « الخطابُ <sup>(٥)</sup> كانَ مع العربِ - وهم ما كانوا يعبدونَ الملائكةَ والمسيحَ » .

قلنا : الروايةُ المشهورةُ <sup>(٦)</sup> أنهُ [ قد <sup>(٧)</sup> ] كانَ من العربِ من يعبدُ الملائكةَ والمسيحَ - وقد ذكرَ الواحدى <sup>(٨)</sup> وغيرُهُ ذلكَ في سببِ نزولِ

(١) لم ترد الزيادة في غير ص .

(٢) عبارة آ : « ذوي العقل » .

(٥) آخر الورقة (١٥٩) من ح .

(٣) الآية (٩٨) من سورة الأنبياء .

(٤) في غير ص : « يصح » .

(٥) في آ زيادة « ان » .

(٦) لفظ ص « مشهورة » .

(٧) لم ترد في ل .

(٨) هو : علي بن أحمد بن محمد بن متّويه الواحدى المتويّ - أو النيسابوريّ ، كنيته أبو الحسن ، توفي سنة (٤٦٨) . راجع انباه الرواة (٢٢٣/٢) ، وطبقات ابن السبكي (٢٨٩/٣) ، والاسنوي (٥٣٨/٢) ، وطبقات القراء (٥٢٣/١) ، والوفيات (٤٧٣/١) والعبر (٢٦٧/٣) ، ومرآة الجنان (٩٦/٣) ، والبداية (١١٤/١٢) ، وقال عنه : « بن بويه » والنجوم (١٠٤/٥) ، والبغية (١٤٥/٢) ، وطبقات المفسرين للسيوطي =

هذه الآية (١) .

[ و (٢) ] لأن هذه الآية لو (٣) كانت خطاباً مع عبدة الأوثان فقط -  
لما جاز توقف النبي - صلى الله عليه وسلم - عن تخطئة السائل .  
قوله : « كل أحد يعلم أن تعذيب الرجل بجرم الغير لا يجوز » .  
قلت : نعم ، لكن (٤) [ ألا (٥) ] يصح دخول الشبهة - في أن  
أولئك المعبودين كانوا راضين بذلك أم لا ؟ وعند ذلك يصح (٦)  
السؤال .

قوله : « هذه الرواية من باب الآحاد » .

قلنا : لا نسلم ؛ فإن المفسرين اتفقوا على ذكرها في سبب نزول  
هذه الآية ؛ وذلك يدل على الاجماع .

سلمنا : أنه من الآحاد ؛ لكننا بيننا : أن التمسك بالأدلة اللفظية -

---

= ص (٢٣) ، وطبقات المفسرين للداودي (٣٨٧/١) ، وطبقات ابن  
هداية (٥٨) .

(١) راجع : أسباب النزول ص (١٧٥) ط مصطفى الحلبي الثانية .

(٢) سقطت من ي ، ح .

(٣) في ص : « ولو » ، وفي آ : « لو نزلت » .

(٤) في آ : « ولكن » .

(٥) لم ترد الزيادة في ل ، آ .

(٦) لفظ ي : « فصح » .

أينما <sup>(١)</sup> كانَ - : لا يفيدُ إلا الظنَّ ، وروايةُ الأحادِ . صالحةٌ لذلكَ .  
واللهُ أعلمُ .

• • • •

[ و <sup>(٢)</sup> ] أمّا المقولُ - فمن وجهين :

[ أحدهما <sup>(٣)</sup> ] :

وهو أن نقولَ <sup>(٤)</sup> لأبي عليٍّ ، وأبي هاشمٍ : لو لم يجزَّ تأخيرُ بيانِ  
التخصيصِ في الأعيانِ - لما جازَ تأخيرُ بيانِ التخصيصِ في الأزمانِ  
لكن جازَ هذا : فجازَ ذلكَ .

بيانُ . الملازمةِ : أنه لو لم يجزَّ تأخيرُ [ بيانِ <sup>(٥)</sup> ] المخصَّصِ <sup>(٦)</sup>  
في الأعيانِ - لكانَ ذلكَ ؛ لأنَّ تأخيرَهُ يُوهِمُ العمومَ - وهو جهلٌ .  
وهذا المعنى قائمٌ في تأخيرِ المخصَّصِ في الأزمانِ : فعدمُ الجوازِ -  
هناكَ <sup>(٧)</sup> - يقتضي عدمَ الجوازِ ها هنا .

فإن قيلَ : الفرقُ من وجهينِ . : .

(١) لفظ آ : «أيها» .

(٥) آخر الورقة (١٥٦) من آ .

(٢) لم ترد الواو في غير ص .

(٣) سقطت الزيادة من ح ، ي .

(٤) لفظ ل ، ي : «يقول» .

(٥) آخر الورقة (١٧٥) من ل .

(٥) هذه الزيادة من ح ، آ .

(٦) لفظ ي ، ح : «التخصيص» .

(٧) في ل : «ها هنا» .

الأول<sup>(١)</sup> :

[ أن<sup>(٢)</sup> ] الخطاب المطلق معلوم أن حكمه مرتفع : لعلمنا بانقطاع [ سبب<sup>(٣)</sup> ] التكليف ، وليس كذلك المخصوص .

وثانيهما :

أن احتمال النسخ - في المستقبل - لا يمنع المكلف - في الحال - من العمل ؛ أمّا [ أن<sup>(٤)</sup> ] احتمال التخصيص - في الحال - يمنع<sup>(٥)</sup> من العمل - لأنه لا يدري [ أنه<sup>(٦)</sup> ] هل هو مندرج تحت الخطاب ، أم لا ؟

\*\*\*

[ و<sup>(٧)</sup> ] الجواب عن الأول :

أن الله - تعالى - لو قال لنا : « صلّوا كل يوم جمعة » - لاقتضى ظاهر<sup>(٨)</sup> [ الدوام ] ، فإذا خرج منه [ ما<sup>(٩)</sup> ] بعد الموت -

(١) في غير ص : « أحدهما » .

(٢) هذه الزيادة من ص .

(٣) لم ترد الزيادة في ل ، ي ، آ .

(٤) هذه الزيادة من ص .

(٥) كان الواجب اضافة الفاء اليها او الى كلمة « لأنه » بعدها لأن

احدهما ينبغي ان يكون جواباً « أمّا » ، لكن المصنف - رحمه الله - كثيراً ما يتسامح فيها .

(٦) لم ترد الزيادة في ل .

(٧) لم ترد الواو في ص .

(٨) سقطت الهاء من ح .

(٩) سقطت الزيادة من ص .



للدلالة : بقى الباقي على ظاهره ؛ فإن جاز أن يكون حكم الخطاب مرتفعاً مع الحياة والتمكّن ، ولا <sup>(١)</sup> يدل - ألبتة - <sup>(٢)</sup> على ذلك ، وإن كان ظاهر الخطاب يتناولته - : جاز مثله في العموم .

وعن الثاني :

أن الفرق <sup>(٣)</sup> الذي ذكرتموه إنَّما يظهر لو أخر الله - تعالى - البيان عن وقت الحاجة ؛ أما إذا أخره عن وقت الخطاب ، لا عن وقت الحاجة - : لم يجب على المكلف الاشتغال بالفعل <sup>(٤)</sup> : فلا حاجة في ذلك [ الوقت <sup>(٥)</sup> ] الى تمييز المكلف [ به <sup>(٦)</sup> ] عن غيره ، [ كما لا حاجة - هناك - الى تمييز وقت التكليف عن غيره ] <sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

الدليل الثاني :

أجمعتنا على أنه يجوز أن يأمر الله - تعالى - المكلفين بالأفعال مع أن كل واحدٍ - منهم - يجوز أن يموت قبل وقت الفعل : فلا <sup>(٨)</sup>

(١) في آ : «والا» ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في ل ، ص ، وفي النسخ الأخرى : «الله» .

(٣) عبارة ي : «العرف التي» .

(٤) لفظ آ : «بالعلم» .

(٥) لم ترد الزيادة في ص .

(٦) هذه الزيادة من ص .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من آ ، وقوله : «تمييز وقت» في ل ،

ي ، ص : «وقت تمييز» .

(٨) في ل ، ي : «ولا» .

يكونُ مراداً بالخطاب ، وفي ذلك تشكيكٌ<sup>(١)</sup> فيمن أريدَ . بالخطابِ ، وهذا هو تخصيصٌ<sup>(٢)</sup> ، [ و<sup>(٣)</sup> ] لم يتقدّم بيانهُ .  
 [ و<sup>(٤)</sup> ] احتجَّ أبو الحسينِ : - رحمه الله - على المنعِ من تأخيرِ بيانِ ما له ظاهرٌ - إذا استعملَ في غيرِه - بوجهين<sup>(٥)</sup> :

الأول :

أنَّ<sup>(٦)</sup> العمومَ خطابٌ لنا - في الحال - بالاجماعِ ، والمخاطبُ إمّا أن لا يقصدَ إفهامنا - في الحال - أو يقصدَ ذلك .

والأولُ ، باطلٌ لوجوه :

أحدُها :

أنَّهُ إن لم يقصدَ إفهامنا : انتقضَ كونهُ مخاطباً [ لنا<sup>(٧)</sup> ] ؛ لأنَّ المعقولَ من قولنا : إنَّه مخاطبٌ لنا : أنه قد وجَّهَ الخطابَ<sup>(٨)</sup> نحونا ، ولا معنىَ لذلكَ إلاَّ أنه قصدَ إفهامنا .

(١) كذا في آ ، وفي ص ، ي ، ح : « شككنا » ، ولفظ ل : « شكنا » .

(٢) آخر الورقة (١٠٦) من ي .

(٣) لفظ ح : « التخصيص » .

(٤) كذا في ح ، وفي آ : « بما » ، ولم ترد في غيرهما .

(٥) هذه الزيادة من آ .

(٦) في غير ص : « من وجهين » .

(٧) في آ : « بأن » .

(٨) سقطت من آ ، ص .

(٩) لفظ ص : « كلامه » .

## وثانيها :

أنّه لو لم يقصد إفهامنا - في الحال - مع أنّ ظاهره يقتضي كونه خطاباً لنا في الحال - : لكان قد أغرانا بأنّ نعتقد أنّه [ قد <sup>(١)</sup> ] قصد إفهامنا - في الحال - : فيكون قد قصد أن نجهل ؛ لأنّ من خاطب قوماً بلغتهم : فقد أغراهم بأن يعتقدوا فيه أنّه قد عني ما عنوه <sup>(٢)</sup> .

## وثالثها :

أنّه لو لم يقصد إفهامنا [ لكان عبثاً ؛ لأنّ الفائدة في الخطاب ، افهام المخاطب .

## ورابعها :

أنّه لو جاز أن لا يقصد <sup>(٣)</sup> [ افهامنا بالخطاب : جازت <sup>(٤)</sup> مخاطبة العربي بالزنجية - وهو لا يحسنها - اذا <sup>(٥)</sup> كان غير واجب افهام المخاطبين بل ، ذلك <sup>(٦)</sup> أولى بالجواز ؛ لأنّ الزنجية ليس لها ظاهر عند العربي يدعوه الى اعتقاد معناه ؛ ولو جازت مخاطبة العربي بالزنجية <sup>(٧)</sup> ، وبين له بعد مدّة - [ جازت مخاطبة النائم ، وبين

(١) هذه الزيادة من ص .

(٢) كذا في ص ، ح ، ي ، وعبارة آ : «ما قد غيره» ، ونحوها في ل مع حذف كلمة «قد» .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من آ .

(٤) لفظ آ ، ص : «جاز» .

(٥) لفظ ي : «اذا» ، وفي ل : «ان» .

(٦) في ل ، ي ، آ : «ذاك» .

(٧) لفظ آ : «بالعجمية» .

له بعد مدّة (١) ، وأن يقصد الإنسان بالتصويت والتصفيق شيئاً  
بيّنه بعد مدّة .

فإن قلت : خطاب الزنج لا يفهم منه العربي شيئاً : فلم يجز أن  
يخاطبوا به ، وليس كذلك خطاب العربي [ به (٢) ] المجرى ؛ لأن  
العربي يفهم [ منه (٣) ] شيئاً [ ما (٤) ] ؛ لأن قول الله تعالى : « وأقيموا  
الصلاة (٥) » قد فهم منه الأمر بشيء ، وإن لم يُعرف ما هو .  
قلت : (٦) فإن جاز أن يكون اسم الصلاة واقعاً على الدعاء ،  
ويريد الله [ به (٧) ] غيرهُ ، ولا يبين لنا - جاز أن يكون ظاهر قوله  
تعالى : « أقيموا (٨) » للأمر ، [ ولا يستعملهُ في الأمر (٩) ]

(١) ساقط من ح .

(٥) آخر الورقة (١٦٠) من ح .

(٢) سقطت الياء من ل .

(٣) سقطت الزيادة من ص .

(٤) لم ترد الزيادة في آ .

(٥) الآية (٤٣) من سورة «البقرة» .

(٦) كذا في ص ، وفي ي ، آ ، ح : «وان» ، ولفظ ل : «فان» ،

وفي المعتمد لأبي الحسين : «قيل ان» ، ولا زال الكلام له .

(٧) هذه الزيادة من ح .

(٨) من الآية (٤٣) من سورة «البقرة» ، وزيد في ل بعده : « الصلاة » ،

وموضع الاستشهاد : «أقيموا» وحدها ، وفي المعتمد أيضاً كما أثبتنا .

(٩) ساقط من ص .

ولا يبين<sup>(١)</sup> لنا ذلك ، وفي ذلك مساواته لخطاب الزنج ؛ لأننا لا نفهم منه شيئاً أصلاً

وأما القسم الثاني : وهو : أنه أراد إفهامنا - في الحال - فلا يخلو إما أن يريد أن يفهم<sup>(٢)</sup> أن<sup>(٣)</sup> مرادَه ظاهره ، أو غير ظاهره . فإن أراد الأول : فقد أراد منا الجهل .

وإن أراد الثاني : فقد أراد [ منا<sup>(٤)</sup> ] ما لا سبيل إليه .

ثم قال أبو الحسين<sup>(٥)</sup> : وهذه الدلالة تتناول العام<sup>(٥)</sup> المستعمل في الخصوص ، والمطلق المقيد<sup>(٦)</sup> للتكرار المنسوخ ، والأسماء المنقولة إلى الشريعة<sup>(٧)</sup> . والنكرة إذا أريد بها شيء معين<sup>(٨)</sup> ؛ لأن الكل مستعمل<sup>(٨)</sup> في خلاف ظاهره .

• • • •

(١) في ص ، ح : «يتبين» .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط كله من آ ، وقوله : «منه» في غير ح : «به» . وكذلك في المعتمد ، وقوله : «أصلاً» لم ترد في ح ، وسقطت كلمة : «أن» من ل ، آ .

(٣) هذه الزيادة من ي ، ح .

(٤) في نفس الموضع (٣٤٤/١) .

(٥) في ي زيادة : «المخصوص» ، وما أثبتناه الموافق لما في المعتمد .

(٦) كذا في ص ، ح ، ي ، آ ، وكذلك في المعتمد ، وعبارة ل :

المقيد للنكرة أو المنسوخ ، وهو تصرف من الناسخ .

(٧) في ل ، ي ، آ : «الشرعية» .

(٨) آخر الورقة (١٧٦) من ل .

(٨) لفظ ص : «يستعمل» .

الثاني (١) :

لو جازَ أنْ يريدَ بالعمومِ الخصوصَ ، ولا يبيِّنُ لنا (٢) ذلكَ - في الحال - ولا يشعرُ [نا (٣)] بأنَّه [بخلافه (٤)] - : لم يكنْ لنا طريقٌ الى معرفةِ وقتِ الفعلِ ، الَّذي يقفُ وجوبُ البيانِ عليه ؛ لأنَّه لو قيلَ [ لنا (٥) ] : « صلُّوا غداً » - جوزنا أنْ يكونَ المرادُ بقوله (٦) : غداً ، بعد غدٍ ، وما بعده أبداً - لأنَّ كلَّ ذلكَ يُسمَّى غداً مجازاً - ولا يبيِّنُه (٧) لنا . فلا (٨) يقفُ (٩) وجوبُ البيانِ على غايةٍ . وفيه تعذُّرٌ علمينَا بالمرادِ بالخطابِ .

فإن قلتَ : اذا بيِّنَ في غدٍ (١٠) صفةَ العبادةِ ، ثم قالَ : « افعلوها الآنَ » - : علمنا أنَّه يجبُ فعلُها في ذلكَ الوقتِ .  
قلتُ : لا يصحُّ لكم ذلكَ ؛ لأنَّه يجوزُ أنْ يكونَ عتقُ بقوله :

(١) أى : الوجه الثاني من الوجهين الذين تقدمت أشارته لهما .

(٢) في ص : « ذلك لنا » .

(٣) هذه الزيادة من ص .

(٤) سقطت من ي .

(٥) آخر الورقة (١٥٧) من آ .

(٥) لم ترد الزيادة في ل ، ي .

(٦) في ح : « من قوله » .

(٧) وردت هذه العبارة في المعتمد بصيغة « ولا بد منه لنا » .

(٨) في ل : « ولا » .

(٩) في ي زيادة : « وقت » .

(١٠) في ل ، ي ، آ : « الغد » .

«الآن» - وقتاً متراخياً على طريق المجاز ، ولا <sup>(١)</sup> يبيِّنُهُ [ لنا <sup>(٢)</sup> ]  
 في الحال : كما جازَ مثلهُ في سائرِ الألفاظِ <sup>(٣)</sup> .

• • • •

والجوابُ عنِ الأوَّلِ :

من حيثِ المعارضةُ ، ومن حيثِ الجوابُ .  
 أمَّا المعارضةُ - فمن ثلاثةِ أوجهِ :

أحدُها <sup>(٤)</sup> :

أنَّ العمومَ خطابٌ لنا - في الحال - مع أنَّه لا يجوزُ اعتقادُ استغراقه  
 عندَ سماعه ، بل لا بدُّ [من <sup>(٥)</sup>] أنْ نُفتشَ <sup>(٦)</sup> الأدلَّةَ السمعيَّةَ والعقليَّةَ  
 فننظرُ <sup>(٧)</sup> : هل فيها ما يخصُّه ، [ أم لا ؟ ] فإنْ لم يوجدْ فيها ما يخصُّه <sup>(٨)</sup> :  
 قضى بعمومه ، وفي <sup>(٩)</sup> زمانِ التوقفِ ، الخطابُ بالعمومِ قائمٌ  
 [ مقامه <sup>(١٠)</sup> ] - مع أنَّه لا يجوزُ اعتقادُ ظاهره : فانقضَّ <sup>(١١)</sup> قولُكم .

(١) لفظ ص : «فلا» .

(٢) هذه الزيادة من آ .

(٣) انتهى كلام أبي الحسين فراجع المعتمد (١/٣٤٢ - ٣٤٥) .

(٤) في غير ح : «الأول» .

(٥) لم ترد في ي ، ح ، ص .

(٦) عبارة ح : «وأن يفتش عن» ، وفي ص : «أن يفتش» .

(٧) في ح ، ي : «فينظر» ، وفي آ : «لينظر» .

(٨) ساقط من ح ، وفي ص زيادة «كان» بعد «فان» .

(٩) في غير ص : «ففي» .

(١٠) هذه الزيادة من ص .

(١١) لفظ آ : «فتناقض» .

أجاب أبو الحسين - رحمه الله - عنه : بأن من لم يُجوز أن يسمع  
 المكلف العام دون الخاص ، لا يلزمه هذا السؤال ، ومن جَوَزَ<sup>(١)</sup>  
 ذلك - فله أن يُجيب عن السؤال : بأن<sup>(٢)</sup> ما يعلمه المكلف من  
 كثرة الأدلة<sup>(٣)</sup> والسنن - يجوز - معه - أن يكون فيها ما يدل على أن  
 المراد بالخطاب غير ظاهر [ ه<sup>(٤)</sup> ] فيصير<sup>(٥)</sup> ذلك كالإشعار  
 بالتخصيص<sup>(٦)</sup> .

• • • •

### والجواب :

أما أنه [ لا<sup>(٧)</sup> ] يجوز أن يسمع المكلف العام دون الخاص فهذا  
 المذهب باطل - عندك - وتخريج النقص بالمذهب الباطل - باطل .

وأما قوله : « علمه بكثرة السنن ، كالإشعار بالتخصيص » .

قلنا : فإذا جَوَزْتَ أن يكون تجويزه لقيام المخصص [ في<sup>(٨)</sup>  
 الحال ] ، مانعاً [ له<sup>(٩)</sup> ] من اعتقاد الاستفراق - في الحال - [ فليم

(١) لفظ ل ، في «يختر» .

(٢) لفظ ل : «فان» .

(٣) في غير آ : «السنن والأدلة» .

(٤) سقط هذا الضمير من ل .

(٥) في ل : «ويصير» .

(٦) لفظ آ : «بالمخصص» .

(٧) سقطت من ل ، ي ، آ .

(٨) ساقط من آ .

(٩) لم ترد الزيادة في ص .



لا يجوزُ أن يكونَ تجويزُهُ لحدوثِ المخصَّصِ في ثاني الحال ، مانعاً له من اعتقادِ الاستغراقِ في الحالِ (١) [ فهذا (٢) أول المسألة .

وثانيها :

أجمعتنا : على أنه يجوزُ تأخيرُ بيانِ (٣) المخصَّصِ بزمانٍ قصيرٍ (٤) ، وأن تُعطفَ جملةٌ من الكلامِ على جملةٍ أخرى ، ثم تبينُ الجملةُ الأولى عقيبَ الثانيةِ ، وأن يُبيِّنَ المخصَّصُ بالكلامِ الطويلِ . وهذه (٥) الصورُ الثلاثةُ نقضُ (٦) على ما ذكره (٧) .

• • • •

فإن قلتَ : إننا لا نجوزُ (٨) تأخيرَ البيانِ إلاَّ مقداراً ما [ لا (٩) ] ينقطعُ عن السامعِ توقعُ شرطٍ يردُّ على الكلامِ ، وإنما نجوزُ (١٠)

---

(١) ساقط من آ ، وقوله : «المخصَّص» ، جاء في ي بدون «أل» كما لم ترد كلمة «له» فيها .

(٢) في ل ، آ ، ح : «وهذا» .

(٣) صحفت العبارة في آ الى : «البيان المخصوص» .

(٤) لفظ آ : «قريب» .

(٥) في ل ، آ : «فهذه» .

(٥) آخر ل (٤٨) من ص .

(٦) كذا في ي ولعله الأصح ، ولفظ غيرها : «تقضى» .

(٧) لفظ ل : «ذكروه» ، وفي آ : «ذكرناه» .

(٨) ل : «انه لايجوز» .

(٩) س ن ت من ل ، ي ، آ .

(١٠) لفظ ل ، ي ، آ : «يجوز» .

البيان بالطويل من القول أو <sup>(١)</sup> الفعل : اذا لم يتم البيان إلا [ بهما ،  
وإذا لم يتم إلا <sup>(٢)</sup> ] كذلك : لم <sup>(٣)</sup> يكن فيه تأخير البيان .

قلت : إن ظاهر لفظ العموم يفيد الاستغراق - فحال ما سمع ذلك  
اللفظ يتوجه عليه [ التقسيم الذي <sup>(٤)</sup> ] ذكره أبو الحسين : من أنه  
إما أن يكون غرض المخاطب به الافهام ، أو لا يكون غرضه  
الافهام ؛ والثاني باطل : فتعين الأول .

فإما أن يكون غرضه افهام ما أشعر به الظاهر : فيكون مريداً  
للجهل <sup>(٥)</sup> ؛ أو غيره : فيكون طالباً <sup>(٦)</sup> مالا سبيل إليه .

\* \* \* \*

فإن قلت : تجويز السامع أن يأتي المتكلم <sup>(٧)</sup> بعد [ ذلك <sup>(٨)</sup> ]  
الكلام بشرط ، أو استثناء - بمنعه من حمل <sup>(٩)</sup> هذا اللفظ على  
ظاهره .

(١) كذا في ص ، وفي النسخ الأخرى : «و» .

(٢) ساقط من ل ، ص .

(٣) في ص : «فلم» .

(٤) ساقط من آ

(٥) لفظ ل : «للمجمل» وهو تصحيف .

(٦) كذا في ح ، وفي النسخ الأخرى : «لما» .

(٧) آخر الورقة (١٦١) من ح .

(٨) عبارة آ : «اتيان المكلف بعده» .

(٩) هذه الزيادة من ص ، ح .

(٩) في آ : «حملة» ، وما بعده في ص : «ذلك» ، ولم ترد في آ .

قلتُ : فليَمَ لا يجوزُ أنْ يُقالَ - في مسألتنا (١) - : تجويزُ السامعِ  
 أنْ يأتيَ المتكلمُ - حالَ الزامِ التكليفِ - بدليلٍ مخصَّصٍ (٢) : بمنعهِ  
 من حملِ اللفظِ على ظاهرهِ ؟ [ و (٣) ] هذا أولُ المسألةِ .

وثالثُها :

أنا نجوزُ أنْ يأمرَ اللهُ - تعالى - المكلفينَ بالأفعالِ ، مع أنَّ  
 كلَّ واحدٍ - منهم - يجوزُ أن يموتَ قبلَ [ وقتِ (٤) ] الفعلِ ،  
 فلا (٥) يكونُ مراداً بالخطابِ - وفي ذلك شكنا (٦) فيمن أريدَ (٧)  
 بالخطابِ - وهذا تخصيصٌ (٨) لم يتقدَّم بيانهُ الأبتةُ .

ورابعُها :

أنَّ غيرَ أبي الحسينِ - من المعتزلةِ - اتفقوا على جوازِ تأخيرِ [ بيانِ (٩) ]  
 النسخِ اجمالاً ، وتفصيلاً ؛ وحيثُ : ينتقضُ دليلُهم به ؛ لأنَّ  
 اللَّفظَ إذا أفادَ الدوامَ - مع أنَّ الدوامَ غيرُ مرادٍ - فإنَّ أَرادَ ظاهرَهُ :

ع

(١) عبارة آ : «في مسألتنا أن يقال» .

(٢) لفظ ل ، ي آ : «مخصوص» .

(٣) لم ترد الواو في آ : «ف» .

(٤) لم ترد الزيادة في ي .

(٥) في ي : «ولا» .

(٦) كذا ص ، ح ، ي : «شكنا» ، ولفظ آ ، ل : «شكنا» .

(٧) لفظ آ : «أراد» .

(٨) في ي : «التخصيص» .

(٩) آخر الورقة (١٧٧) من ل .

(٩) سقطت الزيادة من ل ، ي ، آ .

فقد أرادَ الجَهلَ ، وإن أرادَ غيرَ ظاهرِهِ : فقد أرادَ ما لا سبيلَ اليهِ .  
وما يذكرونهُ - من الفرقِ - فقد ذكرناهُ ، وأجبنا<sup>(١)</sup> [ عنه<sup>(٢)</sup> ] .

• • • •

وأما من حيثُ الجوابُ - فمن وجهين :

الأولُ :

أن نقولَ<sup>(٣)</sup> : [ ما<sup>(٤)</sup> ] المرادُ من قولِكَ : « المخاطبُ إمَّا أنْ  
يكونَ غرضُهُ افهامنا ، أو لا يكونَ غرضُهُ ذلكَ » ؟ .

ان عنيَتَ بالإفهامِ إفادةَ القطعِ واليقينِ : فليسَ غرضُهُ ذلكَ ، بل  
غرضُهُ \* منه : الافهامُ بمعنى إفادةِ الاعتقادِ الراجحِ والظنِّ الغالبِ ،  
الغالبِ ، مع تجويزِ نقيضِهِ .

فلمَ قلتَ : إنَّهُ على هذا \* التقديرِ يكونُ عابثاً ،<sup>(٥)</sup> ويكونُ مغرباً ،  
بالجَهلِ ؟ .

وبهذا الجوابِ<sup>(٦)</sup> : يظهرُ الفرقُ بينَ ما إذا كانَ الغرضُ ذلكَ ،

- 
- (١) في غيرِ ص : « وأجبناه » .  
(٢) لم ترد الزيادة في ح .  
(٣) لفظ ل ، ي : « يقول » .  
(٤) سقطت من ل .  
(٥) آخر الورقة (١٠٧) من ي .  
(٥) آخر الورقة (١٥٨) من آ .  
(٥) في ح زيادة « أن » .  
(٦) كذا في آ ، وفي ل ، ي ، ص ، ح : « الحرف » .

وبينَ خطابِ العربيِّ بالزنجيةِ ؛ لأنَّ - هناك - لا يمكنُ أن يكونَ الغرضُ إفادةً <sup>(١)</sup> الاعتقادِ الراجحِ ، [ فإنه لا يفهم منه شيئاً .

وان عبتَ بهِ : أنَّ غرضه إفادةُ الاعتقادِ الراجحِ <sup>(٢)</sup> [ كيفَ كانَ - أعني القدرَ المشتركَ بينَ الاعتقادِ [ الراجحِ ] <sup>(٣)</sup> ] المانعِ من النقيضِ ، و [ بينَ <sup>(٤)</sup> ] الاعتقادِ الراجحِ المجوزِ للنقيضِ - : فهذا مسلمٌ ، ولكنَّ هذا القدرَ لا يمنعُ من ورودِ المخصَّصِ ؛ لأنَّ لو امتنعَ : لكانَ ذلكَ الاعتقادُ مانعاً من النقيضِ - مع أننا فرضناه غيرَ مانعٍ [ منه <sup>(٥)</sup> ] .

• • • •

ثم الذي يدلُّ على أنَّ الغرضَ من الخطابِ إفادةُ أصلِ الاعتقادِ الراجحِ ، لا إفادةُ الاعتقادِ [ الراجحِ ] <sup>(٦)</sup> [ المانعِ من النقيضِ - هو : أنَّ دلالةَ الأدلَّةِ اللفظيةِ تتوقفُ <sup>(٧)</sup> على كونِ النحوِ ، <sup>(٨)</sup> واللغةِ والتصريفِ منقولاً بالتواترِ ، على عدمِ الاشتراكِ ، والمجازِ والتخصيصِ <sup>(٩)</sup> ،

- 
- (١) في ص : «إفادته» .  
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من آ .  
(٣) لم ترد الزيادة في غير ص ، ح .  
(٤) هذه الزيادة من ح .  
(٥) هذه الزيادة من ص .  
(٦) زادها ص .  
(٧) لفظ ح : «يتوقف» .  
(٨) في ل ، ي ، آ ، ص : «اللغة والنحو» .  
(٩) في آ : «والنسخ والتخصيص» .

والنسخ ، والاضمار ، [ والنقل <sup>(١)</sup> ] ، والتقديم والتأخير ، وعدم المعارض العقلي والنقلي ، وكل هذه المقدمات <sup>(٢)</sup> ظني <sup>(٣)</sup> ، وما يتوقف على الظني أولى أن يكون ظنياً .

• • • •

فثبت أن الدلائل <sup>(٤)</sup> اللفظية لا تفيد إلا الاعتقاد الراجح ، وهذا القدر لا ينافيه احتمال ورود المخصص <sup>(٥)</sup> بعده .

ومما يحقق ذلك <sup>(٦)</sup> : أن الغيم الرطب - في الشتاء - يفيد ظن نزول المطر ، ثم قد لا يوجد في بعض الأوقات ، ثم لا يكون هذا العدم قادحاً في ذلك الظن ، والا <sup>(٧)</sup> : لتوقف تحقيق <sup>(٨)</sup> ذلك الظن على انتفاء هذا العدم .

فحينئذ يكون ذلك الظن قطعاً ، لا ظناً - هذا خلف - : فكذا هنا : اللفظ العام لا يفيد إلا ظن الاستغراق ، وهذا القدر لا يمنع من حدوث المخصص <sup>(٩)</sup> . والله أعلم .

(١) سقطت الزيادة من ل ، ي ، آ .

(٢) لفظ ل ، ي : «المقامات» .

(٣) في آ : «فما» .

(٤) لفظ ل ، ي : «الدلالة» .

(٥) في ل ، آ : «التخصيص» .

(٦) في ل ، ص ، ي زيادة : «وهو» ، وفي ح : «هو» .

(٧) في آ : «ولا يتوقف» .

(٨) لفظ ل ، آ : «تحقيق» .

(٩) لفظ ل : «التخصيص» .

## الوجه الثاني : في الجواب :

- أن اللفظ العام إن وُجِدَ مع المخصَّصِ : دلّ <sup>(١)</sup> المجموعُ -  
الحاصلُ منه ، ومن ذلك المخصَّصِ - <sup>(٢)</sup> على الخاصِّ .
- وإن وُجِدَ خالياً عن المخصَّصِ : دلّ هو - مع عدمِ المخصَّصِ -  
على الاستفراقِ . وذلك متردِّدٌ بينَ هاتينِ الحالتينِ <sup>(٣)</sup> - على السواءِ -  
فهو : بالنسبةِ الى هاتينِ الحالتينِ <sup>(٤)</sup> كاللفظِ المشتركِ : بالنسبةِ الى مفهوماتِهِ ،  
والمتواطئِ بالنسبةِ الى جزئياتِهِ - فكما أنه يجوزُ عندَ أبي الحسينِ ورودُ  
اللفظِ المشتركِ والمتواطئِ - خالياً عن البيانِ ؛ لأنه يفيدُ أنَّ المرادَ  
أحدٌ <sup>(٥)</sup> تلكَ المسمياتِ - فكذا ها هنا - : اللفظُ العامُّ - قبلَ العلمِ بأنَّه  
وجدَ معه المخصَّصُ ، أو عدمُ <sup>(٦)</sup> - نعلمُ أنَّ المرادَ <sup>(٧)</sup> : إمَّا العمومُ  
أو الخصوصُ ، ونعلمُ <sup>(٨)</sup> أنَّ هذا اللفظَ - إن وجدَ معه المخصَّصُ : أفادَ  
الخاصَّ ، وإن وجدَ - معه - عدمُ المخصَّصِ : أفادَ العامَّ ؛ فلا <sup>(٩)</sup>

ع

- (١) في ص : «ذلك» ، وهو تصحيف .  
(٢) في ص زيادة : «دل» .  
(٣) في ل : «الحالين» ، وفي آ : «اللفظتين» .  
(٤) لفظ ل : «الحالين» .  
(٥) في ل ، ي ، ح : «احدى» .  
(٦) في ص زيادة : «أو» .  
(٧) في ص زيادة : «منه» ، وعبارة ل : «أو عدم المخصص فعلم» .  
(٨) في آ ، ح : «ويعلم» .  
(٩) في ي : «ولا» .

فرقَ بينهُ ، وبينَ المُشتركِ : فكما جازَ تأخيرُ البيانِ هناكَ<sup>(١)</sup> - جازَها هنا .

\* \* \* \*

فإنَّ قلتَ : هذا<sup>(٢)</sup> عودٌ إلى القولِ بأنَّ هذه الصيغةَ مشتركةٌ • بينَ العمومِ والخصوصِ ، ونحنُ - الآنَ - في التفرُّعِ على أنَّها للعمومِ فقط .

قلتُ :<sup>(٣)</sup> لا نسلِّمُ أنَّ هذا عودٌ<sup>(٤)</sup> إلى القولِ بالاشتراكِ ، وذلكَ : [ ل<sup>(٥)</sup> ] أنا نسلِّمُ ، أنَّها - وحدها - موضوعةٌ للاستغراقِ .

وبهذا الكلامِ انفصلنا عن القائلينَ بالاشتراكِ ، لكنَّا • نقولُ : لا نزاعَ في حسنِ ورودِ المخصَّصِ ، ولا نزاعَ في أنَّه - عندَ ورودِ المخصَّصِ - لا يفيدُ إلا الخاصَّ ، فإذا شككنا في وجودِ المخصَّصِ وعدمه - : لزمنا أن نشكَّ في أنَّه هل يفيدُ الاستغراقَ أم لا ؟ ؛ لأنَّ الشكَّ في الشرطِ شكٌّ في المشروطِ - فأينَ هذا القولُ من مذهبِ القائلينَ<sup>(٦)</sup> بالاشتراكِ ؟ .

---

(١) عبارة ل : «هناك تأخير البيان فكذا هاهنا» ، وفي ص نحو ما أثبتنا غير أن «ها هنا» فيها : «هنا» .

(٢) في غير ح : «فهذا» .

(٥) آخر الورقة (١٦٢) من ح .

(٣) لفظ ح : «لو» ، وهو تصحيف .

(٤) في ي : «العود» .

(٥) سقطت الزيادة من غير ص .

(٥) آخر الورقة (١٧٨) من ل .

(٦) في ص : «القاطعين» .



[و<sup>(١)</sup>] الجواب عن الثاني :

أنّ اللفظ - وإن كان محتملاً، إلاّ أنّه قد يوجد من القرائن ما يفيد القطع بأنّ المراد من اللفظ ظاهره .  
وعلى هذا التقدير ، يزول السؤال .

فإنّ لم يوجد شيء من [هذه<sup>(٢)</sup>] القرائن ، وحضر الوقت الذي دلّ ظاهر الصيغة على أنّه وقت العمل - : وجب [عليه<sup>(٣)</sup>] العمل ، لأنّ<sup>(٤)</sup> الظن قائم مقام العلم : في اقتضاء وجوب العمل في الحال ، [ولكنّه لا يقوم مقامه فيما لا يتعلّق به العمل فظنّ كون اللفظ دالاً على وجوب العمل - في الحال - ، يكفي في القطع بوجوب العمل في الحال<sup>(٥)</sup>] ، ولكنّ ظنّ عدم المخصّص لا يكفي في القطع بعدم<sup>(٦)</sup> المخصّص : [ فظهر الفرق<sup>(٧)</sup> ] ، والله أعلم .

• • • • •

(١) لم ترد الواو في ص .

(٢) لم ترد الزيادة في آ .

(٣) لم ترد الزيادة في ح .

(٤) لفظ ح : « بأن » .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، وقوله : « به العمل » ، في غير

ح : « بالعمل » .

(٦) في ص : « لعدم » .

(٧) هذه الزيادة من ص ، ح .

## المسألة الثالثة :

وأما الخطابُ الَّذِي لا ظاهرَ له - وهو : الاسمُ المشتركُ : « كالقراءِ »  
بينَ الطهرِ والحِضِّ - فإنَّ له ظاهرًا من وجهٍ دونَ وجهٍ .  
أما الوجهُ الَّذِي يكونُ ظاهرًا فيه - [ ف (١) ] هو أنَّه (٢) : يفيدُ أنَّ  
المتكلِّمَ لم يُردْ شيئاً غيرَ الطهرِ وغيرَ الحِضِّ ، وأنَّه أرادَ إمَّا هذا ،  
وإمَّا هذا - فمن هذا الوجهِ لا يحتاجُ إلى بيانٍ .  
وأما الوجهُ الَّذِي يكونُ غيرَ ظاهرٍ - فهو : [ أنَّه (٣) ] لا يفيدُ .  
أىَّ الأمرينِ ارادَهُ المتكلِّمُ : الطهرَ أو الحِضِّ ؟ ولا يجبُ أنْ يقترنَ  
بهِ بيانٌ في الحالِ .

\* \* \* \*

## [ و (٤) ] الدليلُ عليه :

أنَّ الاسمَ المشتركَ يفيدُ أنَّ المرادَ إمَّا هذا ، وإمَّا هذا (٥) ، من غيرِ  
تعيينٍ . وهذا القدرُ يصلحُ أنْ يُرادَ تعريفُهُ ؛ لأنَّ الإنسانَ قد يقولُ  
لغيرِهِ : لي اليك حاجةٌ مهمَّةٌ أوصيكَ بها ، ولا يكونُ غرضُهُ - في

(١) سقطت الفاء من آ .

(٢) في آ ، ص : « أن » .

(٣) هذه الزيادة من ص ، ح .

(٥) آخر الورقة (١٥٩) من آ .

(٤) لفظ ل : « ثم » .

(٥) لفظ ص : « ذاك » .

الحال - [ إلاً<sup>(١)</sup> ] الاعلامُ بهذه<sup>(٢)</sup> الحملة .

وقد يقولُ : رأيتُ رجلاً في موضعٍ كذا - وهو يكرهُ وقوفَ السامعِ على عينه ، أو يكرهُ وقوفهُ عليه من جهته . ولهذا وضعَ في اللُغةِ ألفاظٌ مهمّةٌ ، كما وضعتُ ألفاظٌ [ لمعان<sup>(٣)</sup> ] معيّنّة . قال الله - تعالى - : « وَرَسُولًا لَمْ نَقُصُّهُمْ عَلَيْكَ<sup>(٤)</sup> » ، « فَيُضَاعَفْ لَهُ<sup>(٥)</sup> أضعافاً كثيرةً » .

وأيضاً :

[ ف<sup>(٦)</sup> ] قد يحسنُ - من<sup>(٧)</sup> الملكِ أنْ يدعوَ بعضَ عمّالِهِ ، [ فيقولُ لهُ قد ولّيتُكَ البلدَ الفلانيّ ، فاخرجُ اليه في غدٍ ، وأنا أكتبُ اليكُ بتفصيلٍ ما تعملُهُ . ويحسنُ من أحدِنَا<sup>(٨)</sup> ] . أن يقولَ لِفلامِهِ : « أنا أمرُكَ أن تخرجَ الى السوقِ يومَ الجمعةِ ، وتبتاعَ ما أبيئنهُ لكَ يومَ الجمعةِ ، ويكونُ القصدُ بذلكُ التأهبَ لقضاءِ الحاجةِ ، والعزمَ عليها . وهذا هو نظيرُ ما اخترناهُ من تأخيرِ بيانِ «المجملِ» .

(١) ساقط من آ .

(٢) عبارة ص : «الاعلام هذه» .

(٣) لفظ ي : «المعاني» ، وسقطت من آ .

(٤) الآية (١٦٤) من سورة «النساء» .

(٥) الآية (٢٤٥) من سورة «البقرة» .

(٦) لم ترد الفاء في ص ، ح .

(٧) في آ : «بالمملك» .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من آ .

(٩) في غير ص : «غداة» .

وإذا كان كذلك : ثبت أنه يجوز إطلاق اللفظ المشترك ، من غير بيان التعيين .

\* \* \* \*

فإن قلت : الغرض<sup>(١)</sup> من التكليف - هو الفعل ، والعلم ، والاعتقاد تابعان<sup>(٢)</sup> وهذا الإبهام<sup>(٣)</sup> يُخِلُّ بالتمكين<sup>(٤)</sup> من الفعل .

قلت : الغرض [ من التكليف<sup>(٥)</sup> ] - قبل الوقت - هو<sup>(٦)</sup> : العلم لا الفعل ، [ ف<sup>(٧)</sup> ] أمّا [ في<sup>(٨)</sup> ] [ وقت<sup>(٩)</sup> ] الحاجة - فالغرض هو : الفعل ، وهناك يجب البيان .

احتجوا :

بأنه لو حسنت المخاطبة بالاسم المشترك ، من غير بيان<sup>(١٠)</sup> في الحال : [ (١١) ] حسنت مخاطبة العربي بالزنجية ، مع القدرة<sup>(١٢)</sup>

(١) حرفت آ إلى : «يعرف» .

(٢) حرفت في آ إلى : «مانعان» .

(٣) في ي ، آ : «الافهام» وهو تصحيف .

(٤) لفظ ص : «بالتمكن» .

(٥) سقطت الزيادة من ي ، آ ، ص .

(٦) لفظ آ : «هذا» .

(٧) لم ترد الفاء في غير ص .

(٨) لم ترد الزيادة في آ .

(٩) سقطت الزيادة من ص .

(١٠) في ي زيادة : «وقت» .

(١١) سقطت «اللام» من ص .

(١٢) في آ : «قدرته» .

على مخاطبته بالعربيّة، ولا يُبيّن له في الحال، والجامعُ : أن السامعَ لا يعرفُ مرادَ المتكلّمِ بهما<sup>(١)</sup> على حقيقته<sup>(٢)</sup>.

فإن قلتَ : الفرقُ أنّ العربيّ لا يفهمُ من الزنجيّةِ شيئاً ، وما هنا يفهمُ أن المرادَ أحدُ معنيِ الاسمِ .

قلتُ : إمّا أنْ تعتبروا<sup>(٣)</sup> في حسنِ الخطابِ حصولَ العلمِ بكمالِ المرادِ ، أو تكتفوا<sup>(٤)</sup> بمعرفةِ المرادِ من بعضِ الوجوهِ .  
والأولُ :

يقضي [ امتناع<sup>(٥)</sup> ] تأخيرِ بيانِ المجرّمِ .

والثاني :

يوجبُ حسنَ مخاطبةِ العربيّ بالزنجيّةِ ؛ لأنّ العربيّ إذا عرف لغة<sup>(٦)</sup> الزنجيِّ المخاطبِ [ له<sup>(٧)</sup> ] : علِمَ أنّه [ قد<sup>(٨)</sup> ] . أرادَ بخطابهِ شيئاً ما ، إمّا الأمرُ ، وإمّا النهيُ ، وإمّا غيرُهما .

\*\*\*

(١) في ص : «بها» .

(٢) في ل ، ي ، آ : «حقيقة» .

(٣) كذا في ح ، وفي ل ، آ ، ي : «يعتبروا» ، ولفظ ص : «يعتبر» .

(٤) في ي : «وتكتفوا» ، وفي ل ، آ : «أو يكتفوا» .

(٥) سقطت الزيادة من ل ، آ .

(٦) كذا في ص ، وفي ل ، ي : «حكّم» ، ولفظ ح ، آ : «حكمة» .

(٧) لم ترد الزيادة في ص .

(٨) لم ترد الزيادة في آ .

(٥) آخر الورقة (١٠٨) من ي .

## والجواب :

أنَّ المعبرَ في حسنِ الخطابِ أنْ يتمكَّنَ السامعُ [ من <sup>(١)</sup> ] أنْ يعرفَ به ما أفادَهُ الخطابُ . وهذا التمكُّنُ <sup>(٢)</sup> حاصلٌ في الاسمِ المشتركِ ؛ لأنَّه موضوعٌ لأحدِ هذينِ المعنيتينِ ، والسامعُ فهِمَ ذلكَ منه ، بخلافِ العربيِّ : فإنَّه لا يتمكَّنُ من أنْ يعرفَ ما وُضِعَ له خطابُ الزنجِ - : فوضحَ <sup>(٣)</sup> الفرقَ . والله أعلم .

\* \* \*

\* \* \*

\* \* \*

## المسألةُ الرابعةُ :

يجوز أنْ يُؤخَّرَ الرسولَ - عليه السلام - [ تبليغَ <sup>(٤)</sup> ] ما يُوحى إليه <sup>(٥)</sup> الى وقتِ الحاجةِ .  
وقال قومٌ : يجب تقديمُه عليه .

\* \* \*

(١) سقطت الزيادة من ح .

(٥) آخر الورقة (١٦٣) من ح .

(٥) آخر الورقة (١٧٩) من ل .

(٢) لفظى : «التمكين» ، وحرقت في آ الى : «النهي» .

(٣) في ي ، آ : «فظهر» .

(٤) سقطت الزيادة من آ .

(٥) لفظ آ : «الله» .

لنا :

أنّ - في المشاهد<sup>(١)</sup> - قد يكونُ تقديمُ الإعلامِ على حضور<sup>(٢)</sup> وقتِ العملِ قبيحاً ، وقد يكونُ تركُ التقديمِ قبيحاً ، وقد يكونُ - بحيثُ يجوزُ الأمرانِ .

وإذا كانَ كذلكَ : لم يمتنعُ أنْ يعلمَ اللهُ - تعالى - اختلافَ مصلحةِ المكلفينَ في تقديمِ الإعلامِ ، وفي تركِهِ : فيلزمُ أنْ لا يكونَ التقديمُ واجباً على الإطلاقِ .

\* \* \* \*

احتجُّوا :

بقوله تعالى : « يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ <sup>(٣)</sup> » والأمرُ للفور<sup>(٤)</sup> .

\* \* \* \*

والجوابُ :

لا نسلمُ أنَّه للفورِ ، سلّمناهُ ؛ لكنَّ المرادَ [ بذلك <sup>(٥)</sup> ]

(١) في آ : « الشهادة » .

(٢) لفظ آ : « تصور » ، وفي ص كتبت : « حصول » فوقها .

(٣) الآية (٦٧) من سورة « المائدة » ، وانظر التفسير الكبير (٤٢٧/٣) ط الخيرية .

(٤) لفظ ح : « على الفور » .

(٥) هذه الزيادة من ص .

هو<sup>(١)</sup> : القرآن ؛ لأنه هو الذي يُطلق<sup>(٢)</sup> عليه القولُ بأنه منزلٌ من  
الله - تعالى - والله أعلم .

\* \* \*

\* \* \*

\* \* \*

---

(١) في ح : «وهو» .

(٢) صحفت في آ الى : «يطاق» .





## القسم الرابع

[ في (١) ]

المبين له



[ وفيه مسائل (٢) ]

### المسألة الأولى :

الخطابُ المحتاجُ (٣) الى البيانِ : يجبُ بيانهُ لمن أرادَ اللهُ إفهامةً ،  
دونَ من لم يردْ أنْ يفهمه .

\* \* \* \*

### أما الأولُ :

فلأنه لو لم يُبيِّنْهُ [ له (٤) ] - لكانَ قد كلفه ما لا سبيلَ لهُ الى العلمِ بهِ .

### وأما الثاني :

فلأنه (٥) لا تعلقَ له بذلكَ الخطابِ : فلا (٦) يجبُ بيانهُ له .

(١) لم ترد الزيادة في ل ، آ .

(٢) زيادة مناسبة ، ولم ترد في جميع الأصول .

(٣) في ص : «الذي يحتاج» .

(٤) هذه الزيادة من ح .

(٥) في آ : «فانه» .

(٦) في ل ، ي : «ولا» ، وحرقت في آ الى : : «كلا» .

ثم الَّذِينَ أَرَادَ اللهُ مِنْهُمْ فَهَمَّ خَطَابِهِ - ضَرْبانِ :

أحدهُما :

أَرَادَ - مِنْهُمْ - فَعَلَ مَا تَضَمَّنَهُ الْخَطَابُ ، إِنْ كَانَ مَا تَضَمَّنَهُ الْخَطَابُ  
فَعَلًا .

والآخر :

لَمْ يُرِدْ - مِنْهُمْ - الْفَعْلَ .

وَالْأَوَّلُونَ هُمُ : الْعُلَمَاءُ ، وَقَدْ <sup>(١)</sup> أَرَادَ اللهُ - تَعَالَى - أَنْ يَفْهَمُوا  
مِرَادَهُ <sup>(٢)</sup> بِآيَةِ الصَّلَاةِ ، وَأَنْ يَفْعَلُوهَا .

وَالْآخَرُونَ <sup>(٣)</sup> هُمُ : الْعُلَمَاءُ فِي أَحْكَامِ الْخِيصِ .

[ وَ <sup>(٤)</sup> ] قَدْ أُرِيدَ - مِنْهُمْ - فَهَمَّ الْخَطَابِ ، وَلَمْ يُرِدْ - مِنْهُمْ - فَعَلَ  
مَا تَضَمَّنَهُ [ الْخَطَابُ <sup>(٥)</sup> ] .

\* \* \* \*

وَالَّذِينَ لَمْ يُرِدْ [ اللهُ <sup>(٦)</sup> ] تَعَالَى [ أَنْ يَفْهَمُوا <sup>(٧)</sup> ] مِرَادَهُ ،

(١) لفظ ل : «فقد» .

(٢) لفظ ي : «خطابه» .

(٣) في غير ص : «والآخر» .

(٤) سقطت الزيادة من ل ، ي ، ح ، وفي آ : : «و» .

(٥) آخر الورقة (١٦٠) من آ .

(٥) هذه الزيادة من ص .

(٦) لم ترد في ي .

(٧) في ي زيادة : «خطابه» .

ولم يُوجِبْ<sup>(١)</sup> ذلكَ عليهم<sup>(٢)</sup> - ضربانِ :

أحدُهُما :

لم يُرِدْ - منهم - أنْ يَفْعَلُوا ما تَضَمَّنَه الخِطَابُ .

والآخِرُ : أرادَ منهم الفِعْلَ .

والأوَّلونَ<sup>(٣)</sup> هم : أمَّتُنَا<sup>(٤)</sup> مع الكُتُبِ السالِفةِ ؛ لأنَّ - اللهَ - تعالى

[ ما<sup>(٥)</sup> ] أرادَ أنْ يَفْهَمُوا مرادَه بها ، ولا أنْ يَفْعَلُوا مقتضاها .

والآخِرُ - هو<sup>(٦)</sup> : النِّسَاءُ في أَحكامِ الحِيضِ ؛ لأنَّ اللهَ - تعالى -

أرادَ مِنْهُنَّ<sup>(٧)</sup> التَّزامَ أَحكامِ « الحِيضِ » - بشرطِ أنْ يَفْتِيَهُنَّ<sup>(٨)</sup> المَفْتِيُ ،

ولم يُوجِبْ<sup>(٩)</sup> عليهنَّ فَهْمَ المرادِ بالخِطَابِ ؛ لأنَّه لم يُوجِبْ<sup>(١٠)</sup>

عليهنَّ سَماعَ أخبارِ الحِيضِ : فضلاً عن بيانِ مَجْمَلِها ، وتَخَرُّجِها<sup>(١١)</sup>

عامَّها

\* \* \*

\* \* \*

\* \* \*

(١) لفظ ل : «يجب» .

(٢) في ح : «عليهم ذلك» .

(٣) في ي : «فالأولون» ، وفي ح : «أما الأولون» ، وما أثبتناه أنسب .

(٤) في ي ، ص : «أتباع» ، وهو تحريف .

(٥) سقطت الزيادة من ل ، آ .

(٦) في آ ، ص ، ح : «هم» .

(٧) حرفت في ص الى : «منهم» .

(٨) في ل ، ي ، ص : «يفتيهم» .

(٩) عبارة ل : «يجب عليهم» ، وفي آ : «يجب» بدلا من «يوجب» .

(١٠) عبارة ل ، آ : «يجب عليهم» .

(١١) في آ : «أو» .

## المسألة الثانية :

يجوزُ من الله-تعالى - أن يُسمِعَ المكلفَ العامَّ - من غير أن يُسمِعَ [ (١) ] ما يخصُّصُهُ . وهو قولُ النظامِ (٢) ، وأبي هاشمٍ .  
والفقهاء .

• • • •

وقال أبو الهذيل (٣) ، والجبائي (٤) : لا يجوزُ ذلكَ في العامِّ المخصوصِ بدليلِ السمعِ - وإن جازَ (٥) أن يُسمِعَهُ المخصوصَ بأدلةِ العقلِ وإن لم يتعلمِ السامعُ أن في العقلِ ما يدلُّ على تخصيصِهِ .

(١) هذه الزيادة من ص .

(٢) هو أبو اسحاق ابراهيم بن سيار . لقب بالنظام لأنه كان ينظم الحرز في سوق البصرة . وبيعهها . وهو ابن أخت أبي الهذيل العلاف . وعنه أخذ الاعتزال . وهو يعد من أذكى المعتزلة واليه ينسب النظامية - منهم - إلا أنه ظنينٌ منهم كثير الوقيعة في أهل الحديث . وهو أول من نفى التماس والاجماع . وبتشغيباته فيهما انخدع الخوارج . والظاهرية . وبعض الشيعة . توفي في حدود سنة (٢٣١) هـ . راجع : التبصير في الدين وبيهامشه تعليقات الشيخ زاهد الكوثري ص (٤٣) . واعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص (٤) . والملل والنحل بتحقيق بدران : (١٧/١) ط . الأزهر وطبقات المعتزلة ص (٥٩) والفرق بين الفرق (١١٣) .

(٣) هو محمد بن الهذيل المعروف بالعلاف . تنسب إليه فضائح كثيرة فيما أحدثه من البدع . ذكر أن الجبائي صنف كتابا في تكفيره . واليه تنسب فرقة «الهذلية» من المعتزلة توفي سنة (٢٢٧) . وقيل سنة (٢٣٥) . راجع : التبصير في الدين . وطبقات المعتزلة ص (٥٤) واعتقادات الفرق (٣٢) . والفرق بين الفرق (١٠٢) .

(٤) كذا في ح . وفي النسخ الأخرى : «وأجاز» .

لنا ثلاثة أوجه :

الأول :

أن ذلك قد وقع كثيراً ؛ لأن كثيراً - من الصحابة - سمعوا قوله -  
تعالى - : « يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ <sup>(١)</sup> » - مع أنهم  
لم يسمعوا قوله - صلى الله عليه وسلم - : « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ  
لَا نُورَثُ » وسمعوا قوله - تعالى - : « اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ <sup>(٢)</sup> » .  
مع أنهم لم يسمعوا قوله - صلى الله عليه وسلم - : « سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ  
أَهْلِ الْكِتَابِ » ، الى زمانٍ عسر - رضي الله عنه .

الثاني :

أجمعنا على جوازِ خطابهِ بالعامِّ المخصوصِ بالعقلِ <sup>(٣)</sup> - من غير  
أن يخطرَ ببالهِ ذلكَ المخصَّصُ : فوجبَ أنْ يجوزَ خطابُهُ بالعامِّ  
المخصوصِ بالسمعِ <sup>(٤)</sup> من غيرِ أن يسمِعَهُ ذلكَ <sup>(٥)</sup> المخصَّصُ ؛  
والجامعُ : كونهُ في الصورتَيْنِ متمكِّناً من معرفةِ المرادِ .

(١) الآية (١١) من سورة «النساء» ، وراجع التفسير الكبير (١٥٣/٣) .

(٢) الآية (٥) من سورة «التوبة» .

(٣) في ح : «بدليل العقل» .

(٤) آخر الورقة (٥٩) من ص .

(٤) في آ : «بالعقل من السمع» وهو خطأ .

(٥) تكررت هذه العبارة في ل .

الثالثُ :

أنَّ (١) الواحد - منّا - كثيراً ما يسمعُ الألفاظَ العامّةَ المخصوصةَ (٢) -  
قبل مخصّصاتها ، و (٣) انكارُهُ مكابرةٌ في الضرورياتِ .

\* \* \* \*

احتجُّوا بأمرٍ :

أحدُها :

أنَّ إسماعَ العامِ دونَ إسماعِ المخصّصِ اغراءٌ بالجهلِ .

وثانيها :

أنَّ العامَّ لا يدلُّ [ على (٤) مرادٍ ] المخاطبِ ، بإسماعِهِ وحدهُ :  
كخطابِ (٥) العربيِّ بالزنجيةِ . .

وثالثُها :

أنَّ دلالةَ العامِّ (٦) مشروطةٌ (٧) بعدمِ (٨) المخصّصِ - فلو جازَ

(١) في ص : «ولأن» .

(٢) كذا في ص ، وفي ل ، ي ، ح المخصّصه ، ولفظ آ : «المختصة» .

(٣) كذا في ص ، ح ، وفي ي ، آ : «فانكاره» .

(٤) كذا في ح ، وفي ص : «على ذلك» ، وسقطت من غيرهما .

(٥) في آ : «كإسماع» .

(٥) آخر الورقة (١٨٠) من ل .

(٦) في آ زيادة : «إذا كانت» .

(٧) في ص : «مشروط» .

(٨) حرفت في ل الى : «بعد» .

سَمَاعُ الْعَامِّ دُونَ سَمَاعِ الْمَخْصَصِ - لَمَّا جَازَ الْاِسْتِدْلَالَ بِشَيْءٍ مِنْ الْعُمُومَاتِ إِلَّا بَعْدَ الطَّوَافِ فِي الدُّنْيَا ، وَسَوَّالِ كُلِّ عِلْمَاءِ الْوَقْتِ : أَنَّهُ هَلْ وَجِدَ لَهُ مُخْصَصٌ ؟ وَذَلِكَ يُفْضِي إِلَى سَقُوطِ الْعُمُومَاتِ .

\* \* \*

وَالْجَوَابُ عَنِ الْاَوَّلِ :

أَنَّ الْإِغْرَاءَ غَيْرُ حَاصِلٍ ؛ لَمَّا قَدَّمْنَا : مِنْ أَنَّهُ يُفِيدُ ظَنًّا<sup>(١)</sup> الْعُمُومِ ، لَا الْقَطْعَ بِهِ .

[ وَبِهِ<sup>(٢)</sup> ] خَرَجَ الْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي .

وَعَنِ الثَّلَاثِ \* :

أَنَّ كَوْنَ<sup>(٣)</sup> اللَّفْظِ حَقِيقَةً فِي الْاِسْتِغْرَاقِ ، مَجَازًا<sup>(٤)</sup> فِي غَيْرِهِ - يُفِيدُ ظَنًّا الْاِسْتِغْرَاقِ : وَالظَّنُّ حُجَّةٌ فِي الْعَمَلِيَّاتِ<sup>(٥)</sup> . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

\* \* \*

\* \* \*

\* \* \*

(١) لَفْظِي : «الظن» .

(٢) سَقَطَتِ الزِّيَادَةُ مِنْ آ .

(٥) آخِرُ الْوَرَقَةِ (١٦٤) مِنْ ح .

(٣) لَفْظِ آ : «يكون» ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٤) فِي ي : «ومجاز» ، وَلَفْظِ آ : «فمجاز» ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٥) لَفْظِ آ : «الكليات» ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَقَدْ ذَكَرَ الْقِرَافِيُّ جَوَابًا

آخِرَ عَنِ هَذَا - فَقَالَ : لَا نَسْلَمُ أَنَّ عَدَمَ الْمَخْصَصِ شَرْطٌ . لِأَنَّ الْمَخْصَصَ

مِنْ قَبِيلِ الْمَوَانِعِ وَعَدَمَ الْمَانِعِ لَيْسَ شَرْطًا ، فَانظُرْهُ فِي نَفَائْسِهِ (٢/٢٤٢-ب) ،

وَرَاجِعِ الْكَاشِفِ أَيْضًا (٣/٦٩-ب) .



e

## الكلامُ في الافعالِ



[ وفيه مسائل (١) ]

### المسألة الأولى :

اختلفت الأمةُ في عصمةِ الأنبياءِ - عليهم الصلاة والسلامُ - على

قولين :

احدهما :

قولٌ من ذهبَ : إلى أنه لا يجوزُ أن يقعَ منهم ذنبٌ صغيراً  
كانَ (٢) أو كبيراً ، لا عمداً ، ولا (٣) سهواً ، ولا من جهةِ التأويلِ .  
وهو قولُ الشيعةِ .

\* \* \*

والآخرُ (٤) :

قولٌ من ذهبَ : إلى جوازِهِ عليهم ، ثم اختلفوا فيما يجوزُ من  
ذلك ، وما لا يجوزُ .

(١) زيادة مناسبة لم ترد في سائر الأصول .

(٢) في ص زيادة : «ذلك» ، وعبارة ل : «صغير ولا كبير» ونحوها

في ح ، لكنه أهمل «لا» الثانية .

(٣) عبارة آ : «ولا عمد ولا سهو» .

(٤) في ص : «والآخرون» .

والاختلاف<sup>(١)</sup> - في هذا الباب - يرجع إلى أقسام أربعة :

أحدُها :

ما يقع - في باب الاعتقاد - وقد اتفقوا على أنه لا يجوز [ أن يقع<sup>(٢)</sup> ] منهم الكفر .

وقالت الفضيلية<sup>(٣)</sup> - من الخوارج - : إنه قد وقعت منهم ذنوب ، وكلُّ ذنبٍ - عندهم - كفرٌ وشركٌ .

---

(١) صحفت في ح الى : «والاخلاف» .

(٢) هذه الزيادة من ل ، ي .

(٣) هم : طائفة من الخوارج يقولون : إنَّ كل معصية صغرت أو أو كبرت - فهي شرك ، وان صغائر المعاصي مثل كبائرهما - ويقولون أيضا : ان الحججة في الخبر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا تعقل الا بتقليد أهل الثقة من العلماء الصالحين . ومن أهم تناقضاتهم قولهم : بأن من أظهر الايمان فهو مؤمن حتى لو أسر الكفر . راجع الحورالعين ص (١٧٧ ، و ٢٧٣ ، و ٢٧٤) .

وقد ذكر الملطي في «التبويه» ص (١٦٩) . أنهم منسوبون الى شخص يقال له : «فضل» ، وأنهم قائلون بكفر كل من خالفهم . ويؤخذ مما قاله البغدادي في «الفرق» ص (٥٤) : أنهم طائفة من الخوارج «الصفيرية» - أتباع زياد بن الأصفر . ولم يذكر «الفضيلية» الشهرستاني في «الملل» ، ولا الاسفراييني في «التبصير» ، ولا الامام المصنف في «اعتقادات الفرق» . فلعل في هذا ما يؤيد ما نميل اليه : من أنهم شذمة صغيرة من «الصفيرية» ، أو أنهم أصحاب مقالة انفردوا بها عنها : وقد ذكر الشهرستاني طائفة «المفضلية» في طوائف الشيعة فانظر الملل (١/٣٨٤ - ٨٥) بتحقيق بدران . ط الأزهر .

وأجازت الشيعة إظهار الكفر : على سبيل التقيّة .  
 فأمّا الاعتقادُ الخطأَ الَّذِي لا يبلغُ الكفرَ - مثلُ أنْ يعتقدَ مثلاً :  
 أنّ الأعرّاضَ باقيةٌ - ولا يكونُ كذلكَ - : فمنهم من أباه ؛ لكونه  
 مُنفراً ، ومنهم من جوزه .

\* \* \* \*

وثانيها :

بابُ التبليغِ ، [ و (١) ] اتَّفَقوا على أنّه لا يجوزُ عليهم التغييرُ ،  
 وإلاّ : لزالَ الوثوقُ بقولِهِم .

وقالَ قومٌ : يجوزُ ذلكَ من جهةِ السهوِ .

\* \* \* \*

وثالثها :

ما يتعلّقُ بالفتوى (٢) ، [ و (٣) ] اتَّفَقوا [ أيضاً (٤) ] على أنّه لا يجوزُ  
 عليهم (٥) الخطأَ فيه .

وجوزه قومٌ - على سبيلِ السهوِ .

\* \* \* \*

(١) لم ترد الواو في ص .

(٢) لفظ ص : «بالقول» .

(٣) لم ترد الواو في ص .

(٤) لم ترد الزيادة في آ ، ح .

(٥) عبارة ص : «الخطأ عليهم» .

ورابعها :

ما يتعلّق بأفعالهم ، واختلفت<sup>(١)</sup> الأمة [ فيه<sup>(٢)</sup> ] - على أربعة أقوال .

أحدُها :

قول من جوز عليهم الكبائر عمداً ، [ وهؤلاء منهم : من قال بوقوع هذا الجائر<sup>(٣)</sup> ] وهم<sup>(٤)</sup> : الحشويّة .

وقال القاضي أبو بكر : « هذا وإن جاز عقلاً ، [ و<sup>(٥)</sup> ] لكنّ السمع منع من وقوعه<sup>(٦)</sup> . »

\* \* \* \*

(١) لفظ ي : « واختلف » .

(٢) لم ترد الزيادة في آ .

(٣) ساقط من ح ، ولم ترد « الواو » - أول العبارة - في ل .

(٤) في ي ، آ : « وهو » .

(٥) لم ترد في غير ح .

(٦) ولقد أساء ابن حزم فهم قول القاضي هذا ، فزعم : أنه ممن ذهبوا الى القول بأن رسل الله - عليهم الصلاة والسلام - يعصون الله في جميع الكبائر والصغائر عمداً ، حاشى الكذب في التبليغ ، بل لقد أغرب أكثر فزعم أن القاضي يجوز على الأنبياء الكفر . فراجع : الفصل (٢/٤) . ونقل الشيخ منير الدمشقي قول ابن حزم هذا في هامشه على الصفحة الثانية من كتاب الفخر « عصمة الأنبياء » . وظاهر من نقل الامام المصنف : أن القاضي من القائلين بجواز ذلك : عقلاً ، مع المنع السمعي من وقوعه ، ونظر القاضي في هذا دقيق : فإن مراده بذلك أن لا يبني شيئاً على القول =

وثانيها :

أنّه لا يجوزُ أن يرتكبوا • كبيرةً ولا صغيرةً : عمداً ، لكن يجوزُ أن يأتوا بها <sup>(١)</sup> - على جهة التّأويل . وهو قول الجبائيّ .

وثالثها :

أنّه لا يجوزُ ذلكَ ، لا عمداً ولا من جهة التّأويلِ ، لكن على سبيلِ السهو . وهم مؤخذون <sup>(٢)</sup> بما يقعُ منهم - على هذه الجهة - وإن كانَ موضوعاً عن أمّتهم ؛ لأنّ معرفتهم أقوى ، فيقدرون <sup>(٣)</sup> على <sup>(٤)</sup> التحفظِ عمّا لا يتأتّى <sup>(٥)</sup> لغيرهم .

ورابعها :

أنّه لا يجوزُ أن يرتكبوا كبيرةً ، وأنه [ قد <sup>(٦)</sup> ] وقعتُ منهم

= «بالحسن والقبح العقليّين» ، فإنّه لو قال بامتناع ذلك عقلاً للزمه التسليم بهذه القاعدة الاعترافية . والله أعلم . وان كنا نرى أنّه ما دام الله - تعالى - قد حفظ رسله من سائر الذنوب - صغائرهما وكبائرهما ، فأيّ داع للبحث في جواز وقوع هذا الذي لم يقع ، وعدم جوازه ؟ !!

(٥) آخر الورقة (١٦١) من آ .

(١) لفظى ، ح ، ص : «به» .

(٢) في غير ص : «مأخوذون» .

(٣) في غير ح : «ويقدرون» .

(٤) كذا في ل ، ولفظ غيرها : «من» .

(٥) لفظى : «يأتى» .

(٦) لم ترد في آ .

صغائرُ - على جهةِ [ العمدِ <sup>(١)</sup> ] والخطأِ والتأويلِ ، إلا ما يفسرُ :  
كالكذبِ والتطهيفِ . وهو قولُ أكثرِ المعتزلةِ .

\*\*\*

والَّذِي نَقُولُ بِهِ : أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ ذَنْبٌ - عَلَى سَبِيلِ الْقَصْدِ -  
لَا صَغِيرًا ، وَلَا كَبِيرًا <sup>(٢)</sup> .

أَمَّا السُّهُوُ : فَقَدْ يَقَعُ مِنْهُمْ ، [ لَكِنْ <sup>(٣)</sup> ] بِشَرَطِ أَنْ يَتَذَكَّرُوهُ <sup>(٤)</sup>  
[ فِي الْحَالِ <sup>(٥)</sup> ] ، وَيُسَبِّهُوا غَيْرَهُمْ : عَلَى أَنْ ذَلِكَ كَانَ سُهُوًا .

وَقَدْ سَبَقَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ . فِي عِلْمِ الْكَلَامِ <sup>(٦)</sup> . وَمَنْ أَرَادَ الْإِسْتِقْصَاءَ :  
فَعَلَيْهِ بِكِتَابِنَا فِي « عَصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ » . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

\*\*\*

\*\*\*

\*\*\*

(١) سقطت من آ .

(٢) عبارة ل : « لا صغيرة ، ولا كبيرة » .

(٣) لم ترد الزيادة في ص ، ح .

(٤) لفظ آ : « يتذكروا » .

(٥) هذه الزيادة من ص .

(٥) آخر الورقة (١٠٩) من ص .

(٦) في ل ، آ ، ص ، سبقت هذه المسألة وزيادة « من هذا الكتاب » ، والراجع عندي

أنها زيادة من النسخ ، وقد اغتر القرافي بهذه الزيادة فنسب المصنف إلى السهو ،

وان كان قد أول له هذا السهو : بأنه لعله كان في تقديره أن يكتب الكتاب

على قسمين قسم في أصول الدين والثاني في أصول الفقه ، وانه لم يتمكن

من كتابة غير الثاني . فانظر النفاثس (٢/٢٤٤ - آ) . وقد لام الأصفهاني

القرافي على قوله هذا - فقال : لا سهو من المصنف في هذا الموضع ، بل

كان الواجب أن ينظر غير واحدة من نسخ المحصول ، فان وجد هذا اللفظ =

## المسألة الثانية :

اختلفوا : في أن فعل الرسول - صلى الله عليه وسلم - بمجردِه - هل يدل على حكم في حقنا أم لا ؟ - على أربعة أقوال .

أحدُها :

أنه « للوجوب » - وهو قول ابن سريج ، وأبي سعيد الاصطخري<sup>(١)</sup> وأبي علي بن خيران<sup>(٢)</sup> .

= في جميعها أو أكثرها : حكم عليه بالسهو ، ا هـ . فراجع الكاشف (٧١/٣) - ب) ، والحق ما قاله الاصفهاني : فالسهو من النساخ ، لا من المصنف . قلت : وقد بحث المصنف هذه المسألة في كتابه : «المحصل» في علم الكلام ص (١٥٧ - ١٦١) ، وبحثها في كتابه «عصمة الأنبياء» هذا الكتاب الذي يبدو أنه أدرجه فيما بعد ضمن كتابه «الأربعين» فراجع ص (٣٢٩) - (٣٦٨) ، كما بحثها في مواضع مختلفة من التفسير . هذا : والذي اختاره الامام المصنف - في هذه المسألة - هو مذهب جماهير المسلمين من أهل السنة والشيعه والحوارج والمعتزلة وغيرهم . وانظر : الفصل بين الملل والنحل (٢/٤) .

(١) هو : الحسن بن أحمد الاصطخري ، كان وابن سريج شيعي الشافعية في بغداد . توفي سنة (٣٢٨) هـ .  
أنظر طبقات العبادي (٦٦) ، وابن هداية (٦٢) ، والشيرازي (١٢٠) والاسنوي (٤٦/١) ، والمنتظم (٣٠٢/٦) ، وتاريخ بغداد (٢٦٨/٧) .  
(٢) هو : الحسين بن صالح بن خيران البغدادي ، كان احد اركان المذهب الشافعي . وكان معروفاً بالزهد والورع ، عرض عليه القضاء من قبل الخليفة المقتدر فرفض ، فسجن في داره أياماً فلم يستجب ، ثم افرج عنه الوزير ابن الفرات . توفي سنة (٣٢٠) هـ على الأصح . وقيل (٣١٠) =



وثانيها :

[ أنه <sup>(١)</sup> ] « للندب » ، ونُسِبَ <sup>(٢)</sup> ذلكَ الى الشافعيّ - رضي اللهُ عنه .

وثالثها :

أنه « للإباحتِ » - وهو قولُ مالكٍ رحمه الله .

ورابعها :

يتوقّفُ في الكلِّ ، وهو قولُ الصيرفيّ ، وأكثرِ المعتزلةِ [ وهو <sup>(٣)</sup> المختارُ ] .

\* \* \* \*

[ لنا <sup>(٤)</sup> ] :

[ أنا <sup>(٥)</sup> ] إن <sup>(٦)</sup> جوزنا الذنبَ [ عليه <sup>(٧)</sup> ] : [ جوزنا في ذلكَ

= انظر : طبقات الشيرازي (١١٧) ، وابن هدايه (٥٥) ، والعبادي (٦٧) ،  
وتاريخ بغداد (٥٣/٨) ، والعبر (١٨٤/٢) ، والاسنوي (٤٦٣/١) ،  
وابن السبكي (٢٧١/٣) .

(١) سقطت من آ .

(٢) لفظ ص : «وينسب» .

(٣) ساقط من آ .

(٤) هذه الزيادة من ل ، آ .

(٥) سقطت الزيادة من ص .

(٦) لفظ ح : «إذا» .

(٧) لم ترد الزيادة في آ .

الفعل أن يكون ذنباً له ولنا - وحيثئذٍ : لا يجوز لنا فعله .  
 وإن لم نُجوزْ الذنبَ عليه<sup>(١)</sup> [ : جَوَزْنَا كونه مباحاً ومندوباً  
 وواجباً - وبتقدير . أن يكون واجباً : جَوَزْنَا أن يكون [ ذلك<sup>(٢)</sup> ]  
 من خواصه ، وأن لا يكون .

ومع احتمال هذه الأقسام : امتنع الجزم بواحدٍ منها .

\* \* \* \*

واحتج القائلون « بالوجوب » - : بالقرآن ، و<sup>(٣)</sup> الاجماع ،  
 والمعقول .

أما القرآن - فسبع<sup>(٤)</sup> آيات :  
أحداهما<sup>(٥)</sup> :

قوله تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره<sup>(٦)</sup> »  
 ، والأمر حقيقة في الفعل - على ما تقدم بيانه<sup>(٧)</sup> ، والتحذير عن مخالفة  
 فعله يقتضي [ وجوب<sup>(٨)</sup> ] موافقة فعله .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ل .

(٥) آخر الورقة (١٨٢) من ل .

(٢) لم ترد الزيادة في ل .

(٣) عبارة آ : « بالاجماع والقرآن » .

(٤) لفظ ي : « فتسع » ، وفي ص ، آ : « فست » ، وكلاهما تحريف .

(٥) لفظ ل : « أحدها » .

(٦) الآية (٦٣) من سورة «النور» .

(٧) راجع : ص (٨) من هذا الكتاب وما بعدها . بعدها .

(٨) سقطت الزيادة من ح .

وثانيتهما (١) :

قوله تعالى : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ (٢) » .

وهذا (٣) مجراه مجرى الوعيد فيمن ترك التأسي به ، ولا معنى للتأسي (٤) به إلا أن يفعل الانسانُ مثل فعله .

وثالثتها (٥) :

قوله تعالى : « وَأَتَّبِعُوهُ (٦) » ، وظاهر الأمر « للوجوب (٧) » والمتابعة هي (٨) : الاتيانُ بمثل (٩) فعله (١٠) .

(١) في آ ، ص : «وثانيها» .

(٢) الآية (٢١) من سورة «الاحزاب» .

(٣) عبارة ح : «وهذه مجراه» ، وفي آ : «وهذا جري» .

(٤) عبارة ل : «ولا يعني التأسي» .

(٥) في آ ، ص : «وثالثها» .

(٦) من الآية (١٥٨) من سورة «الأعراف» . وقد وجدتها في جميع الأصول «بالفاء» ، واذا كانت كذلك فانها تكون اما الآية (١٥٣) من سورة «الانعام» وضميرها يعود الى الصراط المذكور قبلها ، واما الآية (١٥٥) من السورة نفسها وضميرها يعود الى الكتاب المذكور قبلها ، وعلى هذا يكون ما أثبتناه أنسب لأن الضمير فيها يعود الى الرسول صلى الله عليه وسلم . وهو المطلوب .

(٧) لفظ ح «الوجوب» .

(٨) لفظ آ : «وهو» .

(٩) في ل ، ص ، ح زيادة «ما» .

(١٠) انظر المصباح (١١٤/١) .

ورابعها (١) :

قوله تعالى : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي <sup>(٢)</sup> » ،  
دللت الآية على أن محبة الله مستلزمة <sup>(٣)</sup> للمتابعة <sup>(٤)</sup> ، لكن  
المحبة واجبة بالاجماع ولازم الواجب واجب : فمتابعته واجبة .

وخامستها (٥) :

قوله تعالى : « وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ <sup>(٦)</sup> » ؛ فإذا  
فعل : فقد آتانا بالفعل : فوجب علينا أن نأخذه <sup>(٧)</sup> .

وسادستها (٨) :

قوله تعالى : « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ <sup>(٩)</sup> » ، دللت

(١) لفظ آ : «ورابعها» ، وقد جعل هذا الناسخ الثالث رابعاً ،  
والرابع ثالثاً .

(٢) الآية (٣١) من سورة «آل عمران» .

(٣) لفظ ل : «مستلزم» .

(٤) لفظ ح : «لتابعته» .

(٥) لفظ آ ، ص : «وخامسها» .

(٦) الآية (٧) من سورة «الحشر» .

(٧) في آ : «نأخذه» .

(٨) في آ ، ص : «وسادسها» ، وقد جاء في آ الخامس سادساً والسادس

خامساً .

(٩) الآية (٩٢) من سورة «المائدة» ، أو (٥٤) من سورة «النور» .

الآية بإطلاقها على وجوب طاعة الرسول ، والآتي بمثل (١) فعل الغير ، [ [ أجل (٢) ] أن ذلك الغير فعله - طائع (٣) لذلك الغير : فوجب أن يكون ذلك (٤) واجبا .

[ وسابعتها :

أن قوله : تعالى : « فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها » بين أنه تعالى إنما زوجته بها : ليكون حكم أمته مساويا لحكمه في ذلك . وهذا هو المطلوب (٥) .

• • • •

[ و (٦) ] أمّا الاجماع - فلأن الصحابة - رضي الله عنهم - [ بأجمعهم (٧) ] اختلفوا في الغسل من التقاء الختانين ، فقالت عائشة - رضي الله عنها - : « فعلته أنا ورسول الله - صلى الله عليه

»

(١) لفظ ل : «الأصل» .

(٢) هذه الزيادة من ص ، ح .

(٣) لفظ ح : «مطيع» ، وفي ص : «مطيعا» ، ولفظ آ : «طاعة» .

(٤) سقطت من آ .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط كله من ص ، وقوله : «وسابعتها» ،

في آ «وسابعتها» . والآية (٣٧) من سورة «الأحزاب» ، وقوله : «مساويا»

في ل ، ي : «مساويه» وقوله : «وهذا هو المطلوب» لم ترد في غير ح .

(٦) هذه الزيادة من آ ، ح .

(٧) سقطت من آ .

وسلم - فاغتسلنا<sup>(١)</sup> - فرجعوا إلى ذلك<sup>(٢)</sup> ، واجماعهم على الرجوع -  
حجة<sup>(٣)</sup> . [ وهو المطلوب<sup>(٣)</sup> ] ؛

(١) ورد في الشرح الكبير للرافعي ، بلفظ : « اذا التقى الحتانان فقد  
وجب الغسل ، فعلته أنا ورسول الله فاغتسلنا » ، وذكر الحافظ في التلخيص  
(٤٩/١) : أنه قد أخرجه الشافعي في الأم ، والمزني في المختصر ، وحرملة  
في سنن الشافعي ، وأحمد في المسند ، والنسائي والترمذي وقال : حسن  
صحيح وأخرجه أيضا ابن القطان وابن حبان وصححه . فراجعه .  
وقد ذكره الشوكاني في نيل الأوطار (١٩٣/١) مع تلخيص كلام الحافظ  
في التلخيص . وأول الحديث من كلام رسول الله ، على ما في الفتح الكبير :  
(٨٧/١) ، وقد ورد فيه من طريق ابن عمر أيضا . وقد رواه مالك عن  
عائشة كما في تيسير الوصول : (١٠٠/٣) .

وقد أخرج مسلم عن عائشة رضي الله عنها : « أن رجلا سأل رسول  
الله - صلى الله عليه وآله وسلم : عن الرجل يجامع أهله ، ثم يكسل -  
وعائشة جالسة - فقال : اني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل » . كما في  
المنتقى : (١٣٧/١) . ونيل الأوطار (٢٧٩/١) .

ويؤيده أحاديث أخرى ، منها ما رواه بلفظ آخر مع زيادة أحمد ومسلم  
والترمذي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : « قال رسول الله -  
صلى الله عليه وآله وسلم - : اذا قعد بين شعبها الأربع ، ثم حس الحتان  
الحتان - فقد وجب الغسل » . وصححه الترمذي . كما في المنتقى : (١٣٦/١) .  
وقد رواه أبو داود - بلفظ آخر متقارب - من طريق أبي هريرة ، كما في  
الفتح الكبير : (١٤٣/١) . ورواه أحمد أيضا بلفظ أبي داود عن عائشة ،  
كما في الفتح الكبير : (١٤٣/١) . ورواه أحمد أيضا بلفظ أبي داود عن  
عائشة ، كما في الفتح الكبير . وانظر : تيسير الوصول (١٠٠/٣) .

(٢) في ل ، ص : « فاجماعهم » .

(٣) لم ترد في ح .

وإنما كانَ لفعلِ رسولِ الله - صلى اللهُ عليه وسلّم - فقد  
أجمَعُوا - ها هنا - على أن<sup>(١)</sup> [ مجردة<sup>(٢)</sup> ] الفعلِ ، « للوجوبِ » .  
ولأنّهم « واصلوا الصيام [ لما واصل<sup>(٣)</sup> ] » و « خلعوا

(١) لفظ ل : « أنه » .

(٢) لم ترد الزيادة في آ .

(٣) ساقط من ي .

وحديث الوصال قد ورد مطولا ومختصرا بألفاظ مختلفة من طرق عدة -  
في مصادر جمة . وسنقتصر على بعض ما يصلح شاهدا هنا :

روى البخاري عن ابن عمر : « أنه - صلى اللهُ عليه وسلم - واصل ،  
فواصل الناس فشق عليهم ، فنهاهم رسول الله - صلى اللهُ عليه وسلم -  
أن يواصلوا ، قالوا : انك تواصل ، قال : إني لست كهيتتكم ، إني أظل  
أطعم وأسقي » . كما في « اتحاف أهل الإسلام » (ص ١١٨) .

وروى الشيخان عن أنس بن مالك ، أنه قال : « واصل رسول الله -  
صلى اللهُ عليه وسلم - في آخر شهر رمضان ، فواصل ناس من المسلمين ،  
فبلغه ذلك ، فقال : لو مد لنا الشهر لواصلنا الشهر : حتى يدع المتعمقون  
تعمقهم ، انكم لستم مثلي - أو قال : لست منكم - إني أظل يطعمني ربي  
ويسقين » كما في الاتحاف (١١٨ - ١١٩) .

واخرج البخاري عن أبي هريرة ، أنه قال : « نهي صلى اللهُ عليه  
وسلم عن الوصال في الصوم . فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال : واصل بهم  
يوما ثم يوما ، ثم رأوا الهلال ، فقال : لو تأخر لزدتكم . كالتنكيل  
لهم حين أبوا أن ينتهوا » كما في الاتحاف (ص ١١٩) والتلخيص : (١٩٣/١) .  
وإنما نهاهم عن الوصال رحمة بهم . كما رواه الشيخان في حديث عن  
عائشة . على ما في الاتحاف (١١٩) والمنتقى (١٧٩/٢) .

هذا وفي الاتحاف (١١٩ - ١٢٣) كلام جامع عن حقيقة الوصال  
والاختلاف في حكمه وما الى ذلك . فراجع . وانظر المواهب اللدنية : =

نعالمهم [ في الصلاة<sup>(١)</sup> ] لما خلع<sup>(٢)</sup> ، و « أمرهم عام  
الحديبية بالتحلل بالحلقة فتوقفوا : فشكا الى أم سلمة<sup>(٣)</sup> ،

= (٤٠٣/٢ - ٤٠٦) . ، ونيل الأوطار (١٨٥/٤ - ١٨٦) .

(١) ساقط من آ ، ص .

(٢) هو ما رواه أحمد وأبو داود ، عن أبي سعيد الخدري - رضي  
الله عنه - : « ان النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى ، فخلع نعليه ، فخلع  
الناس نعالمهم فلما انصرف قال : لم خلعتم ؟ قالوا : رأيناك خلعت فخلعنا .  
فقال : ان جبريل أتاني فأخبرني : أن بهما خبثا ، فاذا جاء أحدكم المسجد :  
فليقلب نعليه ، ولينظر فيهما ، فان رأى خبثا : فليمسحه بالأرض ، ثم  
ليصل فيهما » . كما في منتقى الأخبار : (٣١٣/١) .

وقد ورد الحديث في الشرح الكبير للرافعي ، بلفظ : « أنه صلى الله  
عليه وسلم خلع نعليه فخلع الناس نعالمهم . فلما قضى صلاته قال : ما حملكم على  
صنيعكم ؟ قالوا : رأيناك ألقيت نعليك ، فألقينا نعالمنا . فقال : ان جبريل  
أتاني فأخبرني أن فيهما قدرا » .

قال الحافظ في التلخيص (١٠٧/١ - ١٠٨) : « (رواه) أبو داود وأحمد  
والحاكم وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي سعيد (الخدري) . واختلف  
في وصله وارساله ، ورجح أبو حاتم / - في العلل - الوصل . ورواه  
الحاكم أيضا من حديث أنس وابن مسعود . ورواه الدارقطني من حديث  
ابن عباس وعبد الله ابن الشخير ، واسناد كل منهما ضعيف . ورواه البزار  
من حديث أبي هريرة ، واسناده ضعيف ومعلول أيضا » ا . ه . وقد ذكره  
باختصار الشوكاني في نيل الأوطار (١٠١/٢ - ١٠٢) . وأخرجه البيهقي  
أيضا من طرق عدة ، على ما في هامش المنتقى : (٣١٣/١) . وانظر : شرح  
الشفاء للقارى : (٢٦١/٢) ط تركيا سنة (١٣١٦) ه .

(٣) هي أم المؤمنين زوج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هند  
بنت أبي أمية ، وأميه هو المعروف بزاد الراكب ، تزوجها رسول الله بعد =



فقلت: أخرج اليهم ، واحلق واذبح ؛ ففعل: فذبحوا وحلقوا<sup>(١)</sup> متسارعين .

= بدر وكانت قبله تحت أبي سلمة بن عبد الأسد ، وتوفيت سنة (٦٠) ، أو (٥٩) . . راجع : الاصابة (٤٠٧/٤) ، وبهامشها الاستيعاب (٤٠٥/٤) ، في حرف «الهاء» وراجع : باب السين منهما أيضا : الاصابة (٤٣٩/٤) ، والاستيعاب (٤٣٦/٤) .

(٢) كذا في ص ، ح ، وعبارة ل ، ي ، آ : «فحلقوا وذبخوا مسارعين» .  
وأما الحديث فهو جزء من حديث مطول جدا اشتمل على قصة الحديدية .  
وكتاب الصلح ، وغير ذلك . أخرجه البخاري في كتاب الشروط من صحيحه (١٩٣/٣ - ١٩٨) ، بسنده عن ابن شهاب الزهري ، عن عروة بن الزبير . عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم .

ونص الجزء الخاص هنا ، هو - كما في ص (١٩٦) - : «فلما فرغ من قضية الكتاب ، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأصحابه : قوموا فانحروا ثم أحلقوا . فوالله ما قام منهم رجل ، حتى قال ذلك ثلاث مرات . فلما لم يقم منهم أحد : دخل على أم سلمة ، فذكر لها ما لقي من الناس . فقالت أم سلمة يا نبي الله : أتحب ذلك ؟ أخرج ، ثم لا تكلم أحدا منهم كلمة حتى تنحر بدنك ، وتدعو حالقك فيحلقك . فخرج ، فلم يكلم أحدا منهم حتى فعل ذلك : نحر بدنك ، ودعا حالقه فحلقه . فلما رأوا ذلك : قاموا فنحروا ، وجعل بعضهم يحلق بعضا ، حتى كاد بعضهم يقتل بعضا» .

وقد ورد بمعناه وبيعض اختلاف وزيادة ، في رواية ذكرها الحلبي في السيرة الحلبية . وقد ذكرها أيضا السيد أحمد زيني دحلان في «السيرة النبوية» والآثار المحمدية «(٢٣٦/٢) بهامش السيرة الحلبية» .

وقد ذكره - باختصار - ابن أسحاق في مغازيه ، على ما في سيرة ابن هشام (٣٦٨/٣) ط حجازي بالقاهرة .

وأشار إليه القسطلاني في المواهب : (١٧٠/١) ، وتكلم عليه الزرقاني في الشرح (٢٤٠/٢ - ٢٤١) كلاما جيدا كثير الفوائد .

و «لأنه خلع خاتمه فخلعوا»<sup>(١)</sup> ، و «لأن عمر»<sup>(٢)</sup> - رضي الله عنه - كان يقبل الحجر الأسود ، ويقول : إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أنني<sup>(٣)</sup> رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقبلك - لما قبلتك»<sup>(٤)</sup> .

(١) أخرج أصحاب الكتب الستة عن ابن عمر - رضي الله عنهما - : «اصطنع رسول الله - (صلى الله عليه وسلم) - خاتما من ذهب ، فصنع الناس خواتم الذهب . ثم إنه جلس على المنبر فترعه ، وقال : «والله لا ألبسه أبدا ! فنبذ الناس خواتيمهم . وفي بعض الروايات زيادة بعد كلمة «من ذهب» ، هي : «وجعله في يده اليمنى» .

وقال القاضي عياض في كتابه «الشفاء» (١٤٦/٢) ط مصطفى محمد : «وايضا : فقد علم من دين الصحابة قطعا الاقتداء بأفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - كيف توجهت ، وفي كل فن (وقعت) ، كالاقتداء بأقواله . فقد نبذوا خواتيمهم حين نبذ خاتمه . . .» . قال علي القاري في شرح الشفا (٢٦١/٢) : «على ما رواه الشيخان عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما : «انه عليه الصلاة والسلام اتخذ له خاتما من ذهب ثم نبذه ، فاقتدوا به» .

(٢) لفظ ح : «وكان» ، وفي ل : «وان» .

(٣) في غير ص : «أن» .

(٤) قال القاضي عياض في كتابه «الشفاء» : «وقال عمر - ونظر الى الحجر الأسود - : «انك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا اني رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك» ، ثم قبله» . وقال شارحه الحفاجي كما رواه عنه الشيخان . انظر : شرح الحفاجي على الشفا (٣٧٨/٣ - ٣٧٩) ط . استانبول . روى أحمد وأصحاب الكتب الستة ، عن عمر - رضي الله عنه - =

و « أنه - عليه الصلاة والسلام - قال في جواب [ من سأل (١) ] أم سلمة عن قبلة الصائم : ألا أخبرته أنني أقبلُ وأنا صائمٌ » (٢) ؟

• • •

[ و (٣) ] أما المعقول - فمن وجهين :

الأول :

أن الاحتياطَ يقتضي حملَ الشيءِ على أعظمِ مراتبه ، وأعظمُ

= « أنه كان يقبل الحجر ويقول : « اني لأعلم . . . الخ كما في منتقى الأخبار (٢/٢٦١ - ٢٦٢) .

وانظر : الأم (٢/١٧٠ - ١٧١) ط الفنية .

(١) ساقط من ص .

(٢) روى مسلم عن عمر بن أبي سلمة : « أنه سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أيقبل الصائم ؟ فقال . سل هذه ، لأم سلمة ، فأخبرته أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يفعل ذلك . فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال له : أما والله إني لأتقاكم لله وأخشاكم له . » كما في منتقى الأخبار (٢/١٧٦) .

وقد روي الشيخان حديث أم سلمة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يقبلها وهو صائم . انظر : التلخيص الحبير (١/١٩١) . وأخرج مالك والشافعي عن عطاء بن يسار : أن رجلاً قبّل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك وجداً شديداً ، فأرسل امرأته تسأل عن ذلك . فدخلت على أم سلمة ، فأخبرتها ، فقالت أم سلمة : ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقبل وهو صائم ، فرجعت المرأة الى زوجها فأخبرته . فزاده ذلك سروراً . الحديث . فانظر : ترتيب مسند الشافعي (١/٢٥٦ - ٢٥٧) ، وموطأ مالك (١/٢٧٣) مع تنوير الحوالك وروى الامام الشافعي قريباً منه عن عائشة في الأم (٢/٩٨) ط الفنية .

(٣) لم ترد في ص .

[ مراتب (١) ] فعل الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن يكون واجباً عليه وعلى أمته : فوجب حملُه عليه .

بيان الأول : أن الاحتياط يتضمن دفع ضرر الخوف عن النفس بالكلية ، ودفع الضرر [ عن النفس (٢) ] واجب .

بيان الثاني : أن أعظم مراتب الفعل ، أن يكون واجباً على الكل .

الثاني :

أنه لا نزاع في وجوب تعظيم الرسول - صلى الله عليه وسلم - في الحملة ، وإيجاب الاتيان بمثل (٣) فعله تعظيم له : بدليل العرف ، والتعظيمان يشتركان (٤) في قدر من المناسبة : فيجمع (٥) بينهما بالقدر المشترك : فيكون ورود الشرع بإيجاب ذلك التعظيم يقتضي وروده : بأن يجب على الأمة الاتيان بمثل (٦) فعله .

\* \* \* \*

(١) سقطت من ل .

(٥) آخر الورقة (١٦٢) من آ .

(٢) هذه الزيادة من ص .

(٣) تكررت في ل .

(٤) لفظى : «مشر كان» .

(٥) في آ ، ص : « فنجمع » ، ولفظ ل : « فجمع » .

(٦) في ل زيادة : « ما » .

## والجوابُ عن الأول :

لا نسلم أن لفظ الأمر حقيقة في الفعل - على ما تقدم (١) .  
سلمناه ، [ لكنّه بالاجماع - أيضا - حقيقة في القول ، فليس حملُهُ  
على ذلك بأولَى من حملِهِ على هذا .

سلمناه (٢) [ ، لكن - ها هنا - ما يمنع من حملِهِ على الفعل -  
وهو (٣) من وجهين :

### الأول :

أن تقدم ذكر الدعاء ، وذكر المخالفة - يمنع (٤) منه : فإنّ الانسان  
إذا قال [ لعبدِهِ (٥) ] : « لا تجعل دعائي كدعاء غيري ، واحذر  
مخالفة أمري » : فهم منه أنه أراد بالأمر (٦) القول .

### الثاني :

وهو : أنه [ قد (٧) ] أريد به « القول » بالاجماع ، فلا يجوز

---

(١) راجع : ص (٧) من القسم الثاني من هذا الكتاب ، وما بعدها .

(٢) ساقط من آ .

(٣) لفظ آ : « بيانه » .

(٤) لفظ ح : « منع » .

(٥) لم ترد الزيادة في ل .

(٦) عبارة ص : « الأمر بالقول » .

(٥) آخر الورقة (١٨٣) من ل .

(٧) لم ترد الزيادة في ح .

حملهُ على « الفعلِ » ؛ لأنَّ اللفظَ المشتركَ لا يجوزُ حملُهُ على معنِيهِ .  
سلمناه ؛ لكنَّ « الهاءَ » راجعةٌ الى الله - تعالى - لأنَّه أقربُ  
المذكورين .

\* \* \* \*

فان قلتَ : القصدُ - هو الحثُّ على اتباعِ الرسولِ - صلى الله عليه  
وسلم - لأنَّه - تعالى - قال : « لا تجعلوا دعاءَ الرسولِ  
بينكم كدعاءِ بعضكم بعضاً <sup>(١)</sup> » ، فحثَّ بذلك على الرجوعِ  
الى أقواله وأفعاله ، ثم عقبَ <sup>(٢)</sup> ذلك بقوله : « فليحذرِ الذينَ  
يُخالفونَ عن أمرِهِ <sup>(٣)</sup> » - : فعلمنا أنَّه بعثَ بذلك على التزامِ  
ما كانَ دعا إليه : من الرجوعِ الى أمرِ النبيِّ عليه الصلاة والسلامُ .

وايضا :

فلمَ لا يجوزُ <sup>(٣)</sup> الحكمُ بصرفِ الكنايةِ الى الله - تعالى - والرسولِ -  
صلى الله عليه وسلم .

قلت : الجوابُ عن الأوَّلِ :

أنَّ صرفَ هذا الضميرِ الى الله - تعالى - مؤكِّدٌ لهذا الغرضِ -  
ايضا - لأنَّه لما حثَّ على الرجوعِ الى أقوالِ الرسولِ وأفعاله ، [ثم <sup>(٤)</sup>]

(١) الآية (٦٣) من سورة «النور» .

(٢) لفظ ل : «أعقب» .

(٣) في ل زيادة «أيضا» .

(٤) لم ترد الزيادة في ي .

حذّر عن مخالفة أمر الله - تعالى - : كان ذلك تأكيداً لما هو المقصود  
من متابعة الرسول - صلى الله عليه وسلم .

• • • •

وعن الثاني :

أن « الهاء » كناية عن واحد ، فلا يجوز عودُه إلى الله - تعالى -  
والى الرسول <sup>(١)</sup> [ معاً .

سلمنا عود الضمير إلى الرسول - فلم قلت <sup>(٢)</sup> : إن عدم الاثبات  
بمثل فعله مخالفة لفعله ؟ .

فإن قلت : يدل عليه أمران .

الأول :

[ أن <sup>(٣)</sup> ] المخالفة ضد الموافقة ، لكن موافقة [ فعل <sup>(٤)</sup> ] الغير  
- هو <sup>(٥)</sup> : أن تفعل . مثل فعله ، فمخالفته هو : أن لا تفعل مثل  
فعله .

- 
- (١) ساقط من آ : ، ولفظ « الهاء » . ساقط من ي ، ص ، وقوله :  
« عوده » في ح : « عودها » ، ولم يرد حرف الجر الأخير في ح .  
(٢) لفظ ح : « قلت » .  
(٣) سقطت الزيادة من آ ، ح .  
(٤) سقطت الزيادة من آ .  
(٥) في ص : « وهو » .  
(٥) آخر الورقة (١٦٦) من ح .

الثاني :

وهو : أنَّ المعقولَ من المختلفينِ - هما اللَّذانِ لا يقومُ أحدهُما مقامَ الآخرِ ، [ والعدم والوجودُ لا يقومُ أحدهُما مقامَ الآخرِ <sup>(١)</sup> ] ، بوجهٍ أصلاً : فكانا في غايةِ المخالفةِ .

فثبتَ : أنَّ عدمَ الاتيانِ بمثلِ فعلِهِ ، [ مخالفٌ للاتيانِ بمثلِ فعلِهِ من كلِّ الوجوهِ .

قلتُ : هبْ أنَّها - في أصلِ الوضعِ - كذلكَ ، لكنَّها - في عرفِ الشرعِ - ليستُ كذلكَ ، ولهذا لا يُسمَّى اخلالُ الحائضِ بالصلاةِ مخالفةً للمسلمينَ ، بل هي عبارةٌ عن عدمِ الاتيانِ بمثلِ فعلِهِ <sup>(٢)</sup> ، إذا كانَ [ الاتيانُ <sup>(٣)</sup> ] [ بهِ <sup>(٤)</sup> ] واجباً ، [ و <sup>(٥)</sup> ] على هذا لا يُسمَّى تركُ <sup>(٦)</sup> مثلِ فعلِ النبيِّ - صلى اللهُ عليهِ وسلَّم - مخالفةً [ إلا <sup>(٧)</sup> ] إذا دلَّ <sup>(٨)</sup> فعلُهُ على الوجوبِ .

(١) ساقط من آ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط كله من آ ، وقوله : «مخالف» في ح : «مخالفة» ، وقوله : «هب أنها» أبدلت في ص ب «هذا» ، و «ليست» في ص ، ح : «ليس» ، وقوله «عدم الاتيان» أبدلت في ص ب «أن لا يأتي» .

(٣) سقطت الزيادة من آ .

(٤) سقطت الزيادة من ح .

(٥) سقطت الزيادة من آ .

(٦) لفظ آ : «تركه» .

(٧) سقطت من آ .

(٨) في ل ، ي ، آ : «كان» .



فإذًا أثبتنا<sup>(١)</sup> ذلك بهذا [الدليل<sup>(٢)</sup>] : لزوم الدور ، وهو محال .

• • • •

[ و<sup>(٣)</sup> ] الجوابُ عن الثاني :

لِمَ قلتَ : إنَّ الاتيانَ بمثلِ فعلِ الغيرِ - مطلقاً - يكونُ تأسياً به ؟  
بل عندنا ، كما يشترطُ في التأسِّي<sup>(٤)</sup> المساواةُ في الصورةِ ، يشترطُ<sup>(٥)</sup>  
[ فيه<sup>(٦)</sup> ] المساواةُ في الكيفيَّةِ - حتى [ إنَّه<sup>(٧)</sup> ] لو صامَ واجباً ،  
فتطوعنا بالصومِ - : لم نكنُ متأسِّينَ بهِ ، وعلى هذا لا يكونُ مطلقُ  
فعلِ الرسولِ - عليه الصلاةُ والسلامُ - سبباً للوجوبِ في حقنا ؛ لأنَّ  
فعله قد لا يكونُ واجباً : فيكونُ<sup>(٨)</sup> فعلنا إياه - على سبيلِ الوجوبِ -  
قادحاً في التأسِّي<sup>(٩)</sup> . وتامَّ الأسئلةُ سيأتي في المسألة الآتية ان شاء الله تعالى .

(١) في غير ص . ح : «بينا» .

(٢) هذه الزيادة من آ .

(٣) لم ترد الواو في ص .

(٤) آخر الورقة (١١٠) من ص .

(٥) في ص ، ل : «الثاني» وهو تحريف .

(٦) لفظ ح : «فيشترط» .

(٧) لم ترد الزيادة في ح .

(٨) لم ترد الزيادة في ص ، ح .

(٩) لفظ ل : «فكون» .

(١٠) في آ زيادة : «به» .

## والجوابُ عن الثالثِ :

[ أن<sup>(١)</sup> ] قولهُ : « واتَّبِعُوهُ <sup>(١)</sup> » إمَّا أنْ لا يُفِيدُ العمومَ ،  
أو يفيدُهُ .

فإنْ كانَ الأولُ : سقطَ <sup>(٢)</sup> التمسُّكُ بِهِ .  
وانْ كانَ الثانيَ ، فبتقديرِ أنْ يكونَ ذلكَ الفعلُ واجباً عليهِ وعلينَا :  
وجبَ أنْ نعتدَّ فيه - أيضاً - هذا الاعتقادَ ، والحكمُ بالوجوبِ  
يناقضُهُ <sup>(٤)</sup> : فوجبَ أنْ لا يتحقَّقَ .

\* \* \* \*

وهذا هو : الجوابُ [ عن التمسُّكِ <sup>(٥)</sup> ] بقولهِ <sup>(٦)</sup> تعالى :  
« فَاتَّبِعُونِي <sup>(٧)</sup> » .

## والجوابُ عن الخامسِ :

لا نُسَدُّ أنْ قولهُ تعالى - : « مَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ

- 
- (١) هذه الزيادة من ص ، ح .
  - (٢) الآية (١٥٨) من سورة «الأعراف» .
  - (٣) في آ : «أسقط» .
  - (٤) في ص «مناقضه» .
  - (٥) ساقط من آ .
  - (٦) في آ : «لقوله» ، وما بعده فيها «فاتبعوه» ، وهو خطأ .
  - (٧) الآية (٣١) من سورة «آل عمران» .

فخذوه<sup>(١)</sup> « يتناولُ الفعلَ ، ويدلُّ عليه وجهانِ :

الأولُ :

أنَّ قوله تعالى : « وما نهاكم عنه فانتهوا<sup>(١)</sup> » ، يدلُّ  
على أنه عنى بقوله : « ما آتاكم<sup>(١)</sup> » - ما أمركم .

الثاني :

أنَّ الإتيانَ إنما يتأتى<sup>(٢)</sup> في القولِ : لأننا نحفظه ، و [ ب<sup>(٣)</sup> ] امثالُه  
يصيرُ كأننا اخذناه : [ فيصير<sup>(٤)</sup> ] كأنه<sup>(٥)</sup> - صلى الله عليه وسلم -  
أعطانا .

• • • •

والجوابُ عن السادسِ :

أنَّ الطاعة - هي الإتيانُ بالمأمورِ أو بالمرادِ - على اختلافِ المذهبين<sup>(٦)</sup> .  
- فلم قلتَ : إنَّ مجردَ فعلِ الرسولِ - صلى الله عليه وسلم - يدلُّ

(١) الآية (٧) من سورة «الحشر» .

(٢) كذا في ح ، آ ، وفي ل ، ي ، ص : «يأتي» .

(٣) لم ترد الباء في غير ح .

(٤) هذه الزيادة من ص .

(٥) في آ ، ي : «فكأنه» ، وفي ل ، ح : «وكأنه» .

(٦) أى : مذهبي أهل السنة والمعتزلة في الموضوع .

(٥) آخر الورقة (١٦٣) من آ .

(٥) آخر الورقة (١٨٤) من ل .

على أننا أمرنا بمثله ، أو أريدَ مِنَّا مثلهُ ، وهذا [ هو <sup>(١)</sup> ] أولُ المسألةِ ؟!

\*\*\*

والجوابُ عن الاجماعِ ، من وجوهٍ <sup>(٢)</sup> :

الأولُ :

أنَّ هذه أخبارُ آحادٍ ؛ فلا تفيدُ العلمَ <sup>(٣)</sup> .  
ولهم أن يقولوا : هبْ أنَّها تفيدُ الظنَّ ، لكنْ : لَمَّا حصلَ ظنُّ كونهِ  
دليلاً ، ترتبَ عليه ظنُّ ثبوتِ الحكمِ : فيكونُ العملُ بهِ دافعاً لضررٍ  
مظنونٍ <sup>(٤)</sup> : فيكونُ واجباً .

وتقريرُ هذه الطريقةِ سيجيءُ - ان شاء اللهُ تعالى - في مسألةِ القياسِ <sup>(٥)</sup> .

الثاني :

أنَّ أكثرَ هذه الأخبارِ واردةٌ في « الصلاةِ » و « الحجِّ » ، فلعلتهِ  
- صلى الله عليه وسلم - كان [ قد <sup>(٦)</sup> ] بَيَّنَّ لهم : أنَّ شرعتهُ وشرعهمُ  
سواءٌ - في هذه الأمورِ - قال صلى الله عليه وسلم : « صلُّوا كما

(١) لم ترد في ص ، ح .

(٢) لفظ ل : « جهة » ، وهو تصحيف طريف .

(٣) في زيادة : « بها » .

(٤) عبارة ل ، ي ، آ : « الضرر المظنون » .

(٥) راجع (٢/١٢٢ - آ) من المحصول - نسخة صنعاء مصورة دار

الكتب رقم (٢٢٢٢) .

(٦) لم ترد الزيادة في ص .

رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّيُّ « ، وَعَلَيْهِ خَرَجَ مَسْأَلَةُ التَّقَاءِ الْخَتَانِينَ . وَقَالَ :  
«خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » ، وَعَلَيْهِ خَرَجَ تَقْبِيلُ عَمْرِو لَلْحَجَرِ الْأَسْوَدِ .

وَقَالَ : « هَذَا وَضُوءِي \* وَوَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي <sup>(١)</sup> » .

وَأَمَّا الْوَصَالُ - فَإِنَّهُمْ ظَنُّوا - <sup>(٢)</sup> لَمَّا أَمَرَهُمْ بِالصُّومِ ، وَاشْتَغَلَ  
مَعَهُمْ بِهِ - أَنَّهُ قَصِدَ بِفَعْلِهِ بَيَانَ الْوَاجِبِ : [ فَفَعَلُوا <sup>(٣)</sup> ] ، فَرَدَّ عَلَيْهِمْ  
ظَنَّهُمْ ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِمُ الْمَوَافَقَةَ .

وَأَمَّا خَلْعُ النِّعْلِ - فَلَا نَعْلِمُ <sup>(٤)</sup> أَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ وَاجِبًا .

وَأَيْضًا : لَا يَمْتَنَعُ أَنْ يَكُونُوا <sup>(٥)</sup> [ لَمَّا رَأَوْهُ قَدْ خَلَعَ نَعْلَهُ - مَعَ تَقَدُّمِ  
قَوْلِهِ تَعَالَى : « خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ » - ظَنُّوا

(٥) آخر الورقة (٦٠) من ص .

(١) أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر ان عرسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « هذا أسبغ الوضوء وهو وضوئي ووضوء خليل الله ابراهيم ، ومن توضأ هكذا ، ( يعني ثلاثا ثلاثا ) ثم قال عند فراغه : أشهد ان لا اله الا الله وأشهد أن محمد عبده ورسوله فتح له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء . . على ما في الفتح الكبير (٢٨١/٣) . واخرج أحمد في المسند وابن ماجه عن ابن عمر و « هذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء أو تعدى وظلم » على ما في الفتح الكبير (٢٨٢/٣) . وللحديث ألفاظ أخرى تراجع في مظانها .

(٢) في غير ص زيادة : « أنه » ، وحذفها أنسب من أثباتها .

(٣) هذه الزيادة من آ .

(٤) عبارة آ : « فلأنا لا نعلم » .

(٥) في آ : « يكون » .

أنَّ خلعَها مأمورٌ به <sup>(١)</sup> [ غيرٌ مباحٍ ، لأنَّه لو كانَ مباحاً - لما تركَ به  
المسنونَ في الصلاةِ !! ]

على أنَّه صلى اللهُ عليه وسلَّم قالَ لهم: « لمَ خلعتمُ نعالكمُ ؟ » فقالوا:  
لأنَّكَ خلعتَ نعلَكَ ؛ فقالَ : « إنَّ جبريلَ أخبرني أنَّ فيها أذى » .  
فبيَّنَ بهذا: أنَّه ينبغي أنْ يعرفوا الوجهَ - الَّذي أوقعَ <sup>(٢)</sup> عليه [ فعله <sup>(٣)</sup> ] -  
ثم يتبعونه .

وأما خلعُ الخاتمِ - فهوَ مباحٌ . فلما خلعَ : أحبُّوا موافقتَه ، لا  
لاعتقادِهِم وجوبَ ذلكَ عليهم .

\* \* \* \*

والجوابُ عن [ الوجه <sup>(٤)</sup> الاول ] : - من المعقول - :

أنَّ الاحتياطَ إنَّما يُصارُ إليه : إذا خلا عن الضررِ - قطعاً - وما هنا  
ليسَ كذلكَ ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ ذلكَ الفعلُ حراماً على الأمةِ ، وإذا  
احتُمِلَ الأمرانِ : لم يكنْ المصيرُ إلى الوجوبِ احتياطاً .

وعن \* الثاني :

أنَّ تركَ الاتيانِ بمثلِ ما يأتي به الملكُ العظيمُ قد يكونُ تعظيماً ، ولذلك

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من آ ، والآية (٣١) من سورة «الأعراف» .

(٢) في غير ص : «وقع» .

(٣) لم ترد الزيادة في ل .

(٤) لم ترد في ص .

(٥) آخر الورقة (١٦٧) من ح .

يقبحُ من العبدِ أنْ يفعلَ كلَّ ما يفعلُ<sup>(١)</sup> سيِّدُهُ<sup>(٢)</sup>.

• • • •

واحتجَّ القائلونَ : « بالندب » : بالقرآن ، والاجماع ، والمعقول :

أما القرآن - فقوله تعالى : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ<sup>(٣)</sup> » ولو كانَ النَّاسِي واجباً - لقالَ : « عليكم » ، فلَمَّا قالَ : « لَكُمْ » ، دلَّ على عدمِ الوجوبِ ؛ ولما أثبتَ الأُسوةَ [ الحسنةَ<sup>(٤)</sup> ] - دلَّ على رجحانِ جانبِ الفعلِ على [ جانبِ<sup>(٥)</sup> ] التركِ : فلم يكنْ مباحاً .

• • • •

[ و<sup>(٦)</sup> ] أمَّا الاجماع - فهو : أننا رأينا أهلَ الأعصارِ متطابقينَ على الاقتداءِ في الأفعالِ بالنبيِّ - صلى اللهُ عليه وسلَّم - وذلكَ يدلُّ على انعقادِ الاجماعِ : على أنه يُفِيدُ الندبَ .

• • • •

[ و<sup>(٧)</sup> ] أمَّا المعقولُ - فهوَ : أنَّ فعلَهُ - عليه الصلاةُ والسلامُ - إمَّا أنْ يكونَ راجحَ العدمِ ، أو مساوياً العدمِ ، أو مرجوحَ العدمِ .

(١) في غير ح : « يفعلهُ » .

(٢) لفظ ص : « السيد » .

(٣) الآية (٢١) من سورة « الأحزاب » .

(٤) هذه الزيادة من ص ، ح .

(٥) هذه الزيادة من ح .

(٦) لم ترد الزيادة في ص .

(٧) لم ترد الواو في ص .

والأولُ باطلٌ ؛ لِمَا ثَبَتَ : أَنَّهُ لَا يُوجَدُ مِنْهُ <sup>(١)</sup> الذَّنْبُ .  
 والثاني باطلٌ ظاهراً ؛ لِأَنَّ الاِشْتِغَالَ بِهِ عِبْثٌ ، وَالْعِبْثُ مُزْجورٌ عَنْهُ ،  
 بِقَوْلِهِ تَعَالَى <sup>(٢)</sup> : « أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا <sup>(٣)</sup> » :  
 [ فَتَعَيَّنَ <sup>(٤)</sup> الثَّلَاثُ ] وَهُوَ : أَنْ يَكُونَ مَرْجوحَ العَدَمِ ؛ ثُمَّ [ إِنَّا <sup>(٥)</sup> ] لَمَّا  
 تَأَمَّلْنَا أفعالَهُ : وَجَدْنَا بَعْضَهَا مَدْبُوبًا ، وَبَعْضَهَا وَاجِبًا ؛ وَالْقَدْرُ المُشْتَرِكُ  
 - هُوَ : رَجحانٌ [ جَانِبٌ <sup>(٦)</sup> ] الوجودِ ، وَعَدَمُ الوجودِ ثابِتٌ بِمُقْتَضَى <sup>(٧)</sup>  
 الأَصْلِ : فَأَثْبَتْنَا الرَّجحانَ - مَعَ عَدَمِ الوجودِ .

\* \* \* \*

[ وَ <sup>(٨)</sup> ] الجوابُ عن الأوَّلِ :

ماتقدم أن النَّاسِيَّ في إيقاعِ الفعلِ على الوجهِ الَّذِي أوقَعَهُ [ عَلَيْهِ <sup>(٩)</sup> ] ،

(١) في ل : «فيه» . وهو تصحيف .

(٢) في آ . ص . ح : «لقوله» .

(٣) الآية (١١٥) من سورة «المؤمنون» .

(٤) ساقط من ي ، آ ، ح .

(٥) هذه الزيادة من ح .

(٦) لم ترد الزيادة في ص .

(٧) لفظ آ : «لمقتضي» .

(٨) لم ترد الواو في ح .

(٩) سقطت الزيادة من ص .



فلَو<sup>(١)</sup> [ كان<sup>(٢)</sup> ] فعلُهُ واجباً أو مباحاً، وفعلنا [ ه<sup>(٣)</sup> ] مندوباً - لَمَّا  
حصلَ التَّأسِّي .

وعن الثاني :

أنا لا نُسلِّمُ أَنَّهُم استدلُّوا بمجرَّدِ الفعلِ ، فلعلَّهم<sup>(٤)</sup> وجدوا مع الفعلِ  
قرائنَ أخرى<sup>(٥)</sup> .

• • • •

وعن الثالث :

لا نُسلِّمُ أنَّ فعلَ المباحِ عبثٌ ؛ لأنَّ العبثَ هو الخالي عن الغرضِ<sup>(٦)</sup> -  
فإذا حصلت<sup>(٧)</sup> في المباحِ منفعةٌ مَّا<sup>(٨)</sup> : لم يكنْ عبثاً ، [ بل من حيثُ  
حصولُ النفعِ بهِ خرجَ عن العبثِ - فليَمَ قلتُمُ : بأنَّه خلا عن الغرضِ ؟  
ثم حصولُ الغرضِ في التَّأسِّي بالنبِيِّ - صلى الله عليه وسلَّم ، ومتابعتِهِ  
في أفعاليهِ - بيِّنٌ : فلا يُعدُّ من أقسامِ العبثِ . واللهُ أعلمُ<sup>(٩)</sup> ] .

• • • •

(١) في ح : «ولو» .

(٢) هذه الزيادة من ي .

(٣) لم ترد الهاء في ح ، وعبارة ص : «ونفعله نحن» .

(٤) في ي ، آ ، ح : «ولعلمهم» .

(٥) في آ ، ص ، ح : «آخر» .

(٦) لفظ ل ، ي : «العوض» .

(٧) في غير آ : «حصل» .

(٨) في غير ل أبدلت ب «ناجزة» .

(٩) ساقط من ل ، آ ، ص .

[ و (١) ] احتج القائلون « بالاباحة » :

بأنه (٢) لَمَّا ثبتَ أنه لا يجوزُ صدورُ الذنبِ منه : ثبتَ أنَ فعله لا بدَّ أنَ يكونَ [ إمَّا (٣) ] مباحاً ، أو مندوباً ، أو واجباً .

و [ هذه (٤) ] الأقسامُ الثلاثةُ مشتركةٌ في رفعِ (٥) الحرجِ عن الفعلِ .

فأمَّا رجحانُ جانبِ الفعلِ : فلمَ يَثْبُتْ على وجودِهِ دليلٌ ؛ لأنَّ الكلامَ فيه ؛ وثبتَ على عدمِهِ ؛ لأنَّ دليلَ هذا الرجحانِ كانَ معدوماً ؛ والاصلُ في كلِّ شيءٍ بقاءُهُ على (٦) ما كانَ : : فثبتَ (٧) بهذا أنه لا حرجَ في فعلِهِ - قطعاً - ولا رجحانَ في فعلِهِ ظاهراً .

فهذا الدليلُ يقتضي - في كلِّ أفعاليه - أنَ يكونَ مباحاً ، تُرِكَ العملُ بهِ في الأفعالِ التي عَلِمَ كونُها واجبةً أو (٨) مندوبةً ؛ فيبقى (٩) معمولاً بهِ في الباقي .

(١) لم ترد الواو في ص .

(٥) آخر الورقة (١٨٥) من ل .

(٢) في غير ص ، ح : « أنه » .

(٣) لم ترد الزيادة في ص .

(٤) لم ترد الزيادة في آ .

(٥) لفظ ح : « نفي » .

(٦) في ي : « بقاءه » .

(٧) في ل ، ي ، آ ، ص : « فقد ثبت » .

(٥) آخر الورقة (١٦٤) من آ .

(٨) في ل ، ي ، آ : أبدلت بالواو .

(٩) في ل ، ي : « فبقى » .

وإذا ثبت كونه مباحاً ظاهراً : وجب أن يكون - في حقنا -  
 كذلك ، للآية الدالة على وجوب التأسّي . تُرك العمل به فيما <sup>(١)</sup>  
 كان من خواصّه : فيبقى معمولاً به في الباقي .

• • • •

[ و <sup>(٢)</sup> ] الجواب :

هب أنه في حقه كذلك - فلم يجب أن يكون في حق غيره <sup>(٣)</sup>  
 كذلك ؟ . والله أعلم .

• • •

• • • •

• • •

المسألة الثالثة :

قال جماهير الفقهاء والمعتزلة : التأسّي [ به <sup>(٤)</sup> ] واجب ، ومعناه :  
 أننا إذا علمنا أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - فعل فعلاً على وجه  
 الوجوب : فقد تعبدنا أن نفعله على وجه الوجوب .

(١) في ل ، ي ، آ ، ح زيادة : «إذا» .

(٢) لم ترد الواو في ص .

(٣) كذا في ل ، وفي النسخ الأخرى : «غيره» .

(٤) هذه الزيادة من ح .

وإن علمنا أنه تنفّل به : [ كُنّا <sup>(١)</sup> ] متعبدين [ بالتنفّل <sup>(٢)</sup> ]  
[ به <sup>(٣)</sup> ] وإن علمنا [ أنه فعله على وجه «الاباحه» : كُنّا  
متعبدين باعتقاد إباحته لنا <sup>(٤)</sup> ] ؛ وجاز لنا أن <sup>(٥)</sup> نفعله .

\* \* \* \*

وقال أبو علي بن <sup>(٦)</sup> خلّاد - من المعتزلة - : « نحن متعبدون <sup>(٧)</sup>  
بالتأسي [ به <sup>(٨)</sup> ] في العبادات ، دون غيرهما : كالمناكحات <sup>(٩)</sup> ،  
والمعاملات .

ومن الناس : من أنكر ذلك في الكل .

\* \* \* \*

---

(١) سقطت من آ .

(٢) لفظ ص : «بالنفل» ، وسقطت من ح .

(٣) هذه الزيادة من ي .

(٤) ساقط كله من ح ، وأبدل بكلمة «بالاباحه» .

(٥) في ص ، ح زيادة : «لا» .

(٦) حرفت في ح : الى «ابن الجلال» وفي آ زيادة : «تلميذ أبي علي  
وأبي هاشم» ، وهو من الطبقة العاشرة من طبقات المعتزلة ، ويدعي محمد بن  
خلّاد البصري . توفي قبل ان يبلغ سن الشيخوخة انظر : فرق وطبقات  
المعتزلة للقاضي عبد الجبار ط . الاسكندرية ص (١١١) .

(٧) في آ : «متعبدين» ، وهو تصحيف .

(٨) لم ترد الزيادة في آ ، ح .

(٩) كذا في ح ، وفي النسخ الأخرى : «كالمناكح» .

[ و<sup>(١)</sup> ] احتج أبو الحسين بالقرآن ، والاجماع :

أما القرآن - فقوله تعالى : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ <sup>(٢)</sup> » والناسي بالغير في أفعاله - هو :  
أن يفعل على الوجه الذي فعل <sup>(٣)</sup> ذلك الغير <sup>(٤)</sup> ولم يفسر الله -  
تعالى - بين أفعال الرسول <sup>(٥)</sup> - صلى الله عليه وسلم : [ اذا كانت <sup>(٦)</sup> ]  
مباحة ، أو لم تكن مباحة .  
[ وقوله تعالى : « وَأَتَّبِعُوهُ » أمرٌ بالاتباع : فيجب <sup>(٧)</sup> ] .

• • • •

[ و<sup>(٨)</sup> ] أمّا الاجماع - فهو : « أن السلف رجعوا الى أزواجه

- 
- (١) هذه الزيادة من ح .  
(٢) آخر الورقة (١١١) من ي .  
(٣) الآية (٢١) من سورة «الأحزاب» .  
(٤) في ل ، ي ، آ : «فعله» .  
(٥) في ح زيادة : «اذا كانت» .  
(٦) في غير ح : «الذي» .  
(٧) هذه الزيادة من ل .  
(٨) ساقط من ل ، ي ، آ ، والآية (١٥٨) من سورة «الاعراف» .  
وراجع المعتمد (٣٨٣/١ - ٣٨٥) .  
(٨) لم ترد الواو في ص ، ح .

في قبلة الصائم» ، « [ و<sup>(١)</sup> ] ، في [ أن<sup>(٢)</sup> ] « من أصبح جنباً لم يفسد صومه<sup>(٣)</sup> » ، « وفي تزوج النبي - صلى الله عليه وسلم - ميمونة وهو حرام<sup>(٤)</sup> » ؛ وذلك يدل على أن

(١) سقطت الواو في آ .

(٢) سقطت الزيادة من ح .

(٣) ورد في الشرح الكبير حديث : أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً من جماع أهله ثم يصوم .

قال الحافظ في التلخيص (١٩٤/١) : «متفق عليه من حديث عائشة وأم سلمة . «وانظر» ترتيب مسند الشافعي (٢٥٨/١) ، والموطأ (١٧١/١) - (١٧٢) ، وانظر : المنتقى (١٧٦/٢ - ١٧٧) للاطلاع على روايات الحديث وطرقه .

(٤) في ص ، ح زيادة : «حلال أو» . أما كلمة «حرام» بعدها فقد وردت في سائر الأصول فاضطررنا لاثباتها .

وفي هذا الحديث خلاف كبير : فقد روي «عن أبي عبيدة أنها جعلت أمرها الى العباس ، فأنكحها النبي - صلى الله عليه وسلم وهو محرم ، فلما رجع بنى بها بسرف حلالاً» .

وروى ابن عباس : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوجها - وهو محرم . وأخرج أبو داود عنها : أنه تزوجها بسرف وهو حلال .

وفي الصحيح من أفراد مسلم عنها : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوجها وهو حلال . وهناك روايات أخرى ذكرها المحب الطبري في «السمط الثمين (١١٤ - ١١٥)» .

وأخرج أحمد في المسند (٣٣٢/٦) ط الحلبي عن ميمونة ، قالت : «تزوجني رسول الله - صلى الله عليه وسلم : ونحن حلال ، بعد ما رجعنا من مكة» .

أفعاله لا بُدَّ [ من <sup>(١)</sup> ] أن يُمَثَّلَ <sup>(٢)</sup> فيها طريقه .

• • • •

ولقائل أن يقول على الدليل الأول : الآية تقتضي <sup>(٣)</sup> النَّاسِي بِهِ  
مرّةً واحدةً ، [ كما <sup>(٤)</sup> ] أن قول القائل لغيره : « لك في الدارِ  
ثوبٌ حسنٌ » يفيدُ ثوباً واحداً .

فإن قلتَ : هذا إن ثبتَ تمَّ غرضنا من التعبد بالنَّاسِي بِهِ -  
صلى الله عليه وسلم - في الجملة .

وأيضاً : فالآيةُ تفيدُ إطلاقَ كونِ النبيِّ - صلى الله عليه وسلم -  
أسوةً [ حسنةً <sup>(٥)</sup> ] لنا ، ولا يُطلقُ وصفُ الإنسانِ بأنه أسوةٌ  
[ حسنةً <sup>(٦)</sup> ] [ لزيدٍ ، إذا لم يجزْ لزيدٍ أن يتبعه إلا في فعلٍ واحدٍ ، وإنما  
يُطلقُ ذلكَ إذا كانَ ذلكَ الإنسانَ قدوةً <sup>(٧)</sup> ] لزيدٍ : يقتدي به في

---

= وأخرج أحمد أيضاً في المسند (٣٣٣/٦) ط الحلي عن يزيد بن الأصم  
عن ميمونة : « أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تزوجها حلالاً ، وبني  
بها حلالاً . (قال الراوي) : وماتت بسرف فدفناها في الظلّة التي بنى  
بها .

(١) لفظ آ : « و » ، ولم ترد في ص .

(٢) لفظ ل : « تمثّل » ، وهو تصحيف .

(٣) في غير ص : « تفيد » .

(٤) سقطت الزيادة من آ ، ص .

(٥) آخر الورقة (١٦٨) من ح .

(٥) هذه الزيادة من ح .

(٦) هذه الزيادة من ح .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من آ .

الأمور<sup>(١)</sup> كلَّها ، إلا ما خصَّه الدليل .

• • • •

قلت : الجوابُ عن الأولِ :

أنَّ أحدًا لا يَنازِعُ في التَّأْسِي بِهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْجَمَلَةِ ؛  
لأنَّه لما قالَ : « صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي » ، و « خذُوا  
عَنِّي مَناسِكَكُمْ » - فقدُ أَجمَعُوا على وقوعِ التَّأْسِي [ بِهِ <sup>(٢)</sup> ]  
ها هنا ، والآيةُ ما دلَّتْ إِلاَّ على المرَّةِ الواحدةِ - فكانَ التَّأْسِي بِهِ  
- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي هذِهِ الصُّورَةِ <sup>(٣)</sup> - كافياً فِي العَمَلِ بِالآيَةِ ،  
لا سِيَّما والآيةُ إِنَّمَا وردتْ على صِيغَةِ الاخبارِ عمَّا مضى ، وذلكَ  
يكفي فِيهِ وقوعُ التَّأْسِي [ بِهِ <sup>(٤)</sup> ] فِيما مضى .

• • • •

[ و <sup>(٥)</sup> ] الجوابُ عن الثاني :

أَنَّكَ <sup>(٦)</sup> إِن أردتَ [ بِهِ <sup>(٧)</sup> ] : أَنَّهُ لا يَصِحُّ <sup>(٨)</sup> إِطلاقُ اسمِ الأَسْوَةِ

(١) فِي غيرِ ص ، ح : «أموره» .

(٢) لم ترد الزيادة فِي آ .

(٣) فِي غيرِ آ ، ص : «الصور» .

(٤) لم ترد الزيادة فِي ل .

(٥) لم ترد الواو فِي ص .

(٦) عبارة ل : «بأنك اذا» .

(٧) هذه الزيادة من ح .

(٨) لفظ ح : «يصلح» .



عليه إلا إذا كان أسوة في كل شيء - فهذا (١) ممنوع ؛ ثم  
[ الذي (٢) ] يدل على فساد وجهان :

الأول :

أن من تعلم (٣) من انسان نوعاً واحداً من العلم - يقال له : « إن لك  
في فلان أسوة حسنة » .

الثاني :

[ وهو أن يقال : « لك في فلان أسوة حسنة في كل شيء » ، ويقال :  
« لك من فلان أسوة حسنة » (٤) ] في هذا الشيء ، دون ذلك ، ولو  
اقتضى اللفظ العموم : لكان الأول تكريراً ، والثاني نقضاً .

وان أردت : [ أنه (٥) يصح ] اطلاق (٦) اسم الأسوة ، إذا  
كان أسوة في بعض الأشياء - فهذا مسلم ، ولكنه - صلى الله عليه  
وسلم - عندنا : أسوة [ لنا (٧) ] في أقواله ، وفي كثير من أفعاله  
التي أمرنا بالافتداء به فيها كقوليه صلى الله عليه وسلم : « صلوا

(١) في غير آ : « فهو » .

(٢) هذه الزيادة من ح .

(٣) لفظ ل ، ي ، آ : « يعلم » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .

(٥) ساقط من ص .

(٦) لفظ ص : « باطلاق » .

(٧) آخر الورقة (١٨٦) من ل .

(٨) لم ترد الزيادة في ص .

كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي ، و « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ » .

\* \* \* \*

[و<sup>(١)</sup>] الجوابُ عن الحجَّةِ الثانيةِ :

أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : « وَاتَّبِعُوهُ<sup>(٢)</sup> » مَطْلُوقٌ فِي الْإِتِّبَاعِ : فَلَا يَفِيدُ الْعَمُومَ فِي [ كُلِّ<sup>(٣)</sup> ] [ شَيْءٍ مِنْ<sup>(٤)</sup> ] الْإِتِّبَاعَاتِ ، وَالْأَمْرُ لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ : فَلَا<sup>(٥)</sup> يَفِيدُ الْعَمُومَ فِي كُلِّ الْأَزْمَنَةِ .

\* \* \* \*

فَإِنْ قُلْتَ : تَرْتِيبُ الْحُكْمِ عَلَى الْأَسْمِ يَشْعُرُ بِأَنَّ الْمَسْمَى عَلَّةٌ لِذَلِكَ الْحُكْمِ ، [ فَمَا هِيَ<sup>(٦)</sup> ] الْمَتَابَعَةُ عَلَّةٌ لِلْأَمْرِ<sup>(٧)</sup> بِهِمَا .

قُلْتُ : فَعَلَى هَذَا ، لَوْ قَالَ السَّيِّدُ [ لِعَبْدِهِ<sup>(٨)</sup> ] : « اسْقِنِي<sup>(٩)</sup> » ، يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا لِهَبْجَمِيعِ أَنْوَاعِ السَّقْيِ - فِي كُلِّ الْأَزْمَنَةِ - وَلَوْ<sup>(١٠)</sup>

(١) لم ترد الواو في ص .

(٢) الآية (١٥٨) من سورة : « الاعراف »

(٣) سقطت الزيادة من ي .

(٤) هذه الزيادة من ح .

(٥) في ي - « ولا » .

(٦) لفظ آ : « بماهية » .

(٧) في آ : « الأمر » .

(٨) سقطت الزيادة من ح :

(٩) في آ زيادة : « ماء » .

(١٠) لفظ آ « ولو » .

قالَ لهُ : « قُمْ » ، يلزمُ أن يكونَ أمراً [ له (١) ] بجميعِ أنواعِ القيامِ -  
في كلِّ الأزمنةِ .

وفي هذهِ الأمثلةِ كثرةٌ ، وما ذكرناهُ كافٍ ، في إفسادِ (٢)  
ما قالوا (٣) . واللهُ أعلمُ .

\* \* \* \*

وأما الاجماعُ - فقد سبقَ الكلامُ عليه (٤) . واللهُ أعلمُ .

\* \* \*

\* \* \*

\* \* \*

ع

---

(١) لم ترد الزيادة في ل ، ي ، آ .

(٢) في غير آ : «فساد» .

(٣) لفظ ح : «قالوه» .

(٤) انظر ص (٣٦٥) من القسم الثالث من هذا الكتاب .

## القسم<sup>(١)</sup> الثاني في التفريع على وجوب التأسي



### المسألة الأولى :

لَمَّا عَرَفْتَ : أَنَّ التَّأْسِيَّ مَطَابِقَةٌ \* فَعَلِ التَّأْسِيَّ [ بِهِ <sup>(٢)</sup> ] - عَلَى <sup>(٣)</sup>  
الْوَجْهِ [ الَّذِي وَقَعَ فَعَلُهُ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> ] - : وَجِبَ مَعْرِفَةُ الْوَجْهِ الَّذِي  
يَقَعُ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> فَعَلُ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ : ثَلَاثَةٌ :  
« الْإِبَاحَةُ » وَ« النَّدْبُ » وَ« الْوَجُوبُ » .

\* \* \*

أَمَّا « الْإِبَاحَةُ » - فَتَعْرِفُ بِطَرَقٍ أَرْبَعَةٍ :

أحدها :

أَنَّ يَنْصُرَ الرَّسُولَ <sup>(٦)</sup> - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى أَنَّهُ « مَبَاحٌ » .

(١) في ي : «التقسيم» .

(٥) آخر الورقة (١٦٥) من آ .

(٢) سقطت الزيادة من آ .

(٣) لنظ ل ، ي ، آ ، ح : «في» .

(٤) ساقط من آ ، وقوله : «وقع» في غير ح : «أوقعه» ، و «فعله»

زيادة من ح .

(٥) عبارة ي : «عليه يقع» .

(٦) عبارة ح : «أن يتصل به نص لرسول الله» .

وثانيها :

أن يقع امتثالاً لآية دالّة على «الإباحة» .

وثالثها :

أن يقع بياناً لآية دالّة على «الإباحة» .

ورابعها :

أنه لما ثبت أنه لا يذنب<sup>(١)</sup> - ثبت أنه لا حرج عليه في ذلك الفعل ، [ ولا في تركه<sup>(٢)</sup> ] .

وانتفى<sup>(٣)</sup> «الوجوب»<sup>(٤)</sup> و «الندب» بالبقاء على الأصل - :  
فحينئذ يعرف كونه «مباحاً» .

[ و<sup>(٥)</sup> ] أمّا «الندب» - فيعرف بتلك الثلاثة [ الأول<sup>(٦)</sup> ] -  
مع أربعة أخرى .

ع

(١) في ح : «ندب» ، وهو تصحيف ظاهر .

(٢) هذه الزيادة من ص ، ح .

(٣) كذا في ص وابدلت في ل ، ي ، آ ، ح بعبارة : «ويعرف نفي كيفية» ، وما أثبتناه انساب .

(٤) في ح : «الندب والوجوب» .

(٥) هذه الزيادة من ح .

(٦) لفظ آ : «الأولة» ، وسقطت من ح ، و «الأول» تجمع على «الأوائل» ، وليس التأنيث بالمرضى ، وان اجترأ عليه بعضهم - كما قال صاحب المصباح ، كما يجمع بالواو والنون ، ويجمع مؤنثه على «أول» ، و «أوليات» فراجع : المصباح (١/٥٠-٥١) .

أحدُها :

أن يُعَلِّمَ<sup>(١)</sup> من قصده - صلى الله عليه وسلم - أنه قصد القربة -  
بذلك الفعل ، فيعلم<sup>(٢)</sup> أنه راجحُ الوجود ، ثم نعرفُ انتقاءَ  
«الوجوبِ» بحكم الاستصحاب : فيثبت<sup>(٣)</sup> «الندبُ» .

وثانيها :

أن<sup>(٤)</sup> يُنصَّرَ على أنه كان مخيراً بين ما فعل ، وبين فعل [ما<sup>(٥)</sup>]  
ثبت أنه «ندبٌ» ؛ لأنَّ التخيير لا يقعُ بين «الندبِ» ، و [بين<sup>(٦)</sup>]  
ما ليس به «ندبٌ» .

وثالثها :

أن يقع قضاءُ لعبادةٍ كانت «مندوبةً» .

ورابعها :

أن يداومَ على الفعل ، ثم يُخِلُّ به - من غيرِ نسخٍ : فتكون<sup>(٧)</sup>  
إدامتهُ عليه الصلاة والسلامُ - دليلاً على كونه طاعةً ، وإخلالهُ به -  
من غيرِ نسخٍ : دليلاً على عدمِ الوجوبِ .

\*\*\*

(١) لفظ ل ، ي : «نعلم» .

(٢) في ل ، ي : «فنعلم» .

(٣) لفظ ح : «فثبت» .

(٤) لفظ ل : «أنه» .

(٥) هذه الزيادة من ح .

(٦) هذه الزيادة من آ ، ح .

(٧) كذا في ي ، وعبارة غيرها ، : «فيكون ادمانه» .

وأما «الوجوب» - فيعرفُ بتلك الثلاثة [الأول<sup>(١)</sup>] - مع  
خمسةٍ أخرى :

أحدُها :

الدلالةُ على أنه كانَ مخيِّراً بينه وبين فعلٍ آخر<sup>(٢)</sup> - قد ثبتَ  
وجوبُهُ ؛ لأنَّ التخييرَ لا يقعُ بينَ «الواجبِ» ، و [بينَ<sup>(٣)</sup>] ما ليسَ  
بـ «واجبٍ» .

وثانيها :

أنْ يكونَ قضاءً لعبادةٍ [قد<sup>(٤)</sup>] ثبتَ «وجوبُها» .

وثالثُها :

أنْ يكونَ وقوعُهُ مع أمارَةٍ قد تقررَ في الشريعةِ أنَّها أمارَةٌ «الوجوبِ»  
: كالصلاةِ بأذانٍ ، وإقامةٍ<sup>(٥)</sup> .

(١) كذا في ي ، ص ، وفي ل ، آ : «الأولة» ، ولم ترد في ح .

(٢) في ص : «وقد» .

(٣) هذه الزيادة من ح .

(٤) لم ترد الزيادة في غير ل .

(٥) آخر الورقة (١٦٩) من ح .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط كله من آ ، وفي ي زيادة «على» بعد

«يكون» ، وكلمة «مع» لم ترد في غير ص ، ح ، وقوله : «تقرر» أبدلت  
في ح بـ «يعرف» .

ورابعها :

أن يكونَ جزاءً لشرطٍ [ فوجب<sup>(١)</sup> ] ، كفعلٍ ما وجب بالنذر<sup>(٢)</sup> .

وخامسها :

أن يكونَ لو لم يكنَ « واجباً » : لم يجزُ ، كالجمعِ بينَ ركوعينِ في صلاةِ الكسوفِ<sup>(٣)</sup> .

• • •

### المسألة الثانية :

في الفعلِ اذا عارضتهُ معارضٌ منه<sup>(٤)</sup> - صلى الله عليه وسلم -

(١) انفردت بهذه الزيادة ص .

(٢) كذا في ص ، ح ، وفي غيرهما : « نذره » ، وقد أورد القرافي رحمه الله اشكالا طريفا بناه على العبارة المصحفة في نحو ل ، آ ، ي ، وهي « كفعل ما وجب نذره » ، فقال : كشفت نسخا كثيرة فوجدت هذه العبارة فيها ولم أجد غيرها وهي مشكلة من جهة أن النذر لا يجب بل يجب فيه - فكان المتجه أن يقول : « ما وجب بالنذر » ا هـ . فانظر نفائسه (٢/٢٥٠ - آ) . قلت : وقد وجدنا العبارة الصحيحة التي كان القرافي قد تمنّاها ، واقترحها في نسختين ، لا واحدة . والحمد لله .

(٣) زعم ابن حزم أن أفعال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لا يكون منها واجبا الا ما كان بيانا لأمر ، وان كان الإئتساء به عليه الصلاة والسلام فيها حسن انظر رسالته : « مسائل الأصول » ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (١/٩١) .

(٤) في غير ص : « فعله » .



[ فهو <sup>(١)</sup> ] إمّا أن يكون قولاً أو فعلاً .

أمّا القولُ - فإمّا أن يُعلّمَ أن المتقدّم - هو القولُ أو الفعلُ ،  
أولا يعلم واحدٌ منهما .

\* \* \* \*

أمّا <sup>(٢)</sup> القسم الأول - وهو : أن يكون المتقدّمُ هو القولُ - :  
فالفعلُ المعارِضُ له إمّا أن يحصل - عقيبته - أو متراخياً عنه .

فإن كان متعقباً : فإمّا أن يكون القولُ متناولاً له خاصةً ، أو  
لأمتّه خاصةً ، أولته ولتهم معاً .

لا يجوزُ أن يتناوله خاصةً ، إلّا على قولٍ من يُجوزُ نسخَ الشيءِ  
قبلَ حضورِ وقتِهِ \* وإن <sup>(٣)</sup> تناولَ أمتّه خاصةً : وجبَ المصيرُ  
إلى القولِ ، دونَ الفعلِ ؛ وإلّا كانَ القولُ لغواً . ولا يلغو الفعلُ ؛  
لأنَّ حكمتهُ ثابتٌ في الرسولِ - صلى اللهُ عليه وسلّم .

وإن <sup>(٤)</sup> كانَ الخطابُ يعمّه وإيّاهم - دلّ فعله <sup>(٥)</sup> : على أنّه  
مخصوصٌ من القولِ ، وأمتّه داخلةٌ فيه لا محالة .

(١) هذه الزيادة من ح .

(٢) في ح زيادة : «و» .

(٥) آخر الورقة (١٨٧) من ل :

(٣) في ل ، ي : «فان» .

(٤) في آ : «فان» .

(٥) عبارة آ : «على أن فعله» .

وإن كان الفعلُ متراخياً عن القولِ - فإن <sup>(١)</sup> كانَ القولُ عاماً  
لنا ولتهُ : صارَ مقتضاهُ منسوخاً عنّا وعنهُ .

وان تناولهُ دونتهُ : كانَ نسخاً عنّا ودونتهُ ؛ لأنَّ القولَ لم يتناوله .  
وان تناوَلَهُ دوننا - كانَ منسوخاً عنهُ دوننا ، ثم يلزمنّا مثلُ  
فعله : لوجوبِ التّأسيِّ بهِ .

\* \* \* \*

القسمُ الثاني : أن يكونَ المتقدّمُ - هو الفعلُ ، فالقولُ المعارِضُ  
له : إمّا أن يحصلَ - عقيبهُ ، أو متراخياً [ عنه <sup>(٢)</sup> ] .

فإن كانَ متعقباً : فإمّا أن يكونَ القولُ متناولاً له خاصّةً ،  
أو لأمتِهِ خاصّةً ، أو عامّاً فيه وفيهم .

فإن كانَ متناولاً له خاصّةً - وقد كانَ الفعلُ المتقدّمُ دالاً على  
لزومِ مثلهِ لكلِّ مكلفٍ - في المستقبلِ - : فيصيرُ ذلكَ القولُ  
المختصُّ بهِ ، مخصّصاً له عن ذلكَ العمومِ .

وإن كانَ متناولاً لأمتِهِ <sup>(٣)</sup> خاصّةً : دلَّ على أن حكمَ الفعلِ  
مختصُّ <sup>(٤)</sup> بهِ دونَ أمتِهِ .

---

(١) في ح : «وكان» .

(٢) لم ترد الزيادة في ي .

(٥) آخر الورقة (١١٢) من ي .

(٣) لفظ ل : «له» ، وهو خطأ .

(٤) كذا في ي ، ص ، وفي غيرهما : «يختص» .

[ وإن كان عاماً فيه وفيهم : دل على سقوط حكم الفعل عنه وعنهم .

وأما إن كان القول متراحياً عن الفعل <sup>(١)</sup> [ : فإن كان متناولاً له ولأمتيه : فيكون القول ناسخاً لحكم الفعل عنه ، وعن أمتيه .  
[ وإن كان <sup>(٢)</sup> ] يتناول أمتيه دونه : فيكون منسوخاً عنهم <sup>(٣)</sup> دونه .

[ وإن كان يتناولُه دون أمتيه : فيكون منسوخاً عنه دون أمتيه <sup>(٤)</sup> ]

• • • •

### القسم الثالث .

إذا لم يُعلم تقدم أحد هيمًا على الآخر - فهأنا - : يقدم القول على الفعل . ويدل عليه وجهان :

#### الأول :

أن القول أقوى من الفعل ، والأقوى راجح .

[ و <sup>(٥)</sup> ] إنما قلنا : إن <sup>(٦)</sup> القول أقوى ؛ لأن دلالة القول <sup>(٧)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقط من آ .

(٢) في غير ح أبدلت ب «أو» .

(٣) عبارة ل : «عنه دون أمتيه» . وهو تصرف من الناسخ .

(٤) ساقط من ل ، ي ، وقوله : «وان كان يتناولُه» في آ : «أو متناولاً»

وفي ص : «أو يتناولُه» .

(٥) هذه الزيادة من آ ، ح .

(٦) كذا في ح ، وفي النسخ الأخرى : «انه» .

(٧) في ح زيادة «أقوى لأنه» .

تَسْتَفِينِي (١) عن الفعلِ . ، ودلالةُ الفعلِ لا تستغيني (٢) عن القولِ ،  
و (٣) المستغنى أقوى [ من المحتاج (٤) ] .

[ و (٥) ] الثاني : [ أنا (٦) ] نقطعُ بأنَّ القولَ [ قد (٧) ] ، تناولنا (٨) ،  
وأما الفعلُ - فبتقديرِ أنْ [ يتأخَّرَ : كانَ متناولاً لنا ، وبتقديرِ  
أنْ (٩) ] يتقدَّمُ : لا يتناولنا ، فكونُ (١٠) القولِ متناولاً - لنا -  
معلومٌ ، وكونُ الفعلِ متناولاً - لنا - مشكوكٌ (١١) ، والمعلومُ مقدَّمٌ (١٢)  
على المشكوكِ .

• • • •

فرعٌ :

« نهى رسولُ اللهِ - صلى اللهُ عليهِ وسلَّم - عن استقبالِ

(١) لفظ آ : « يستغنى » .

(٥) آخر الورقة (٦١) من ص .

(٢) لفظ آ : « يستغنى » .

(٣) في آ : « فالمستغنى » .

(٤) لم ترد الزيادة في آ .

(٥) لم ترد الواو في ص .

(٦) سقطت الزيادة من ص .

(٧) لم ترد الزيادة في آ ، ح .

(٨) لفظ آ ، ح : « يتناولنا » .

(٩) ساقط من ل .

(١٠) في آ ، ي : « فيكون » .

(١١) في آ زيادة : « فيه » .

(١٢) لفظ ح : « راجع » .

القبلة ، واستدبارها - في قضاء الحاجة ، ثم جلس في البيوت لقضاء الحاجة مستقبل بيت المقدس<sup>(١)</sup> .

• • •

(١) أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه ، عن معقل الأسدي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن نستقبل القبلتين بيول أو غائط » كما في الفتح الكبير (٢٧٠/٣) .

أخرج أحمد ومسلم ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « إذا جلس أحدكم لحاجته : فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » كما في المنتقى (٤٩/١) . وانظر التلخيص (٣٨/١) .

وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه ، عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال : إنما أنا لكم بمنزلة الوالد أعلمكم ، فإذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يستطب يمينه . وكان يأمر بثلاثة أحجار ، وينهى عن الروث والرمثة . . . وأخرجه أحمد بدون الأمر بالأحجار . كما في المنتقى (٤٩/١) .

وأخرج أحمد والشيخان عن أبي أيوب الانصاري ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ، ولكن شرقوا أو غربوا » . قال أبو أيوب : « فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة ، فنصرف عنها ونستغفر الله تعالى » . كما في المنتقى : (٤٩/١) وأخرجه أصحاب الكتب الأربعة أيضا ، على ما في تيسير الوصول (٦٤/٣) وأخرجه مالك أيضا - على ما في التيسير - بلفظ آخر . وانظر التلخيص (٣٨/١) .

• • •

وأخرج أحمد وأصحاب الكتب الستة ، عن ابن عمر ، قال : « رقيت يوما على بيت حفصة ، فرأيت النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة » . كما في المنتقى : (٥٠/١) . وذكره =

في التيسير (٦٤/٣) من طريق الستة ، ثم قال (ص ٦٤ - ٦٥) : «ولمسلم في (رواية) أخرى قال عبد الله : «يقول ناس : اذا قعدت لحاجتك فلا تقعد مستقبل القبلة ولا بيت المقدس ، لقد رقيت على ظهر بيت حفصة رضي الله عنها» . وذكر الحديث . وانظر التلخيص : (٣٨/١) .

وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، عن جابر بن عبد الله ، قال : «نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - أن نستقبل القبلة بيول . فرأيت قبل لك يقبض بعام ، يستقبلها» كما في المنتقى (٥٠/١) .

وورد في الشرح الكبير من حديث جابر : «نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة بفروجنا ، ثم رأيت قبل موته بعام مستقبل القبلة» .

قال الحافظ في التلخيص (٣٨/١) : (أخرجه) أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني واللفظ (يعني لفظ الشرح الكبير) لابن حبان ، وزاد : «ونستدبرها» وصححه البخاري فيما نقله عنه الترمذي ، وحسنه هو والبخاري . وصححه أيضا ابن السكن .

وأخرج أحمد وابن ماجه ، عن عائشة ، قالت : «ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أن ناسا يكرهون أن يستقبلوا القبلة بفروجهم ، فقال : أو قد فعلوها ؟ حوّلوا مقعدي قبل القبلة» . كما في المنتقى : (١/٥٠ - ٥١) .

وأخرج أبو داود ، عن مروان الأصغر ، قال : رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة بيول اليها ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن ، أليس قد نهى عن ذلك ؟ . قال : «بلى ، إنما نهى عن هذا في الفضاء فاذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك : فلا بأس» . كما في المنتقى : (٥٢/١) . وتيسير الوصول (٦٤/٣) .

فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : أَنْ نَهْيَهُ مُخْصِصٌ . بِفَعْلِهِ  
[ فِي الصَّحْرَاءِ (١) ] ، حَتَّى يَجُوزَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا فِي الْبُيُوتِ  
لِكُلِّ أَحَدٍ (٢) .

وَعِنْدَ الْكِرْخِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ - : يَجِبُ إِجْرَاءُ النَّهْيِ (٣) عَلَى إِطْلَاقِهِ -  
فِي الصَّحْرَاءِ ، وَالْبُنْيَانِ - : فَكَانَ (٤) ذَلِكَ مِنْ خَوَاصِّ الرَّسُولِ -  
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٥) .

وَتَوَقَّفَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ فِي الْمَسْأَلَةِ (٦) .

\* \* \* \*

حُجَّةُ الشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : أَنْ النَّهْيَ عَامٌّ ، وَمَجْمُوعُ الدَّلِيلِ  
الَّذِي يُوجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَفْعَلَ مِثْلَ [ مَا (٧) ] فَعَلَ الرَّسُولُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ - مَعَ كَوْنِهِ مُسْتَقْبَلًا (٨) الْقِبْلَةِ فِي الْبُنْيَانِ - عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ -

(٥) آخر الورقة (١٦٦) من آ .

(١) هذه الزيادة من ي .

(٢) في آ زيادة : «عندنا» ، وراجع : لمعرفة قول الامام الشافعي -

رضي الله عنه - : الأم (٥٣٨/٨) - كتاب اختلاف الحديث .

(٣) في آ زيادة : «عنه» .

(٤) في غير ص : «وكان» .

(٥) نسب اليه هذا القول صاحب المعتمد ، وعنه أخذ المصنف فراجعته :

(٣٩١/١) .

(٦) انظر المعتمد (٣٩١/١) .

(٧) هذه الزيادة من ح .

(٨) عبارة ح : «مستقبلاً للقبلة» .

أخصُّ من ذلك النهي ، والخاصُّ مقدَّمٌ (١) على العامِّ : فوجبَ القولُ  
بالتخصيصِ . واللهُ أعلم .

أمَّا إذا كانَ المعارِضُ للفعلِ فعلاً آخرَ - فذلك (٢) على وجهين :

### الأولُ :

أنَّ يفعلَ الرسولُ - صلى اللهُ عليه وسلَّم - فعلاً ، يُعلِّمُ (٣)  
بالدليلِ : أنَّ غيرَه مكلَّفٌ [ به (٤) ] ، ثم نراهُ (٥) - بعدَ ذلك -  
[ قد (٦) ] أقرَّ (٧) بعضَ الناسِ على فعلِ ضدِّه : فنعلمُ أنَّه خارجٌ منه .

\* \* \* \*

### الثاني :

إذا علمنا : أنَّ ذلكَ الفعلَ إنَّما (٨) يلزمُ [ أمثاله (٩) ] الرسولَ (١٠)  
- صلى اللهُ عليه وسلَّم - في مثلِ تلكِ الأوقاتِ ، ما لم يردْ [ دليلٌ (١١) ]

- (١) لفظ آ : «تقدم» .
- (٢) في ل ، آ ، ص ، «فذاك» .
- (٣) في ص : «أو نعلم» .
- (٤) سقطت الزيادة من آ .
- (٥) في آ ، ي : «يراه» .
- (٦) لم ترد الزيادة في آ .
- (٧) لفظ ح : «قرر» .
- (٨) كذا في آ ، وفي النسخ الأخرى : «مما» .
- (٩) لم ترد في ص ، وقد وردت في المعتمد (٣٨٩/١) .
- (١٠) لفظ ل : «الرسول» .
- (١١) لم ترد الزيادة في ل ، آ .



ناسخٌ ، ثم يفعلُ - عليه الصلاة والسلامُ - [ ضدّه <sup>(١)</sup> ] - في مثل ذلك الوقت : فنعلمُ . أنه [ كان <sup>(٢)</sup> ] قد نُسِخَ عنه .

• • •

تنبيهه :

التخصيصُ والنسخُ - في الحقيقة - إنما لحقا ما دلَّ على أن ذلك الفعل لازمٌ لغيره ، وأنه لازمٌ له <sup>(٣)</sup> - في مستقبل الأوقات .  
وانما يقال <sup>(٤)</sup> : « إنَّ ذلكَ الفعلَ [ قد <sup>(٥)</sup> ] لحقَه النسخُ » ، بمعنى <sup>(٦)</sup> : أنه قد زالَ التعبُّدُ بمثله ، و« أنَّ التخصيصَ قد لحقَه » - على معنَى : أنَّ بعضَ المكلفين لا يلزمُه مثله <sup>(٧)</sup> . واللهُ أعلم .

• • •

• • •

• • •

ع

(١) سقطت الزيادة من آ .

(٥) آخر الورقة (١٧٠) من ح .

(٢) لم ترد الزيادة في ص ، ح .

(٣) لم ترد الزيادة في ي ، ح .

(٤) لفظ آ : « قلنا » .

(٥) لم ترد الزيادة في ص ، ح .

(٦) لفظ ي : « المعنى » .

(٧) ذكر القرافي أن المصنف أورد هذا التنبيه ليجمع بين ما ذكره =

في هذا القسم وما سبق له ذكره من أن الفعل دليل على الوجوب في حقنا .  
فانظر النفائس (٢/٢٥٤ - ب) ، وقد رد الأصفهاني هذا واعتبر هذا  
التنبيه تفريعا على مذهبه في هذه المسألة فراجع : الكاشف (٣/٨٣ - ب).  
هذا ، وفي المسألة مذاهب أخرى منها : ما ذهب اليه الغزالي من أن  
التعارض بين الأفعال لا يتصور ألته . فراجع : المستنقى (٢/٢٢٦)  
وقال ابن العربي في «المحصل» - : في المسألة ثلاثة أقوال : «التخير»  
«تقديم المتأخر» ، «طلب المرجح الخارجى» . وقد ذكر الشيخ أبو أسحاق ،  
في «اللمع» هذه الأقوال الثلاثة ، ولم يتعرض للتفصيل الذي ذكره المصنف ،  
فراجع : نفائس القراني (٢/٢٥٤ - آ) ، وللأمدي تفصيل آخر ذكره في  
الإحكام (١/٩٨) ، وقد رجحه الأصفهاني على سائر الأقوال وقال : هو  
الحق . فانظر الكاشف (٣/٨٤ - آ) . والظاهر أن المصنف قد أخذ هذا  
التفصيل عن أبي الحسين ، فأبو الحسين مع موافقة قوله لما ذهب اليه الغزالي  
من عدم تصور التعارض بين الفعلين ، إلا أنه ذكر بعد ذلك : أن الفعلين  
قد يكونان متعارضين بغيرهما ، فتأمل ما ذكره المصنف وراجع : المعتمد  
(١/٣٨٩) .

\* \* \* \*



## القسم الثالث<sup>(١)</sup> في

أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - هل كان متعبداً  
بشرع من قبله<sup>(٢)</sup> ؟

وفيه بحثان :

[ البحث<sup>(٣)</sup> الأول :

أنه - قبل النبوة - هل كان متعبداً بشرع من قبله ؟ !<sup>(٤)</sup> أثبتته  
قومٌ ، ونفاهُ آخرون ، وتوقف فيه ثالثٌ .

• • • •

احتج المنكرون بأمرين<sup>(٥)</sup> :

الأول :

[ أنه<sup>(٦)</sup> ] لو كان متعبداً بشرع أحدٍ : لوجب عليه الرجوعُ الى  
علماء تلك الشريعة ، والاستفتاء منهم ، والأخذ بقولهم ، ولو كان

(١) هذا قسم ثالث من أصل التقسيم .

(٢) كذا في ي ، آ ، وهو الأنسب ، وفي غيرهما : « قبلنا » .

(٣) هذه الزيادة من آ .

(٤) في ص ، ح زيادة : « ف » .

(٥) آخر الورقة (١٨٨) من ل .

(٥) في آ ، ص : زيادة « و » .

(٦) هذه الزيادة من ح .

كذلك - لاشتهر ولنُقِلَ بالتواترِ : قياساً على سائرِ أحوالِهِ ؛ فحيثُ لم يُنْقَلْ : علمنا أَنَّهُ [ ما <sup>(١)</sup> ] كانَ متعبداً بشرعهم .

الثاني :

[ أَنَّهُ <sup>(٢)</sup> ] لو كانَ على ملةِ قومٍ - : لافتخرَ بِهِ أولئك [ القوم <sup>(٣)</sup> ] ،  
و [ ل <sup>(٤)</sup> ] نسبوهُ الى أَنفسيهِم ، ولاشتهرَ ذلكَ .

• • • •

فإن قلتَ : [ و <sup>(٥)</sup> ] لو لم يكنْ متعبداً بشرعِ أحدٍ : لاشتهرَ ذلكَ .  
قلتُ : الفرقُ أنَّ قومهُ ما كانوا على شرعِ أحدٍ ، فبقاؤهُ لا على  
شرعِ ألبتَّةِ لا يكونُ شيئاً بخلافِ <sup>(٦)</sup> العادةِ : فلا <sup>(٧)</sup> تنوَّفرُ <sup>(٨)</sup>  
الدواعي على نقلِهِ .

أمَّا كونهُ على شرعٍ - لما كانَ بخلافِ عادةِ قومهِ : [ ف <sup>(٩)</sup> ] وجبَ  
أنْ يُنْقَلَ .

• • • •

- (١) في آ حرفت الى : «لم» .
- (٢) هذه الزيادة من ح .
- (٣) هذه الزيادة من آ ، ح .
- (٤) سقطت اللام من ل ، ي ، آ ، ح .
- (٥) لم ترد الواو في ص .
- (٦) في ح : «على خلاف» .
- (٧) في ي : «ولا» .
- (٨) لفظ ح : «يتوفر» .
- (٩) هذه الزيادة من ص ، ح .

احتجّ المثبتون : بأمرين<sup>(١)</sup> :

الأول :

أنّ دعوة<sup>(٢)</sup> من تقدّمه كانت عامّة : فوجب دخوله فيها .

الثاني :

[ أنّه<sup>(٣)</sup> ] كان يركب البهيمة ، ويأكل اللحم ، ويطوف<sup>(٤)</sup> [ به ]

البيت .

\* \* \* \*

والجواب عن الأول :

أنا لا نسلم عموم دعوة<sup>(٥)</sup> من تقدّمه<sup>(٦)</sup> .  
سلمنا [ ه<sup>(٧)</sup> ] ، لكن لا نسلم وصول تلك الدعوة<sup>(٨)</sup> إليه بطريق

(١) كذا في ح ، وفي ل ، ي ، آ : : « احتجوا » ، وعبارة ص :

« أما المثبتون احتجوا » .

(٢) في ي : « دعوى » .

(٣) سقطت الزيادة من ص .

(٤) سقط حرف الجر من ص .

(٥) لفظ ي : « دعوى » .

(٦) أبدلت في آ بقوله : « قومه من بعضه » ، وهو تحريف .

(٧) لم ترد الهاء في ص ، ح .

(٨) لفظ ي : « دعوى » .

وجيبُ العلمِ - أو <sup>(١)</sup> الظنُّ الغالبُ - وهذا هو المراد من زمان الفترة <sup>(٢)</sup> .

وعن الثاني ، أن نقول <sup>(٣)</sup> :

أما ركوبُ البهائم - ف [ هو <sup>(٤)</sup> ] حَسَنٌ في العقلِ : إذا كانَ طريقاً الى حفظِها بالعلفِ <sup>(٥)</sup> وغيرِه .

وأما أكلُه <sup>(٦)</sup> لحمَ المذَكِّي - فَحَسَنٌ أيضاً ؛ لأنه ليسَ فيه مضرَّةٌ على حيوانٍ .

وأما طوافُه بالبيتِ - فبتقديرِ ثبوتهِ : لا يجبُ - لو <sup>(٧)</sup> فعله من غيرِ شرعٍ - أن يكونَ حراماً <sup>(٨)</sup> .

• • • •

(١) في ل ، ي ، ص : «و» .

(٢) راجع ما نقله القرافي من أقوال العلماء في بيان انقراض الفترة في النفائس (٢/٢٥٥ - ب) .

(٣) لفظ آ : «يقول» .

(٤) لم ترد الزيادة في غير ل .

(٥) حرفت في آ الى «المكلف» .

(٦) في ل ، ي ، آ : «أكل اللحم» .

(٧) أبدلت في آ ب «له» .

(٨) نقل الشارحان الأصفهاني والقرافي عن امام الحرمين قوله في البرهان «إن هذه المسألة لا يظهر لها ثمرة في الأصول ، ولا في الفروع ، بل هي مما يجري مجرى التواريخ» . فراجع : الكاشف (٣/٨٤ - آ) ، والنفائس (٢/٢٥٥ - ب) .

## البحث الثاني :

في حاله - عليه السلام - بعد<sup>(١)</sup> النبوة .  
قال<sup>(٢)</sup> جمهور المعتزلة ، وكثيراً - من الفقهاء : إنه لم يكن متعبداً  
بشرع أحد .

وقال قوم - من الفقهاء - : بل كان متعبداً بذلك ، إلا ما استثناهُ  
الدليلُ الناسخُ ثم اختلفوا - فقال قوم : كان متعبداً بشرع [ابراهيم -  
وقيل : بشرع موسى ، وقيل : بشرع عيسى .

\* \* \* \*

واعلم أن من قال : إنه كان متعبداً بشرع<sup>(٣)</sup> [ من قبله ، إما  
أن يُريد [ به<sup>(٤)</sup> ] : أن الله - تعالى [ كان يوحى إليه بمثل تلك الأحكام -  
التي أمر بها من قبله .

أو يُريد : أن الله - تعالى -<sup>(٥)</sup> [ أمره باقتباس الأحكام - من  
كتبهم .

فإن قالوا بالأول - فإمّا أن يقولوا [ به<sup>(٦)</sup> ] في كل شرعي<sup>(٧)</sup> ،

(١) تكررت في ح .

(٢) في ص ، ح زيادة : «ف» .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .

(٤) لم ترد الزيادة في ي .

(٥) ساقط من آ ، وكلمة «تلك» لم ترد في غير ، ي .

(٦) لم ترد الزيادة في ي .

(٧) لفظ ح : «الأحكام» .



أو في بعضه<sup>(١)</sup> والأول معلومُ البطلانِ بالضرورةِ ؛ لأنَّ شرعنا يخالف<sup>(٢)</sup> شرعَ من قبلنا في كثيرٍ من الأمورِ .

والثاني مسلّمٌ ؛ ولكنَّ ذلكَ<sup>(٣)</sup> [ لا<sup>(٤)</sup> ] يقتضي إطلاقَ القولِ بأنَّه [ كانَ<sup>(٥)</sup> ] متعبداً<sup>(٦)</sup> بشرعٍ غيرهِ ؛ لأنَّ ذلكَ يُوهِمُ<sup>(٧)</sup> التبعيَّةَ ، [ وأنه - صلى الله عليه وسلم - ما كانَ تبعاً لغيره ، بل كانَ أصلاً في شرعيه .

• • • •

وأما الاحتمالُ الثاني - وهو : حقيقةُ المسألةِ<sup>(٨)</sup> [ - فبدل<sup>(٩)</sup> على بطلانيه وجوهٌ :

الأول :

لو كانَ متعبداً بشرعٍ أحدٍ<sup>(١٠)</sup> - لوجبَ أنْ يرجعَ في أحكامِ الحوادثِ إلى شرعيه ، وأنْ لا يتوقَّفَ إلى نزولِ الوحيِ ؛ لكنَّه لم يفعلْ ذلكَ ، لوجهين :

(١) في ح : « بعضها » .

(٢) لفظ ح : « بخلاف » .

(٣) في ي : « ذلك » .

(٤) سقطت الزيادة من آ .

(٥) هذه الزيادة من ص .

(٦) لفظ ل ، ي ، آ : « يتعبد » .

(٧) في ص : « حقيقة المتابعة » .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ص .

(٩) لفظ ص : « ويدل » .

(١٠) لفظ آ : « واحد » ؛ وضير « شرعه » بعدها عائد إليها .

الأول : أنه لو فعل لاشتهر .

والثاني : أن عمر - رضي الله عنه - طالع ورقة من التوراة -  
فغضب رسول الله (١) - عليه الصلاة والسلام - وقال : « لو كان موسى  
حيًا - لما وسعته إلا أتباعي (٢) » ولَمَّا لم يكن كذلك : علمنا أنه  
لم يكن متعبداً بشرع [ أحد (٣) ] .

\* \* \* \*

فإن قيل : الملازمة ممنوعة ؛ لاحتمال أن يقال : إنه صلى الله  
عليه وسلم - [ علم (٤) ] في تلك الصور (٥) أنه غير متعبد فيها بشرع -  
من قبله : فلا جرم توقف فيها على نزول الوحي .

أو لأنه - عليه الصلاة والسلام - علم خلقو شرعهم عن حكم تلك  
الوقائع (٦) فانتظر الوحي .

(٥) آخر الورقة (١٦٧) من آ .

(١) لفظ آ : « النبي » .

(٢) هذا عجز حديث أخرجه البيهقي في شعب الإيمان عن عبد الله  
ابن حابس ، ورد قسم منه في الفتح الكبير (٤٩/٣) .

قال في فيص القدير (٣٣٤/٥) - في آخر شرحه لهذا الحديث - : قال -  
يعني - الراوي - عبد الله : « دخل عمر على النبي - صلى الله عليه وسلم -  
بكتاب فيه مواضع من التوراة ، فقال : هذه كنت أصبتها مع رجل من أهل  
الكتاب ، فقال : فاعرضها علي ، فعرضها : فتغير وجهه تغيراً شديداً  
ثم ذكره » ، وقد ضَعَفَه السيوطي على ما في الفيض .

(٣) سقطت الزيادة من ص .

(٤) هذه الزيادة من ص .

(٥) لفظ ح : « الصورة » .

(٦) لفظ آ : « الواقعة » .

أو لأنَّ أحكامَ (١) تلكَ الشرائعِ - إنَّ كانتْ منقولةٌ بالتواترِ :  
فلا يحتاج في معرفتها إلى الرجوعِ إليهم ، وإلى كتبهم .

وإنَّ كانتْ منقولةٌ بالآحادِ : لم يجزُ قبولُها ؛ لأنَّ أولئك (٢)  
الرواةَ كانوا كفاراً ، وروايةُ الكافرِ (٣) . غيرُ مقبولةٍ .

سَلَّمنا الملازمةَ ، لكن : قد ثبتَ رجوعُهُ إلى التوراةِ - في الرجمِ -  
لَمَّا احتكمَ [ إليه (٤) ] اليهودُ (٥) .

• • • •

(١) عبارة آ : «الحكم بتلك» .

(٢) لفظ ح : «تلك» .

(٣) لفظ ل : آ : «الكفار» .

(٥) آخر الورقة (١٧١) من ح .

(٤) لم ترد الزيادة في ل ، ص .

(٥) عن ابن عمر - رضي الله عنهما - : أن اليهود جاءوا إلى رسول  
الله - صلى الله عليه وسلم - فقالوا : إن رجلاً منّا وامرأةً زنيا . فقال  
لهم النبيُّ - صلى الله عليه وسلم - : ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ؟  
قالوا : يجلدهم ، ويفضحون فقال : لهم عبد الله بن سلام : كذبتُم ، ان فيها  
الرجم ، فذهبوا فأتوا بالتوراة فنشروها فجعل رجل منهم يده على آية الرجم ،  
ثم قرأ ما بعدها ، وما قبلها فقال عبد الله بن سلام : ارفع يدك ، فرفعها ،  
فاذا فيها آية الرجم ، قالوا صدق يا محمد ، ان فيها آية الرجم ، فأمر بهما  
رسول الله - صلى الله عليه وسلم فرجما .. الخ « راجع : الناسخ والمنسوخ  
للنحاس (٦ - ٧) وقد أخرج حديث ابن عمر هذا مالك في الموطأ  
(٣٨/٣ - ٣٩) ، والشافعي في الأم (١٣٩/٦) ط الفنية ؛ وانظر ترتيب مسند  
الشافعي (٢٩٠/٢) لمعرفة ما استنبطه العلماء من الحديث .

## والجواب :

قوله : « إنَّما <sup>(١)</sup> [ لم <sup>(٢)</sup> ] يرجع إليها ، لأنَّه عليه الصلاة والسلام ، [ علم <sup>(٣)</sup> أنَّه ] غير متعبَّد <sup>(٤)</sup> فيها بشرع من قبله .»

[ قلنا : فلما لم يرجع في شيء من الوقائع - اليهم : وجب أن يكون ذلك لأنَّه علم : أنَّه غير متعبَّد في شيء منها بشرع من قبله <sup>(٥)</sup> ] .

قوله : « إنَّما لم يرجع إليها ، لعلمه بخلو كتبهم [ عن تلك الوقائع ] قلنا : العلم بخلو كتبهم <sup>(٦)</sup> [ عنها ، لا يحصل إلا بالطلب الشديد ، والبحث الكثير : فكان يجب أن يقع منه ذلك البحث <sup>(٧)</sup> والطلب .»

قوله : « ذلك الحكم إما أن يكون [ منقولاً <sup>(٨)</sup> ] بالتواتر <sup>(٩)</sup> ، أو بالأحاد !! »

(١) لفظ ص : « انه » .

(٢) سقط من ل .

(٥) آخر الورقة (١٨٩) من ل .

(٣) ساقط من آ .

(٥) آخر الورقة (١١٣) من ي .

(٤) في ي : « بشيء منها » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من آ ، ي .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من آ .

(٧) عبارة ل ، ي ، آ ، ح . «الطلب والبحث» .

(٨) هذه الزيادة من ح .

(٩) كذا في ح ، وفي غيرها : «متواترا أو أحادا» .

قلنا : يجوزُ أن يكونَ متنُ الدليلِ متواتراً ، إلاَّ أنَّه لا بُدَّ في العلمِ بدلالتهِ على المطلوبِ من نظريِّ كثيرٍ <sup>(١)</sup> ، وبحثٍ دقيقٍ : فكانَ يجبُ اشتغالُ النبيِّ - عليه الصلاة والسلام - بالنظرِ في كتبِهِم ، والبحثِ عن كفيَّةِ دلالتِها على الأحكامِ .

قوله : « إنَّه رجوعٌ - في الرجمِ - إلى التوراةِ » .

قلنا : لم يكنْ رجوعُهُ إليها [ رجوعٌ <sup>(٢)</sup> ] مثبتٌ <sup>(٣)</sup> للشرعِ بها ، والدليلُ عليه أمورٌ :

أحدها :

أنَّه لم يرجعْ إليها في غيرِ الرجمِ .

وثانيها <sup>(٤)</sup> :

أنَّ التوراةَ محرَّفةٌ - عنده - فكيفَ يعتمدُ عليها ؟ .

وثالثُها :

أنَّ من أخبره بوجودِ الرجمِ - في التوراةِ - لم يكنْ ميسنٌ يقعُ العلمُ بخبرِهِ .

فثبتَ : أنَّ رجوعَهُ إليها كانَ ليقرِّرَ عليهم : أنَّ ذلكَ الحكمَ - كما أنَّه ثابتٌ في شرعِهِ . فهو - أيضاً <sup>(٥)</sup> - ثابتٌ في شرعِهِم ، وأنهم

(١) لفظى : « كبير » .

(٢) لفظ ح : « رجوعاً » ، وهو نصحيح ، وسقطت من آ .

(٣) لفظ ح : « يثبت » .

(٤) في ص : « والثاني » .

(٥) في ي ، آ : « ثابت أيضاً » .

أنكروه كذباً وعناداً .

• • •

### الحجة الثانية :

أنه - عليه السلام - لو كان متعبداً بشرع من قبله : لوجب على علماء الأعصار<sup>(١)</sup> أن يرجعوا<sup>(٢)</sup> في الوقائع الى شرع من قبله ، ضرورة أن الناسي به واجب ، وحيث لم يفعلوا ذلك [ ألبتة<sup>(٣)</sup> ] : عمنا بطلان ذلك .

• • •

### الحجة الثالثة<sup>(٤)</sup> :

أنه - عليه الصلاة والسلام - صوّب معاذاً في<sup>(٥)</sup> حكمه باجتهاد<sup>(٦)</sup> نفسه : اذا عُدِمَ حكم الحادثة في الكتاب والسنة ، ولو كان متعبداً بحكم<sup>(٧)</sup> التوراة ، كما تُعبد بحكم الكتاب - : لم يكن له العمل

(١) لفظ ح : « الأمطار » .

(٢) صحفت في آ الى : « يرفعوا » .

(٣) لم ترد الزيادة في غير ص ، ح .

(٤) في ص ، ح جاء مضمون هذه الحجة في الحجة الرابعة ، ومضمون

الرابعة وضع في هذه .

(٥) في غير ص : « على » .

(٦) كذا في ص ، ح ، وفي ل ، ي ، آ : « باجتهاده » . اشاره الى

حديث الاجتهاد المعروف .

(٧) لفظ ي : « لحكم » .

باجتهادِ نفسه ، حتى ينظرَ <sup>(١)</sup> في التوراةِ والانجيلِ .

\* \* \* \*

فإن قلتَ : إنَّ رسولَ الله - صلى اللهُ عليه وسلَّم - لم يصوبْ معاذاً في <sup>(٢)</sup> العملِ بالاجتهادِ <sup>(٣)</sup> إلاَّ إذا عُدِمَتْه <sup>(٤)</sup> في الكتابِ ، والتوراةُ كتابٌ ، [ و <sup>(٥)</sup> ] لأنَّه لم يذكرْ التوراةَ ؛ لأنَّ في القرآنِ آياتٍ دالَّةً <sup>(٦)</sup> على الرجوعِ ، اليهاتما ، كما أنَّه لم يذكرْ الاجماعَ لهذا السببِ .

قلتَ : الجوابُ عن الاول ، من وجهين .

الاول : أنَّه لا يفهمُ من اطلاقِ الكتابِ إلاَّ القرآنَ ، فلا يُحمَلُ على غيرهِ إلاَّ بدليلٍ <sup>(٧)</sup> .

الثاني : أنَّه لم يُعْهَدْ من معاذٍ قطُّ تعلُّمُ التوراةِ والانجيلِ ، والعنايةُ بتمييزِ المحرَّفِ [ منها <sup>(٨)</sup> ] عن غيرهِ ، كما عْهِدَ منه تعلُّمُ القرآنِ .  
وبه ظهرَ الجوابُ عن الثاني .

\* \* \* \*

(١) في آ : «ينظروا» .

(٢) لفظ ح : «على» .

(٣) كذا في ص ، ح ، وفي غيرهما : «باجتهاده» .

(٤) أي الحكم ، وفي ص ، ح : «عدم» .

(٥) سقطت الواو من آ .

(٦) في ل ، ي ، آ : «تدل» .

(٧) لفظ ص : «بدلالة» .

(٨) كذا في آ ، وفي ل ، ي ، ص : «منها» ، وسقطت من ح .

## الحجّةُ الرابعةُ :

لو كانت تلك الكتبُ حجّةً علينا : لكانَ حفظُها من فروضِ الكفایاتِ - كما في القرآنِ والأخبارِ ، ولرجعوا <sup>(١)</sup> اليها في مواضع <sup>(٢)</sup> اختلافيهم ، حيثُ <sup>(٣)</sup> اشكلَ عليهم : كمسألةِ « العولِ » ، « وميراثِ الجَدِّ » ، و « المفوضّةِ » ، « وبيعِ أم الولدِ » ، و « حدِّ الشربِ » ، « والرّبّا في غير النسيئةِ » ، [ وديةِ الجنينِ <sup>(٤)</sup> ] ، « والرّدِّ بالعيبِ بعد الوطءِ » ، « والتقاءِ الختّانينِ » ، وغير ذلك : من الأحكامِ .

ولمّا لم يُنقلْ عن واحدٍ منهم - مع طولِ أعمارِهِمْ ، وكثرةِ وقائعِهِمْ ، واختلافاتِهِمْ <sup>(٥)</sup> - مراجعةُ التوراةِ ، [ لا <sup>(٦)</sup> ] سيّما - وقد أسلم من أحبارِهِمْ من تقومُ الحجّةُ بقولِهِمْ <sup>(٧)</sup> : كعبدِ اللهِ بنِ <sup>(٨)</sup>

(١) صحفت في آلى : «ولو رجعوا» .

(٢) في غير ح : «مواقع» :

(٣) كذا في ل ، وهو المناسب وفي غيرها : «حين» .

(٤) ساقط من ص ، وأبدل لفظ «الجنين» في آ ب : «الخنثى» .

(٥) في ي ، آ : «اختلافهم» .

(٦) سقطت الزيادة من ل ، ي ، آ .

(٧) لفظ ح : «بفتواهم» :

(٨) هو عبد الله بن الحارث من ذرية سيدنا يوسف عليه السلام كان

من يهود بني قينقاع ، وأسلم على يد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ،

وقصة اسلامه مشهورة توفي في المدينة المنورة سنة (٤٣) هـ . راجع :

الاصابة (٣١٢/٢) .



سلام ، وكعب<sup>(١)</sup> ، ووهب<sup>(٢)</sup> وغيرهم ، ولا يجوزُ القياسُ إلا بعدَ  
اليأسِ من الكتابِ - وكيفَ يحصلُ اليأسُ قبلَ العلمِ<sup>(٣)</sup> ؟ - : [ دلّ على  
أنّه ليس بحجّة<sup>(٤)</sup> ] .

• • • •

احتجوا بأمور:

أحدُها:

قولهُ تعالى: « إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ  
بِهَا النَّبِيُّونَ<sup>(٥)</sup> » .

(١) هو كعب بن مانع أبو اسحاق الحميري ، المعروف بكعب الأحبار  
أدرك الجاهلية وأسلم أيام أبي بكر ، وقيل : أيام عمر . ذكره ابن سعد في  
الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام ، وقال : كان على دين يهود وأسلم .  
توفي سنة (٣٢) هـ في خلافة عثمان ، . راجع : تهذيب التهذيب (٤٣٨/٨ - ٤٤٠) .

(٢) هو وهب بن منبه بن كامل الصنعاني الذماري ، أبو عبد الله  
الانباري ، التابعي روى عن كثير من الصحابة . قال عبد الله بن أحمد :  
كان من أبناء فارس . وقال العجلي : تابعي ثقة وكان على قضاء صنعاء .  
ولد سنة (٣٤) هـ وتوفي سنة (١١٠ ، أو ١١٣ ، أو ١١٤ ، أو ١١٦) راجع :  
تهذيب التهذيب (١٦٧/١١ - ١٦٨) .

(٣) في ص ، ح : «التعلم» .

(٤) سقطت من ل ، ي ، آ ، وقوله : «دل» جواب لما .

(٥) الآية (٤٤) من سورة «المائدة» .

وثانيها :

قوله تعالى : « فَبِهْدَاهُمْ أَقْتَدِهِ <sup>(١)</sup> » ؛ أمره <sup>(٢)</sup> [ أن <sup>(٣)</sup> ]  
يقتدي بهم <sup>(٤)</sup> .

وثالثها :

قوله تعالى : « إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ  
وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ <sup>(٥)</sup> » .

ورابعها :

قوله . تعالى : « أَنْ أَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً <sup>(٦)</sup> »

وخامسها :

قوله تعالى : « شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ  
نُوحاً <sup>(٧)</sup> »

• • • •

(١) الآية (٩٠) من سورة «الانعام» .

(٢) في ح : «فأمره» .

(٣) سقطت الزيادة من ص .

(٤) في غير ص : «بهدهم» .

(٥) الآية (١٦٣) من سورة «النساء» .

(٥) آخر الورقة (١٦٨) من آ .

(٦) الآية (١٢٣) من سورة «النحل» .

(٧) الآية (١٣) من سورة «الشورى» .

والجوابُ \* [ عن الأولِ <sup>(١)</sup> ] :

أنَّ قوله : « يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ <sup>(٢)</sup> » لا يمكنُ  
اجراؤه على ظاهره ؛ لأنَّ جميعَ النبيِّينَ لم يحكموا بجميعِ ما في  
التوراةِ ، وذلكَ معلومٌ بالضرورةِ : فوجبَ إمَّا تخصيصُ الحكمِ -  
وهو : أنَّ كلَّ النبيِّينَ حكموا ببعضه ، وذلكَ لا يضرُّنا .

فإنَّ نبيَّنا <sup>(٣)</sup> حكمَ بما فيه : من معرفةِ اللهِ . - تعالى ،  
[ وملائكتهِ <sup>(٤)</sup> ] ، [ وكتبه <sup>(٥)</sup> ] ورسله .

أو تخصيصُ النبيِّينَ - وهو : أنَّ النبيِّينَ حكموا بكلِّ ما فيه ،  
وذلكَ لا يضرُّنا .

وعن الثاني :

أنَّهُ - تعالى - أمرَ بأنَّ يُقْتَدَى <sup>(٦)</sup> بهديِّ مضافٍ إلى كلِّهم ، وهداهم

(٥) آخر الورقة (١٩٠) من ل .

(١) سقطت الزيادة من ل .

(٢) الآية (٤٤) من سورة «المائدة» .

(٣) في ص ، ح ، : «رسولنا» .

(٥) آخر الورقة (١٧٢) من ح .

(٤) سقطت الزيادة من آ .

(٥) سقطت الزيادة من غير آ .

(٦) كذا في ص ، ح ، وفي غيرهما : «بهتدي» .

الَّذِي اتَّفَقُوا عَلَيْهِ - هُوَ<sup>(١)</sup> : الْأَصُولُ ، دُونَ مَا وَقَعَ [ فِيهِ<sup>(٢)</sup> ]  
النَّسْخُ .

وعن الثالث :

أَنَّهُ يَقْتَضِي تَشْبِيهَ الْوَحْيِ بِالْوَحْيِ ، لَا تَشْبِيهَ الْمَوْحَى بِهِ  
[ بِالْمَوْحَى<sup>(٣)</sup> بِهِ ] .

وعن الرابع :

أَنَّ الْمَلَّةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْأَصُولِ ، دُونَ الْفُرُوعِ ؛ وَيَدُلُّ  
عَلَيْهِ أُمُورٌ :

أحدها :

أَنَّهُ<sup>(٤)</sup> يُقَالُ : مَلَّةٌ<sup>(٥)</sup> الشَّافِعِيُّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَاحِدَةٌ - وَإِنْ كَانَ  
مَذْهَبُهُمَا<sup>(٦)</sup> - فِي كَثِيرٍ مِنَ الشَّرْعِيَّاتِ - مُخْتَلَفًا<sup>(٧)</sup> .

(١) فِي ل : « وَهُوَ » .

(٢) لَمْ تَرُدَّ الزِّيَادَةُ فِي ل : .

(٣) سَاقَطَ مِنْ ح .

(٤) كَذَا فِي آ ، ص ، وَفِي غَيْرِهِمَا : « أَنْ » .

(٥) لَفْظُ ل : « مَلَّةٌ » وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، قَالَ فِي الْمَصْبَاحِ : « وَالْمَلَّةُ بِالْكَسْرِ :

الدين والجمع : ملل » فانظر (١٩٦/٢) .

(٦) عِبَارَةٌ ل : « فِي مَذْهَبَيْهَا » .

(٧) لَفْظُ ل : « تَخْتَلَفُ » ، وَفِي ي : « مُخْتَلَفٌ » .

وثانيها :

قوله بعد هذه الآية : « وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ »<sup>(١)</sup> .

وثالثها :

أن شريعة إبراهيم - عليه السلام - قد اندرست .

\* \* \*

وعن الخامس :

أن الآية تقتضي أنه وصى محمداً - عليه الصلاة والسلام - بالذي<sup>(٢)</sup>  
وصى به نوحاً - عليه السلام - : من أن يقيموا<sup>(٣)</sup> الدين ولا  
يتفرقوا فيه . وأمرهم<sup>(٤)</sup> بإقامة الدين - لا يدلُّ على اتفاق دينهما -  
كما أن أمر<sup>(٥)</sup> الاثنين أن يقوموا<sup>(٦)</sup> بحقوق الله - تعالى - لا يدلُّ على  
أن الحقَّ على أحدهما مثل الحقَّ على الآخر ، وعلى أن الآية تدلُّ  
على أنه تعبدت محمداً بما وصى به نوحاً عليهما السلام<sup>(٧)</sup> . والله أعلم .

\* \* \* \* \*

(١) الآية (١٣٥) من سورة «البقرة» .

(٢) في ل ، ي : «بما» .

(٣) عبارة ظر : «أمر أن يقيموا الصلاة» .

(٤) في ل ، ي ، ي ، آ : «وأمرهما» .

(٥) عبارة ل : «الأمر للاثنين» .

(٦) لفظ ي : «يقيما» .

(٧) في ص ، ح زيادة عبارة : «بأمر مبتدأ» .

قال القرافي - وهو يحرر موضع النزاع في هذه المسألة - :  
«قاعدة : الشرائع المتقدمة ثلاثة أقسام ، قسم لم نعلمه الا من كتبهم ، ونقل =

. . . . .  
 = من أخبارهم، وهذا لا خلاف في أن التكليف لا يقع به علينا ولا عليه -  
 صلى الله عليه وسلم - لعدم الصحة في النقل . وقسم انعقد الاجماع على  
 التكليف به ، وهو ما علمنا شرعنا أنه كان شرعا لهم ، وأميرنا في شرعنا  
 بمثله، كقوله تعالى: « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ »  
 وقسم ثبت أنه من شرعهم بنقل شريعتنا ، ولم نوامر به ، فهذا هو موضوع  
 الخلاف : كقوله تعالى حكاية عن شعيب عليه السلام أنه قال لموسى عليه  
 السلام: « إِنِّي أَرِيدُ أَنْ أَنْكَحَكَ أَحَدِي ابْنَتِي هَاتَيْنِ » الآية تصريح  
 بالاجارة فهل نستند نحن في شرعنا اليه؟ فان جوازها مختلف فيه بين العلماء،  
 وكذلك قوله تعالى حكاية عن المنادي في قصة يوسف : « وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ » ،  
 هل نستدل به على جواز الكفالة؟ - هذا القسم هو موطن الخلاف ، والقسمان  
 الأولان مجمع عليهما ، فلموطن الخلاف شرطان : ثبوته في شرعنا ، وعدم  
 ورود شرعنا باقتضائه منا ، فمتى انخرم أحد الشرطين انتفى الخلاف اجماعا  
 على النفي أو على الثبوت . ٥١ . فراجع النفائس (٢/٢٥٦ - آ - ب) .

\* \* \* \*



# الكلام في الناسخ والمنسوخ



وهو مرتَّبٌ على أقسامٍ :

\*\*\*\*

## القسم الأول في حقيقة النسخ



[ وفيه مسائل <sup>(١)</sup> ]

---

(١) هذه الزيادة من آ .



e

## المسألة الأولى :

النسخُ - في [ أصل<sup>(١)</sup> ] التلغية - بمعنى : إبطال الشيء<sup>(٢)</sup>  
وقال القفال<sup>(٣)</sup> : إنَّه

(١) لم ترد الزيادة في آ .

(٢) راجع : المصباح (٨٢٧/٢ - ٨٢٨) .

(٣) كذا في ل ، ص ، ولفظ آ ، ي : «الفقهاء» ، وفي ح : «الفقهاء القفال» ، وكأنه أراد أن يقول : «الفقهاء والقفال» ، وفي المنتخب : «القفال» فراجع : (٨٨-آ) ، وعبارة الحاصل : «وعند القفال» ، فراجع : (٦٢-ب) ، وفي التحصيل : «وقال الفقهاء» فانظر (٧٦-ب) . ولم نكن في حاجة الى الاهتمام بهذا لولا أن القراني - رحمه الله - زعم أنه اطلع على العديد من نسخ المحصول فوجد فيها لفظة «الفقهاء» ، وزعم أن نسبة هذا القول الى القفال تصحيف وخطأ ، وكان القفال ليس من الفقهاء ، وقد وقف عند هذه اللفظة طويلا ، مؤكداً أن المصنف انفرد بنسبة هذا القول الى الفقهاء أو القفال في محاولة منه لا شعار القاريء بأن المصنف لا يتثبت في النقل ، مع أنه بعدها باسطر قليلة نقل عن الآمدي نسبة هذا القول الى القفال ، فانظر الاحكام (١٦٠/٢) ، ومع ذلك فقد اختار أن هذا القول غير منسوب لأحد . فراجع نفاثه (٢٦١/٢ - آ) أما الاصفهاني فقد قال بأن نسبة القول بأن النسخ هو «التحويل» الى «الفقهاء» وردت في عدة نسخ من المحصول ، وفي الحاصل الى «القفال» ثم قال : وظني أن الكل صحيح : فان القفال ، ومن تابعه - من الفقهاء ، فلا تناقض . فانظر الكاشف (٣ / ٨٧ - ب) .

قلت : والحق أن هذه الأقوال كلها أقوال لأئمة اللغة ، وأن الأصوليين والفقهاء اختار كل فريق منهم من هذه الأقوال ما اختاره ، كما هو واضح =

للتقل والتحويل<sup>(١)</sup> .

لَنَا :

أنَّهُ يُقَالُ : « نَسَخَتِ الرِّيحُ أَثَارَ الْقَوْمِ » إِذَا أَعْدَمَتَهَا <sup>(٢)</sup> ،  
و « نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ » ، إِذَا أَعْدَمَتَهُ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَحْصُلُ  
الظِّلُّ فِي مَكَانٍ آخَرَ - فَيُظَنُّ أَنَّهُ انْتَقَلَ [ إِلَيْهِ <sup>(٤)</sup> ] ، وَالْأَصْلُ - فِي  
الْكَلَامِ - الْحَقِيقَةُ ، وَإِذَا <sup>(٥)</sup> ثَبَتَ كَوْنُ اللَّفْظِ حَقِيقَةً فِي «الإِبْطَالِ - :»  
وَجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ حَقِيقَةً فِي «النَّقْلِ» ؛ دَفْعاً لِلشَّرَاكِ .

• • • •

فَإِنْ قِيلَ : وَصَفُهُمُ الرِّيحَ بِأَنَّهَا <sup>(٦)</sup> نَاسِخَةٌ لِلْأَثَارِ ، وَالشَّمْسَ  
بِأَنَّهَا نَاسِخَةٌ لِلظِّلِّ - مَجَازٌ <sup>(٧)</sup> ؛ لِأَنَّ الْمَزِيلَ لِلْأَثَارِ وَالظِّلِّ - هُوَ :

فِي الْمَسْأَلَةِ وَأَنَّ الْخِلَافَ فِي مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ النِّسْخُ حَقِيقَةٌ ، أَوْ مَجَازًا مِنْ هَذِهِ  
الْمَعَانِي ، وَرَاجِعٌ : التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ (٤٤١/١) ، وَفِيهِ نَقَلَ هَذَا الْقَوْلَ عَنِ  
الْقِفَالِ . وَالْقِفَالُ . لَعَلَهُ الْقِفَالُ الشَّاشِيُّ الْكَبِيرُ : مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ  
فَهُوَ الْأَصُولِيُّ الشَّهِيرُ وَأَفْصَحُ الْأَصْحَابِ قَلَمًا ؛ وَامْكَنَهُمْ فِي دَقَائِقِ الْعُلُومِ -  
تُوفِيَ سَنَةَ (٣٦٥) هـ أَنْظَرَ : تَبَيَّنَ كَذِبُ الْمَفْسَرِيِّ (١٨٢) ، وَطَبَقَاتُ  
الْإِسْنَوِيِّ (٧٩/٢) ، وَقِيلَ : تُوفِيَ سَنَةَ (٣٣٦) هـ أَنْظَرَ طَبَقَاتُ الشِّيرَازِيِّ  
ص (١١٢) ، وَابْنُ هَدَايَةَ (٨٨) وَالْعَبَّادِيُّ (٩٢) . وَابْنُ السَّبْكِتِيِّ (٢٠٠/٣)

(١) رَاجِعٌ : الْمَصْبَاحُ (٩٣٠/٢) .

(٢) كَذَا فِي ح ، آ ، وَفِي النِّسْخِ الْآخَرَى «عَدَمَتْ» .

(٣) كَذَا فِي آ ، ي ، وَلَفْظُ غَيْرَهُمَا : «عَدَمَ» .

(٤) لَمْ تَرُدِ الزِّيَادَةُ فِي ي .

(٥) فِي ل : «فَإِذَا» .

(٦) عِبَارَةٌ ي : «بِأَنَّ الرِّيحَ نَاسِخَةٌ» .

(٧) لَفْظُ ل : «مَحَالٌ» ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

الله - تعالى - وإذا كان ذلك مجازاً: امتنع الاستدلالُ به على كون اللفظ حقيقةً في مدلوله .

\* \* \* \*

ثم نعارض ما ذكرتموه ، ونقول<sup>(١)</sup> : بل النسخُ - هو : النقلُ والتحويلُ .

ومنه « نسخُ الكتابِ الى كتابِ آخر » ، كأنك نقلته<sup>(٢)</sup> اليه ، أو تنقلُ حكايته . .

ومنه « تناسخُ<sup>(٣)</sup> » ، و « تناسخُ القرونِ » : [ قرناً بعدَ قرنٍ<sup>(٤)</sup> ] .  
و « تناسخُ الموارِيثِ » إنما هو : التحويلُ<sup>(٥)</sup> من واحدٍ الى آخر ،  
بدلاً عن الأولِ : فوجبَ أن يكونَ اللفظُ حقيقةً [ في النقلِ ، ويلزمُ  
أن لا يكونَ حقيقةً<sup>(٦)</sup> ] في الإزالةِ : دفعاً للاشتراكِ . وعليكمُ الترجيحُ<sup>(٧)</sup>

\* \* \* \*

(٥) آخر الورقة (٦٢) من ص .

(١) عبارة آ : « فنقول ان » .

(٢) في ل : « نقلته » .

(٣) لفظ آ : « ناسخ » ، وهو تصحيف .

(٤) لم ترد الزيادة في ص .

(٥) لفظ ل ، آ : « التحول » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ص .

(٧) قال أبو الحسين : « فقولهم : نسخت الكتاب - أي نقلت ما فيه الى كتاب آخر . والأشبه أن يكون مجازاً في ذلك ، لأن ما في الكتاب لم ينتقل على الحقيقة ، وإذا كان مجازاً فيه ، كان حقيقةً في « الإزالة » ، لأنه غير مستعمل في سواهما . فراجع المعتمد (٣٩٤/١) . وقال الأصفهاني : =

[ و<sup>(١)</sup> ] الجوابُ عن الأولِ ، من وجهين :

أحدهما<sup>(٢)</sup> :

[ أنه<sup>(٣)</sup> ] لا يمتنعُ أن يكونَ اللهُ - تعالى - هو : الناسخُ لذلك - من حيثُ فعلُ الشمسِ والرياحِ المؤثرَيْنِ في [ تلك<sup>(٤)</sup> ] الإزالةِ ، ويكونانِ - أيضا - ناسخينِ ، لكونيهما مختصَيْنِ بذلكِ التأثيرِ .

وثانيهما :

أنَّ أهلَ اللغةِ إنَّما أخطأوا في إضافةِ النسخِ الى الشمسِ والرياحِ [ فهبْ أنهُ كذلكَ<sup>(٥)</sup> ] ، لكنَّ متمسكِنَا اطلاقَهُم<sup>(٦)</sup> لفظَ<sup>(٧)</sup> النسخِ [ على<sup>(٨)</sup> ] الإزالةِ ، لا إسنادَهُم<sup>(٩)</sup> هذا الفعلِ [ الى<sup>(١٠)</sup> ] الرياحِ والشمسِ .

= تناسخ القرون ليس من باب النقل فانهم لم ينتقلوا بأعيانهم ، بل هو من باب مجاز التشبيه ، فانظر الكاشف (٣/٨٧ - ب) ٤

- (١) لم ترد الواو في ص .
- (٢) لفظ آ : الأول .
- (٣) لم ترد الزيادة في ظ ، ح .
- (٤) لم ترد الزيادة في آ .
- (٥) ساقط من ل .
- (٦) لفظ ح : « اطلاق » .
- (٧) في آ : « اللفظ » .
- (٨) سقطت الزيادة من آ .
- (٩) صحفت في آ الى : « لاسنادهم » .
- (١٠) سقطت الزيادة من آ .

وعن الثاني :

أنَّ النقلَ أخصُّ من الزوالِ ؛ لأنَّه حيثُ وُجِدَ النقلُ - فقد  
عُدِمَتْ صفةٌ ، وحصلتْ<sup>(١)</sup> - صفةٌ أخرى . فإذا ن [ مطلق<sup>(٢)</sup> ]  
العدمِ أعمُّ من عدمِ يحصلُ - عقيبهِ - شيءٌ آخرٌ ؛ وإذا دارَ اللَّفظُ  
بينَ العامِّ والخاصِّ<sup>(٣)</sup> : كانَ جعلُهُ حقيقةً في العامِّ أو لى [ من  
جعلِهِ حقيقةً في خاصِّ<sup>(٤)</sup> ] ، على ما تقدم<sup>(٥)</sup> تقريره في كتاب  
اللُّغاتِ<sup>(٦)</sup> . وإلى أعلم .

• • • • •

### المسألة الثانية .

في حدِّ « النسخِ » - في اصطلاحِ العلماءِ :  
الَّذي ذكرَهُ القاضي أبو بكرٍ ، وارتضاهُ الغزاليُّ - رحمهما الله - :  
أنَّه « الخطابُ الدالُّ على ارتفاعِ الحكمِ الثابتِ بالخطابِ المتقدِّمِ ، على  
وجهٍ لولاهُ لكانَ ثابتاً مع تراخيه عنه » .

• • • • •

- 
- (١) لفظ ص : « حصل » ، وعبارة آ : « وحدث صفة أخرى عقيبها » .  
(٢) سقطت الزيادة من آ .  
(٣) آخر الورقة (١١٤) من ص .  
(٤) عبارة آ : « الحاضر والعام » .  
(٥) زيادة انفردت بها ح .  
(٦) عبارة ح : « مربيانه » .  
(٧) راجع : ص (٢٧٧) من هذا الكتاب .  
(٨) آخر الورقة (١٩١) من ل .

وإنما آثرنا لفظ « الخطاب » على لفظ « النص » : ليكون شاملاً  
 لـ « تلفظ » و « الفحوى » . و « المفهوم » ، وكل دليل ؛ اذ يجوز  
 النسخ . بجميع ذلك .

وإنما قلنا : « على ارتفاع الحكم الثابت » - ليتناول الأمر والنهي  
 و [ الخبر<sup>(١)</sup> ] ، [ وجميع أنواع الحكم<sup>(٢)</sup> ] .

وإنما قلنا : « بالخطاب المتقدم » ؛ لأن<sup>(٣)</sup> ابتداء إيجاب العبادات  
 في الشرع ، يُزيل حكم [ العقل ] : من براءة الذمة ، ولا يسمى  
 نسخاً ؛ لأنه لم يُزل حكم<sup>(٤)</sup> [ الخطاب ] .

وإنما قلنا : « لولاه لكان<sup>(٥)</sup> ثابتاً » ؛ لأن حقيقة النسخ : الرفع -  
 و [ هو<sup>(٦)</sup> ] [ إنما يكون رافعاً : إذا<sup>(٧)</sup> كان المتقدم بحيث لولا طريانه  
 . لبقى .

(٥) آخر الورقة (١٦٩) من آ .

(١) سقطت الزيادة من ح .

(٢) ساقط من ل ، ي ، آ ، ص .

(٣) في غير ص ، ح : « ان » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .

(٥) في ص ، ح ، زيادة : « الحكم » ، ومع أن المعنى كذلك وأنها زيادة

مناسبة ، إلا أننا آثرنا عدم اضافتها لعدم ورودها في نص التعريف .

(٦) لم ترد الزيادة في ح ، وأبدلت في آ ب : « ها هنا » .

(٧) لفظ ما عدا ص : « لو » .

(٥) آخر الورقة (١٧٣) من ح .

وإنما قلنا : « مع تراخيه عنه » ؛ لأنه لو اتصل [ به <sup>(١)</sup> ] : لكانَ  
 بياناً <sup>(٢)</sup> [ مدّة <sup>(٣)</sup> ] هذه العبادة ، لا نسخاً .

• • • •

ولقائل أن يقول : هذا الحدُّ مختلٌ من وجوهٍ :

أحدها :

أنَّ الخطابَ تَدَالٍ على ارتفاعِ الحكمِ [ المتقدّم <sup>(٤)</sup> ] ناسخٌ للحكمِ  
 الأولِ ، وليسَ بنسخٍ . إذ <sup>(٥)</sup> النسخُ - هو : [ نفس <sup>(٦)</sup> ] الارتفاعِ ،  
 وفرقٌ بينَ الراجعِ ، و [ بين <sup>(٧)</sup> ] نفسِ الارتفاعِ : فجعلُ الراجعِ  
 عينَ <sup>(٨)</sup> الارتفاعِ خطأً .

وثانيها :

أنَّ تَقْيِيدَ ذلكَ بالخطابِ خطأً ؛ لأنَّ الناسخَ قد يكونُ فعلاً ،  
 لا قولاً ؛ فإنه <sup>(٩)</sup> - صلى الله عليه وسلم - إذا فعلَ فعلاً ، وعلمنا

- 
- (١) لم ترد الزيادة في ل .
  - (٢) حرفت في آ الى : «ثابتاً» .
  - (٣) سقطت الزيادة من ل .
  - (٤) لفظ ل : «الأول» ، وسقطت من ص .
  - (٥) كذا في آ ، ي ، وفي النسخ الأخرى : «والنسخ» .
  - (٦) لم ترد الزيادة في ص .
  - (٧) لم ترد الزيادة في ح .
  - (٨) في آ : «عبارة عن» .
  - (٩) لفظ ص : «لأنه» .



بالضرورة أنه قصد به رفع بعض ما كان ثابتاً - : فذلك يكون ناسخاً - مع أنه ليس بخطاب .

• • • •

فإن قلت : الناسخ - في (١) الحقيقة - هو : الخطاب الدال على وجوب متابعته عليه السلام [ في أفعاله (٢) ] .

قلت : لو قدرنا أنه لم يرد (٣) أمر زائد (٤) - يدل على [ وجوب (٥) ] متابعته في أفعاله ، ثم إنه - عليه الصلاة والسلام - فعل فعلاً ، ووجد هناك - من القرائن - ما أفاد العلم الضروري بأن غرضه - عليه الصلاة والسلام - إزالة الحكم الذي كان ثابتاً : فإنه يكون ناسخاً بالاجماع - مع أنه لم يوجد الخطاب في هذه الصورة أصلاً .

• • • •

### وثالثها :

أن الأمة إذا اختلفت على قولين - فسوغت (٦) للعامي تقليد كل واحدة من (٧) الطائفتين ، ثم أجمعت بعد (٨) ذلك على أحد القولين :-

- 
- (١) في غير آ : « بالحقيقة » .
  - (٢) لم ترد الزيادة في ص .
  - (٣) في غير ص : « يوجد » .
  - (٤) كذا في آ ، وفي غيرها : « لفظ » .
  - (٥) سقطت الزيادة من ح .
  - (٦) لفظ ح : « سوغت » .
  - (٧) عبارة ل ؛ ي : « واحد من المتأطبعين » .
  - (٨) لفظ آ : « اجتمعت » .

فهذا الاجماعُ خطابٌ ، [ و (١) ] هو ناسخٌ لجوازِ الأخذِ بكلا (٢) القولينِ ، فقد (٣) وُجِدَ هَاهُنَا خِطَابٌ دَالٌّ عَلَى ارْتِفَاعِ حُكْمِ خِطَابِ (٤) - مع أن الحق أن الاجماع لا يُنسخُ ، ولا يُنسخُ به . ويمكن جوابُهُ : بأننا ذكرنا حدَّ النسخِ - مطلقاً - لاحدَ النسخِ الجائزِ في الشرعِ .

#### ورابعها :

أن كونه (٥) النسخ (٦) رفعاً باطلاً ؛ وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

#### وخامسها :

أن قوله : « بالخطاب المتقدم » خطأ ؛ لأن الحكم الأول [او (٧)]

مكتبة  
جامعة أبي بكر  
كراچی  
العلم العام  
الولاية

(١) لم ترد الواو في ل ، ي .

(٢) عبارة ح : « بكل ما وجد من القولين » . . .

(٣) في ح : « وقد » .

(٤) في آ زيادة : « سابق » .

(٥) لفظ آ : « يكون » .

(٦) لفظ آ : « رافعا » . قلت : وهذا الاعتراض قد ذكر القرافي

ما اعتبره جواباً عنه فقال : « انه يتخرج على المذهبين - أي مذهب القائلين

بانه « رفع » ، وبأنه « بيان » : وذلك أن الحكم لم يكن مغياً في نفس الأمر بل

كان مستمراً لولا النسخ - أي والنسخ رفعه - وعلى مذهب الفقهاء :

أنه لولا النسخ لكان مستمراً في اعتقادنا ، وان كان في نفس الأمر مغياً .

انظر النفائس (٢/٢٦١ - ب) .

(٧) سقطت الزيادة من ص ، ح .

ثبتَ بفعلِ النبيِّ - صلى اللهُ عليه وسلَّم - لا بقوله - : [ (١) ] كانَ  
الَّذي يرفعه (٢) ناسخاً له .

فهذا ما في هذا الحد (٣) .

والأولى أن يقال - النسخ (٤) : « طريق شرعي يدل على أن  
[ مثل (٥) ] الحكم الذي كان ثابتاً بطريق [ شرعي (٦) ] لا يوجد -  
بعد ذلك - مع تراخيه عنه ، على وجه لولاه (٧) : [ (٧) ] كان ثابتاً .

فقولنا : « طريق [ شرعي (٨) ] » نعي به القدر المشترك بين القول  
الصادر عن الله - تعالى - و [ عن (٩) ] رسوله عليه الصلاة والسلام  
و [ الفعل (١٠) ] المنقول عنهما (١١) .»

(١) سقطت اللام من ل ، ي ، آ .

(٢) لفظ آ : « رفعه » .

(٣) زاد في ي : « الأولى » . قلت : وقد تصدى صاحب « الاحكام »  
للإجابة عن هذه الاعتراضات التي أوردت - على تعريف القاضي . فراجع :  
الاحكام (١٦٢/٢) وما بعدها كما فعل ذلك التبريزي - صاحب التنقيح -  
فيما نقله الأصفهاني عنه . فانظر الكاشف (٣/٨٨ - ب) .

(٤) في ل ، ي ، آ ، ح : « النسخ » ، وكذلك في التفسير : (٤٤٢/١)  
ط الخبرية ، وما أثبتناه من ص .

(٥) سقطت الزيادة من ص .

(٦) سقطت الزيادة من ل .

(٧) سقطت اللام من ي .

(٨) سقطت الزيادة من ص ، ح .

(٩) لم ترد الزيادة في آ .

(١٠) ساقط من آ .

(١١) لفظ ح : « عنه » .

ويخرج عنه اتفاقُ الأمةِ على أحدِ القولينِ ؛ لأنَّ ذلكَ (١) ليسَ  
بطريقِ شرعيِّ [ على هذا التفسير .

ولا يلزمُ أنْ يكونَ الشرعُ ناسخاً لحكمِ العقلِ ؛ لأنَّ العقلَ ليسَ  
بطريقِ شرعيِّ .

ولا يلزمُ أنْ يكونَ العجزُ ناسخاً لحكمِ شرعيِّ ؛ لأنَّ العجزَ ليسَ  
بطريقِ شرعيِّ [ (٢) .

---

(١) في ل ، ي ، آ : «ذاك» .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من آ ، وقوله : إنَّ العجزَ ليسَ بطريقِ  
شرعيِّ « فهم منه البعض التناقض مع ما قاله في بحث تخصيص العموم بالعقل -  
حيث قال هناك : «لأن» من سقطت رجلاه : سقط عنه فرض ضل الرجلين  
وذلك إنما عرف بالعقل » انظر ص (١١٣) من القسم الثالث من هذا الكتاب  
وما كتبناه على هامشها .

فقال صاحب جمع الجوامع : وقول الامام من سقط رجلاه نسخ غسلهما  
مدخول ، وقال الجلال : أي فيه دخل أي عيب : حيث جعل رفع وجوب  
الغسل بالعقل لسقوط محله نسخا ، فانه مخالف للاصطلاح ، وكأنه توسع  
فيه . فراجع جمع الجوامع وشرحه للجلال (٧٥/٢ - ٧٦) .  
قلت وقد كان المصنف هناك يحكي خلافا في جواز التخصيص بالعقل  
ويدفع اعتراضا ، وكثيرا ما نراه - رحمه الله - في مثل هذا الموقف يذكر  
مالا يراه ، أو يراه أصحابه لمجرد الرد على المعارض ، وكثيرا ما يرد على  
المعارض من مذهب المعارض ، لا من مذهبه هو كما ، أن الامام كان دقيقا  
في قوله : وذلك إنما عرف بالعقل ، فانه ظاهر بأنه أراد أن العقل أدرك  
سقوط الفرض ، وليس هو الذي قضى بالسقوط فتأمل . كما ان قول الجلال  
بأنه مخالف للاصطلاح ، وكأنه توسع فيه ، أي فلعله استعمله بأحد معانيه  
اللغوية ، وراجع : تفسيره الكبير (٤٤٣/١) ط الخيرية .

ولا يلزمُ تقييدُ الحكمِ بغايةٍ ، أو شرطٍ <sup>(١)</sup> ، أو استثناءٍ ؛ لأنَّ ذلكَ غيرُ متراخٍ <sup>(٢)</sup> .

ولا يلزمُ ما <sup>(٣)</sup> إذا أمر [نا <sup>(٤)</sup>] اللهُ - تعالى - بفعلٍ واحدٍ ، ثمَّ نهانا عن مثلهِ ؛ لأنَّه لو لم يكنْ هذا النهيُ : لم يكنْ مثلُ حكمِ الأمرِ ثابتاً <sup>(٥)</sup> .

• • • • •

### المسألةُ الثالثةُ :

قال القاضي أبو بكر - رحمه اللهُ - : « النسخُ رَفْعٌ » - ومعناه : أنَّ خطابَ الله - تعالى - تعلقَ بالفعلِ بحيثُ لولا طريانُ النسخِ : لبقى ، إلا أنَّه <sup>(٦)</sup> زالَ لطريانِ <sup>(٧)</sup> النسخِ .

(١) لفظ آ : « بشرط » .

(٢) لفظ ح : « متراخي » .

(٣) في آ : « بما » .

(٤) لم ترد في ص .

(٥) في ل : « ثانياً » ، وهو تصحيف . هذا وقد قال الأصفهاني :

ان التعريف الذي ذكره المصنف يتقرر على قولنا : ان النسخ « بيان » ، وعلى قولهم : انه « رفع » : فانه قال : طريق دال على أن الثابت بالخطاب الأول لا يوجد بعده ، وقوله : لا يوجد أعم من البيان والرفع فيصدق مع كل واحد منهما . راجع الكاشف (٣/٩١ - آ) .

(٦) في ي : « لأنه » ، وهو تصحيف .

(٧) في ل ، ي : « بالطريان » .

وقال الأستاذ أبو اسحاق - رحمه الله - : « إنّه بيانٌ - ومعناه : أن الخطاب الأول انتهى - بذاته - في ذلك الوقت ، ثم حصل - بعده - حكمٌ آخرٌ .

والمثالُ الكاشفُ عن حقيقة هذه المسألة : أن من قال « بقاء الأعراضِ » قال : « الضدُّ الباقي يبقى لولا طريانُ الطارئِ ، ثم إن الطارئِ يكونُ مزيلاً لذلك [ الباقي <sup>(١)</sup> ] .

ومن قالَ بأنّها لا تبقى ، قال : « الضدُّ الأولُ ينتهي - بذاته - ويحصلُ ضدهُ بعدَ ذلك ، من غيرِ أن يكونَ للضدِّ الطارئِ أثرٌ في إزالة ما قبله ؛ لأنّ الزائل - بذاته - [ لا <sup>(٢)</sup> ] يحتاجُ الى مزيلٍ .

وإذا ظهرَ هذا التمثيلُ <sup>(٣)</sup> : عادتُ الدلائلُ المذكورةُ في تلك المسألةِ الى هذه المسألةِ نفيًا ، وإثباتًا <sup>(٤)</sup> - فنقول :

\* \* \* \*

(١) لم ترد الزيادة في ص .

(٥) آخر الورقة (١٩٢) من ل .

(٢) سقطت الزيادة من آ .

(٣) لفظى ، ح : « التمسك » .

(٤) قال القرافي معقباً على هذا التمثيل : لا نسلم صحة هذا التمثيل ، ولا نسلم أن الأعراض مساوية للمسألة ، فان كلام الله تعالى قديم واجب الوجود ، لا يوصف بما توصف به الأعراض من عدم بقائها زمنين ، وهذا بعيد جداً عن المسألة . راجع : نفائسه (٢/٢٦٣ - آ - ب) . أما الأصفهاني فقد قال : وجه هذا المثال : أن الناسخ والمنسوخ المأمور به ينتهي بنفسه على رأي ، والضد السابق ينتهي بنفسه على رأي ، والضد السابق رفعه الضد الآخر على رأي ، وكذا الحكم السابق رفعه الحكم اللاحق على رأي :

احتج المنكرون للرفع ، بوجوه :

الحجة الأولى :

أنه ليس زوال الباقي بطريان الطارئ - أولى [ من اندفاع<sup>(١)</sup> الطارئ ] ، لأجل بقاء الباقي - فإمّا أن يوجد - معا - وهو محال<sup>(٢)</sup> [ بالضرورة ، أو بُعداً ما معاً ، وهو محال<sup>(٣)</sup> ] : لأنّ علّة عدم كل واحد منهما وجود الآخر ، فلو عُدّما معاً : لوجدآ معاً ، وذلك<sup>(٤)</sup> محال .

• • •

فإن قلت : لِمَ لا يجوز أن يقال : الحادث أقوى من الباقي لحدوثه<sup>(٤)</sup>

فالمسوخ السابق ، والضد السابق في انتهائهما بنفسيهما ، وعدم انتهائهما بنفسيهما يلزمهما جميعاً ، يرتفعان لوجود الطارئ سواء كان نفيًا أو إثباتاً ، فالحاصل : أن ها هنا أموراً ، الضد السابق ، والضد اللاحق ، وانتهاء السابق بنفسه ، أولاً بنفسه بل برفع يرفعه على اختلاف فيه فهذه أمور ثلاثة ، ومثلها في الحكم الشرعي : الحكم السابق ، والحكم اللاحق ، وانتهاء السابق بنفسه أو برفع يرفعه - فهذا وجه التمسك بالمثال فافهم ذلك فانه لم يفهمه كثير منهم ، واستطرد لبيان موضع الخلاف في كلا المسألتين فقال : ومحل الخلاف : أن عدم السابق في الضد السابق والحكم السابق هل هو بنفسه لعدم صلاحيته ، أولاً بنفسه ، بل هو فيهما برفع يرفعه - هذا هو محل النزاع فيهما نفيًا وإثباتاً . فراجع : الكاشف (٩٢/٣ - آ) . وراجع بحث المصنف لمسألة «الأعراض» في المحصل (٧٩ - ٨٠) .

(١) ساقط من ي .

(٢) ما بين المعقوفين سقط كله من آ ، وقوله : «معا» لم ترد في ص .

(٣) في آ : «وهو» .

(٤) لفظ آ ، ي : «بحدوثه» .

قلتُ : هذا باطلٌ ، لوجهين :

أحدُهُما :

أنَّ الباقيَ إمَّا أنْ يحصلَ له أمرٌ زائدٌ<sup>(١)</sup> على ما كانَ حاصلًا •  
[ له<sup>(٢)</sup> ] حالَ<sup>(٣)</sup> حدوثِهِ ، أو لا يحصلَ .

فإنْ كانَ الأولُ : كانَ ذلكَ الزائدُ حادثًا ، فذلكَ الزائدُ لحدوثِهِ  
يكونُ مساويًا للضدِّ الطاريءِ في القوَّةِ .

وإذا استويا<sup>(٤)</sup> في القوَّةِ : امتنعَ رجحانُ أحدهِمَا على الآخرِ • ،  
وإذا امتنعَ عدمُ كَيْفِيَّةِ الباقي : امتنعَ عدمُ ذلكَ الباقي لا محالةَ .

وإنْ كانَ الثانيَ وهو : أنْ لا يحصلَ للباقي أمرٌ زائدٌ على ما كانَ  
حاصلًا لهُ حالَ الحدوثِ - : لزمَ أنْ تكونَ قوَّةُ الباقي مساويةً لقوَّةِ  
الحادثِ : وحينئذٍ يبطلُ الرجحانُ .

(١) عبارة ي : «أمرًا زائدًا» . وهو تصحيف .

(٥) آخر الورقة (١٧٥) من آ .

(٢) لم ترد الزيادة في آ .

(٣) كذا في ص ، ح ، وفي غيرهما : «قبل» ، وهو الذي ورد في  
نسخة القرافي - على ما يبدو - فرتب عليه من الاعتراضات والاشكالات  
والاقتراحات لتعديل العبارة ما شاء . كما لم ينته ان يذكر : أنَّ العبارة في  
كل النسخ التي اطلع عليها كذلك . انظر نفائسه (٢/٢٦٣ - ب) .

(٤) لفظ ل : «استوى» .

(٥) آخر الورقة (١٧٤) من ح .



وثانيهما (١) :

أنَّ الشيءَ - حالَ حدوثِهِ - كما يمتنعُ عدمُهُ ، فالباقي - حالَ بقائه - لا بدَّ له من سببٍ (٢) ؛ لكونِهِ ممكناً - وهو مع السببِ يمتنعُ عدمُهُ ، فإذا امتنعَ العدمُ عليهما : استويًا في القوَّةِ : فيمتنعُ الرجحانُ .

• • • •

الحجَّةُ الثانيةُ - هي (٣) :

أنَّ طريانَ الحكمِ الطارئِ مشروطٌ بزوالِ المتقدِّمِ ، فلو كانَ زوالُ المتقدِّمِ معللاً بطريانِ الطارئِ : لزومَ الدورِ ، وهو محالٌ .

• • • •

الحجَّةُ الثالثةُ :

أنَّ الطارئِ إمَّا أنْ يطرأ - حالَ كونِ الحكمِ الأولِ معدوماً أو موجوداً .

فإنْ كانَ الأولُ : استحالَ أنْ يُوَثَّرَ في عدمِهِ ؛ لأنَّ إعدامَ (٤)

المعدومِ محالٌ .

وإنْ كانَ الثاني : فقد وُجِدَ مع وجودِ الأولِ ، وإذا وجدَا - معاً - : لم يكنْ بينهما منافاةٌ ؛ وإذا لم يكنْ بينهما منافاةٌ : لم يكنْ (٥) أحدهما رافعاً للآخرِ .

(١) في ل ، آ : «وثانيها» .

(٢) في غير ح : «السبب» .

(٣) في ص ، وهي ، وفي ل ، ي ، آ ، ح : «وهو» .

(٤) لفظ ص : «انعدام» ، وهو تصحيف .

(٥) عبارة آ : «لا يكون» .

فإن قلت: لِمَ لا يجوزُ أنْ - يكونَ ذلكَ ، كالكسرِ مع الانكسارِ؟  
 قلتُ<sup>(١)</sup> : الانكسارُ عبارةٌ عن : زوالِ تلكَ التاليفاتِ عن أجزاءِ  
 ذلكَ الجسمِ ، والتاليفاتِ أعراضٌ غيرُ باقيةٍ : فلا يكونُ للكسرِ أثرٌ  
 في ازالتهَا .

\* \* \* \*

[ الحجَّةُ الرابعةُ - هي :

أنَّ كلامَ الله - تعالى - قديمٌ ، والقديمُ لا يجوزُ رفعُهُ . فإنْ  
 قلتَ : المرفوعُ تعلقُ الخطابِ .

قلتُ : الخطابُ إمَّا أنْ يكونَ أمراً ثبوتياً \* ، أولاً يكونَ .

فإنْ لم يكنْ أمراً ثبوتياً : استحالَ رفعُهُ وازالتهُ .

وإنْ كانَ أمراً ثبوتياً - فهو : إمَّا أنْ يكونَ حادثاً أو قديماً : فإن  
 كانَ حادثاً : لزمَ كونهُ - تعالى - محلاً للحوادثِ .

وإنْ كانَ قديماً : لزمَ عدمُ القديمِ ؛ وهو محالٌ<sup>(٢)</sup> ] .

\* \* \* \*

(١) لفظ ل ، ي ، «قلنا» .

(٥) آخر الورقة (١١٥) من ي .

(٢) ما بين المعقوفين سقط كله من ص . وقوله : «أولاً» في ي :  
 «أم لا» وسقطت كلمة «أمراً» بعدها من ح ، وقوله : «فهو ما» في غير  
 ح : «فأما» ، ولم ترد عبارة «وهو محال» في ح .

وأعلم<sup>(١)</sup> : أن هذه الوجوه ، كما أنها قوية<sup>(٢)</sup> - في نفسها<sup>(٣)</sup> - فهي أقوى لزوماً على القاضي - رحمه الله - لأنه هو الذي [ عوّل<sup>(٤)</sup> ] عليها في امتناع إعدام الضدّ بالضدّ .  
والقولُ بكونِ النسخِ رفعاً<sup>(٥)</sup> ، عينُ القولِ بإعدامِ الضدّ [ بالضدّ<sup>(٥)</sup> ] :  
فيكونُ لزومُ هذه الأدلّةِ عليه أقوى<sup>(٦)</sup> .

• • • •

[ و<sup>(٧)</sup> ] احتجَّ إمامُ الحرمين - رحمه الله - على فسادِ<sup>(٨)</sup> الرفعِ -

(١) لفظ آ : «فاعلم» .

(٢) في غير آ : «أنفسها» .

(٣) سقطت الزيادة من آ .

(٤) كذا في ص ، ح ، وفي النسخ الأخرى : «رافعا» .

(٥) هذه الزيادة من ح .

(٦) الحجج المذكورة هي حجج القاضي لما أدعاه من امتناع رفع «العرض» اللاحق «للعرض» السابق ، فاحتج بها المصنف عليه في امتناع كون الحكم اللاحق رافعا للحكم السابق ، بعد أن سوى بين المسألتين كما تقدم ، فكأنه يقول له : ان صحت هذه الوجوه : صح مذهبك في مسألة «العرض» ، وبطل مذهبك في النسخ ، وان فسدت : فسد مذهبك في مسألة «العرض» ولا تصلح هذه للاستدلال على مذهبك في «النسخ» . هذا وقد نقل عن القاضي احتجاجاً آخر على مذهبه بالقول «بالرفع» راجعه مع مناقشة الأصفهاني له في الكاشف (٩٤/٣ - آ - ب) .

(٧) لم ترد الواو في ل .

(٨) لفظ ص : «افساد» .

بوجه آخر [ و (١) ] هو : أن علم الله - تعالى - إما أن [ يكون (٢) ] متعلقاً باستمرار هذا الحكم أبداً ، أو يكون متعلقاً بأنه لا يبقى إلاً إلى الوقت (٣) الفلاني - : فإن كان الأول : استحال نسخه ، وإلاً : لزم انقلاب العلم جهلاً ، وهو محال .

والثاني يقتضي بطلان القول بالرفع ؛ لأن الله - تعالى - إذا علم أن ذلك الحكم لا يبقى إلاً إلى ذلك (٤) الوقت : استحال وجود ذلك [ الحكم بعد ذلك (٥) ] ، وإلاً : لزم انقلاب العلم جهلاً (٦) ، وإذا كان ممتنع (٧) الوجود [ بعد ذلك (٨) ] : استحال أن يقع زواله بمزيل ؛ لأن الواجب لذاته يمتنع أن يكون واجباً لغيره .

\* \* \* \*

ولقائل أن يقول : لِمَ لا يجوز أن يقال : علم الله - تعالى - [ أن ذلك الحكم لا يبقى إلى ذلك الوقت ، لطريان النسخ (٩) ] ،

- 
- (١) لم ترد الواو في ي .  
(٢) سقطت الزيادة من آ .  
(٣) لفظ آ : «اليوم» .  
(٤) عبارة ح : «الوقت الفلاني» .  
(٥) آخر الورقة (١٩٣) من ل .  
(٦) كذا في ص ، وفي ح وردت كلمة الحكم ولم ترد الكلمتان بعدها ، وسقطت العبارة كلها من ل ، ي ، آ .  
(٧) في ل ، آي : «فاذا» .  
(٨) لفظ آ : «يمتنع» .  
(٩) ساقط من آ .  
(٩) ساقط من آ ، وقوله : «إلى» ، في ص ، ح : «في» .

[ لا لذاته ، واذا علم الله تعالى <sup>(١)</sup> ] [ أنه يزول ذلك الحكم في ذلك الوقت ، لطريان ذلك النسخ <sup>(٢)</sup> ] - : لم يكن <sup>(٣)</sup> ذلك قادحاً في <sup>(٤)</sup> تعليل زواله بالنسخ <sup>(٥)</sup> .

ويزيده تقريراً <sup>(٦)</sup> - أن يقال : إن الله - تعالى - كان يعلم أن العالم يوجد في الوقت الفلاني ، فيكون وجوده في ذلك الوقت <sup>(٧)</sup> واجباً ، ولم يكن ذلك الوجوب قادحاً في افتقاره <sup>(٨)</sup> الى المؤثر : [ لأنه لما علم الله - تعالى - أنه يوجد في ذلك الوقت بذلك المؤثر : لم يكن الوجوب - على هذا الوجه - قادحاً في افتقاره الى المؤثر <sup>(٩)</sup> ] : فكذا <sup>(١٠)</sup> ها هنا <sup>(١١)</sup> .

• • • •

- 
- (١) ساقط من آ ، ي .  
(٢) ساقط من ي ، وكلمة : « ذلك » الثانية لم ترد في خص .  
(٣) عبارة ح : « لا يكون » .  
(٤) في آ زيادة : « وجوب » .  
(٥) في ص ، ح : « بالنسخ » .  
(٦) كذا في ص ، آ ، ي ، وعبارة ل : « وهو أن يقال » ، وعبارة ح : « وتزیده تقريراً فنقول » .  
(٧) في ل زيادة : « الفلاني » .  
(٨) لفظ ل : « افتقارنا » .  
(٩) ما بين المعقوفين ساقط من آ ، وسقط لفظ الجلالة من ص .  
(١٠) في ل ، ي ، آ : « فكذلك » .  
(١١) راجع : شرح استدلال امام الحرمين ، وتقرير ما أورده المصنف عليه ، وبيان قوة هذا الايراد في الكاشف (٣/٩٤ - آ) .

[ و<sup>(١)</sup> ] احتج القائلون بالرفع ، بأمرين :

أولهما :

أن النسخ - في الثلثة - عبارة عن الازالة : فوجب أن يكون  
- في الشرع - [ أيضاً<sup>(٢)</sup> ] . كذلك ؛ لأن الأصل عدم التغيير ،  
[ ولأننا ذكرنا - في - باب نفي الألفاظ الشرعية - ما يدل على  
عدم التغيير<sup>(٣)</sup> ] .

وثانيهما<sup>(٤)</sup> :

أن الخطاب كان متعلقاً بالفعل - فذلك التعلق يمنع أن يكون  
عدمه لذاته ، وإلا لزم أن لا يوجد ، وإن لم يكن لذاته فلا بد من  
مزيل ، [ ولا مزيل<sup>(٥)</sup> ] إلا الناسخ<sup>(٦)</sup> .

\* \* \* \*

والجواب عن الأول :

أنه تمسك بمجرد اللفظ - وهو لا يعارض الدلائل<sup>(٧)</sup> العقلية .

(١) لم ترد الواو في ي ، ص .

(٢) لم ترد الزيادة في ح .

(٣) ساقط من آ وانظر ص (٤١٤) من القسم الأول من هذا الكتاب .

(٤) في غير زيادة : « وهو » وحذفها أولى .

(٥) ساقط من آ .

(٦) لفظ آ : « النسخ » .

(٧) لفظ ص « الدليل » .

وعن الثاني :

أنّ كلامَ الله - تعالى <sup>(١)</sup> - القديمَ كانَ متعلّقاً من الأزلِ الى الأبدِ باقتضاءِ الفعلِ الى ذلكَ الوقتِ المعيّنِ ، والمشروطُ بالشيءِ عدمٌ <sup>(٢)</sup> عندَ عدمِ الشرطِ <sup>(٣)</sup> : فلا يفتقرُ <sup>(٤)</sup> زوالُهُ الى مزيلٍ آخرٍ <sup>(٥)</sup> . واللهُ أعلمُ .

\*\*\*

\*\*\*

\*\*\*

### المسألةُ الرابعةُ \* :

النسخُ - عندنا - جائزٌ عقلاً ، وواقعٌ سمعاً : خلافاً لليهود <sup>(١)</sup> ؛ فإنّ - منهم - من أنكره عقلاً ، ومنهم من جوزّه عقلاً ، لكنّه منع منه سمعاً .

(١) في آزيادة : «قديم» .

(٢) لفظ ح : «يعدم» .

(٣) لفظ ل : «الشيء» .

(٤) في آزيادة : «في» .

(٥) راجع : تعليق الشيخ بخيت على شرح الاسنوي (٥٤٩/٢ - ٥٥٠) ، وذلك الاطلاع على ما نقله عن ابن الحاجب ، وآخرين واختاره من أن الخلاف لفظيٌّ وأن سائر المناقشات بين القائلين بالرفع ، والقائلين بالبيان مناقشات في الألفاظ لا في الجوهر .

(٥) آخر الورقة (١٧٥) من ح .

(٦) في ح زيادة : «عليهم اللعنة» هذا وقد ذكروا : أن اليهود في موقفهم

من النسخ ثلاث فرق : فرقة قالت بامتناعه عقلاً وسمعاً، وثانية قالت =

ويُروى<sup>(١)</sup> عن بعض المسلمين انكارُ النسخِ .

• • • •

لنا وجهان :

الأول :

أنَّ الدلالةَ القاطعةَ دلَّت على نبوةِ محمدٍ عليه الصلاةُ والسلام ،  
ونبوتُهُ لا تصحُّ إلاَّ مع القولِ بنسخِ شرعٍ من قبله : فوجبَ القطعُ<sup>(٢)</sup>  
بالنسخِ .

الثاني :

أنَّ الأمةَ مجمعةٌ على وقوعِ النسخِ .

• • •

= بامتناعه سمعا ، وجوازه عقلا ، وأخرى قالت بجوازه عقلا وسمعا، ولم  
ينكر النسخ غير تلك الفرقة من اليهود ، وغلاة الروافض . انظر الكاشف  
(٩٦/٣ - ب) ، والنفائس (٢٦٧/٢ - ب) ، وشرح الأسنوي (٥٥٤/٢) ،  
وشرح جمع الجوامع (٨٨/٢) .

(١) لفظ ح : «وروى» ، وقول المصنف : «يروى» تحوط لطيف منه ،  
فكأنه لا يرى مخالفا من المسلمين في النسخ - على الحقيقة - بما في ذلك  
أبو مسلم ، وأن الخلاف في الموضوع لفظي<sup>١</sup> وانظر ما قاله الجلال في شرح  
الجمع (٨٩/٢) .

(٥) آخر الورقة (١٧١) من آ .

(٢) عبارة ي : «النسخ بالقطع» .



ولنا على اليهود الزامان :

الأول :

جاء في التوراة - أن الله - تعالى - قال لنوح عليه السلام - عند خروجه من الفلك : « إني قد جعلت [ كل <sup>(١)</sup> ] دابة مأكلاً لك ولذريتك ، وأطلقت ذلك لكم [ كنبات <sup>(٢)</sup> ] العشب ما خلا الدم فلا تأكلوه <sup>(٣)</sup> » ، ثم قد حرّم الله - تعالى - على موسى - عليه السلام - و [ على <sup>(٤)</sup> ] بني إسرائيل كثيراً من الحيوانات <sup>(٥)</sup> .

الثاني :

كان آدم - عليه السلام - يزوج الأخ من الأخت <sup>(٦)</sup> ، وقد حرّم الله ذلك على موسى عليه السلام .

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن نبوة محمد - عليه الصلاة والسلام - لا تصح إلا مع القول بالنسخ ؛ لأن من الجائز أن يقال : إن موسى

(١) سقطت من ح .

(٢) لفظ آ : « كسائر » ، وهو تصحيف .

(٣) النص كما في التوراة - سفر التكوين - الاصحاح التاسع ص (٦٤)

هو : « كل دابة حية تكون لكم طعاما كالعشب الأخضر دفعت اليكم الجميع غير أن لحما بحياته - دمه - فلا تأكلوه » .

(٤) لم ترد الزيادة في ل ، ي ، آ .

(٥) في ل ، ي ، آ : « الحيوان » ، وراجع : التفسير (٤٤٢/١) ط

الخبرية .

(٦) عبارة آ : « الأخت من الأخ » .

وعيسى - عليهما السلام - أمراً الناس بشرعيهما الى [ زمان<sup>(١)</sup> ] ظهور [ شرع<sup>(٢)</sup> ] محمد عليه الصلاة والسلام [ ثم بعد ذلك أمراً الناس باتباع شرع محمد عليه الصلاة والسلام ؛ فعند ظهور شرع محمد - عليه الصلاة والسلام<sup>(٣)</sup> ] : زال التكليف بشرع موسى وعيسى - عليهما السلام - و<sup>(٤)</sup> وقع التكليف بشرع محمد - عليه السلام - لكنه لا يكون نسخاً بل يكون جارياً مجرى قوله تعالى : « ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ<sup>(٥)</sup> » .

• • • •

والمسلمون الذين أنكروا وقوع النسخ بنوا مذهبهم<sup>(٦)</sup> على هذا الحرف ، وقالوا : [ قد<sup>(٧)</sup> ] ثبت في القرآن : أن موسى وعيسى - عليهما السلام - بشرأ<sup>(٨)</sup> في التوراة والانجيل بمبعث<sup>(٩)</sup> محمد -

(١) سقطت الزيادة من آ .

(٢) كذا في ص ، ح ، و لفظ ل : «نبوة» وسقطت من آ ، ي .

(٣) ما بين المعقوفين سقط كله من ي ، وقوله : «ثم» في ح : «و» ،

ولفظ «أمرا» في آ : «أمروا» .

(٤) في ي زيادة : «قد» .

(٥) الآية (١٨٧) من سورة «البقرة» ، ومراده : أنه تخصيص

بالغاية . وراجع : التفسير الكبير (١٣٩/٢) ط الحبرية .

(٦) لفظ آ : «مذاهبتهم» .

(٧) لم ترد الزيادة في ح .

(٨) في آ : «بشروا» .

(٩) لفظ ح : «مبعث» .

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَنَّهُ <sup>(١)</sup> عِنْدَ ظُهُورِهِ يَجِبُ الرَّجُوعُ إِلَى شَرْعِهِ ،  
وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ : اِمْتَنَعَ . تَحَقُّقُ النِّسْخِ . وَهَكَذَا <sup>(٢)</sup> جَوَابُ  
الْيَهُودِ عَنِ الْإِزْمِينِ الَّذِينَ أوردناهما <sup>(٣)</sup> عَلَيْهِمْ <sup>(٤)</sup> .

وَأَمَّا ادِّعَاءُ الْأَجْمَاعِ - فَكَيْفَ يَصِحُّ <sup>(٥)</sup> بَعْدَ مَا صَحَّ وَقُوعُ الْخِلَافِ  
فِيهِ <sup>(٦)</sup> ؟ .

(١) فِي غَيْرِ ح : «وَأَنْ» .

(٥) آخِرُ الْوَرَقَةِ (١٩٤) مِنْ ل .

(٢) لَفْظُ آ : «وَكَذَلِكَ» .

(٣) فِي ي : «أوردناها» .

(٤) هَذَا الْمَنْعُ الَّذِي أورده المصنف لم يسلمه القرافي ، فراجع :  
النفاثس (٢٦٨/٢ - ب) ، وقرره الأسنوي بشكل آخر . فراجع : شرحه  
على المنهاج (٥٥٦/٢) ط السلفية ، وسلمه الأصفهاني وقال : انه منع  
صحيح لا يتم الدليل بدون الجواب عنه . وما ذكره ابن الحاجب والتبريزي  
من اجابات عنه قال عنها : والذي ذكروه ليس بجواب . فراجع :  
الكاشف (٩٧/٣ - آ) وما أورده المصنف هنا أوردته في التفسير (٤٤٣/١) ط  
ط الحيرية .

(٥) فِي ي ، آ ، ص ، ح زِيَادَةٌ : «ذَلِكَ» .

(٦) أَجَابَ الْقُرَافِي عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِ : «إِنْ اتَّفَقَ حَصَلُ فِي الْمَعْنَى ،  
وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي التَّسْمِيَةِ» . رَاجِعْ : النفاثس (٢٦٨/٢ - ب) ، وَعَقِبَ  
الأصفهاني بِقَوْلِهِ : قَالَ بَعْضُهُمْ : لَا خِلَافَ فِي الْمَعْنَى ، لِأَنَّ الْإِحْتِمَالَ  
الْمَذْكُورَ مَفْسُورٌ بِالتَّخْصِصِ بِالْغَايَةِ . قُلْنَا : التَّخْصِصُ بِالْغَايَةِ لَيْسَ نَسْخًا  
بِأَحَدِ التَّفْسِيرِينَ : لِأَنَّ الْمَخْصَصَ مُتَّصِلٌ فِي مِثْلِ الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى : «ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» وَأَمَّا النِّسْخُ فَشَرَطَ فِيهِ  
التَّرَاخِي وَعَدَمُ الْإِتِّصَالِ . انظُرِ الْكَاشِفَ (٩٧/٣ - آ - ب) .

(١) والمعتمدُ في المسألة (٢) - قوله تعالى : « مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا » (٣) ، (٤) وجه الاستدلال به : أن جواز التمسك بالقران إما أن يتوقف على صحة النسخ ، أو لا يتوقف (٥) ، فإن توقف - عاد الأمر إلى [ أن (٦) ] نبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - لا تصح (٧) الا مع القول بالنسخ - وقد صحت نبوته : فوجب القول بصحة النسخ (٨) .

(١) لفظ ص : «المعتمد» .

(٢) في زيادة : : «في» .

(٣) الآية (١٠٦) من سورة «البقرة» .

(٤) في زيادة : «ان» .

(٥) في زيادة عبارة : «على صحة النسخ» .

(٦) سقطت من ي .

(٧) لفظ ح : «يصح» .

(٨) بعد أن ذكر المصنف في التفسير معظم المسائل التي أوردها هنا بشكل كاد أن يكون حرفياً قال : «فثبت بهذا التقسيم : أن القول بالنسخ محال . واعلم أنا بعد أن قررنا هذه الجملة في كتاب - المحصول في أصول الفقه - تمسكنا في وقوع النسخ بقوله تعالى : « مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا » ، والاستدلال به أيضاً ضعيف : لأن « ما » ها هنا تفيد الشرط والجزاء ، وكما أن قولك : « من جاءك فأكرمه » لا يدل على حصول المجيء ، بل على أنه متى جاء وجب الأكرام ، فكذا هذه الآية لا تدل على أنه متى حصل النسخ وجب أن يأتي بما هو خير منه ، فالأقوى : أن نعول في الإثبات على قوله تعالى : « وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً »

وان لم تتوقف<sup>(١)</sup> عليه - : فحينئذ يصح الاستدلال بهذه الآية على النسخ .

[ و<sup>(٢)</sup> ] احتج منكر النسخ عقلاً : بأن الفعل [ الواحد<sup>(٣)</sup> ] إما أن .  
يكون حسناً ، أو قبيحاً ، فإن كان حسناً : كان النهي عنه نهياً عن  
الحسن ، وإن كان قبيحاً : كان الأمر به أمراً بالقبيح .

=مكان آية « وَقَوْلِهِ : « يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ  
أُمُّ الْكِتَابِ » والله أعلم . فراجع التفسير ( ٤٤٣ / ١ ) ط  
الحيرية ، وقد ظن القرافي أن الامام وقع في التناقض المريب بين  
ما قاله في المحصول ، وما قاله في التفسير ، فانظر ما قاله في  
نفائسه ( ٢٦٨ / ٢ - ب ) ، ومنه أخذ الاسنوي ما قاله في شرحه على المنهاج  
( ٥٥٧ / ٢ ) ، ط السلفية ، وقد قال الشيخ بخيت في تعليقاته على الشرح  
المذكور : ان « ما » وان كانت شرطية كما يقول ، لكن الأصل فيها أن  
تدخل على الأمور المحتملة ، فكانت دالة على جواز وقوع ما بعدها ، كذا  
قال المفسرون خلافاً للامام . ا هـ . نفس المصدر قلت : ولا يبدو من  
كلام الامام تناقض فهو في المحصول ذكر أدلة الجمهور ومنها هذه الآية  
وفي التفسير لم يخرج عن هذا ، ولكنه ذكر ثغرة يمكن أن ينفذ منها المعارض  
لأضعاف هذا الدليل فاقترح أدلة أخرى خالية من مثل هذه الثغرة ، كما أنه  
رحمه الله لم يغفل سبب نزول الآية بل صدر به تفسيره للآية . انظر ( ٤٤١ / ١ )  
، وانظر مغني اللبيب ( ٥ / ٢ ) .

( ١ ) في آ ، ح : « يتوقف » .

( ٢ ) لم ترد الواو في ص .

( ٣ ) لم ترد الزيادة في ل .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٦٣ ) من ص .

وعلى [كلا<sup>(١)</sup>] التقديرين : يلزمُ إمّا الجهلُ ، وإمّا<sup>(٢)</sup> السفهُ .

• • • •

[و<sup>(٣)</sup>] احتجَّ المنكرونَ شرعاً<sup>(٤)</sup> بوجهين :

الأول هو<sup>(٥)</sup> :

أنَّ اللهَ - تعالى - لَمَّا بَيَّنَّ شرعَ موسى - عليه السلامُ - فالتلفظُ<sup>(٦)</sup> الدالُّ عليه ، إمّا أنْ يُقالَ : إنَّه دلَّ<sup>(٧)</sup> على دوامِ شرعِهِ ، أو أو مادلَّ عليه .

فإنَّ كانَ الأولُ : فإمّا أنْ يكونَ قد ضمَّ [اللهُ<sup>(٨)</sup>] - تعالى - [اليه<sup>(٩)</sup>] ما يدلُّ على أنَّه سينسخه ، أو [لم<sup>(١٠)</sup>] يضمُّ اليه ذلكَ ؛ فإنَّ كانَ الأولُ : فهو باطلٌ من وجهين :

الأول :

أنَّ التنصيصَ على اللَّفظِ الدالِّ على الدوامِ مع التنصيصِ على أنَّه لا يدومُ - جمعٌ بينَ كلامينِ متناقضينِ ، وإنَّه عبثٌ وسفهٌ .

- (١) لم ترد الزيادة في آ .
- (٢) كذا في آ ، وفي غيرها : «أو» .
- (٣) لم ترد الواو في آ ، ص .
- (٤) في ص ، ح : «سمعا» .
- (٥) في ص : «وهو» .
- (٦) في ل ، ي ، ص : «باللفظ» .
- (٧) لفظ ص : «يدل» .
- (٨) لم ترد في ص ، ح .
- (٩) سقطت الزيادة من ي .
- (١٠) لفظ آ : «لا» ، وسقطت من ي .

الثاني :

أن [ يكون<sup>(١)</sup> ] على هذا التقدير - قد بين الله - تعالى - لموسى عليه السلام - أن شرعته سيصير منسوخاً ، فإذا نقل شرعته : وجب أن ينقل هذه الكيفية .

أما - أولاً<sup>(٢)</sup> - فلأنه لو جاز أن ينقل أصل الشرع - بدون هذه الكيفية - : جاز في شرعنا - أيضاً - ذلك<sup>(٣)</sup> : وحينئذ لا يكون لنا طريق إلى القطع بأن شرعنا غير منسوخ .

وأما - ثانياً - : فلأن ذلك من الوقائع العظيمة التي تتوفر الدواعي على نقلها<sup>(٤)</sup> ، وما كان كذلك : وجب اشتهاؤه ، وإلا : فلعل القرآن عورض ولم ينقل ، ولعل ، محمداً - عليه الصلاة والسلام - غير هذا الشرع عن هذا الوضع ، ولم ينقل .

وإذا ثبت وجوب نقل هذه الكيفية بالتواتر : وجب أن يكون العلم بتلك<sup>(٥)</sup> الكيفية [ كالعلم<sup>(٦)</sup> ] بأصل الشرع ، حتى يكون علمنا<sup>(٧)</sup> بأن موسى - عليه السلام - نص : على أن شرعته سيصير منسوخاً ، [ كعلمنا بأصل شرعه<sup>(٨)</sup> ] [ ولو كان كذلك : لعلم

(١) هذه الزيادة من ل .

(٢) لفظ ص : «الأول» .

(٣) في آ : «كذلك» .

(٤) في غير آ : «نقله» .

(٥) لفظ آ : «بذلك» .

(٦) سقطت الزيادة من ح .

(٧) لفظ ص : «تعلمنا» .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من آ .

الكلُّ - بالضرورة - أن من دين موسى - عليه السلام - \* - أن شرعتهُ  
سيصيرُ منسوخاً<sup>(١)</sup> [ \* ، ولو كان ذلكَ ضرورياً : لاستحالَ منازعةُ  
الجمعِ العظيمِ فيه ، وحيثُ [ نازعوا<sup>(٢)</sup> فيه ] : دلَّ [ ذلكَ<sup>(٣)</sup> ]  
على أنه - عليه السلام - ما نصَّ على هذهِ الكيفيَّةِ .

• • •

[ وأما<sup>(٥)</sup> ] القسمُ الثاني - وهو - : أن اللهَ تعالى ، ذكرَ لفظاً يدلُّ  
على الدوامِ \* ، ولم يضمَّ إليه ما يدلُّ على أنه سيصيرُ منسوخاً - فنقولُ :  
على هذا التقديرِ ، وجبَ<sup>(٦)</sup> ان لا يصيرَ منسوخاً ، والا لزمَتْ محالاتُ :  
أحدُها :

أن ذكرَ اللَّفظِ الدالِّ على الدوامِ - مع أنه لا دوامَ<sup>(٧)</sup> - تلبيسٌ<sup>(٨)</sup> ،  
وهو غيرُ جائزٍ .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .

(٥) آخر الورقة (١٧٦) من ح .

(٥) آخر الورقة (١١٦) من ي .

(٢) لفظ ل : «منازلة» .

(٣) سقطت الزيادة من ل ، ح .

(٤) هذه الزيادة من ص ، ح .

(٥) ساقط من ل .

(٥) آخر الورقة (١٧٢) من آ .

(٦) لفظ ل : «واجب» .

(٧) لفظ ح : «لا يدوم» .

(٨) لفظ ي : «تلبس» ، وفي آ : «يلبس» .



## وثانيها :

إن<sup>(١)</sup> جوزنا ذلك : لم يكن لنا طريق<sup>(٢)</sup> الى العلم بأن شرعنا لا يصير منسوخاً ؛ لأن أقصى ما في الباب أن يقول الشرع : هذه الشريعة دائمة<sup>(٣)</sup> [ و<sup>(٤)</sup> ] لا تصير منسوخة قط<sup>(٥)</sup> البتة ، ولكن إذا رأينا مثل هذا - مع عدم الدوام في بعض الصور - : زال الوثوق<sup>(٦)</sup> عنه<sup>(٧)</sup> في كل الصور .

## وثالثها :

أنه - مع تجويز مخالفة الظاهر - لا يبقى وثوق<sup>(٨)</sup> بوعدِه ووعيدِه وكل بياناتِه .

فإن قلت : عرفناه بالاجماع ، أو [ب<sup>(٩)</sup>] التواتر .  
قلت<sup>(١٠)</sup> : أمّا الاجماع - فلا يعرف كونه دليلاً إلاّ بآية أو خبر ، ولا تتم<sup>(١١)</sup> دلالة الآية والخبر إلاّ باجراء التلفظ على ظاهره ، فاذا<sup>(١٢)</sup> جوزنا خلافه لا يبقى دليل<sup>(١٣)</sup> الاجماع موثوقاً به .

(١) لفظ ما عداى : «إذا» .

(٢) كذا في ص ، ح ، ولفظ غيرهما : «قائمة» .

(٣) لم ترد الزيادة في ح .

(٤) لفظ ل . ي ، آ : «فقط» .

(٥) لفظ ح : «به» .

(٦) لم ترد الباء في ص .

(٧) لفظ ي : «قلنا» .

(٨) في ص ، ح : «يتم» .

(٩) لفظ ح : «وإذا» .

(١٠) آخر الورقة (١٩٥) من ل .

وأما التواتر - فكذلك ؛ لأن غايته أن نعلم<sup>(١)</sup> أن الرسول - عليه السلام - قال هذه الألفاظ ، لكن لعله أراد شيئاً يخالف ظواهرها<sup>(٢)</sup> .

\* \* \* \*

وأما القسم الثالث<sup>(٣)</sup> - وهو أن يقال : [ إنه<sup>(٤)</sup> ] بين<sup>(٥)</sup> شرع موسى - عليه السلام - بلفظ لا يدل على الدوام البتة - فنقول : مثل هذا لا يقتضي الفعل إلا مرة واحدة - على ما ثبت : أن الأمر لا يفيد التكرار<sup>(٦)</sup> ، ومثله لا يحتاج إلى النسخ [ بل لا يقبل النسخ<sup>(٧)</sup> ] البتة .

\* \* \* \*

الثاني<sup>(٨)</sup> :

قالوا : ثبت بالتواتر أن موسى - عليه السلام - قال : « تمسكوا

(١) في ح ، آ : « يعلم » .

(٢) عبارة ل : « بخلاف ظاهرها » .

(٣) كذا في ح ، وفي غيرها : « الثاني » ، وهو تحريف .

(٤) هذه الزيادة من ص .

(٥) لفظ ل : « تبين » .

(٦) راجع : ص (١٦٢-١٧٨) من القسم الثاني من هذا الكتاب .

(٧) ساقط من آ .

(٨) في ص ، ح : « الوجه الثاني » .

بالسبتِ أبداً<sup>(١)</sup> ، وقال<sup>(٢)</sup> : « تمسكوا بالسبتِ ما دامت السمواتُ  
والأرضُ » والتواترُ حجةٌ بالاتفاقِ .

• • •

والجوابُ عن الأولِ أنْ نقولَ :

لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ ذلكَ الفعلُ مصلحةً في وقتٍ ، [ و<sup>(٣)</sup> ]  
مفسدةً في وقتٍ آخرٍ ؟ فيأمرُ بهِ في الوقتِ الَّذي عَلِمَ أَنَّهُ مصلحةٌ<sup>(٤)</sup>  
فيه ، [ وينتهي عنه في الوقتِ الَّذي عَلِمَ أَنَّهُ مفسدةٌ فيه<sup>(٥)</sup> ] ،

(١) راجع : العهد القديم ، الاصحاح الخامس من سفر التثنية ص  
(٨٧) ط ، مطبعة عنتر بالقاهرة والذي ورد فيها : « احفظ يوم السبت  
لتقدسهِ كما أوصاك الرب الهك ، ستة أيام تشتغل وتعمل جميع أعمالك ، وأما  
اليوم السابع فسبت للرب الهك لا تعمل فيه عملاً ما . . . لأجل ذلك أوصاك  
الرب الهك أن تحفظ يوم السبت . . . » . وفي سفر الخروج - الاصحاح  
الحادي والثلاثون - : « . . . وكلم الرب موسى قائلاً : وأنت تكلم بني  
اسرائيل قائلاً : سبوتي تحفظونها ، لأنه علامة بيني وبينكم في أجيالكم ،  
لتعلموا أني أنا الرب الذي يقديسكم ، فتحفظون السبت لأنه مقدس لكم .  
من دنسه يقتل قتلاً فيحفظ بنو اسرائيل السبت ليضعوا السبت في أجيالهم عهداً  
أبدياً ، وهو بيني وبين بني اسرائيل علامة إلى الأبد . لأنه في ستة أيام  
صنع الرب السماء والأرض وفي اليوم السابع استراح وتنفس . انظر :  
ص (١٣٩) .

(٢) لفظ آ : « فقال » . ولم أعثر عليه بغير الألفاظ التي أوردتها .

(٣) لم ترد الواو في ص .

(٤) لفظ ل : « مفسدة » ، وهو تحريف .

(٥) ساقط من ل ، ولفظ « علم » في آ : « يعلم » .

كما لا يمتنع أن يعلم فيما لا يزال<sup>(١)</sup> : أن إمرأض<sup>(٢)</sup> زيدٍ وفقره<sup>١</sup>  
 مصلحة له في وقت ، وصحته<sup>١</sup> وغناه<sup>١</sup> مصلحة له في وقت آخر ،  
 فيه رضى<sup>١</sup> ويفقره<sup>(٣)</sup> حين يعلم أن<sup>(٤)</sup> ذلك مصلحة<sup>١</sup> ، [ يغنيه<sup>١</sup>  
 ويصحته<sup>١</sup> حين يعلم أن ذلك مصلحة<sup>(٥)</sup> ] ، كما<sup>(٦)</sup> لا يمتنع أن يعلم<sup>١</sup>  
 الإنسان أن الرفق<sup>١</sup> مصلحة<sup>١</sup> ابنه وعبد<sup>١</sup>ه - اليوم - والعنف<sup>١</sup> مصلحة<sup>(٧)</sup>  
 في غد<sup>١</sup> : فيأمر<sup>١</sup> عبده<sup>١</sup> بالرفق<sup>١</sup> [ به<sup>(٨)</sup> ] في اليوم ، وبالعنف<sup>١</sup> [ به<sup>(٩)</sup> ]  
 في الغد<sup>(١٠)</sup> ؟ .

• • •

والجواب عن الثاني أن نقول :

اتفق المسلمون على أنه - تعالى - بيّن<sup>١</sup> شرع<sup>١</sup> موسى - عليه السلام -  
 بلفظ يدل<sup>١</sup> على الدوام . واختلفوا في أنه هل ذكر<sup>١</sup> - معه - ما يدل<sup>١</sup>  
 على أنه سيصير<sup>١</sup> منسوخاً . ؟

(١) كذا في ص ، وفي غيرها : «لم يزال» .

(٢) في ص : «لا إمرأض» .

(٣) في آ : «في الوقت الذي» .

(٤) في آ : «أنه» .

(٥) ساقط من ل .

(٦) في ص ، ح ، ي : «وكما» ، وفي آ : «فكما» .

(٧) في ل ، ي : مصلحة .

(٨) لم ترد الزيادة في آ ، ص .

(٩) لم ترد في آ ، ص .

(١٠) كذا في ص ، ولفظ غيرها : «غد» .

فقال أبو الحسين البصري<sup>١</sup> - رحمه الله - : « يجب ذلك في الجملة ،  
والا كان تلبساً<sup>(١)</sup> . »

وقال [ جماهير أصحابنا ، و<sup>(٢)</sup> ] جماهير المعتزلة : لا يجب ذلك .  
وقدم<sup>٣</sup> توجيه المذهبين ، في مسألة تأخير البيان عن وقت الخطاب<sup>(٣)</sup>

• • • •

ونحن نأتي بالحواب عن هذه الشبهة - تفريعاً على كل واحد من  
[ هذين<sup>(٤)</sup> ] المذهبين - :

أما على قول أبي الحسين - : [ من<sup>(٥)</sup> ] أنه لا بد من البيان -  
فنقول : لم لا يجوز أن يقال : إنه - تعالى - بين [ في<sup>(٦)</sup> ] تلك  
الشريعة : أنها ستصير منسوخة ، لكن لم ينقله أهل التواتر : فلا جرم  
لم يشتهر ذلك : كما اشتهر أصل الشرع . ؟

فإن قلت : لما بين الله - تعالى - أصل ذلك الشرع ، وأوصلته<sup>٧</sup>  
إلى أهل<sup>(٧)</sup> التواتر - فهل أوصل ذلك المخصص<sup>(٨)</sup> إلى أهل التواتر ،  
أم لا ؟

(١) راجع : المعتمد (٤٠٢/١) .

(٢) ساقط من آ .

(٣) انظر ص (٢٨٠) - من هذا القسم .

(٤) لم ترد الزيادة في ص .

(٥) لم ترد الزيادة في ل ، ي .

(٦) سقطت الزيادة من آ .

(٧) صحفت في آ إلى : « هذا » .

(٨) لفظ ل : « التخصيص » .

فإن [ قلت<sup>(١)</sup> ] : أوصله [ الى أهل<sup>(٢)</sup> التواتر ] : فإمّا أن  
يجوز على أهل التواتر أن يخلّوا [ ب<sup>(٣)</sup> ] نقله ، أولاً يجوز .

فإن جاز على الشارع أن لا يوصل ذلك [ المخصّص<sup>(٤)</sup> ] إلى  
أهل التواتر أو أنه<sup>(٥)</sup> أوصله اليهم ، لكنهم<sup>(٦)</sup> أخلّوا بنقله ، جاز  
مثلُه في كلِّ شرع ، فكيف تقطعون<sup>(٧)</sup> مع هذا التجويز بدوام  
شرعكم<sup>(٨)</sup> ؟ فلعلّها - وإن كانت [ بحيث<sup>(٩)</sup> ] ستصير منسوخة ،  
إلا أن الله - تعالى - ما بين ذلك ، أو<sup>(١٠)</sup> أن بيّنه ، لكن أهل  
التواتر<sup>(١١)</sup> أخلّوا بنقله - أيضاً - ، فعمل محمداً عليه الصلاة والسلام -  
نسخ الصلوات الخمس وصوم رمضان ، ولم ينقل ذلك ؛ ولما  
بطل<sup>(١٢)</sup> هذان الاحتمالان : ثبت أنه - تعالى - بين ذلك المخصّص

(١) سقطت الزيادة من ص ، ح .

(٢) لم ترد الزيادة في ح .

(٣) سقطت الباء من ي .

(٤) لم ترد الزيادة في آ .

(٥) في ص : «وان» ، ولفظ ح : «ان» .

(٦) في آ زيادة : «ما نقلوا بل» .

(٧) لفظ ل ، ي : «يقطعون» .

(٨) لفظ ي : «شرعهم» ، وفي ل : «شرع ما» .

(٩) هذه الزيادة من ص .

(١٠) في ل ، ي ، آ : «وان» .

(١١) كذا في ص ، ح ، وفي غيرهما زيادة «ما نقلوه بل» .

(١٢) حرفت في آ الى : «ثبت» .

لأهل التواتر ، وأن<sup>(١)</sup> أهل التواتر ما أخلوا . بنقله<sup>(٢)</sup> :  
وحيث يعود السؤال<sup>(٣)</sup> .

قلت : الإشكال<sup>(٤)</sup> إنما يلزم لو ثبت أنه حصل من اليهود -  
في كل عصر - ما بلغ مبلغ<sup>(٥)</sup> التواتر ، وذلك ممنوع : فإنهم  
انقطعوا في زمان « بخت نصر »<sup>(٦)</sup> . فلا جرم انقطعت الحجّة  
[ بقولهم<sup>(٧)</sup> ] ، بخلاف شرعينا : فإنهم كانوا في جميع الأعصار .  
بالغين مبلغ التواتر .

• • • •

(١) لفظ آ : « فان » .

(٥) آخر الورقة (١٧٧) من ح .

(٢) لفظ ي : « به » .

(٣) في ح زيادة : « والاشكال » .

(٤) لفظ ح : « الاستحالة » ، وهو تصحيف .

(٥) لفظ آ : « يبلغ » ، وفي ي نحوها ولم يورد ما بعدها ، ولفظ ح :

« بلغوا » .

(٦) كان اشهر ملوك الكلدانيين ، ويقال له : « نبوخذ نصر » و

« بختنصر » حكم ما بين سنة (٦٠٤ - ٥٦١) قبل الميلاد وهو الذي نفى

اليهود الى بابل بعد ان دمر « اورشليم » سنة (٥٨٦) قبل الميلاد . وهو الذي

قام ببناء « الجناين المعلقة » التي اعتبرت احدى عجائب الدنيا السبع . انظر :

العصور القديمة ترجمة داود قربان . والعرب واليهود في التاريخ ص (٩٣)

و (٥٠٠) للدكتور أحمد سوسة

(٧) هذه الزيادة من ص ، ح .

(٥) آخر الورقة (١٧٣) من آ .

وأما الجوابُ :

على (١) قولِ أصحابنا - رحمةُ اللهِ عليهم - فهوَ : أنَ المخصَّصَ لم يكنْ مذكوراً في زمانِ موسى عليه السلام .

قوله : هذا تلبيسٌ (٢) .

قلنا : سبقَ الجوابُ عنهُ في مسألةٍ تأخيرِ البيانِ عن وقتِ الخطابِ (٣) .  
واللهُ أعلم .

• • •

[ و (٤) ] الجوابُ عن الثالثِ :

أنا [ لا (٥) ] نعلمُ أنَ موسى - عليه السلامُ - قالَ ذلكَ ؛ لأنَّ نقلَ التوراةِ منقطعٌ بحادثٍ « بخت نصر » .

سَلَّمنا . صحَّةَ هذا النقلِ ، لكنَّ لفظَ التأييدِ - في التوراةِ - قد جاءَ للمبالغةِ دونَ الدوامِ في صورِ (٦) :

(١) في ل ، آ : « عن » وهو تصحيف .

(٢) في ي : « يلبس » .

(٣) راجع ص (٢٨٠) وما بعدها من هذا القسم .

(٤) لم ترد الواو في ص .

(٥) سقطت الزيادة من آ .

(٥) آخر الورقة (١٩٦) من ل .

(٦) عبارة آ : « وفي الدوام صور » ، وهو تحريف .



إحداها (١) :

قوله في العبد : « إِنَّهُ يَسْتَخْدَمُ سِتَّ سِنِينَ ثُمَّ يَهْتَمُّ » [ في (٢) ]  
السابعة ، فإنَّ أبنَى (٣) العتق : فلتُثَقَّبَ [ أذنه ، ويستخدم (٤) ]  
أبدأ (٥) .

وثانيها :

قيلَ في البقرة - التي أمرُوا بذبْحِهَا : « يَكُونُ ذَلِكَ سَنَةً أبدأ (٦) »  
ثم انقطعَ التعلُّدُ بذلكَ عندهم .

(١) كذا في آ ، وفي النسخ الأخرى : « أحداها » .

(٢) سقطت الزيادة من ص .

(٣) عبارة آ : « لم يعتق » ، وهو تصرف من الناسخ .

(٤) ساقط من آ .

(٥) راجع : العهد القديم ، سفر التثنية ، الاصحاح الخامس عشر  
ص (٣٠٤) ط مطبعة عنتر بالقاهرة . والذي ورد فيه : « اذا بيع لك أخوك  
العبراني أو اختك العبرانية ، وخدمك ست سنين ففي السنة السابعة تطلقه  
حرا من عندك . . . ولكن اذا قال لك : لا اخرج من عندك ، لأنك قد  
أحبك وبيتك ، اذا كان له خير عندك ، فخذ المخرز ، واجعله في أذنه ،  
وفي الباب فيكون لك عبدا مؤبدا ، وهكذا تفعل لأمتك » . وفي سفر  
الخروج - الاصحاح الحادي والعشرون ص (١٢٠) ؛ : « اذا اشتريت عبدا عبرانيا  
فست سنين يخدم وفي السابعة يخرج حرا مجانا ، ان دخل وحده فوحده  
يخرج ، وان كان بعل امرأة : تخرج امرأته معه . ان أعطاه سيده امرأة  
وولدت له بنين أو بنات فالمرأة وأولادها يكونون لسيده ، وهو يخرج  
وحده ، ولكن اذا قال العبد أحب سيدي وامرأتي وأولادي لا أخرج حرا  
يقدمه سيده الى الله ، ويقربه الى الباب أو القائمة . ويثقب سيده اذنه  
بالمثقب : فيخدمه الى الابد . »

(٦) راجع : سفر التثنية - الاصحاح الحادي والعشرين ص (٣١٢) .

[ وثالثها <sup>(١)</sup> ] :

أمروا في قصة <sup>(٢)</sup> دم « الفصح <sup>(٣)</sup> » بأن يذبحوا الحمل . وياكلوا لحمه ملهوجاً <sup>(٤)</sup> ، ولا يكسروا منه عظماً ، ويكون لهم <sup>(٥)</sup> هذا سنةً أبداً <sup>(٦)</sup> « ثم زال التعبُد [ بذلك <sup>(٧)</sup> ] .

ورابعها :

قال في السفر الثاني : « قرَّبوا الى كلِّ يومٍ خروفين ، خروفاً غدوةً ، وخروفاً <sup>(٨)</sup> عشيةً - : قرباناً دائماً لاحقاً بكم <sup>(٩)</sup> » <sup>(١٠)</sup> .

(١) سقطت من ي .

(٢) في ل ، ي : « بقصة » .

(٣) لفظ ل : « الفصح » وهو تصحيف .

(٤) لفظ ل : « مطبوخاً » ، وفي ي : « مذبوخاً » ، ولفظ آ : « مملوحاً » ،

وما أثبتناه من ص ، ح .

(٥) في ي : « هذا لهم » .

(٦) راجع : سفر التثنية من العهد القديم ص (٣٠٥) الاصحاح السادس

عشر .

(٧) لم ترد في ي .

(٨) لفظ ص ، ح : « وخروف » ، وهو تصحيف .

(٩) في ص كتب فوق ما أثبتناه « عقاباً عليكم » .

(١٠) ورد في سفر الخروج - الاصحاح الحادي والثلاثون - : « ...

وهذا ما تقدمه على المذبح : خروفان حوليان كل يوم دائماً ، الخروف

الواحد تقدمه صباحاً ، والخروف الثاني تقدمه في العشية ... » انظر :

ص (١٣٦) .

ففي هذه الصور (١) وجِدَت (٢) ألفاظُ التأييدِ ، ولم تدلَّ على  
الدوامِ فكذآما ذكرتموه . واللهُ أعلم .

• • •

• • •

• • •

### المسألة الخامسة :

اتفقتُ الأمةُ على جوازِ نسخِ القرآنِ .  
وقالَ أبو مسلمِ بنُ (٣) بحرِ الأصفهانيُّ : لا يجوزُ .

لنا وجوهٌ :

أحدُها :

أن اللهَ - تعالى - أمرَ المتوفى عنها زوجها بالاعتدادِ حولاً ، وذلكَ  
[ في (٤) ] قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ »

(١) لفظ آ : « الصورة » .

(٢) لفظ ص : « وجد » .

(٣) وفي المنتخب : « بن يحيى » فانظر (٩٠ - ب ) ، ونقل القرافي أن  
في بعض نسخه « بن عمرو » ، كما نقل عن صاحب اللمع أنه قال : « عمرو  
ابن يحيى » فانظر الفائق (٢/٢٧٠ - ب) وكلاهما تصحيف . فهو محمد  
ابن بحر الأصفهاني : المكنى بأبي مسلم - من كبار المعتزلة - توفي سنة  
(٣٢٢ هـ) . راجع : مصادر ترجمته في هامش ص (١٤١) من « نظرية النسخ »  
- رسالة جامعية - للدكتور حسن أحمد علي مرعي .

(٤) هذه الزيادة من ص ، ح .

أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ<sup>(٢)</sup> «  
 ثم نسخ ذلك بأربعة أشهرٍ وعشرين، [ كما في قوله تعالى :  
 « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ  
 بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا<sup>(٣)</sup> » ] .

\* \* \* \*

<sup>(٣)</sup> قال أبو مسلم : الاعتدادُ بالحولِ مازالَ بالكليَّةِ ؛ لأنها لو  
 كانت حاملاً ، ومدَّةُ حملِها<sup>(٤)</sup> حولٌ كاملٌ - : لكانتُ عدَّتُها  
 حولاً كاملاً ، وإذا<sup>(٥)</sup> بقي هذا الحكمُ في بعضِ الصورِ : كان ذلكَ  
 تخصيصاً ، لا نسخاً .

[ و<sup>(٦)</sup> ] الجوابُ :

أنَّ عدَّةَ الحاملِ تنقضي بوضع الحملِ ، سواءُ حصلَ وضعُ الحملِ

(١) الآية (٢٤٠) من سورة «البقرة» ، وانظر تفسير أبي مسلم للآية  
 بناء على أصله في التفسير الكبير (٢٨٦/٢) ط الحيزية .  
 (٢) ساقط من ل ، ي ، آ ، والآية (٢٣٤) من سورة «البقرة» ،  
 وراجع : أقوال العلماء في تفسير الآية ، ورأي أبي مسلم في التفسير (٢٦٨/٢) ،  
 وما بعدها ط . الحيزية .

(٣) في ح زيادة «و» .

(٤) لفظ ي : «حولها» ، وهو تصحيف .

(٥) في ل ، آ : «فاذا» .

(٦) لم ترد الواو في ص .

لسنةٍ أو أقلّ أو أكثر، فجعلُ السنةَ مدةَ العِدَّةِ يكونُ زائلاً بالكليةِ .

• • • •

وثانيها :

أمر اللهُ - تعالى - بتقديمِ الصدقةِ بينَ يدَيِ نَجْوَى الرسولِ ،  
بقولهِ تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ  
فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ <sup>(١)</sup> » ثم نسخَ ذلكَ .

• • • •

قالَ أبو مسلمٍ : إنّما زالَ ذلكَ لزوالِ سببِهِ ؛ لأنَّ سببَ  
التعبُدِ بِهَا : أنْ يمتازَ المنافقونَ - من حيثُ لا يتصوّرُونَ - عن  
المؤمنينَ فَلَمَّا حصلَ هذا الغرضُ : سقطَ التعبُدُ بالصدقةِ .

والجوابُ <sup>(٢)</sup> :

لو كانَ كذلكَ - : لكانَ [ كلُّ <sup>(٣)</sup> ] منْ لم يتصدَّقْ منافقاً ، لكنَّهُ  
باطلٌ : لأنَّهُ روي : « أَنَّهُ لَمْ يَتَّصِفْ غَيْرُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رضي اللهُ  
عنه <sup>(٤)</sup> . »

(١) الآية (١٢) من سورة «المجادلة» .

(٥) آخر الورقة (١١٧) من ص .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ل ، والآية بينهما (١٢) من سورة  
«المجادلة» ، ولم ترد عبارة «وضع الحمل» بعد لفظ «حصل» في آ .

(٣) لم ترد الزيادة في غير آ .

(٤) روي الترمذي عن علي بن أبي طالب - رضي اللهُ عنه - أنه قال : =

ويدلُّ عليه - أيضا - قوله تعالى : « فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ <sup>(١)</sup> » .

\* \* \* \*

وثالثها :

أنَّ الله - تعالى <sup>(٢)</sup> - أمرَ بثباتِ الواحدِ للعشرةِ ، بقوله تعالى :  
 « إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ <sup>(٣)</sup> »  
 ، ثم نسخَ ذلكَ بقوله تعالى : « الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ

= « لما نزلت (يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) ، قال لي النبي - صلى الله عليه وسلم - : « ما ترى ديناراً ؟ قلت : لا يطيقونه . قال : « فنصف ديناراً ؟ » قلت : لا يطيقونه . قال : « فكم » ؟ قلت : شعيرة . قال : « انك لزهيد » قال : فنزلت (أشفقتم أن تقدموا . . .) الآية . قال : « في خفف الله عن هذه الأمة » ثم قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، إنما نعرفه من هذا الوجه . قال ابن العربي : وهذا يدل على مسألتين حسنتين أصوليتين : الأولى : نسخ العبادة قبل فعلها ، والثانية : النظر في المقدرات بالقياس ، خلافاً لابي حنيفة . راجع : تفسير القرطبي (٣٠٢/١٧) ط دار الكتب ، والتفسير الكبير (١٢١/٨ - ١٢٢) ط الخيرية ، وأسباب النزول (٢٣٤ - ٢٣٥) ط الحلبي .

(١) الآية (١٣) من سورة «المجادلة» .

(٢) كذا في ح ، وعبارة ص : «أمر الله تعالى» ، وفي ل ، ي ، آ : «أنه قال» .

(٣) الآية (٦٥) من سورة «الأنفال» .

فِيكُمْ ضَعْفًا ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا  
مِائَتَيْنِ<sup>(١)</sup> . «

ورابعها :

قوله تعالى « مَا نُنسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا  
أَوْ مِثْلِهَا<sup>(٢)</sup> » قال أبو مسلم : النسخُ - هو : الإزالةُ ، والمرادُ من  
هذه [ الآية<sup>(٣)</sup> ] إزالةُ القرآنِ مِنَ اللَّوْحِ المحفوظِ .

والجواب :

أنَّ إزالةَ القرآنِ مِنَ اللَّوْحِ المحفوظِ لا تختصُّ ببعضِ القرآنِ ،  
وهذا النصُّ<sup>(٤)</sup> مختصٌّ<sup>(٥)</sup> ببعضه .

• • • •

وخامسها :

قوله تعالى : « سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن  
قِبَلَتِهِمُ اللَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا<sup>(٦)</sup> » ، ثم أزالهم عنها بقوله<sup>(٧)</sup>

(١) الآية (٦٦) من سورة «الانفال»

(٢) الآية (١٠٦) من سورة «البقرة» .

(٣) سقطت الزيادة من آ .

(٤) كذا في ي ، ص ، وفي غيرهما : «النسخ» .

(٥) لفظ آ : «يختص» .

(٦) الآية (١٤٢) من سورة «البقرة» .

(٧) لفظ آ : «فقوله» ، وهو تصحيف .

قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ<sup>(١)</sup> « قَالَ أَبُو مُسْلِمٍ :  
حُكْمُ تِلْكَ الْقِبْلَةِ مَا زَالَ بِالْكَائِبَةِ لِحَوَازِ التَّوَجُّهِ إِلَيْهَا عِنْدَ  
الْإِشْكَالِ<sup>(٢)</sup> ، وَمَعَ الْعِلْمِ إِذَا كَانَ - هُنَاكَ - عَدُوًّا<sup>(٣)</sup> .

والجوابُ :

أَنَّ [ عَلِيًّا<sup>(٤)</sup> ] مَا ذَكَرْتَهُ<sup>(٥)</sup> أَنْتَ ، لَا فَرْقَ بَيْنَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ<sup>(٦)</sup>  
وَسَائِرِ الْجِهَاتِ [ فَالْخُصُوصِيَّةُ - الَّتِي لَهَا اِمْتَاازَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ عَنْ  
سَائِرِ الْجِهَاتِ قَدْ<sup>(٧)</sup> ] بَطَلَتْ<sup>(٨)</sup> بِالْكَائِبَةِ : فَيَكُونُ<sup>(٩)</sup> نَسْخًا .

• • • •

وسادسُها :

قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا

(١) الآية (١٤٤) من سورة «البقرة» .

(٢) فِي ص : «أَوْ» .

(٣) كَذَا فِي ص ، ح ، وَفِي غَيْرِهِمَا : «عَدُوٌّ» .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ ل ، ي ، آ .

(٥) عِبَارَةٌ آ : «ذَكَرْتُمُوهُ أَنَّهُ» .

(٦) لَفْظُ ل : «عَنْ» ، وَفِي آ : «وَبَيْنَ» .

(٧) أَخْزَى الْوَرَقَةَ (١٧٨) مِنْ ح .

(٨) سَاقَطَ مِنْ ل .

(٩) فِي ل : «فَبَطَلَتْ» .

(٩) كَذَا فِي آ ، وَفِي غَيْرِهَا : «فَكَانَ» .



يُنزَّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ<sup>(١)</sup> ، والتبديل<sup>(٢)</sup> يشتمل على رفع واثبات ، والمرفوعُ إمَّا التلاوة<sup>(٣)</sup> ، وإمَّا الحكمُ ، وكيف<sup>(٤)</sup> ما كان فهو : رفعٌ ونسخ<sup>(٥)</sup> .

فإن قلت : لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ المرادُ [ به<sup>(٦)</sup> ] : أن الله<sup>(٧)</sup> - تعالى - أنزلَ إحدى الآيتينِ بدلاً عن الأخرى<sup>(٨)</sup> ، فيكونُ النازلُ<sup>(٩)</sup> بدلاً عما لم ينزل ؟ .

قلتُ : جعلُ المعلومِ بدلاً ، غيرُ جائزٍ . . .

• • •

---

(١) الآية (١٠١) من سورة «النحل» ، وانظر التفسير الكبير (٣٤٩/٥) ط الخيرية لترمدي تعسف أبي مسلم هذا في تفسير هذه الآية على أصله ، وحملها على أبعاد المحامل ، ومناقشة المصنف له في ذلك ، ولتطلع كذلك على ما حمل المصنف على اعتبار هذه الآية أقوى دلالة على وقوع النسخ من قوله تعالى : «ما ننسخ من آية» الآية .

(٢) لفظ آ : «الترزيل» ، وهو تصحيف .

(٣) لفظ آ : «القراءة» وهو مساو لما أثبتنا .

(٤) كذا في ح ، وفي غيرها : «كيف» .

(٥) عبارة آ : «نسخ ورفع» .

(٦) لم ترد الزيادة في ي .

(٧) في ص ، ح : «أنه»

(٨) في ا : «عما لم ينزل» .

(٩) كذا في ص ، ح ، وفي غيرهما : «البدل» .

(٥) آخر الورقة (١٧٤) من : آ .

[ و (١) ] احتج أبو مسلم :

بأن الله - تعالى - وصف كتابه بأنه : « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه » (٢) ، فلو نسخ - لكان قد أتاه الباطل .

\* \* \* \*

وجوابه (٣) :

المراد أن هذا الكتاب لم (٤) يتقدمه - من كتب الله - تعالى - ما يبطله ولا يأتيه - من بعده - ما يبطله (٥) . والله أعلم .

\* \* \*

\* \* \* \*

\* \* \*

المسألة السادسة :

اختلفوا في (٦) نسخ الشيء قبل مضي (٧) وقت فعله .

(١) لم ترد الواو في ص .

(٢) الآية (٤٢) من سورة «فصلت» .

(٣) في ص زيادة : «أن» .

(٤) لفظ ل : «لا» .

(٥) لقد تعقب المصنف - رحمه الله - أقوال أبي مسلم في تفسيره للآيات النسخة . والمنسوخة ، مبينا أقواله ، ومفندا لها فراجعها في مواضعها من التفسير .

(٦) لفظ ل ، ي ، آ : «فيه» .

(٧) آخر الورقة (١٩٧) من ل .

(٨) في ل ، ي : «أن ينقضي» ، ولفظ آ : «تقضي» .

مثاله : إذا قال الله - تعالى - لنا صبيحة يومنا : « صلُّوا عند غروب الشمس [ ركعتين <sup>(١)</sup> ] بطهارة » ، [ ثم قال عند الظهر : « لا تصلُّوا عند غروب الشمس ، ركعتين بطهارة <sup>(٢)</sup> ] - : فهذا - عندنا - جائز ، خلافاً للمعتزلة ، وكثير من الفقهاء .

\* \* \* \*

لنا :

[ أن <sup>(٣)</sup> ] الله - تعالى - أمر إبراهيم - عليه السلام - بذبح ولده <sup>(٤)</sup> [ اسماعيل - عليهما السلام - ثم نسخ ذلك قبل وقت الذبح .

\* \* \* \*

فإن قيل <sup>(٥)</sup> : لا نسلم أن إبراهيم - عليه السلام - كان مأموراً بالذبح ، بل لعلّه كان مأموراً بمقدّمات الذبح : من الاضجاع ، وأخذ المدينة ، مع الظنّ الغالب بكونه <sup>(٦)</sup> مأموراً بالذبح ؛ ولهذا قال : « قَدْ صَدَّقْتَ الرَّؤْيَا <sup>(٧)</sup> » ، ولو كان قد فعل بعض

(١) سقطت الزيادة من ص .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط كله من ص ، وفي ص زيادة «لنا» بعد «قال» ، وعبارة «ركعتين بطهارة» . زيادة آ ، ح .

(٣) سقطت الزيادة من ص .

(٤) هذه الزيادة من ص ، ح .

(٥) لفظ ص : «قلت» .

(٦) في آ : «بأنه» .

(٧) الآية ( ١٠٥ ) من سورة « الصافات » ، وانظر التفسير الكبير

( ١٠٦/٧ ) ط الخيرية تجد فيه الكثير مما أورده المصنف هنا .

ما أمر به : لكان قد صدق بعض الرويا .

\* \* \*

[ فإن<sup>(١)</sup> ] قلت : الدليل عليه ثلاثة أوجه :

أحدُها :

قوله تعالى : « إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى ، قَالَ يَا أَبَتِ أَفَعَلْ مَا تَأْمُرُ<sup>(٢)</sup> » . فقوله : « ما تؤمر » لا بد وأن يكون عائداً الى شيء ، والمذكور<sup>(٣)</sup> - ها هنا - قوله : « أَنِّي أَذْبَحُكَ » : فوجب صرفه اليه .

وثانيها :

قوله تعالى : « إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ<sup>(٤)</sup> » ، ومقدمات الذبح لا توصف<sup>(٥)</sup> بأنها بلاء مبين .

وثالثها :

[ قوله تعالى<sup>(٦)</sup> ] : « وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ<sup>(٧)</sup> » ،

(١) هذه الزيادة من آ ، ح .

(٢) الآية (١٠٢) من سورة «الصافات» ، وانظر التفسير (١٠٤/٧)

ط . الخيرية .

(٣) في ل ، آ ، ي : «فالمذكور» .

(٤) الآية (١٠٦) من سورة «الصافات» .

(٥) لفظ ح : «يوصف» .

(٦) هذه الزيادة من ص ، ح .

(٧) الآية (١٠٧) من سورة «الصافات» .

وَأَوْ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِالذَّبْحِ : لما احتاجَ إلى الفداءِ .

قلتُ : الجوابُ عن الأولِ :

أنَّ الرويَا لا تدلُّ على كونهِ مأموراً بذلكَ . وأمَّا<sup>(١)</sup> قوله : « أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ » ، فإنَّما<sup>(٢)</sup> يفيدُ الأمرَ في المستقبلِ ، فلا ينصرفُ إلى ما مضى : من رويَاهُ في المنامِ .

وعن الثاني :

أنَّ اضجاعَ الابنِ ، وأخذَ المدينةِ - مع غلبةِ الظنِّ بأنَّه مأمورٌ بالذَّبْحِ - [ بلاءٌ مبینٌ<sup>(٣)</sup> ] .

وعن الثالثِ :

[ أنه<sup>(٤)</sup> ] إنّما فدَى بالذَّبْحِ [ بسببِ<sup>(٥)</sup> ] ما كانَ . يتوقَّعهُ من الأمرِ بالذَّبْحِ<sup>(٦)</sup> .

سَلَّمنا أنَّه أمرٌ بالذَّبْحِ ، لكن لا نسلِّمُ أنَّه نسخَ ذلكَ ؛ وبيانهُ من وجهينِ :

(١) كذا في ص ، ح ، وفي غيرهما : « فأما » .

(٢) في ي زيادة : « لا » .

(٣) كذا في ل ، وفي آ ، ح ، ص : « بلاءٌ عظيمٌ » وسقطت من ي .

(٤) لم ترد الزيادة في ص .

(٥) سقطت من ل ، ي ، آ .

(٥) آخر الورقة (٦٤) من ص .

(٦) هذه الاجابات لأبي الحسين فانظر المعتمد (١/٤١٠ - ٤١١) .

## الأول :

أنه كلمًا قطعَ موضعاً من الحلقِ ، وتعدّاهُ الى غيرِه - : أوصل<sup>(١)</sup>  
اللهُ - تعالى - ما تقدّم<sup>(٢)</sup> قطعهُ

فإن [ قلت<sup>(٣)</sup> ] : حقيقةُ الذبحِ : <sup>(٤)</sup> قطعُ مكانٍ مخصوصٍ - تبطل  
[ معه<sup>(٥)</sup> ] الحياةُ .

[ قلتُ : بطلانُ الحياةِ<sup>(٦)</sup> ] ليسَ جزءاً من مسمّى الذبحِ ؛ لأنه  
يقالُ : قد ذُبِحَ هذا الحيوانُ - وإن لم يمِتْ [ بعد<sup>(٧)</sup> ] .

\* \* \* \*

## الثاني :

قيلَ : إنّه أمرٌ بالذبحِ ، وإنّ اللهَ - تعالى - جعلَ على عنقهِ صفيحةً  
من حديدٍ ، فكانَ إذا أمرَ ابراهيمُ - عليه السلامُ - السكّينَ :  
لم يقطعْ شيئاً من الحلقِ<sup>(٨)</sup> .

سلّمنا سلامةَ دليليكم ؛ ؛ لكنّه معارضٌ بدليلٍ آخرَ - وهو :

(١) في ي ، آ ، ص : «وصل» ، وهو تصحيف . فانظر المصباح  
(١٠٢٧/٢) .

(٢) في ح زيادة «من»

(٣) سقطت الزيادة من ي .

(٤) في غير آ زيادة : «وهو» .

(٥) لفظ غير ص : «به» .

(٦) ساقط من آ .

(٧) لم ترد الزيادة في ح .

(٨) راجع : المعتمد (٤١١/١) .

أنّ ذلك يقتضي <sup>(١)</sup> كون الشخص الواحد مأموراً منهياً عن فعل واحد - في وقت واحد - على وجه واحد ، وذلك <sup>(٢)</sup> محال : [ فالموثّق اليه <sup>(٣)</sup> محال ] .

بيان أنّه يلزم ذلك ، ثلاثة أوجه :

أحدها :

أنّ المسألة مفروضة في هذا الموضع ، فإنّه لَمَّا أمر <sup>(٤)</sup> بكرة بركتين من الصلاة - عند غروب الشمس - ثم <sup>(٥)</sup> نهى <sup>(٦)</sup> وقت الظهر عن ركعتين من الصلاة - عند غروب الشمس - [ ف <sup>(٧)</sup> ] قد تعلّق الأمر والنهي بشيء واحد ، في وقت واحد ، من وجه واحد - حتّى لو لم يتحقّق شرط - من هذه الشرائط : لم تكن <sup>(٨)</sup> هي المسألة التي تنازعنا فيها .

وثانيها :

أنّ قوله : « صلّوا - عند غيبوبة الشمس » - غير موضوع <sup>(٩)</sup>

(١) في ص زيادة : « أن » .

(٢) لفظ آ : « وهو » .

(٣) ساقط من ل ، آ .

(٤) لفظ ح : « أمره » ، وبكرة على وزن غرفة فانظر المصباح (٩٥/١) .

(٥) في غير ص ، ح : « ونهى » .

(٦) زاد في ح « عنه » .

(٧) لم ترد الفاء في ص .

(٨) لفظ ح : « يكن » .

(٩) لفظ ل ، ي ، ص : « موضوعة » .

الا للأمر بالصلاة<sup>(١)</sup> في ذلك الوقت : لغةً وشرعاً .

[ وقوله : « لا تصلُّوا عند غيبوبة الشمس » ، غير موضوع إلا للنهي عن الصلاة في ذلك الوقت لغةً وشرعاً »<sup>(٢)</sup> ] .

وثالثها :

هو<sup>(٣)</sup> أن النهي لو تعلق بغير ما تعلق [ به<sup>(٤)</sup> ] الأمر : لكان لا يخلو إما أن يكون المنهي [ عنه<sup>(٥)</sup> ] أمراً يلزم من الانتهاء عنه وقوع الخلل . في متعلق الأمر ، أو<sup>(٦)</sup> لا يلزم ذلك .

فإن كان الأول - كان المتأخر<sup>(٧)</sup> رافعا<sup>(٨)</sup> المتقدم استلزماً : [ فيلزم<sup>(٩)</sup> ] توارد الأمر والنهي على شيء واحد ، في وقت واحد ، من وجه واحد .

وان كان الثاني : لم يكن ذلك - هي المسألة التي تنازعنا فيها ؛ لأننا

(١) عبارة آ : «لنهي عن الصلاة ، وهو خطأ» .

(٢) ساقط من آ ، وقوله : «غير موضوع إلا للنهي» وردت في ل :

«موضوع للنهي» ، وفي ص أبدل لفظ «موضوع» بـ «موضوعة» .

(٣) في غير آ : «وهو» .

(٤) لم ترد الزيادة في آ .

(٥) سقطت الزيادة من ح .

(٥) آخر الورقة (١٧٩) من ح .

(٦) في ح : «ولا» .

(٧) لفظى ، ح : «الأول» .

(٨) كذا في ي ، ح ، وفي غيرهما : «راجعا»

(٩) كذا في ي ، ح ، ص ، ولفظ ل : «فلزم» وسقطت من آ .



توافقنا على أن الأمر بالشيء لا يمنع من النهي عن شيء آخر :  
لا يلزم من الانتهاء عنه الإخلال<sup>(١)</sup> . بذلك المأمور<sup>(١)</sup> .

بيان أن ذلك محال : أن ذلك الفعل في ذلك الوقت لا بد وأن  
يكون إما حسناً وإما قبيحاً ، وكيفما كان ، فإما أن يقال : المكلف  
ما كان عالماً بحاله<sup>(٢)</sup> ، ثم بدا له [ ذلك<sup>(٣)</sup> ] ، فلذلك اختلف الأمر  
والنهي ، وذلك محال ؛ لاستحالة « البداء<sup>(٤)</sup> » على الله - تعالى - .

وإما أن يقال : [ أنه<sup>(٥)</sup> ] كان عالماً بحاله ، فيلزم منه : إما  
الأمر بالقبيح ، أو النهي عن الحسن : وذلك - أيضاً - محال .

[ و<sup>(٦)</sup> ] الجواب :

[ الدليل<sup>(٧)</sup> ] على أنه كان مأموراً بالذبح : أنه لو لم يكن مأموراً  
به ، بل كان مأموراً بمجرد المقدمات - وهو قد أتى - [ تمام<sup>(٨)</sup> ]

(٥) آخر الورقة (١٩٨) من ل .

(١) راجع المسألة : في المعتمد (٤٠٧/١) وما بعدها .

(٢) لفظ ل : « به » .

(٣) لم ترد الزيادة في غير ح .

(٤) راجع : تعريف أبي الحسين « للبداء » ، والفرق بينه وبين النسخ

في المعتمد (٣٩٨/١ - ٤٩٩) والاحكام (١٦٤/٢) ، وعرفه الجرجاني  
بأنه : ظهور الرأي بعد أن لم يكن . انظر : تعريفاته ص (٢٩) .

(٥) لم ترد الزيادة في ل ، ي .

(٦) لم ترد الواو في ص .

(٧) سقطت الزيادة من آ .

(٨) لم ترد الزيادة في آ .

تلك المقدمات - : فوجب أن يحتاج [ معها <sup>(١)</sup> ] إلى الفدية : لأن الآتي بالمأمور به يجبُ خروجهُ عن العهدة ، والخارجُ عن العهدة لا يحتاجُ إلى الفداء <sup>(٢)</sup> فيحثُ وقعت الحاجة إليه : علمنا أنه لم يُدخِل تمامَ المأمور به في الوجود .

وهذا هو الجوابُ عن قوله :

كلما قطعَ موضعاً من الحلق ، وتعدّاهُ إلى غيره وصلَّ الله - تعالى - ما تقدّم قطعهُ ؛ لأنَّ على هذا التقدير يكونُ [ كلُّ <sup>(٣)</sup> ] المأمور به داخلياً في الوجود : فوجب أن لا يحتاج - معه - إلى <sup>(٤)</sup> الفداء .

\* \* \* \*

وأما <sup>(٥)</sup> قوله تعالى : « قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا <sup>(٦)</sup> » ، فغيرُ <sup>(٧)</sup> دالٍّ على أنه أتى بكلِّ المأمور به ، بل يدلُّ على أنه - عليه السلام - صدّقها ، وعزّم على الاتيانِ بها ، فأما أنه فعلها بتاميتها : فليس في الآية دلالةٌ عليه .

(١) لم ترد الزيادة في آ .

(٢) لفظ آ : «الفدية» .

(٣) سقطت الزيادة من ص .

(٤) آخر الورقة (١١٩) من ى .

(٥) عبارة آ : «إلى الفداء معه» .

(٦) لفظل ، آ ، ص : «فأما» .

(٧) الآية (١٠٥) من سورة «الصفات» .

(٨) عبارة آ : «لم يدل ذلك» .

قوله<sup>(٧)</sup> : « إنَّ اللهَ - تعالى - جعلَ على عنقِهِ صفيحةً من حديدٍ .»

قلنا : إنَّ اعترفتُمُ بأنَّه كانَ مأموراً بنفسِ الذبحِ : لم يجزَ ذلكَ على قولِكُم<sup>(٢)</sup> وإلاَّ : فهو تكليفٌ مالا يطاقُ .

وإنَّ قلتُمُ : إنَّه كانَ مأموراً بالمقدِّماتِ - فهو عودٌ الى السؤالِ الأوَّلِ .

• • • •

وأما المعارضةُ - فالجوابُ عنها من وجهين :

الأوَّل - وهو الَّذي يتَحَسِّمُ المنازعةَ<sup>(٣)</sup> - :

أنَّها مبنيةٌ على [ القول<sup>(٤)</sup> ] الحسنِ والقبحِ ، ونحنُ لا نقولُ به .

[ الثاني<sup>(٥)</sup> ] :

سَلَّمنا ذلكَ ، ولكنَّا نقولُ : كما يحسنُ الأمرُ [ بالشيءِ<sup>(٦)</sup> ]

والنهيُ عن<sup>(٧)</sup> الشيءِ لحكمةٍ تتولَّدُ [ من المأمورِ بهِ والمنهيِّ عنهُ -

فقد يحسنانِ - أيضا - لحكمةٍ تتولَّدُ<sup>(٨)</sup> ] من نفسِ الأمرِ والنهيِّ ؛ فإنَّ

(١) زاد في آسهاوا : «تعالى» .

(٢) لفظ غير ص : «مذهبكم» والخطاب للمعتزلة .

(٣) كذا في ح ، وفي غيرها : «المادة» .

(٤) هذه الزيادة من ح .

(٥) سقطت الزيادة من آ .

(٦) سقطت الزيادة من غير ح .

(٧) في غير ح : «بالشيء» .

(٨) ساقط من ل .

السيد قد يقول لعبدِهِ : « اذهب الى القرية غدًا راجلاً » ويكونُ  
 غرضُهُ من ذلك حصولُ الرياضةِ [ له <sup>(١)</sup> ] في الحالِ ، وعزمُهُ على  
 أداءِ ذلكَ الفعلِ ، وتوطينِ <sup>(٢)</sup> النفسِ عليه ، مع علمِهِ <sup>(٣)</sup> بأنَّه سيرفعُ  
 [ عنه <sup>(٤)</sup> ] غدًا ذلكَ التكليفَ .

<sup>(٥)</sup> واذا ثبتَ هذا - فنقولُ : الأمرُ بالفعلِ إنما يحسنُ إذا كانَ  
 المأمورُ بِهِ منشأ المصلحةِ <sup>(٦)</sup> ، [ والأمرُ بِهِ - أيضاً - منشأ المصلحةِ .  
 فأمّا إذا كانَ المأمورُ بِهِ منشأ المصلحةِ ، لكنَّ الأمرَ بِهِ لا يكونُ  
 منشأ المصلحةِ <sup>(٧)</sup> ] - لم يكنْ الأمرُ بِهِ حسناً .

وعند هذا - يظهرُ <sup>(٨)</sup> الجوابُ عمّا قالوه ؛ لأنه حينَ أمرَ <sup>(٩)</sup>  
 بالفعلِ كانَ المأمورُ بِهِ منشأ المصلحةِ <sup>(١٠)</sup> ، وكانَ الأمرُ بِهِ [ أيضاً <sup>(١١)</sup> ]  
 منشأ المصلحةِ : فلا جرمَ حسنُ الأمرُ بِهِ .

(١) هذه الزيادة من آ ، ص .

(٢) لفظ ي : «وتوطين» .

(٣) كذا في آ ، وعبارة غيرها : «يعلم أنه» .

(٤) لم ترد الزيادة في آ .

(٥) في ل ، ي ، ص : «فاذا» .

(٦) في ح : «للمصلحة» ، وزاد فيما بعدها : «يكون» .

(٧) ساقط من ل .

(٨) لفظ ص : «ظهر» .

(٩) لفظ ي : «أمرنا» .

(١٠) في ل : «فكان» .

(١١) هذه الزيادة من ص .

وفي الوقت الثاني بقيَ المأمورُ بهِ منشأ المصلحة ، لكن ما بقيَ الأمرُ  
بهِ منشأ المصلحة : فلا جرمَ (١) [ حسنُ النهيُ عنهُ .

• • • •

فإن قلتَ : لَمَّا (٢) بقيَ الفعلُ منشأ المصلحة - كما كانَ ، فالنهيُ  
عنهُ يكونُ منعاً عن منشأ المصلحة ، وذلكَ (٣) غيرُ جائزٍ .

قلتُ : إنَّه يكفي في المنعِ عن (٤) الشيءِ ، اشتمالُهُ على جهةٍ واحدةٍ  
- من جهاتِ المفسدة . فهاهنا المأمورُ بهِ - وإن بقيَ منشأ المصلحة ،  
إلا (٥) أنَّ الأمرَ بهِ ، والحثُّ عليه - لَمَّا صارَ منشأ المفسدة (٦) :  
كانَ الأمرُ بهِ وإن كانَ حسناً : نظراً إلى المأمورِ بهِ ، لكنَّه قبيحٌ :  
نظراً إلى نفسِ الأمرِ : [ وذلكَ كافٍ في قبحه (٧) ] . واللهُ أعلم .

• • •

• • •

• • •

(١) ساقط من ل .

(٢) كذا في ص ، وفي غيرها : « كما » ، وهو تصحيف .

(٣) لفظ ح : « وانه » .

(٤) لفظ غير ح : « من » .

(٥) صحفت في ل الى : « لأن » .

(٦) لفظ ي ، آ ، ح : « للمفسدة » .

(٧) ساقط من آ .

هذا ، وأعلم أن عبارات العلماء في الفهرسة لهذه المسألة قد اختلفت  
اختلافاً كبيراً ، وكذلك اختلفوا في بيان صورة المسألة ، فراجع للاطلاع على  
ذلك : الكاشف (٩٨/٣) وما بعدها . وعبارة المصنف في أول المسألة تنص  
على أن الحلاف في نسخ الشيء قبل مضي وقت فعله ، وعبارة جمع الجوامع =

## المسألة السابعة

يجوزُ نسخُ الشيءِ لا إلى بدلٍ : خلافاً لقومٍ (١) .

لَنَا

أنَّه نُسِخَ تقديمَ الصدقةِ بينَ يديّ مناجاةِ الرسولِ - عليه الصلاة والسلام - لا [ إلى (٢) ] بدلٍ (٣) .

احتجُّوا بقوله تعالى : « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا » (٤) .

[ و (٥) ] الجواب :

أنَّ نسخَ الآيةِ يفيدُ نسخَ لفظيَّها ، ولهذا قال : « نَأْتِ بِخَيْرٍ

= وشارحه المحلي : « ويجوز على الصحيح نسخ الفعل قبل التمكن منه : بان لم يدخل وقته ، أو دخل ولم يمض منه ما يسعه » انظر (٧٧/٢) .  
وعبارة الأخير أوضح في بيان موضع الخلاف ، وتحديدده .

(١) هم بعض المعتزلة ، كما ذكر الجلال في شرحه على الجمع . انظر : (٨٧/٢) ، وراجع : المعتمد (٤١٥/١) ، ونقل عن الإمام الشافعي - رضي الله عنه - أيضا فراجع شرح الاسنوي (٥٧١/٢) ط السلفية ، وشرح الجلال على الجمع (٨٧/٢) .

(٢) سقطت من آ .

(٣) وقال الجلال : قلنا . لا نسلم انه لا بدل للوجوب ، بل بد له الجواز الصادق هنا بالاباحة والاستحباب . انظر (٨٨/٢) .

(٤) الآية (١٠٦) من سورة «البقرة» .

(٥) لم ترد الواو في ص .

مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا » - : فليس نسخاً<sup>(١)</sup> الحكم ذكر في الآية<sup>(٢)</sup> .

سَلَّمْنَا : أن المراد نسخ الحكم ؛ لكن لِمَ لا يجوزُ أن يقال إن نَفَى [ ذلك<sup>(٣)</sup> ] الحكم ، واسقاط التعبد به - خيرٌ من ثبوته في ذلك الوقت ؟ . والله أعلم .

• • • • •

### المسألة الثامنة :

يجوزُ نسخُ الشيءِ إلى ما هو أثقلُ منه : خلافاً لبعضِ أهلِ الظاهرِ<sup>(٤)</sup>

لَنَا :

أنَّ المسلمينَ سَمَّوْا إزالةَ التخييرِ بينَ الصومِ والفديةِ ، بتعيينِ<sup>(٥)</sup> الصومِ - : [ نسخاً<sup>(٦)</sup> ] - وهو أشقُّ ، وإزالةَ الحبسِ في البيوتِ إلى الجلدِ والرجمِ [ نسخاً<sup>(٧)</sup> ] ، وأمرَ الصحابةِ بتركِ القتالِ ، ثمَّ

(١) في ص : «من نسخ» .

(٢) راجع ما كتبه الشيخ بخيت في تعليقاته على شرح الاسنوي عن هذا الجواب وما فيه من تكلف (٥٨٠/٢) ط السلفية .

(٣) لم ترد الزيادة في ح .

(٤) وبعض المعتزلة أيضاً .

(٥) آخر الورقة (١٩٩) من ل .

(٦) في آ ، ي : «بتعين» .

(٧) سقطت الزيادة من آ .

(٨) سقطت الزيادة من ل .

أمرهم بنصب القتال مع التشديد بثبات الواحد للعشرة ، وحرّم<sup>(١)</sup> الخمر ونكاح المتعة بعد اطلاقهما<sup>(٢)</sup> ، ونسخ جواز تأخير الصلاة - عند الخوف - الى ايجابها في أثناء القتال ، ونسخ صوم عاشوراء بصوم رمضان ، وكانت الصلاة ركعتين - عند قوم - فنسخت بأربع في الحضرة<sup>(٣)</sup> .

• • • •

احتجوا بقوله تعالى : « نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا »<sup>(٤)</sup> ، والخير : ما هو أخف علينا .  
وبقوله - تعالى - : « يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ »<sup>(٥)</sup> .

والجواب عن الأول :

أن نقول : بل<sup>(٦)</sup> الخير : ما هو أكثر<sup>(٧)</sup> ثواباً ، وأصلح لنا

(١) لفظ ص «وحرمه» .

(٢) لفظى : «اطلاقها» .

(٣) راجع : النفائس (٢/٢٧٣) ، لمعرفة ما اتفق العلماء على أنه من باب النسخ ، وما اختلفوا فيه - من هذه الأمثلة . وراجعها في مظانها من «التفسير الكبير» .

(٤) الآية (١٠٦) من سورة «البقرة» .

(٥) الآية (١٨٥) من سورة «البقرة» ، وقد قدمت في ل ، على الآية التي قبلها .

(٦) لفظ ل : «بأن» .

(٧) لفظ ل : «أجزل» .



في المعادِ ، وإنْ كانْ أثقلَ في الحالِ (١) .

وعن الثاني :

أنَّهُ محمولٌ على اليسرِ في الآخرةِ - حتى لا يتطرقَ اليه (٢) تخصيصاتٌ  
غيرُ محصورةٍ .

• • •

• • •

• • •

المسألةُ التاسعةُ :

يجوزُ نسخُ التلاوةِ • دونَ الحكمِ ، وبالعكسِ ، لأنَّ التلاوةَ  
والحكمَ عبادتانِ منفصلتانِ ، وكلُّ ما كانَ كذلكَ - فإنَّه غيرُ مستبعدٍ  
في العقلِ - أنْ يصيرا - معا - مفسدتينِ ، أو (٣) أنْ يصيرَ (٤) أحدهُما  
مفسدةً دونَ الآخرِ (٥) ، وتكونُ (٦) الفائدةُ في بقاءِ التلاوةِ ، دونَ  
الحكمِ (٧) ما يحصلُ من العلمِ بأنَّ اللهَ - تعالى - أزالَ مثلَ هذا  
الحكمِ رحمةً منه على عبادهِ .

(١) في ل قلب ترتيب الجوابين فجعل الأول ثانيا ، والثاني أولا .

(٢) لفظ ل : «عليها» .

(٥) آخر الورقة (١٧٦) من آ .

(٣) في غير ص ، ح : «وأن» .

(٤) لفظ ل : «تصير» .

(٥) في ل ، ص ، ح : «الأخرى» .

(٦) لفظ ح : «ويكون» ، وفي ل : «فتكون» .

(٧) في ص زيادة : «مع» .

وقد نسخَ اللهُ - تعالى - الحكمَ دونَ التلاوةِ ، في قوله تعالى :  
 « مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ »<sup>(١)</sup> ، بقوله تعالى :  
 « يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا »<sup>(٢)</sup> .  
 \* \* \* \* \*

والتلاوةَ دونَ الحكمِ - فيما يروى من قوله : « الشيخُ والشيخةُ  
 إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا »<sup>(٣)</sup> أَلْبَتَّهُ نَكَالاً مِنَ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> .

(١) الآية (٢٤٠) من سورة «البقرة» .

(٢) الآية (٢٢٨) من سورة «البقرة» .

(٣) لفظ ل ، ي : «فاجلدهما» ، وهو خطأ .

(٤) رواه الطبراني ، وابن منده في المعرفة ، والنسائي ، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند ، وصححه ابن حبان ، والحاكم عن أبي بن كعب ، ورواه أحمد عن زيد بن ثابت واتفقا عليه عن عمر ، ورواه الشافعي ، والترمذي وآخرون عن عمر . انظر كشف الحفاء الحديث رقم (١٥٧٩) على ما في هامش أدب القاضي (٣٥١/١) . كما رواه الزهري عن عبد الله ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : خطبنا عمر بن الخطاب ، قال : كنا نقرأ «الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما ألبتة بما قضيا من اللذة» . على ما في الناسخ والمنسوخ ص (٨) .

واخرج البخاري عن عمر - رضي الله عنه - أنه خطب فقال : « ان الله بعث محمدا بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل آية الرجم قرأناها ووعيناها وعقلناها ، فرجم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ورجمنا بعده . فأخشي ان طال بالناس زمان أن يقول قائل : ما نجد الرجم في كتاب الله ، فيضل بترك فريضة أنزلها الله ، وان الرجم حق في كتاب الله على من زنى اذا أحصن من الرجال والنساء - اذا قامت البيّنة أو كان الحبل أو =

وعن أنسٍ - رضي الله عنه - [ إنه <sup>(١)</sup> ] نزل في قتلتي بئر معونة:  
 « بلغوا إخواننا أننا لقينا ربنا ، فرضي عنا وأرضانا <sup>(٢)</sup> » .

= الاعتراف . فانظر : الفتح (١٢٠/١٢) وسبل السلام (٨/٤) ونيل الأوطار (٩١/٧) . على ما في هامش ص (٢٣٧) من «نظرية النسخ» .

وورد في هامش «الناسخ والمنسوخ» للنحاس (٨-٩) : قلت ساق هذا الحديث ابن سلامة وغيره . . . روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال : « لولا اني أكره أن يقول الناس : ان عمر زاد في القرآن ما ليس فيه - لكتبت آية الرجم ، وأثبتها ووالله لقد قرأتها على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا ترغبوا عن آباءكم ، فان ذلك كفر بكم . والشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما ألته نكالا من الله والله عزيز حكيم » .

وانظر ترتيب مسند الشافعي (٨٢/٢) ، والموطأ (٤٢/٣ - ٤٣) والناسخ والمنسوخ لابن سلامة (٦) ، والاتقان (٣٠/٢) .

(١) هذه الزيادة من ح .

(٢) اعتبر الماوردي هذا النوع من قبيل «الرفع» فقال معقبا على هذا الحديث : «ومثل هذا يكون رفعا له في المعنى، ولا يكون نسخا في الحكم» . انظر : أدب القاضي (٣٥٣/١) . هذا والحديث متفق عليه من حديث أنس . قال : «ما رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وجدّ على أحد ، ما وجدّ على أهل بئر معونة ، لكونه لم يرسلهم لقتال ، انما هم مبلغون رسالته ، وقد جرت عادة العرب قديما بأن الرسل لا تقتل ، ودعا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على الذين قتلوا أصحابه ببئر معونة شهرا ، وفي رواية أربعين يوما ، يدعو على رعل وذكوان وعصية ولحيان . قال أنس : وبلغ الله نبيه على لسان جبريل «أنهم لقوا ربهم فرض عنهم وأرضاهم» : وفي رواية : فكنا نقرأ : «بلغوا قومنا : أنا قد لقينا ربنا ، فرضي عنا ، ورضينا عنه ، ثم نسخ» . انظر السيرة النبوية لدحلان (٩٨/٢ - ٩٩) وقال السهيلي في الروض الأنف (١٧٦/٢) : ولما قتل أصحاب بئر معونة نزل =

وعن أبي بكر - رضي الله عنه - : « كُنَّا نَقْرَأُ فِي الْقُرْآنِ . لَانْتَرُغَبُوا  
عَنْ آبَائِكُمْ ، فَإِنَّهُ كَفَرُ بِكُمْ »<sup>(١)</sup> .

\* \* \* \*

والحكم والتلاوة - معاً - [ وهو <sup>(٢)</sup> ] ما يُروى <sup>(٣)</sup> عن عائشة -  
رضي الله عنها - أنها قالت : « كان فيما أنزل الله - تعالى - :  
« عشر رضعات محرّمات » ، فَنُسِخْنَ بِخَمْسِ »<sup>(٤)</sup> .

= فيهم قرآن ثم رفع : « أن بلغوا . الخ » ثم قال : فثبت هذا في الصحيح  
وليس عليه رونق الاعجاز ، فيقال : انه لم ينزل بهذا النظم ، ولكن بنظم  
معجز : كنظم القرآن . وانظر : الاتقان (٣١/٢) ، واللؤلؤ والمرجان :  
(١٤٨/١) ، والطبري (٣٨١/١) .

(١) قال ابن سلامة ، في «الناسخ والمنسوخ» ص (٦) ط مصطفى  
الحلبي : «وأما ما نسخ خطه وبقي حكمه ، فمثل ما روي عن عمر بن  
الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال : « لولا أكره أن يقول الناس قد زاد  
في القرآن ما ليس فيه : لكتبت آية الرجم ، وأثبتها ، فوالله لقد قرأناها على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ترغبوا عن آباءكم فان ذلك كفر بكم ،  
الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما ألينة نكالا من الله والله عزيز حكيم » .  
فهذا منسوخ الخط ، ثابت الحكم . وعلى هذا ، فان هذا النص يكون صدر  
حديث «الشيخ والشيخة» - وقد ذكره السيوطي في «الاتقان» (٣١/٢) ط  
الموسوية وحده من غير قوله : «الشيخ والشيخة» .

وانظر : هامش الناسخ والمنسوخ للنحاس ص (٩) .

(٢) لم ترد الزيادة في ل ، ي ، آ .

(٣) في ل ، ي ، آ : «روي» .

(٤) أخرج مالك والشافعي عن عائشة ، أنها قالت : « كان فيما أنزل الله  
من القرآن : عشر رضعات معلومات يحرم من ، ثم بخمس معلومات ،  
فتوفى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو فيما يقرأ من القرآن »

ورُوِيَ : أن سورة الأحزاب كانت تعدل [ سورة (١) ]  
البقرة (٢) .

• • • • •

### المسألة العاشرة :

الخبرُ إما أن يكونَ خبراً عمماً لا يجوزُ تغييره - كقولنا :  
«العالمُ مُحدثٌ» وذلك لا يتطرقُ إليه النسخُ .  
أو عمماً يجوزُ تغييره - وهو : إما أن يكونَ ماضياً ، أو مستقبلاً ،  
والمستقبلُ إما أن يكونَ وعداً أو وعيداً ، أو خبراً عن حكمٍ : كالخبرِ  
عن وجوب الحجِّ . ويجوزُ النسخُ في الكلِّ .

• • • • •

= أنظر : الموطأ (١١٨/٢) ، وترتيب مسند الشافعي (٢١/٢) ، والأم  
(٢٦/٥ - ٢٧) ط الفنية ، وفيها «مما يقرأ» بهلا من «فيما» .  
وقد أورده السيوطي في الاتقان (٢٦/٢) ط الموسوية ، وقال : رواه  
الشيخان وانظر : الناسخ والمنسوخ للنحاس (١٠٢ - ١٠٣) .  
(١) هذه الزيادة من ص .

(٢) أورد السيوطي في الاتقان (٣٠/٢) ط الموسوية عن عائشة -  
رضي الله عنها - قالت : «كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي - صلى الله  
عليه وسلم - فلما كتب عثمان المصحف لم يقدر منها الا ما هو الآن» .  
كما أورد عن زر بن حبیش قوله : قال لي أبي بن كعب : «كأين تعد  
سورة الأحزاب ؟ قلت اثنين وسبعين آية ، أو ثلاثة وسبعين آية ، قال :  
ان كانت لتعدل سورة البقرة . . . » ، وتفسير النيسابوري (٣٦٢/١) ،  
والكشاف (٢٤٨/٣) ، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (١٥٦/٧)

وقال أبو عتيبي و<sup>(١)</sup> أبو هاشم : لا يجوزُ النسخُ في شيءٍ منه<sup>(٢)</sup> -  
وهو قولُ أكثر المتقدمين .

• • • •

لَنَا :

أنَّ الخبرَ إذا كانَ عن أمرٍ ماضٍ - كقولِهِ : «عمَّرتُ نوحاً  
ألفَ سنةٍ» - : جازَ أنْ يُبيِّنَ من بعده<sup>(٣)</sup> : أنه [ أرادَ<sup>(٤)</sup> ]  
ألفَ سنةٍ إلاَّ خمسينَ عاماً .

وإنْ كانَ خبراً مستقبلاً - وكانَ وعداً ، أو<sup>(٥)</sup> وعيداً - كقولِهِ :  
«لأعدَّبنَّ<sup>(٦)</sup> الزانيَ أبداً» - : فيجوزُ أنْ يُبيِّنَ - من بعدهُ : أنهُ  
أرادَ ألفَ سنةٍ .

[ و<sup>(٧)</sup> ] إنْ كانَ خبراً عن حكمِ الفعلِ في المستقبلِ : كانَ<sup>(٨)</sup>  
الخبرُ كالأمرِ في تناوُلِهِ للأوقاتِ المستقبليةِ - [ فيصحُّ إطلاقُ الكلِّ<sup>(٩)</sup> ]<sup>(١٠)</sup>

(١) عبارة آ : «أبو هاشم ، وأبو علي» فقدم الابن على الأب .

(٢) وخالفهما من المعتزلة أبو عبد الله البصري والقاضي عبد الجبار ،  
وأبو الحسين فراجع : المعتمد (٤١٩/١) .

(٣) كذا في ص ، وفي غيرها : «بعد» .

(٤) هذه الزيادة من ح .

(٥) في ص : «ووعيدا» . وهو تصحيف .

(٦) لفظ ص : «لأعاقبن» .

(٧) سقطت الواو من آ .

(٨) كذا في ص ، وفي ل ، ي ، ح : «فان» ، ولفظ آ : «فلأن» .

(٩) ساقط من ص ، وقوله : «فصح» في آ : «فيصح» .

(١٠) في ي زيادة : «بموضوعه» .

مع أن المراد بعض ما تناوله<sup>(١)</sup> بموضوعه .  
فثبت : أن حكم<sup>(٢)</sup> النسخ في الخبر - كهو في الأمر .

• • • •

احتجوا بوجهين :

الأول :

أن دخول<sup>(٣)</sup> « النسخ » في الخبر ، يُوهِم أنه كان كاذباً .

والثاني :

[ أنه<sup>(٤)</sup> ] لو جاز نسخ الخبر - بلجاز أن يقول : « أهلك الله عاداً » ثم يقول<sup>(٥)</sup> : « ما أهلكهم » . [ ومعلوم أنه لو قال ذلك : كان كذباً<sup>(٦)</sup> ] .

[ و<sup>(٧)</sup> ] الجواب عن الأول :

أن دخول النسخ على الأمر - يُوهِمُ البداء<sup>(٨)</sup> - أيضا - فإن

(١) في آ : «تناله» ، وهو تصحيف .

(٢) لفظ ص : «جواز» ، وهو غير بعيد

(٣) في آ : «وجوب» ، وهو تحريف .

(٤) هذه الزيادة من ص .

(٥) لفظ ص : «قال» .

(٦) ساقط من ل ، ي ، آ .

(٧) لم ترد الواو في ص .

(٨) عبارة ص : «أيضا يوهم البداء» .

قالوا : لا يُوهِمُ ؛ لأنَّ النهيَ [ إنَّما <sup>(١)</sup> ] دلَّ <sup>(٢)</sup> على أنَّ الأمرَ لم يتناولَ ذلكَ الوقتَ .

قلنا : - وما هنا - أيضا . لا يُوهِمُ الكذبَ ؛ لأنَّ الناسخَ يدلُّ على أنَّ الخبرَ ما تناولَ تلكَ الصورةَ .

وعن الثاني :

أنَّ اهلاكتهم غيرُ متكرِّرٍ ؛ لأنَّهم لا يُهلكُونَ إلاَّ مرَّةً واحدةً فقط .

فقواه : « ما أهلكهم <sup>(٣)</sup> » رفعٌ لتلكَ المرَّةِ : فيلزمُ الكذبُ .  
وأما إنَّ أرادَ بقوله : [ ما أهلكهم : أنه <sup>(٤)</sup> ] ما أهلكَ بعضهم : كانَ ذلكَ تخصيصاً <sup>(٥)</sup> بالأشخاصِ ، لا <sup>(٦)</sup> بالأزمانِ : [ فلم يكن <sup>(٧)</sup> نسخاً ] . واللهُ أعلمُ .

\* \* \*

\* \* \*

\* \* \*

(١) سقطت الزيادة من ح .

(٢) لفظ آ : « يدل » .

(٣) في ح زيادة لفظ : « الله » .

(٤) ساقط من آ .

(٥) لفظ ل ، آ : « مخصصاً » .

(٦) عبارة ص : « وبالأزمان » ، وهو تحريف .

(٧) ساقط من ح .

(٧) مالا يتغير قد عرفت حكمه ، واختيار المصنف فيه ، وهو أمر متفق عليه ، وأما الذي يتغير فقد وافق الآمدي المصنف في تجويزه مطلقاً ، فانظر الاحكام (١٨٠/٢ - ١٨١) ، أما صاحب الحاصل فقد اقتصر على =



على ذكر القابل للتغيير ، ووافق فيه المصنف قولاً واستدلالاً ، فانظر الورقة = (٦٥- آ) ووافق صاحب التحصيل المصنف في الإثنيين. فانظر الورقة (٧٩- ب) . وأما في المنتخب فقد جاء ذكر الخبر مطلقاً ، وان كان استدلاله قد اقتصر على الماضي من الخبر فقط . فانظر ورقة (٩٢- آ) ، ولم يستثن البيضاوي غير المتغير ، واستثناه الشارح الأسنوي ، فراجع : شرحه (٥٧٤/٢) ط السلفية . وأما ابن الحاجب فقد وافق الجمهور في جواز نسخ الاخبار بالخبر ، ووافق المعتزلة في منع نسخ مدلول الخبر مطلقاً. فانظر شرح المختصر (١٩٥/٢) . وأما صاحب جمع الجوامع فقد اختار ما اختاره ابن الحاجب : من المنع من نسخ مدلول الخبر المحض مطلقاً سواء كان في الماضي ، أو الحال ، أو الاستقبال ، وأقره الشارح المحلي على ما ذهب إليه ولذلك حكى ما عداه بـ «قيل» . فانظر جمع الجوامع بشرح الجلال (٨٦/٢) .

والحاصل : أن - معنا - لفظ الخبر ، فهذا يجوز نسخه بنسخ تلاوته . ومعنا إيجاب الإخبار بشيء ، وهذا يجوز نسخه بإيجاب الإخبار بشيء آخر ولو بنقيضه خلافاً لأبي علي وابنه .

ومعنا مدلول الخبر ، وهو ما وقع الخبر حكاية عنه والحق أنه لا يجوز نسخه مطلقاً خلافاً للامام والآمدي ، وراجع : تعليقات الشيخ بخيت على شرح الاسنوي (٥٧٧/٢) ط السلفية وهذا ما نقله الشيخ ابو اسحاق في اللمع عن الدقاق . فانظر الكاشف (١٠٠/٣- آ) .

## المسألة الحادية عشرة • :

إذا قال [ الله - تعالى - ] <sup>(١)</sup> : « افعدوا • هذا الفعل - أبدأ » -  
يجوزُ نسخهُ : خلافاً لقوم • •

• • • •

لنا وجهان :

الأول :

أنَّ لفظَ التأييدِ في تناوُلِهِ لجميعِ الأزمانِ المستقبلِ كلفظِ العمومِ  
في تناوُلِهِ لجميعِ الأعيانِ ، فإذا جازَ أحدُ التخصيصينِ : فكذا <sup>(٢)</sup>  
الثاني ؛ والجامعُ هو <sup>(٣)</sup> : الحكمةُ الداعيةُ إلى جوازِ التخصيصِ .

الثاني :

أنَّ شرطَ النسخِ أنْ يتردَّ على ما أمرَ بهِ - على سبيلِ الدوامِ ؛  
والتأييدُ لا <sup>(٤)</sup> يدلُّ إلاَّ على الدوامِ : فكانَ التأييدُ شرطاً لإمكانِ النسخِ ،  
وشرطُ الشيءِ لا ينافيه .

(٥) آخر الورقة (٢٠٠) من ل .

(١) هذه الزيادة من ل ، آ ، ح ، ولم ترد كلها في ص ، وفي ي لم  
ترد كلمة «تعالى» .

(٥) آخر الورقة (١٨١) من ح .

(٥) آخر الورقة (١١٨) من ي .

(٢) لفظ آ : «فكذلك» .

(٣) لفظ ي : «هي» .

(٤) في آ : «ولا» .

احتجوا بأمرين :

الأول<sup>(١)</sup> :

أن قوله : « افعلوا أبدأ » ، قائم مقام قوله : « افعلوا في هذا الوقت » ، وفي ذلك ، وذاك<sup>(٢)</sup> « إلى أن يذكر الأوقات كلها ، ولو ذكر على هذا<sup>(٣)</sup> الوجه : لم يجز النسخ ؛ فكذا إذا ذكر<sup>(٤)</sup> بلفظ التأييد .

الثاني :

لو جاز نسخ ما ورد بلفظ التأييد : لم يكن لنا طريق إلى العلم بدوام التكليف .

• • •

[ و<sup>(٥)</sup> ] الجواب عن الأول :

أن ذلك يمنع من النسخ [ كله<sup>(٦)</sup> ] ؛ لأن المنسوخ لا بد من كونه لفظاً يفيد الدوام : إما بصريحه ، وإما<sup>(٧)</sup> بمعناه .

(١) لفظ آ : « أحدهما » .

(٢) لفظ ل ، ي ، آ : « وذلك » .

(٣) في ي ، آ ، ص : « ذلك » .

(٤) لفظ ص : « قال » .

(٥) لم ترد الواو في ص .

(٦) سقطت الزيادة من آ .

(٧) لفظ ص : « أو » .

لم إنَّهُ ينتقِضُ بأنَّه يجوزُ [ أن يقال : (١) ] « جاءني الناسُ إلاَّ زيدا » ، ولا يجوزُ « جاءني زيدٌ وعمروٌ وبكرٌ » ، وما جاءني زيدٌ » .

• • •

ثمَّ الفرقُ ما حقَّقنا [هـ (٢)] في مسألةٍ « أنَّ للعمومِ صيغةٌ (٣) » .

وعن الثاني :

أنَّ لفظَ « التأييدِ » يفيدُ ظنَّ الاستمرارِ (٤) ، لكنَّ القطعَ [ به (٥) ] لا يحصلُ إلاَّ من القرائنِ (٦) . واللهُ أعلمُ .

• • •

• • •

• • •

---

(١) لم ترد الزيادة في آ .

(٢) لم ترد الهاء في ل ، ي ، آ .

(٣) راجع : ص (٥١٣) من القسم الثاني من كتابنا هذا

(٤) لفظ آ : « الاستغراق » .

(٥) لم ترد الزيادة في ص .

(٦) لفظ ل : « القرآن » ، وهو تصحيف طريف .

e

## القسم الثاني

[ في <sup>(١)</sup> ]

الناسخ والمنسوخ



[ وفيه مسائل <sup>(٢)</sup> ]

المسألة الأولى . :

نسخُ السنّةِ بالسنّةِ ، يقعُ على أربعةِ أوجهٍ <sup>(٣)</sup> :

الأولُ <sup>(٤)</sup> :

نسخُ السنّةِ المقطوعةِ ، بالسنّةِ المقطوعةِ .

• • • •

[ و <sup>(٥)</sup> الثاني :

نسخُ خبرِ الواحدِ بخبرِ الواحدِ - كقولهِ - عليه الصلاة والسلام -

(١) لم ترد الزيادة في ل .

(٢) هذه الزيادة من آ .

(٣) كذا في ح ، وعبارة غيرها : «وجوه أربعة» .

(٤) كذا في ح ، ولفظ غيرها : «أحدها» .

(٥) لم ترد الواو في ح .

« كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا فَزُورُوهَا » (١) ،  
 وقال في شاربِ الحمرِ : « فَإِنْ شَرِبَهَا الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُ » ،  
 ثم حُمِلَ إِلَيْهِ مِنْ شَرِبَهَا الرَّابِعَةَ : فلم يقتله (٢) .

• • • •

(١) أخرج الحاكم في المستدرک ، عن أنس بن مالك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، إلا فزوروها ، فإنها ترق القلب ، وتدمع العين ، وتذكر الآخرة . ولا تقولوا هجرا » .

كما في الفتح الكبير : (٣٣٤/٢) . وانظر فيض القدير : (٥٦/٥) .  
 وأخرج ابن ماجه عن ابن مسعود ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروا القبور : فإنها تزهدي في الدنيا ، وتذكر الآخرة » . كما في الفتح الكبير : (٣٣٤/٢) ، وانظر : فيض القدير (٥٥/٥) ومن طريق أبي بريدة أورد صاحب «الاعتبار» ص (٩٩ - ١٠٠) نحو ما تقدم وقال : هذا حديث حسن صحيح أخرجه مسلم .

(٢) أخرج أحمد في المسند ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شرب الحمر فاجلدوه ، فان عاد فاجلدوه ، فان عاد فاجلدوه ، فان عاد فاجلدوه » .. قال عبد الله : « إيتوني برجل قد شرب الحمر في الرابعة ، فلكم عليّ أن أقتله » . كما في منتقى الاخبار (٧٣٠/٢) .

وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه، عن معاوية: أن نبي الله  
صلى الله عليه وسلم - قال: «إذا شربوا الخمر فاجلدوهم، ثم إذا شربوا  
فاجلدوهم، ثم إذا شربوا الرابعة فاقتلوهم». قال الترمذي: إنما كان هذا  
في أول الأمر ثم نسخ بعده. كما في المنتقى (٧٣٠/٢).

وعن جابر، عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «ان شرب الخمر  
فاجلدوه، فان عاد الرابعة فاقتلوه». ثم أتى النبي - صلى الله عليه وسلم -  
بعد ذلك - برجل قد شرب في الرابعة، فضربه ولم يقتله. (كما في المنتقى:  
٧٣١/٢).

وروى أبو داود عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب، «أن النبي - صلى الله  
عليه وآله وسلم - قال: «من شرب الخمر فاجلدوه، فان عاد فاجلدوه،  
فان عاد في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه». فأتى برجل قد شرب - فجلده، ثم أتى  
به فجلده، ثم أتى به فجلده، ثم أتى به فجلده ورفع القتل، وكانت  
رخصة». وذكره الترمذي بمعناه. كما في المنتقى (٧٣١/٢).

وروي أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه، عن أبي هريرة، قال: قال  
رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «ان سكر فاجلدوه، ثم ان سكر  
فاجلدوه، ثم ان سكر فاجلدوه، فان عاد الرابعة فاضربو عنقه». وزاد  
أحمد: «قال الزهري: فأتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بسكران  
في الرابعة، فحلى سبيله». كما في المنتقى (٧٣١/٢).



### والثالثُ :

نسخُ خبرِ الواحدِ بالخبرِ المقطوعِ<sup>(١)</sup> ؛ ولا شك فيه .

• • • •

### [ و<sup>(٢)</sup> ] الرابعُ :

نسخُ [ الخبر<sup>(٣)</sup> ] المتواتر<sup>(٤)</sup> ؛ وهو جائزٌ - في العقل - غيرُ واقعٍ -  
في السمع - عندَ الأكثرينَ : خلافاً لبعضِ أهلِ الظاهرِ .

• • • •

### لنا :

أنَّ الصحابةَ - رضي الله عنهم - كانت تتركُ خبرَ الواحدِ إذا رفع<sup>(٥)</sup>  
حكمَ الكتابِ<sup>(٦)</sup> ؛ قالَ عمرُ - رضي الله عنه - « لا ندعُ كتابَ  
ربِّنا ، وسنةَ نبيِّنا لقولِ<sup>(٧)</sup> امرأةٍ ، لا ندرِي : أصدقت أم كذبت »

• • • •

(١) في ل زيادة : « به » .

(٢) لم ترد الواو في آ .

(٣) لم ترد الزيادة في ح .

(٤) في ح زيادة : « أو الكتاب » .

(٥) لفظ آ : « وقع » ، وهو تصحيف .

(٦) في ص كتب تحتها : « المتواتر » لعلها من مقابلة مع نسخة أخرى .

(٧) لفظ ح : « يقول » ولفظ « كذبت » في قول سيدنا عمر - المراد به

« أخطأت » للاجماع على عدالة الصحابة .

وهذا الاستدلالُ ضعيفٌ ؛ لأننا نقولُ : هبْ أنْ [ هذا <sup>(١)</sup> ] الحديثُ  
 • دلَّ على أنَّهم ما قبلوا ذلكَ الخبرَ في نسخِ المتواترِ - فكيفَ يدلُّ  
 على اجماعِهِمْ على أنَّهم ما قبلوا خبراً من أخبارِ <sup>(٢)</sup> الآحادِ في نسخِ  
 المتواترِ ؟

• • • •

[ و <sup>(٣)</sup> ] احتجَّ أهلُ الظاهرِ ، بوجوهٍ :

الأولُ :

أنَّه جازَ تخصيصُ المتواترِ [ بالآحادِ <sup>(٤)</sup> ] : فجازَ نسخهُ [ به <sup>(٥)</sup> ] ؛  
 والجامعُ دفعُ الضررِ المظنونِ .

الثاني <sup>(٦)</sup> :

أنَّ خبرَ الواحدِ دليلٌ من أدلَّةِ الشرعِ ، فإذا صارَ معارضاً  
 لحكمِ <sup>(٧)</sup> المتواترِ : وجبَ تقديمُ المتأخِّرِ : قياساً على سائرِ الأدلَّةِ .

الثالثُ :

أنَّ نسخَ الكتابِ وقعَ بأخبارِ الآحادِ من وجوهٍ :

(١) لم ترد الزيادة في ح

(٥) آخر الورقة (٦٥) من ص .

(٢) لفظ ح : «الأخبار» .

(٣) لم ترد الواو في ص .

(٤) سقطت الزيادة من ل .

(٥) سقطت الزيادة من آ .

(٦) في آ ، ل ، ي : «والثاني» .

(٧) لفظ آ : «بحكم» .

أحدُها :

قوله تعالى : « قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ <sup>(١)</sup> » الآية - منسوخ <sup>(٢)</sup> بما روي بالآحاد :  
« أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن أكل كل ذي نابٍ من السباع <sup>(٣)</sup> » .

وثانيها <sup>(٤)</sup> :

قوله تعالى : « وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وراءَ ذَلِكَ <sup>(٥)</sup> » ،

(١) الآية (١٤٥) من سورة «الأنعام» ، وراجع : التفسير الكبير (١٦١/٤ - ١٦٥) ط الحيرية : وقد اعتبر هذه الآية مخصصة بآية «البقرة» ، وأحال على أقواله في تفسيرها ولم يعتبر في الآية شيئاً من النسخ ، وإنما هو التخصيص ومن قوله : فاعلم : أن الخطأ في المسائل المستنبطة من هذه الآية من وجهين : أحدهما : ما أخرجوه عن الآية ، وهو داخل فيها ، والثاني : ما أدخلوه فيها وهو خارج عنها . وذكر جملة المسائل المدرجة تحت ذلك : فراجع (٨١/٢ - ٩٠) من تفسيره .

(٢) كذا في آ ، وفي ل ، ي ، ص ، ح : «منسوخة» .

(٣) أخرج أصحاب الكتب السنة ، عن أبي ثعلبة : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « نهى عن أكل ذي ناب من السباع » . كما في الفتح الكبير (٢٧٢/٣) .

وأخرج أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي ، عن ابن عباس : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ، وعن أكل كل ذي مخلب من الطير » . كما في الفتح الكبير (٢٧٢/٣ - ٢٧٣) .  
(٤) في ص زيادة «أن» .

(٥) الآية (٢٤) من سورة «النساء» هذا . ولم يسلم المصنف - رحمه الله - =

منسوخٌ بما روي بالآحادِ : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :  
« لا تُنكحُ المرأةُ على عمتِها ولا على خالتِها » .

وثالثُها :

قوله تعالى : « كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ  
الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ  
بِالْمَعْرُوفِ <sup>(١)</sup> » ، منسوخٌ بما روي بالآحادِ من قوله -  
عليه الصلاة والسلامُ : « لا وصيةٌ لوارثٍ <sup>(٢)</sup> » .

= أن الآية منسوخة أو مخصصة بالحديث ، وذكر لدفع ذلك عدة أوجه  
اختار أولها ، وهو ما نقله عن الحسن وأبي بكر الأصم ، وخلاصته : أن  
الآية لم تبين سوى حل ما سوى الأصناف المذكورة فيها في وقت نزولها ،  
أما ثبوت الحل في سائر الأوقات فلفظ الآية ساكت عنه ، لم يتطرق إليه لا  
بنفي ولا اثبات ، وطريان حرمة البعض كالمرأة وعمتها بعد ذلك ليس  
نسخا ولا تخصيصا ، ثم قال : وهذا وجه حسن معقول مقرر ، فراجع :  
التفسير (١٩١/٣) ط الخيرية .

(١) الآية (١٨٠) من سورة «البقرة» ، وراجع : التفسير الكبير  
(١١٠/٢ - ١١١) ط الخيرية .

(٢) روى الامام الشافعي هذا الحديث في الرسالة ص (١٤٠) والأم  
(٢٧/٤) ثم قال : «وما وصفت من أن الوصية للوارث منسوخة بأي  
الموارث ، وأن لا وصية لوارث مما لا أعرف فيه عن أحد ممن لقيت  
خلافًا» .

ورواه ثانيا بنفس الاسناد (٣٦/٤) ثم قال : «ورأيت متظاهرا عند =

• • • • •

= عامة من لقيت من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال في خطبته عام الفتح: لا وصية لوارث. ولم أر في ذلك بين الناس اختلافاً. ورواه ثالثاً : بالاسناد عينه (٤٠/٤) فقال : «فوجدنا الدلالة على أن الوصية للوالدين ، والأقربين الوارثين منسوخة بأي المواريث من وجهين : أحدهما : أخبار ليست بمتصلة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من جهة الحجازيين ، منها : أن سفيان بن عيينة أخبرنا عن سليمان الأحول عن مجاهد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : لا وصية لوارث . وغيره يثبت بهذا الوجه . ووجدنا غيره قد يصل فيه حديثاً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - يمثل هذا المعنى . ثم لم نعلم أهل العلم في البلدان اختلفوا في أن الوصية للوالدين منسوخة بأي المواريث » . وانظر : هامش الرسالة ص (١٤٠). ورواه الترمذي في (١٦/٢) ط بولاق ضمن حديث خطبته - عليه الصلاة والسلام - في حجة الوداع . وقال : حديث حسن صحيح . ورواه أحمد في المسند (٢٦٧/٥) وأبو داود (٧٣/٣) وابن ماجه (٨٣/٢) والبيهقي (٢٦٤/٦) كلهم من طريق اسماعيل بن عياش . على ما في هامش الرسالة ص (١٤١) .

ورواه الترمذي أيضاً (١٦/٢) من طريق قتادة ، وقال : حديث حسن صحيح .

ورواه أيضاً ابن سعد في الطبقات (٢/٢ ق ١/١٣١ - ١٣٢) وأحمد في المسند بأحد عشر اسناداً (٤/١٨٦ - ١٨٧ ، و ٢٣٨ - ٢٣٩) والنسائي (١٢٨/٢) وابن ماجه (٨٢/٢ - ٨٣) والدارمي (٤١٩/٢) والبيهقي (٣٦٤/٦) كلهم من طريق قتادة .

## ورابعها :

أنَّ الجمعَ بينَ وضعِ الحملِ والمدَّةِ ، منسوخٌ بأحدِ الأجلينِ .  
وإذا ثبتَ نسخُ الكتابِ بخبرِ الواحدِ : وجبَ [ جوازُ <sup>(١)</sup> ] نسخِ  
[ الخبرِ <sup>(٢)</sup> ] المتواترِ . ؛ لأنَّه <sup>(٣)</sup> لا قائلَ بالفرقِ .

• • • •

وقال الحافظ في الفتح (٢٧٨/٥) بعد أن ذكر أحاديث آخر في الباب :  
«ولا يخلو اسناد كل منها عن مقال ، لكن مجموعها يقتضي أن للحديث  
أصلاً بل جنح الامام الشافعي في الأم الى أن هذا المتن متواتر... ثم قال :  
«وقد نازع الفخر في كون هذا الحديث متواتراً» . فانظر : التفسير الكبير  
(١/٦٤٠ - ٦٤١) ط بولاق .

وقد ذهب ابن حزم أيضا الى أن هذا المتن متواتر ، فقال في المحلى  
(٣١٦/٩) : لان الكواف نقلت أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال :  
« لا وصية لوارث » . على ما في هامش الرسالة ص (١٤٢) .  
وأخرج الدارقطني في السنن ، عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله -  
صلى الله عليه وسلم - قال : « لا وصية لوارث » كما في الفتح الكبير ٤  
(٣/٣٤٩) . وانظر فيض القدير : (٦/٤٤٠) .

(١) سقطت الزيادة من ح .

(٢) لم ترد الزيادة في ح .

(٥) آخر الورقة (٢٠١) من ل .

(٣) عبارة ح : «ضرورة أن» .

## الرابع<sup>(١)</sup> :

أنَّ أهل « قبا<sup>(٢)</sup> » قبلوا نسخَ القبلةِ بخبرِ الواحدِ ، ولم ينكر الرسول -  
عليه الصلاة والسلام - ذلك<sup>(٣)</sup> .

## الخامس<sup>٤</sup> :

أنه - عليه الصلاة والسلام - كان ينفذُ احادَ الولاةِ الى الأطرافِ  
وكانوا يبلغونَ الناسخَ والمنسوخَ .

• • • •

(١) في ل ، آ ، ي : «ولأنه» .

(٢) قبا ، بالضم اسم بئر عرفت بها ، وهي مساكن بني عمرو بن عوف  
من الأنصار ، وألفه واو ، ويمد ويقصر ، ويصرف ، وهي قرية على  
ميلين من المدينة ، وفي فضائل مسجدها أحاديث كثيرة ، وقيل : انه هو المراد  
بقوله تعالى : « لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ  
أَنْ تَقُومَ فِيهِ » راجع : معجم البلدان (٢٠/٧) .

(٣) الاحاديث في تحويل القبلة كثيرة منها ما رواه الامام الشافعي في  
الرسالة (١٢٣ - ١٢٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال : «بينما  
الناس بقاء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال : ان النبي قد أنزل عليه  
الليلة قرآن . وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى  
الشام فاستداروا الى الكعبة .

والحديث رواه البخاري في كتاب الصلاة وفي كتاب التفسير من طريق  
مالك (٤٢٤/١ ، ١٣١/٨) من فتح الباري . ورواه مسلم في كتاب الصلاة  
من طريق مالك أيضا (١٤٨/١) . ورواه الشافعي في الأم أيضا عن مالك  
(٨١/١ - ٨٢) . ورواه أحمد في المسند (رقم ٥٨٢٧ ، ١٠٥/٢) وفيه :  
«وقد أمر أن يتوجه الى الكعبة قال : فاستداروا . على ما في هامش الرسالة  
ص (١٢٣ - ١٢٤) .

[ و (١) ] الجوابُ عن الأولِ :

أنَّ الفرقَ بينَ النسخِ والتخصيصِ ، واقعٌ باجماعِ الصحابةِ - رضي الله عنهم - وللخصمِ - أنْ يمنعَ وجودَ هذا الاجماعِ ، كما سبق (٢) .

وعن الثاني :

أنَّ المتواترَ مقطوعٌ في منتهِ ، والآحادُ ليسَ (٣) كذلكَ ، فلمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ هذا التفاوتُ مانعاً من ترجيحِ [ خبرِ (٤) ] الواحدِ ؟ .  
وأما [ الآياتُ (٥) - ف ] قوله تعالى : « قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ \* مُحَرَّمًا (٦) » إِنَّمَا يتناولُ الموحى (٧) إليهِ الى تلكَ الغايةِ ، ولا يتناولُ ما بعدَ ذلكَ ، فلم يكنِ النهيُ الواردُ - بعده - نسخاً .

وعن الثانيةِ :

أنا إِنَّمَا خصَّصنا قوله تعالى : « وَأَجَلٌ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ

(١) لم ترد في ص .

(٢) يشير الى ما تقدم في ص (٤٩٨) من رد سيدنا عمر - رضي الله عنه - لحديث فاطمة بنت قيس ، واعتبار البغض له مستندا لاجماع الصحابة على عدم قبول خبر الآحاد في نسخ المتواتر .

(٣) لفظ ح : « ليست » .

(٤) ساقط من آ .

(٥) سقطت من ل .

(٥) آخر الورقة (١٨٢) من ح .

(٦) الآية (١٤٥) من سورة « الانعام » .

(٧) لفظ ي ، ح : « الوحي » .



ذَلِكَ<sup>(١)</sup> « بقوله - عليه الصلاة والسلام: « لا تُنكح المرأة على عمتها »  
 لتلقي الأمة هذا الحديث بالقبول [ وأيضاً - غير ممتنع أن يكون  
 الخبر مقارناً ، فقبله مخصصاً ، لا ناسخاً<sup>(٢)</sup> ] .

• • • •

وعن الثالثة<sup>(٣)</sup> :

[ أنه<sup>(٤)</sup> ] يجوز أن يصدر<sup>(٥)</sup> الاجماع عن خبر ، ثم لا يُنقل  
 ذلك الخبر أصلاً : استغناءً بالاجماع عنه<sup>(٦)</sup> وإذا جاز ذلك : فأولى<sup>(٧)</sup>  
 أن يجوز<sup>(٨)</sup> أن يصدر اجماعهم عن خبر ، ثم يضعف نقله ؛  
 [ استغناءً بالاجماع عنه .

وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يكون هذا الخبر مقطوعاً به - عندهم -

(١) الآية (٢٤) من سورة « النساء » .

(٢) ما بين المعقوفين لم أجده في غير من النسخ ، ورجحت  
 اثباته ، لأنه وإن كان قد ضعفه فقد ذكره في التفسير (٣/١٩١) . ط  
 الحيرية .

(٣) كذا في ح ، وفي ل ، آ ، ص : « وعن الثالث » ، وفي ي :  
 « وعلى الثالث » .

(٤) هذه الزيادة من ص .

(٥) لفظ آ : « ينعقد » .

(٦) لفظ ح : « منه » .

(٧) كذا في ل ، آ ، وفي ي ، ص ، ح : « فأولى » .

(٨) لفظ آ : « يكون » .

ثم يضعفُ نقله<sup>(١)</sup> [ لإجماعهم على العمل بموجبه .

• • • •

وهذا هو الجواب - أيضا - عن الرابعة<sup>(٢)</sup> .

• • • •

والجوابُ عن : الحجة الرابعة :

لعلَّ رسولَ الله - عليه الصلاة والسلام - أخبرهم بذلك قبل وقوع الواقعة ،  
فلهذا قبلوا خبر الواحد<sup>(٣)</sup> ، أو<sup>(٤)</sup> لعله انضمَّ إليه - من القرائن -

(١) ساقط من ل .

(٢) يريد بذلك الآية الرابعة مما ظن أهل الظاهر أنها منسوخة بخبر آحاد ،  
أقول : ولا وجه لاستدلال أهل الظاهر بالآية المشار إليها ، ولا داعي لتكلف  
جواب على مدعاهم فهنا آيتان هما : قوله تعالى : « وَالْمُطَلَّقَاتُ  
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » ، وقوله تعالى : « وَأُولَاتُ  
الاحمالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » فاعتبر البعض أن بين  
الآيتين تعارضاً من حيث الجملة فمن العلماء من قال يُجمع بينهما بحمل  
الأجل على غير الحوامل وهناك من ذهب إلى أنه يجب الأمران ، ولم يشر  
المصنف لا في عرضه لأدلتهم ، ولا في جوابه عنها إلى الحديث الذي ادعى  
كونه ناسخاً بتعيين أحد الأجلين . وان أرادوا قوله تعالى :  
« متاعاً إلى الحولِ غيرَ أُخْرَاجِ » فهو من باب تخصيص القرآن  
بقرآن .

(٣) في غير زيادة : « فيه » .

(٤) لفظ آ : « و » .

ما أفاد العلم ، نحو كون المسجد قريباً من الرسول - عليه الصلاة والسلام - وارتفاع الضجّة في ذلك .

• • •

[ و<sup>(١)</sup> ] الجواب عن : الحجّة الخامسة :

أنا سنيّين • ضعفها - في باب خبر الواحد - ان شاء الله تعالى .

• • •

• • •

• • •

المسألة الثانية :

قال الأكترون : يجوز نسخ الكتاب - ودليله : ما ذكرناه في الردّ على أبي مسلم الأصفهاني .

• • •

بقي - ها هنا - أمران :

أحدُهما :

أنّه يجوز نسخ السنّة بالقرآن . وهو أيضاً - واقع .  
[ و<sup>(٢)</sup> ] قال الشافعي - رضي الله عنه - : لا يجوز<sup>(٣)</sup> .

• • •

(١) لم ترد الواو في ص .

(٥) آخر الورقة (١٨٧) من آ .

(٢) لم ترد الواو في ل .

(٣) راجع : الرسالة ص (١٠٨) فقره (٣٢٤) ، وتأمل جيداً قول الامام - رضي الله عنه .

احتجّ المثبتون ، بأمور :

أحدُها (١) :

أنّ التوجّهَ الى بيت المقدس كان واجباً - في الابتداء - بالسنة ؛  
لأنّه ليس في القرآن ما يُتَوَهَّمُ [ كونه (٢) ] دليلاً [ عليه (٣) ] ،  
إلاّ قوله تعالى : « فَأَيْنَمَا تُولُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ (٤) »  
، وذلك لا يدلُّ عليه : لأنها تقتضي (٥) التخييرَ بين الجهاتِ .

ولقائل أن يقول : لِمَ لا يجوزُ أن يُقالَ : التوجّهُ إلى بيتِ  
المقدسِ وقعَ في الأصلِ بالكتابِ ، إلاّ أنّه نُسخَ (٦) تلاوتهُ ،  
كما نُسخَ حكمُهُ - فإنّه (٧) لا دليلَ يمنعُ من [ هذا (٨) ] التجويزِ ؟ .

سلمنا أنّ التوجّهَ الى بيت المقدسِ وقعَ بالسنةِ ، فلمَ لا يجوزُ  
أنّ يُقالَ : وقعَ (٩) نسخُهُ - أيضاً - بالسنةِ ؟ وليسَ من حيثُ  
ثبتَ التوجّهُ الى الكعبةِ بالكتابِ [ ما يُوجبُ أن يكونَ التحويلُ عن  
بيت المقدسِ بالكتابِ (١٠) ] ؛ لأنّ الظاهرَ أنّه حوّلَ عن بيت المقدسِ ،

(١) في ل زيادة : « هو » .

(٢) هذه الزيادة من ص .

(٣) لم ترد في ي .

(٤) الآية (١١٥) من سورة « البقرة » .

(٥) عبارة ي : « لأنه يقتضي » .

(٦) لفظ ح : « نسخ » .

(٧) في ل ، ي ، آ : « وانه » .

(٨) سقطت من ل .

(٩) كذا في ح ، وفي غيرها : « حصل » .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من ل ، وقوله : « يوجب » في غير ح

« يجب » ، ولفظ « عن » أبدل في غير ح ب « الى » .

ثم أمرَ بالتوجهِ الى الكعبةِ ، ولهذا كانَ يَقلُّبُ وجهَهُ في السماءِ ، لا لوجهِ سوى أَنَّهُ قد حُوِّلَ عن الجهةِ الَّتِي كانَ يتوجهُ اليها ، وَيَسْتَنْظِرُ ما يُؤَمِّرُ بِهِ من بعدُ ، فأمرَ بالتوجهِ الى الكعبةِ ؛ ؛ فإنَّ لم يكنْ ذلكَ هو الظاهرُ : فهو مُجَوِّزٌ <sup>(١)</sup> وهذا كافٍ في المنعِ من الاستدلالِ .

وثانيها :

قولهُ تعالى : « فَأَلَانَ بَاشِرُوهُنَّ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ <sup>(٢)</sup> » [وهو <sup>(٣)</sup>] نسخ [ <sup>(٤)</sup> ] تحريمِ . المباشرةِ ، وليس التحريمُ في القرآنِ .

وثالثها :

نسخُ صومِ [ يوم <sup>(٥)</sup> ] عاشوراءَ بصومِ رمضانَ ، وكانَ صومُ عاشوراءَ ثابتاً بالسنةِ .

ورابعها :

صلاةُ الخوفِ وردت <sup>(٦)</sup> في القرآنِ ناسخةً <sup>(٧)</sup> لِمَا بُتَ بالسنةِ <sup>(٨)</sup>

- 
- (١) اسم مفعول من «جوز» ، وصحف في آ الى : «تجوز» .
  - (٢) الآية (١٨٧) من سورة «البقرة» .
  - (٣) هذه الزيادة من ص .
  - (٤) لم ترد اللام في ل ، ح .
  - (٥) آخر الورقة (١١٩) من ي .
  - (٥) لم ترد الزيادة في ص .
  - (٦) في غير ح : «ورد» .
  - (٧) في غير ح : «ناسخا» .
  - (٨) في آ : «من السنة» .

من جواز تأخيرها إلى انجلاء القتال ، حتى قال - عليه الصلاة والسلام -  
 يوم الخندق : « حَشَى اللهُ قُبُورَهُمْ نَاراً <sup>(١)</sup> » لِحَبْسِهِمْ عَنِ  
 الصَّلَاةِ .

• • • •

(١) في تأخير رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - صلاته يوم  
 الخندق أحاديث كثيرة - منها : حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه  
 الإمام الشافعي في الرسالة (١٨٠ - ١٨١) بلفظ - قال : « حبسنا يوم  
 الخندق عن الصلاة ، حتى كان بعد المغرب بهوي من الليل ، حتى  
 كفينا ، وذلك قول الله ( وَكَفَى اللهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ، وَكَانَ  
 اللهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ) ، فدعا رسول الله بلالا فأمره فأقام الظهر  
 فصلاتها ، فأحسن صلاتها ، كما كان يصلها في وقتها ، ثم أقام العصر  
 فصلها هكذا ، ثم أقام المغرب فصلها كذلك ، ثم أقام العشاء فصلها  
 كذلك أيضا ، قال : وذلك قبل أن ينزل في صلاة الخوف  
 ( فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ) ورواه أيضا في الأم (٧٥/١) .  
 ورواه أيضا الطيالسي وأحمد والنسائي على ما في هامش الرسالة .  
 وأخرج الهمداني في الاعتبار (٨٨ - ٨٩) عن عبد الله - قال شغل المشركون  
 رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن صلاة العصر حتى اصفرت  
 الشمس ، أو احمرت فقال : « شغلونا عن الصلاة الوسطى ، ملأ الله قبورهم  
 وأجوافهم نارا ، أو قال : حشى الله قبورهم وأجوافهم نارا » .  
 قال : وهذا حديث صحيح أخرجه مسلم ، قلت : وهو فيه في (١٢٧/٥ -  
 ١٢٨) ط . المصرية وأخرجه البخاري في الجهاد وفي المغازي وفي الدعوات  
 والتفسير فانظر بهامش الفتح (٣١٢/٧) والترمذي (١٧٢/٨) برقم (٢٩٨٧) =

وخامسها :

قوله تعالى : « فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ <sup>(١)</sup> »  
، نسخ لما قرره <sup>(٢)</sup> رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من العهده  
والصلح <sup>(٣)</sup> »

• • • •

واعلم : أن السوالين المذكورين واردان <sup>(٤)</sup> في الكل .  
ومن الجهال من قدح - في هذين السوالين - وقال : لا حاجة  
[ بنا <sup>(٥)</sup> ] الى تقدير سنة خافية مندرسة ، ولا ضرورة - فلم  
نقدرهما <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> ؟

= وسنن أبي داود (٢٨٧/١) برقم (٤٠٩) ، وابن ماجه (٢٢٤/١) برقم  
(٦٨٤) ، والنسائي (٢٣٦/١) ط دار الفكر ومسنده الامام أحمد (٧٩/١) ،  
٨١ ، ١١٣) ومواضع أخرى .

(١) الآية (١٠) من سورة «المتحنة» .

(٢) في ل ، آحرفت الى : «بما» .

(٣) يريد صلح الحديبية .

(٤) في آ : «وردا» ، وهو تصحيف .

(٥) آخر الورقة (٢٠٢) من ل .

(٥) هذه الزيادة من آ .

(٦) عبارة آ : «ولا تقرهما» ، وهو تحريف .

(٧) لعل المصنف - رحمه الله - يعني نحو النقشواني صاحب التلخيص ،

والتبريزي - صاحب التنقيح - فانظر أقوالهما عن هذين السوالين في النفائس

(٢/٢٧٨-آ) وانظر ما قاله الأصفهاني في الكاشف (٣/١٠٣-ب-

١٠٤-آ) .

وهذا جهلٌ عظيمٌ ؛ لأنَّ المستدلَّ لا بدُّ له من تصحيحِ مقدّماتهِ  
بالدلالةِ ، فإذا عجزَ عنها : لم يتمَّ دليلُهُ .

• • • •

[و<sup>(١)</sup>] احتج الشافعيُّ - رضي اللهُ عنه - بقولهِ تعالى : « لِيُبَيِّنَ

لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ »<sup>(٢)</sup> ؛ وهذا يدلُّ على أنَّ كلامه بيانٌ  
للقرآنِ ، والناسخُ بيانٌ للمنسوخِ ، فلو<sup>(٣)</sup> كانَ القرآنُ ناسخاً للسنةِ : لكانَ  
القرآنُ بياناً للسنةِ ، فيلزمُ<sup>(٤)</sup> كونُ كلِّ واحدٍ منهما<sup>(٥)</sup> بياناً للآخرِ .

• • •

[و<sup>(٦)</sup>] الجوابُ :

ليسَ في قولهِ تعالى « لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ »<sup>(٧)</sup>  
دليلٌ على أنَّه لا يتكلَّمُ إلاَّ بالبيانِ ، كما<sup>(٧)</sup> [أنتك<sup>(٨)</sup>] إذا قلتَ : « إذا  
دخلتُ الدارَ لا أسلمُ »<sup>(٩)</sup> على زيدٍ ، ليسَ فيه أنتك لا تفعلُ فعلاً آخرَ .

(١) لم ترد الواو في ص .

(٢) الآية (٤٤) من سورة «النحل» .

(٣) كذا في ص ، وفي غيرها : «ولو» .

(٤) في ل ، ح زيادة : «منه» .

(٥) في ح ، ص : «من القرآن والسنة» ، وما أثبتناه أنسب .

(٦) لم ترد الواو في ص .

(٧) لفظ ح : «لما» .

(٨) لم ترد الزيادة في ي .

(٩) لفظ ي : «تسلم» .



[ سلّمنا أنّ السنّة كلّها بيانٌ ، لكنّ البيانَ - هو الابلاغُ ، وحملهُ على هذا أولَى ؛ لأنّه عامٌ في كلّ القرآنِ . أمّا <sup>(١)</sup> ] حملُهُ على بيانِ المرادِ - فهو تخصيصٌ ببعضِ ما أنزلَ ، وهو : ما كانَ مجملاً ، أو عامّاً <sup>(٢)</sup> مخصوصاً . وحملُ اللَّفظِ على ما يطابقُ الظاهرَ ، أولَى من . حملِهِ على ما يوجبُ تركَ الظاهرِ <sup>(٣)</sup> . واللهُ أعلم .

• • • •

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من آ .

(٢) في غير ح : «عموما» .

(٥) آخر الورقة (١٨٣) من ح .

(٣) كثر الكلام حول مذهب الامام الشافعيّ - رضي الله عنه - في هذه المسألة ، ونحن ننقل لك بعض أقوالهم مع نص قوله - رضي الله عنه - مع بيانِ ما يُفهمُ منه ليتبين لك - : أنهم صعبوا أمراً سهلاً ، وبالغوا في غير عظيم .

قال ابن السبكي في الابهاج (١٥٩/٢ - ١٦٠) وقد استنكر جماعة من العلماء ذلك منه - رضي الله عنه - حتى قال الكيّسَاهَرَّاسِيّ : «هفوات الكبار على أقدارهم ومن عد خطوهُ : عظم قدره» . وقد كان عبد الجبار بن أحمد كثيراً ما ينصر مذهب الشافعي في الأصول والفروع ، فلما وصل الى هذا الموضوع قال : «هذا الرجل كبير ، لكن الحق أكبر منه» . قال : والمغالون في حب الشافعي لما رأوا هذا القول لا يليق بعلو قدره ، كيف وهو الذي مهد هذا الفن ورتبه ، وأول من أخرجه قالوا : لا بد أن يكون لهذا القول من هذا العظيم محمل ، فتعمّقوا في محامل ذكرها ، وأورد =

.....

= الكيا بعضها . ثم قال : واعلم أنهم صعبوا أمرا سهلا ، وبالغوا في غير عظيم ، وهذا ان صح عن الشافعي فهو غير منكر ، وان جبن جماعة من الأصحاب عن نصره هذا المذهب فذلك لا يوجب ضعفه . ولقد صنف شيخ الدنيا أبو الطيب سهل . . بن أبي سهل الصعلوكي كتابا في نصره هذا القول ، وكذلك الأستاذان الكبيران أبو اسحاق الاسفراييني ، وتلميذه أبو منصور البغدادي ، وهما : من أئمة الأصول والفقهاء ، وكانا من الناصرين لهذا الرأي .

وقبل بيان المراد بقول الامام الشافعي - رضي الله عنه - لا بد من نقل قوله . فقد ورد في الرسالة ص ( ١٠٨ - ١١٣ ) قوله : « . . . وهكذا سنة رسول الله : لا ينسخها الا سنة لرسول الله . ولو أحدث الله لرسوله في أمر سن فيه غير ما سن رسول الله - : لَسَنَ فيما أحدث الله اليه ، حتى يبين للناس : أن له سنة ناسخة للتي قبلها مما يخالفها . وهذا مذكور في سنته صلى الله عليه وسلم » .

ثم قال : « فان قال : أفيحتمل أن تكون له سنة ماثورة قد نسخت ، ولا تؤثر السنة التي نسختها » ؟ : وأجاب عن هذا السؤال بقوله : « فلا يحتمل هذا ، وكيف يحتمل أن يؤثر ما وضع فرضه ، ويترك ما يلزم فرضه ؟ ولو جاز هذا : خرجت عامة السنن من أيدي الناس : بأن يقولوا : لعلها منسوخة » . ثم قال بعد ذلك : : « فان قال قائل : هل تنسخ السنة بالقرآن ؟ . قيل : لو نسخت السنة بالقرآن : كانت للذي فيه سنة تبين أن سنته الأولى منسوخة بسنته الآخرة ، حتى تقوم الحجة على الناس : بأن الشيء ينسخ بمثله » .

ثم قال - رضي الله عنه - : « ولو جاز أن يقال : قد سن رسول الله =

• • • • •

= ، ثم نسخ سنته بالقرآن ، ولا يؤثر عن رسول الله السنة الناسخة - :  
 جاز أن يقال فيما حرم رسول الله من البيوع كلها : قد يحتمل أن يكون  
 حرمها قبل أن ينزل عليه ( أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ) ، وفيمن  
 رجم من الزناة : قد يحتمل أن يكون الرجم منسوخاً : لقول الله :  
 « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ .. الخ .  
 ومما نقلناه من كلام الامام يتبين لنا ما يلي :

- (١) ان الامام قرر بوضوح : «أن الشيء لا ينسخ الا بمثله» .
  - (٢) ان الامام فيما قاله ، لم يكن يتحدث عن النسخ والمنسوخ - من حيث الواقع ، ونفس الأمر - وإنما كان حديثه عن الحكم بالنسخ .
  - (٣) لم يكن كلام الامام عن جواز نسخ السنة بالقرآن ، أو العكس حديثاً عن الجواز أو عدمه من حيث العقل ، أو السمع .
- فان حديثه لا يمكن حمله الا على أنه بيان لكيفية الحكم بنسخ السنة .  
 وعلى هذا فيمكن القول : بأن معظم الذين تحدثوا عن رأي الامام في هذه المسألة ، تحدثوا عنه وفي أذهانهم أقوال العلماء الآخرين ونزاعاتهم في المسألة ، ولذلك فهموا من قول الامام أنه قول مقابل للأقوال المنقولة عن الأئمة الآخرين ، مع أننا نرى أن قوله إنما هو في أمر آخر ، غير أمر «الجواز والامتناع والوقوع» التي عليها مدار أقوال الآخرين . وإنما هو في حكم المجتهد بالنسخ : متى يحكم به ؟ .  
 فالامام لا يرى للمجتهد الحق بأن يحكم بأن هذه السنة منسوخة بالقرآن ولا العكس ، وإنما يحكم بنسخ السنة اذا وجد سنة مماثلة تصلح ناسخة لها ، وأنداك تكون الآية مقوية للحكم بنسخ تلك السنة . وكذلك الحال بالنسبة

• • • • •  
= للقرآن: فان المجتهد لا يحق له أن يحكم بأن الآية منسوخة الا اذا وجد آية  
تصلح ناسخة لها ، وتكون السنة الواردة في الموضوع مبينة لكون الآية  
الناسخة ناسخة ، والمنسوخة منسوخة والامام حين قرر ذلك كان يهدف  
الى حماية أحكام كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - من  
أي تغيير من قبل من تحدته بذلك نفسه تحت ستار النسخ .

وقد ذكر الماوردي في أدب القاضي (٣٤٨/١) ثلاثة أوجه تصلح لايضاح

قول الامام - رضي الله عنه - وهي :

(١) أنه لا توجد سنة الا ولها في كتاب الله - تعالى - أصل كانت السنة

فيه بيانا لمجمله ، فاذا ورد الكتاب بنسخها : كان نسخا لما في الكتاب من  
أصلها ، فصار ذلك نسخ الكتاب بالكتاب .

(٢) أن الله تعالى يوحى الى رسوله بما يخفيه عن أمته ، فاذا أراد نسخ

ما سنّه الرسول - صلى الله عليه وسلم - أعلمه به حتى يظهر نسخه ، ثم  
يردُ الكتاب بنسخه تأكيدا لنسخ رسوله : فصار ذلك نسخ السنة بالسنة .

(٣) ان نسخ السنة بالكتاب يكون أمرا من الله - تعالى - لرسوله بالنسخ ،

فيكون الله - تعالى - هو الأمر به ، والرسول هو الناسخ له ، فصار ذلك  
نسخ السنة بالكتاب والسنة . ا هـ .

ولقد اقترب ابن السبكي كثيرا الى فهم مراد الامام - رضي الله عنه -

حيث قال في جمع الجوامع (٧٨/٢ - ٧٩) : « وحيث وقع (نسخ القرآن )

بالسنة فمعها قرآن (عاضد لها يبين توافق الكتاب والسنة) أو (نسخ السنة)

بالقرآن فمعها سنة عاضدة (له) تبين توافق الكتاب والسنة . ا هـ . وما بين

الأقواس للشارح الجلال . وراجع قول الجلال أيضا في ص (٨٠) .

ومما يعضد نحو قول ابن السبكي ما قاله الامام - رضي الله عنه - بعد =

.....

=الكلام عن صلاة الخوف ، حيث قال : «وفي هذا دلالة على ما وصفت قبل هذا ، في هذا الكتاب ( يعني الرسالة ) : من أن رسول الله اذا سن سنة ، فأحدث الله اليه في تلك السنة نسخها أو مخرجا الى سعة منها : سن رسول الله سنة تقوم الحجة على الناس بها ، حتى يكونوا انما صاروا من سنته الى سنته التي بعدها .

فنسخ الله تأخير الصلاة عن وقتها في الخوف الى أن يصلوها- كما أنزل الله وسن رسوله - : في وقتها ، ونسخ رسول الله سنته في تأخيرها بفرض الله في كتابه ثم بسته ، صلاها رسول الله في وقتها ، كما وصفت . فانظر الرسالة ص ( ١٨٣ - ١٨٤ ) .

وقد تطرق باحث محدث هو : السيد حسن أحمد علي مرعي الى هذه المسألة في رسالته - «نظرية النسخ في الشريعة الاسلامية» .

فاختار لتأويل ما قاله الامام الشافعي قول ابن السبكي ، وذلك في ص ( ٢٦٨ ) من رسالته ، ولكنه عاد في ص ( ٢٧٥ ) فقرر : أن الراجع للحكم هو الذي يجب أن يسمى ناسخا ، وهو الذي حصل به النسخ ، وذلك هو القرآن . وبذا وقع في نوع من التناقض بين ما اختاره محملا لكلام الامام ، وبين تفسيره له .

ولما تطرق الى «نسخ تأخير الصلاة عن وقتها بشرع صلاة الخوف» وهي من أهم الوقائع التي تمسك بها القائلون بنسخ السنة بالقرآن جوازا ووقوعا . ذكر قول الامام - الذي نقلناه - وتمسك بقوله - رضي الله عنه - : «... ونسخ رسول الله سنته في تأخيرها بفرض الله في كتابه ثم بسته، =

## المسألة الثالثة :

نسخُ الكتابِ بالسنةِ المتواترةِ - جائزٌ [ (١) ] واقعٌ .  
وقال الشافعيُّ - رضي اللهُ عنه - : لم يقع (٢) .

• • • •

= صلاها رسول الله في وقتها ، كما وصفت .

فتعلق الباحث المذكور باستعمال الامام لكلمة «ثم» - وهي للترتيب والتراخي - على أن الناسخ إنما هو القرآن . فانظر ص (٢٧٨ - ٢٧٩) من رسالته .

ولو كان الأمر كما ذهب اليه الباحث الكريم : لما استحق كل ما أثير حوله من جدل . وقول الامام : «... حتى يكونوا انما صاروا من سنته الى سنته» صريح في منع هذا الذي ذهب اليه الباحث .

ولانرى في قوله - رضي الله عنه - في واقعة «صلاة الخوف» الا ما ذهبنا اليه : من أن الحكم بنسخ سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهي تأخير الصلوات الى ما بعد الفراغ من المعركة ، كما فعل يوم الأحزاب ، - : تمسكا بالمواقيت واستقبال القبلة - لم يتم بمجرد نزول آيات «صلاة الخوف» بل بعد بيان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لهذه الآيات حين صلى صلاة الخوف لأول مرة (يوم ذات الرقاع) وبذلك تعاضد ما قاله الله تعالى في كتابه ، مع ما بينه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بسنته على نسخ السنة السابقة . والله أعلم . وراجع : الرسالة ص (١٨٠ - ١٨٦) .

(١) لم ترد الواو في غير ص .

(٢) راجع : الرسالة ص (١٠٦ - ١٠٨) حيث قال - رضي الله عنه - :

«... وأبان الله لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب، وأن السنة =

(١) احتجُّ المبتونٌ - بصور :

أحداها (٢) :

أنَّه كانَ الواجبُ على الزانيةِ الحبسَ في البيوتِ ؛ لقولهِ تعالى :  
فَامْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ (٣) ،  
ثم إنَّ الله - تعالى - نسخَ ذلكَ بآيةِ الجلدِ ، ثم إنَّه - صلى اللهُ عليه  
وسلَّم - نسخَ الجلدَ بالرجمِ .

• • • •

فإنَّ قلتَ : بل نسخَ ذلكَ بما كانَ قرآنًا (٤) - وهو قولهُ :  
« الشيخُ والشيخةُ إذ زنياً فارجموهما ألبتةً (٥) » .

قلتُ : إنَّ ذلكَ لم يكنْ قرآنًا ، [ و (٦) ] يدلُّ عليه : أنَّ عمرَ -

= لا ناسخة للكتاب ، وإنما هي تبع للكتاب بمثل ما نزل نصاً ، ومفسرة معني  
ما أنزل الله منه جملاً ، ثم ذكر بعد ذلك أدلته .

(١) في ي ، آ ، ح زيادة : « و » .

(٢) كذا في ي ، وفي النسخ الأخرى : « أحداها » .

(٣) الآية (١٥) من سورة « النساء » ، واختلف القائلون بأن هذه الآية  
منسوخة على قولين : الأول أنها نسخت بحديث عبادة بن الصامت - انظره  
في الرسالة ص (٢٤٧) - والقول الثاني أنها نسخت بآية الجلد . انظر  
تفسير الامام المصنف (٣/١٦٧) ط الحيرية .

(٤) عبارة ح : « هو قرآن » .

(٥) انظر ص (٤٨٣) من القسم الثاني من هذا الكتاب .

(٦) هذه الزيادة من آ .

رضي الله عنه - [ قال<sup>(١)</sup> ] : « لولا [ أن<sup>(٢)</sup> ] يقول الناس : إنَّ  
عمر<sup>(٣)</sup> زاد في كتاب الله شيئاً - لألحقت ذلك بالمصحف » ، ولو كان  
ذلك قرآناً - في الحال ، أو كان<sup>(٤)</sup> ثم نُسِخَ - : لما قال ذلك .

\* \* \* \*

ولقائل أن يقول : لَمَّا نسخَ اللهُ - تعالى - تلاوته ، وحكمَ باخراجه  
من المصحف : كفى ذلك في صحة قول عمر - رضي الله عنه -  
ولم يلزم منه . القطعُ بأنه لم يكن البتة قرآناً .

\* \* \* \*

وثانيها :

نسخُ الوصية للأقربين ، بقوله - عليه السلام - : « لا وصية  
لوارثٍ » ؛ لأنَّ آية الموارث<sup>(٥)</sup> لا تمنع الوصية : إذ الجمعُ ممكنٌ .  
وهذا ضعيفٌ ؛ لأنَّ كونَ الميراثِ حقاً للوارث يمنعُه من صرفه  
إلى الوصية - فثبت : أنَّ آية الميراث مانعة<sup>(٦)</sup> من الوصية ؛ ولأنَّ<sup>(٧)</sup>

(١) سقطت من ي .

(٢) سقطت من آ .

(٣) في آ زيادة : « قد » .

(٤) في ل ، ي ، آ ، ح زيادة : « ذلك » ، وحذفها أنسب .

(٥) آخر الورقة (١٧٩) من آ .

(٥) كذا في ح ، ولفظ غيرها : « الميراث » .

(٦) لفظ ص : « مانعا » ، وهو تصحيف .

(٧) كذا في ح ، ولفظ غيرها : « وعلى » .



قوله - صلى الله عليه وسلم - « لا وصية لوارث » خبر واحد ،  
 إذ<sup>(١)</sup> لو قلنا : إنه [ كان <sup>(٢)</sup> ] متواتراً ، لوجب أن يكون - الآن -  
 متواتراً ؛ لأنه خبر في واقعة مهمة تتوفر<sup>(٣)</sup> الدواعي على نقله<sup>(٤)</sup> ،  
 وما كان كذلك : وجب بقاؤه متواتراً ، وحيث لم يبق - الآن -  
 متواتراً : علمنا أنه ما كان متواتراً في الأصل ، فالقول بأن الآية  
 صارت منسوخة [ به <sup>(٥)</sup> ] ، يقتضي نسخ القرآن بخبر الواحد ، وإنه  
 غير جائز بالاجماع .

\*\*\*

[ و <sup>(٦)</sup> ] احتج الشافعي - رضي الله عنه - بأمر :  
الأول <sup>(٧)</sup> :

قوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت  
 بخير منها أو مثلها <sup>(٨)</sup> » .

(١) في غير ص ، ح : « ولو » .

(٢) سقطت من ص .

(٣) لفظ ح : « يتوفر » .

(٤) في ل ، آ ، ي : « نقلها » .

(٥) سقطت من ص .

(٦) لم ترد في ل ، ص .

(٧) لفظ آ ، ح : « أحدها » .

(٨) الآية (١٠٦) من سورة « البقرة » .

والاستدلال<sup>(١)</sup> من وجوه أربعة :

أحدها :

أنه تعالى أخبر : أن ما ينسخه - من الآيات - يأت<sup>(٢)</sup> بخير منه ؛ وذلك يفيد : أنه - تعالى - يأتي بما هو من جنسه - كما إذا قال للانسان<sup>(٣)</sup> : ما أخذ<sup>(٤)</sup> منك من ثوب<sup>(٥)</sup> آتاك<sup>(٦)</sup> بخير منه : أنه يأتيه بثوب من جنسه خير منه .

وإذا ثبت أنه لا بد<sup>(٧)</sup> [ وأن يكون<sup>(٧)</sup> ] من جنسه : فجنس القرآن قرآن .

وثانيها :

[ أن<sup>(٨)</sup> ] قوله تعالى : « نأت بخير منها » ، يفيد أنه هو المفرد<sup>(٩)</sup> بالانتيان بذلك الخير ، وذلك هو القرآن - الذي هو كلام الله - تعالى - دون السنة التي يأتي بها الرسول عليه السلام .

(١) في غير ص زيادة «به» .

(٢) في ل ، آ ، ي : «يأتي» .

(٣) في غير آ : «لانسان» .

(٤) لفظ آ : «أخذه» .

(٥) لفظ ص : «ثوبك» .

(٦) كذا في ح ، وفي غيرها : «آتاك» ، وهو تصحيف .

(٧) ساقط من آ .

(٨) لم ترد الزيادة في ي .

(٩) لفظ غير ح : «المفرد» ، وكلاهما صحيح .

مكتبة  
جامعہ اہل بیت الاسلام  
کراچی پاکستان  
www.marfat.com

### وثالثها :

أنَّ قولَهُ تَعَالَى : « نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا » يُفِيدُ : أَنَّ الْمَأْتِيَّ بِهِ خَيْرٌ مِنَ الْآيَةِ ، وَالسَّنَّةُ لَا تَكُونُ خَيْرًا مِنَ الْقُرْآنِ .

### ورابعها :

أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ : « أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »<sup>(١)</sup> ، دَلَّ عَلَى أَنَّ الَّذِي « يَأْتِي بِخَيْرٍ مِنْهَا » - هُوَ : الْمُخْتَصُّ بِالْقُدْرَةِ عَلَى انزَالِهِ ، وَهَذَا هُوَ الْقُرْآنُ دُونَ غَيْرِهِ .

• • • •

### الثاني :

قَوْلُهُ تَعَالَى : « لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ »<sup>(٢)</sup> ، فَوَصَفَهُ بِأَنَّهُ مُبَيِّنٌ [ لِلْقُرْآنِ ]<sup>(٤)</sup> ، وَنَسَخَ الْعِبَادَةَ رَفْعُهَا ، وَرَفَعَهَا ضِدُّ بَيَانِهَا .

### الثالث :

قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ »<sup>(٤)</sup> ، أَخْبَرَ

(١) الآية (١٠٦) من سورة «البقرة» .

(٢) الآية (٤٤) من سورة «النحل» .

(٥) آخر الورقة (٢٠٣) من ل .

(٣) سقطت من ل .

(٤) الآية (١٠١) من سورة «النحل» .

تعالى (١) بأنه [ هو الذي (٢) ] يبدل الآية بالآية .

الرابع :

أنه تعالى حكى عن المشركين : أنهم قالوا - عند تبديل الآية بالآية - « إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ » (٣) ، ثم إنه (٤) تعالى أزال هذا الابهام بقوله : « قُلْ نَزَّلَهُ [ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ » ، وهذا يقتضي أن ما لم ينزله (٥) [ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّهِ (٦) ] ، لا يكون مزبلاً للابهام .

الخامس :

قوله تعالى : « قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلْتَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ » (٧) وهذا يدل على أن القرآن لا تسخه (٨) السنة .

(١) كذا في آ ، وفي غيرها : « أنه تعالى » .

(٢) سقطت من ي .

(٣) الآية (١٠١) من سورة «النحل» .

(٤) في ص : « ان الله » .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من آ ، والآية بينهما : (١٠٢) من سورة

«النحل» ولفظة «أن» أبدلت في ل ، ي ، آ ، ب : «أنه» وكلمة «لم»

أبدلت في غير ص ب : «لا» .

(٦) لفظ ل ، ي ، آ : «ربك» .

(٧) الآية (١٥) من سورة «يونس» .

(٨) عبارة آ : «لا ينسخه غير القرآن» .

## السادس :

أنَّ ذلكَ يُوجِبُ التَّهْمَةَ والنَّفْرَةَ .

• • • •

## والجوابُ عن الوجوهِ :

التي تمسكوا<sup>(١)</sup> بها في<sup>(٢)</sup> الآيةِ الأولى - بوجهٍ عامٍّ ، ثمَّ بما يخصُّ كلَّ واحدٍ من تلكَ الوجوهِ :

أما العامُّ<sup>(٣)</sup> - فهو : أنَّ قولَهُ تعالى « نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا »<sup>(٤)</sup> ليسَ فيه أنَّ ذلكَ الخيرَ يجبُ أنْ يكونَ ناسخاً ، بل لا يمتنعُ أنْ يكونَ ذلكَ الخيرُ شيئاً مغايراً [ للناسخِ ]<sup>(٥)</sup> بحصل<sup>(٦)</sup> بعدَ حصولِ النسخِ . والذي يدلُّ على تحقيقِ<sup>(٧)</sup> هذا الاحتمالِ : أنَّ هذهَ الآيةَ صريحةٌ في أنَّ الاتيانَ بذلكَ الخيرِ مرتبٌ على نسخِ الآيةِ الأولى ، فلو [ كان<sup>(٨)</sup> ] نسخُ تلكَ الآيةِ مرتباً على الاتيانِ بذلكَ<sup>(٩)</sup> الخيرِ : لزمَ ترتبُ كلِّ

- (١) كذا في ح ، وعبارة غيرها : « ذكروها في التمسك » ، ويعني بذلك الامام رضي الله عنه - ومن وافقه .
- (٢) كذا في ص ، ح ، وفي غيرهما : « بالآية » .
- (٣) لفظ آ : « العوام » وهو تصحيف .
- (٤) الآية (١٠٦) من سورة « البقرة » .
- (٥) سقطت الزيادة من ل .
- (٦) لفظ آ : « فحصل » .
- (٧) لفظ ل ، ح : « تحقيق » .
- (٨) سقطت من ي .
- (٩) كذا في ح ، وفي غيرها : « بهذا » .

واحدٍ - - منها - على الآخر ، وهو دورٌ .

\*\*\*

وأما الوجوهُ الخاصةُ :

فالجوابُ عن الأوَّلِ :

لا نسلّم أن ذلك الخير لا بد وأن يكون من جنس الآية المنسوخة ،  
فليس<sup>(١)</sup> تعلقهم بالمثال الذي ذكروه<sup>(٢)</sup> أولى من مثال آخر . -  
وهو : أن يقول القائل : « من يلقني بحمدٍ وثناءٍ جميلٍ ألقه بخيرٍ  
منه<sup>(٣)</sup> » - [ في أنه<sup>(٤)</sup> ] لا يقتضي أن الذي يلقاه<sup>(٥)</sup> [ به<sup>(٥)</sup> ] من  
جنس الحمد والثناء ، أو من قبيل المنحة والعطاء .

وعن الثاني :

وهو - أن قوله : « نأت بخيرٍ منها » يفيد أنه هو  
المفرد<sup>(٦)</sup> بالاثنيان<sup>(٧)</sup> بذلك الخير - أن نقول :

(٥) آخر الورقة (١٨٤) من ص .

(١) عبارة ص : « وليس تعلقكم » .

(٢) لفظ ص : « ذكرتموه » .

(٣) في ل زاد بعده قوله تعالى : « من جاء بالحسنة فله خيرٌ منها »

والراجع أنها زيادة من الناسخ ، لان المراد منع المثل المذكور سابقا - وهو  
قوله : « ما أخذ منك من ثوب » بقول مماثل له .

(٤) ساقط من ل .

(٥) سقطت الزيادة من آ .

(٦) لفظ ص : « المفرد » .

(٧) عبارة ح : « باتيان ذلك » .

المراد بالاتيان : شرع الحكم والزامه ، ، والسنة في ذلك كالقرآن :  
في أن المثبت لهما هو : الله تعالى .

وعن الثالث :

وهو قوله : « السنة لا تكون خيراً من القرآن » - أن نقول<sup>(١)</sup> :  
إذا كان المراد بالخير<sup>(٢)</sup> الأصلاح في التكليف ، والأنتفع في الثواب :-  
لم يمتنع أن يكون مضمون السنة خيراً من مضمون الآية .

وعن الرابع :

أن النسخ رفع الحكم<sup>(٣)</sup> سواء ظهر ذلك بالقرآن ، أو<sup>(٤)</sup> .  
بالسنة وعلى التقديرين : فالله تعالى هو المتفرد به ..

• • • •

[ و<sup>(٥)</sup> ] الجواب عن الحجة الثانية :

أن النسخ لا ينافي البيان ؛ لأنه تخصيص للحكم<sup>(٦)</sup> بالأزمان<sup>(٧)</sup> ،

(١) لفظ آ : «يقول» .

(٢) لفظ ل ، ي : «من الخير» .

(٣) في آ : «للحكم» .

(٤) آخر الورقة (١٢٠) من ي .

(٥) في ص : «و» .

(٥) آخر الورقة (١٨٠) من آ .

(٥) لم ترد الواو في ص .

(٦) في غير آ : «الحكم» .

(٧) لفظ ص : «بالزمان» .

كما أن التخصيص تخصيصاً [للحكم<sup>(١)</sup>] بالأعيان .

• • • •

[ و<sup>(٢)</sup> ] الجواب عن : [ الحجّة<sup>(٣)</sup> ] الثالثة :

أنّ النسخ - سواء كان قرآناً أو خبراً - فالمبدل<sup>(٤)</sup> في الحقيقة - هو الله تعالى .

• • • •

[ و<sup>(٥)</sup> ] الجواب عن : [ الحجّة<sup>(٦)</sup> ] الرابعة :

أنّ من يتهم الرسول - عليه الصلاة والسلام - فإنّما<sup>(٧)</sup> يتهمه ؛ لأنّه يشك<sup>(٨)</sup> في نبوته ، ومن تكن هذه<sup>(٩)</sup> حاله : فالنبي - عليه الصلاة والسلام - مفرّج - عنده - سواء نسخ الكتاب بالكتاب أو بالسنة ، والمزيل لهذه التهمة التمسك بمعجزاته .

(١) سقطت الزيادة من ص .

(٢) لم ترد الواو في ص .

(٣) هذه الزيادة من آ .

(٤) في آ : «فالمترل» ، وهو تصحيف .

(٥) لم ترد الواو في ص .

(٦) هذه الزيادة من آ .

(٧) كذا في ح ، وفي غيرها : «فانه» .

(٨) لفظ ل ، ي ، آ : «شك» .

(٩) عبارة آ : «ومن يكن هذا» ، وعبارة ح : «ومن يكن بهذه

الحالة» .



[ و<sup>(١)</sup> ] الجوابُ عن : [ الحجَّةِ<sup>(٢)</sup> ] الخافسةِ

وهي قوله تعالى : « اِنَّتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا اَوْ بَدَّلْتَهُ<sup>(٣)</sup> » - ،  
- : اِنَّهُ<sup>(٤)</sup> يدلُّ على اِنَّه - عليه الصلاة والسلام - لا ينسخُ الا  
بوحى ، ولا يدلُّ على اَنَّ الوحيَّ لا يكونُ [ اِلَّا<sup>(٥)</sup> ] قرآناً .

• • • •

[ و<sup>(٦)</sup> ] الجوابُ عن : [ الحجَّةِ<sup>(٧)</sup> ] السادسةِ :

اَنَّ النفرةَ زائلةٌ بالدليلِ الدالِّ<sup>(٨)</sup> على اِنَّه « لاَ يَنْطِقُ عَنِ  
النَّهْوِ \* اِنْ هُوَ اِلَّا وَحْيٌ يُوحى<sup>(٩)</sup> » . والله اعلم .

• • •

• • •

• • •

ع

(١) لم ترد الواو في ص .

(٢) هذه الزيادة من آ ، ل .

(٣) الآية (١٥) من سورة «يونس» .

(٤) في آ : «أن هذا» .

(٥) سقطت الزيادة من ي .

(٦) لم ترد الواو في ص .

(٧) هذه الزيادة من آ .

(٨) لفظ ل ، ي : «الأول» ، وهو تصحيف .

(٩) اقتبس الآيتين (٣ ، ٤) من سورة «النجم» .

## المسألة الرابعة :

في كونِ الاجماعِ منسوخاً<sup>(١)</sup> وناسخاً .

الاجماعُ إنما يُنقَدُ دليلاً بعد وفاة الرسول - عليه الصلاة والسلام؛  
لأنه مادام - عليه الصلاة والسلام - حياً<sup>(٢)</sup> : لم يُنقَدُ الاجماعُ من دونه<sup>(٣)</sup> ؛  
لأنه - صلى الله عليه وسلم - سيّدُ المؤمنين ، ومتى وجدَ قولُهُ -  
عليه الصلاة والسلام - فلا عبرة بقول غيره : فإذا اجتمعوا إنما يُنقَدُ  
[ دليلاً<sup>(٤)</sup> ] بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام .

إذا ثبتَ هذا ، [ ف<sup>(٥)</sup> ] نقول :

لو انتسخَ الاجماعُ<sup>(٦)</sup> : لكانَ انتساخُهُ ، إمّا [ ب<sup>(٧)</sup> ] الكتابِ ،  
أو بالسنةِ أو بالاجماعِ ، أو<sup>(٨)</sup> بالقياسِ . ، الكُلُّ باطلٌ .

• • • •

(١) كذا في ح ، ي ، وعبارة غيرهما : «منسوخا وناسخا» .

(٢) في ح : «في الأحياء» .

(٣) حرفت في آ الى «كونه» .

(٤) لم ترد الزيادة في ص .

(٥) لم ترد الفاء في ي .

(٦) في ي : «بالاجماع» .

(٧) آخر الورقة (٦٦) من ص .

(٨) سقطت الياء من آ .

(٩) كذا في ح ، وعبارات غيرها : «أو السنة ، أو الاجماع ، أو

القياس» من غير حرف الجر ، وكلاهما صواب .

(١٠) آخر الورقة (٢٠٤) من ل .

أما بالكتاب (١) والسنة - فلأنه لا يخلو [ إمّا (٢) ] أن يقال :  
 إنهما (٣) كانا موجودين - وقت (٤) انعقاد ذلك الاجماع ، أو ما كانا  
 موجودين [ في (٥) ] ذلك الوقت .

فإن كانا موجودين - مع أن الأمة حكمت على خلافيهما - :  
 كانت الأمة مجمعة (٦) على الخطأ ، ذاهبة عن الحق ، وإنه غير جائز .

وإن لم يكونا موجودين : استحالة حدوثهما (٧) بعد ذلك ؛  
 لاستحالة أن يحدث كتاب أو سنة بعد وفاة الرسول - عليه الصلاة  
 والسلام .

• • • •

وأما بالاجماع - فلأن انعقاد هذا الاجماع الثاني إمّا أن يكون لا عن  
 دليل ، أو عن (٨) دليل ، فإن لم يكن [ عن دليل : كان ذلك اجماعاً  
 على الخطأ ، وإنه غير جائز .

(١) كذا في سائر الأصول ، والتقدير : أما انتساخه بالكتاب .

(٢) سقطت الزيادة من ل ، آ .

(٣) لفظ ص : «انما» ، وهو تصحيف .

(٤) في آ : «بوقت» .

(٥) هذه الزيادة من ص .

(٦) في ل ، ي : «مجمعين» .

(٧) لفظ ل ، آ : «ووجودهما» .

(٨) عبارة ح : «دليلاً أو غير دليل» .

وإن كان<sup>(١)</sup> [ عن دليلٍ عادٍ التقسيمُ الأولُ ، من [ أن يُقالَ<sup>(٢)</sup> ]  
إنَّ ذلكَ الدليلَ .

إمّا أن يكونَ<sup>(٣)</sup> - حالَ انعقادِ الاجماعِ الأوّلِ ، أو حدثَ  
بعد[ه<sup>(٤)</sup> ] ، وقد بيّنا فسادَ هذينِ القسمينِ .

• • • •

فإن قلتَ : أليسَ [ أن<sup>(٥)</sup> ] الأمةَ إذا اختلفتْ على<sup>(٦)</sup> قولينِ -  
فقد جوزتْ للعاميِّ أن يأخذَ بأيّهما شاءَ ، ثم [ إذا<sup>(٧)</sup> ] انفقتْ -  
بعد ذلكَ - على أحدهما : فقد منعت العاميَّ من الأخذِ بذلكَ القولِ  
الثاني ؛ فهأنا : الاجماعُ الثاني ناسخٌ<sup>(٨)</sup> [ لـ<sup>(٩)</sup> ] حكمِ الاجماعِ  
الأوّلِ ؟ .

قلت : الأمةُ إنّما جوزتْ للعاميِّ الأخذَ بأيّ القولينِ شاءَ - بشرطِ  
أن لا يحصلَ الاجماعُ على أحدِ القولينِ : فكان<sup>(١٠)</sup> الاجماعُ الأوّلُ

---

(١) ما بين المعقوفين سقط كله من آ ، ولم ترد كلمة « ذلك » في ص .

(٢) ساقط من ص .

(٣) عبارة ص : «أما أن يقال : انه كان» .

(٤) لم ترد الهاء في ل ، ي .

(٥) سقطت الزيادة من ص .

(٦) لفظ ح : «عن» .

(٧) سقطت الزيادة من آ .

(٨) لفظ ص ، ح : «نسخ» .

(٩) هذه الزيادة من آ .

(١٠) في ل : «وكان» .

مشروطاً بهذا الشرط ، فإذا وجدَ الاجماعُ <sup>(١)</sup> : فقد زال شرطُ الاجماعِ  
الأولِ - فانتهى الاجماعُ الأولُ ؛ لانتهاء شرطِهِ ، لا لأنَّ الثاني <sup>(٢)</sup>  
نسخه .

• • • •

وأما <sup>(٣)</sup> بالقياس - فلأنَّ شرطَ صحَّةِ القياس : علمُ <sup>(٤)</sup> الاجماعِ ،  
فإذا وجدَ الاجماعُ : لم يكنْ القياسُ صحيحاً : فلمْ يجوزْ نسخهُ  
[ به <sup>(٥)</sup> ] .

• • • •

وأما كونُ الاجماعِ ناسخاً - فقد جوزَه عيسى بنُ أبانٍ .  
والحقُّ : أنه لا يجوز .

لنا :

أنَّ المنسوخَ بالاجماعِ - إما أنْ يكونَ نصّاً <sup>(٦)</sup> ، أو اجماعاً ، أو  
قياساً .

والأولُ يقتضي وقوعَ الاجماعِ على خلافِ النصِّ ، وخلافُ

(١) في غير ص : «الاتفاق» ، ولفظها أنسب .

(٢) كذا في آ ، ح ، وفي غيرهما : «الناسخ» .

(٣) في غير آ : «فأما» .

(٤) في آ زيادة : «صححة» .

(٥) سقطت الزيادة من آ .

(٦) لفظ آ : «أيضاً» . ، وهو تصحيف .

(٥) آخر الورقة (١٨٥) من ح .

النص<sup>(١)</sup> خطأ ، والاجماع لا يكون خطأ .  
والثاني أيضاً - باطل ؛ لأن الاجماع المتأخر - إما أن يقتضي أن  
الاجماع الأول - حين وقع - وقع خطأ ، [ أو يقتضي أنه كان  
صواباً ولكن إلى هذه الغاية .

والأول باطل ، لأن الاجماع لا يكون خطأ<sup>(٢)</sup> ، ولو جاز ذلك :  
لما كان المنسوخ به أولى من الناسخ .

وإن<sup>(٣)</sup> كان صواباً - حين وقع - ولكن [ كان<sup>(٤)</sup> ] مؤقتاً - :  
فلا يخلو ذلك الاجماع المتقدم ، المفيد للحكم الموقت ، من أن  
يكون مطلقاً أو مؤقتاً .

فإن كان مطلقاً : استحال أن يفيد الحكم مؤقتاً .  
وإن كان مؤقتاً إلى غاية : فذلك<sup>(٥)</sup> الاجماع ينتهي<sup>(٦)</sup> - عند  
حصول تلك الغاية بنفسه : فلا يكون الاجماع المتأخر رافعاً له .

والثالث باطل ؛ لأن هذه المسألة لا تتصور<sup>(٧)</sup> إلا إذا اقتضي  
القياس حكماً ، ثم أجمعوا على خلاف [ حكم<sup>(٨)</sup> ] ذلك القياس ؛  
فحينئذ يزول حكم [ ذلك<sup>(٩)</sup> ] القياس بعد ثبوته : لتراخي الاجماع .

(١) لفظ ح : « النفس » ، وهو خطأ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ل ، ولم ترد كلمة « ولكن » في ح .

(٣) لفظ ل ، ي : « ولو » .

(٤) سقطت الزيادة من آ .

(٥) في ل ، ي : « فذاك » .

(٦) لفظ ص : « ينتهي » ، وهو تصحيف .

(٧) لفظ ح : « يتصور » .

(٨) سقطت الزيادة من ل .

(٩) لم ترد الزيادة في ح .

عنه . ؛ وهذا محال ؛ لأنَّ شرطَ صحَّةِ القياسِ عدمُ الاجماعِ ، فإذا  
وُجِدَ الاجماعُ : فقد زال شرطُ صحَّةِ القياسِ ، وزوالُ (١) الحكمِ -  
لزوالِ شرطِهِ (٢) - لا يكونُ نسخاً .

• • • • •

### المسألة الخامسة :

في كونِ القياسِ منسوخاً (٣) وناسخاً .  
أمَّا كونهُ منسوخاً - فنقولُ : نسخُ القياسِ إمَّا أنْ يكونَ في زمانِ  
حياةِ الرسولِ - عليه الصلاة والسلام - أو بعدَ وفاتهِ .  
فإنْ كانَ حالَ حياتهِ (٤) : فلا يمتنعُ رفعُهُ بالنصِّ ، أو بالاجماعِ  
أو (٥) بالقياسِ .

أمَّا بالنصِّ - فبأنْ ينصَّ الرسولُ - عليه الصلاة والسلام - في الفرعِ ،  
على (٦) خلافِ الحكمِ - الَّذِي يقتضيه القياسُ ، بعدَ استقرارِ التعبدِ  
بالقياسِ .

وأما [ ب (٧) ] الاجماعِ - فلأنَّه إذا اختلفت الأمةُ على قولينِ :

- 
- (٥) آخر الورقة (١٨١) من آ .  
(١) في ل ، ي : «وزوال» .  
(٢) لفظ ل ، ي ، آ : «الشرط» .  
(٣) في آ ، ص : «ناسخا ومنسوخا» .  
(٤) لفظ آ : «حياة» .  
(٥) عبارة ص : «وبالاجماع وبالقياس» .  
(٦) كذا في آ ، وفي غيرها : «بخلاف» .  
(٧) لم ترد الباء في ل .

قياساً ، ثم أجمعوا على أحد القولين - : كان اجماعهم على أحد القولين ، رافعاً لحكم القياس الذي اقتضاه<sup>(١)</sup> القول الآخر .

• • • •

وأما [ ب<sup>(٢)</sup> ] القياس - فبأن ينص<sup>(٣)</sup> في صورة على<sup>(٤)</sup> خلاف ذلك الحكم ، ويجعله معللاً بعلة موجودة<sup>(٥)</sup> في ذلك الفرع ، وتكون<sup>(٥)</sup> [ أمانة<sup>(٦)</sup> ] عليتها أقوى من أمانة عليته الوصف للحكم الأول [ في الأصل الأول<sup>(٧)</sup> ] و<sup>(٨)</sup> يكون [ كل<sup>(٩)</sup> ] ذلك بعد استقرار التعبد بالقياس الأول .

• • • •

وأما بعد وفاة الرسول - عليه الصلاة والسلام - فإنه<sup>(١٠)</sup> يجوز نسخه في المعنى - وإن كان [ ذلك<sup>(١١)</sup> ] لا يسمى نسخاً في اللفظ .

(١) في ل ، ح : «اقتضى» ، ولفظ ص : «بقتضيه» .

(٢) لم ترد الباء في ص .

(٣) في غير آ : «بخلاف» .

(٤) في آ : «بوجوده» .

(٥) في آ ، ل ، ي : «ويكون» .

(٦) سقطت الزيادة من ل .

(٧) ساقط من ل .

(٨) في آ زيادة «أن» .

(٩) سقطت الزيادة من ص .

(١٠) آخر الورقة (٢٠٥) من ل .

(١١) لفظ ص : «فلا» ، وهو تحريف .

(١٢) هذه الزيادة من آ ، ص .



أما [ب<sup>(١)</sup>] النص - فكما إذا<sup>(٢)</sup> اجتهدَ انسانٌ في طلبِ النصوصِ ،  
ثم لم يظفرَ بشيءٍ أصلاً ، ثم اجتهدَ فحرّمَ شيئاً بقياسٍ ، ثم ظفّرَ<sup>(٣)</sup>  
- بعد ذلك - بنصٍّ ، أو اجماعٍ ، أو قياسٍ أقوى من القياسِ الأولِ  
على خلافه .

فإن قلنا : كلُّ مجتهدٍ مصيبٌ - كانَ هذا الوجدانُ ناسخاً [لحكمِ  
القياسِ الأولِ<sup>(٤)</sup>] ، [ لكنّه لا يُسمّى ناسخاً ؛ لأنَّ القياسَ  
إنّما يكونُ معمولاً بهِ بشرطٍ أنْ لا يعارضه شيءٌ من ذلك .

وإن قلنا : المصيبُ واحدٌ : لم يكن القياسُ الأولُ متعبداً بهِ<sup>(٥)</sup>  
[ فلم يكن النصُّ - الذي وجدّه آخرأ - ناسخاً لذلك القياسِ .

وأما كونُ القياسِ ناسخاً - فهو<sup>(٦)</sup> : إمّا أنْ ينسخَ كتاباً أو سنةً  
أو اجماعاً أو قياساً ، والأقسامُ الثلاثةُ الأولُ<sup>(٧)</sup> باطلةٌ بالاجماعِ .

وأما الرابع - وهو كونهُ ناسخاً لقياسٍ آخر - فقد تقدّم القول<sup>(٨)</sup>  
فيه . واللهُ أعلم .

• • • • •

(١) سقطت الباء من آ .

(٢) تكررت هذه العبارة في ي .

(٣) لفظ آ : «ظهر» .

(٤) ساقط من آ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من آ، ل ، ولفظ «يكون» في ي ، ص : «كان» .

(٦) ساقط من آ .

(٧) كذا في ي ، ح ، وفي غيرهما : «الأدلة» . وقد تقدم بيان ما فيه

(٨) انظر : ما ورد في أول المسألة .

## المسألة السادسة :

في كونِ الفحوى منسوخاً و<sup>(١)</sup> ناسخاً .

أمّا كونهُ منسوخاً - فقد اتفقوا على جوازِ نسخِ الأصلِ والفحوى معاً .

وأمّا نسخُ الأصلِ - وحده - فإنّه • يقتضي نسخَ الفحوى ؛ لأنّ الفحوى تبعُ<sup>(٢)</sup> الأصلِ ، وإذا<sup>(٣)</sup> زال المتبوعُ : زال التبعُ لا محالة .

وأمّا نسخُ الفحوى مع بقاءِ الأصلِ ، فاختيارُ<sup>(٤)</sup> أبي الحسينِ - رحمه الله - أنّه لا يجوزُ ، قال : لأنّ فحوى<sup>(٥)</sup> القول لا يرتفعُ<sup>(٦)</sup> - مع بقاءِ الأصلِ إلاّ ، وينتقضُ<sup>(٧)</sup> الغرضُ ؛ لأنّه إذا حرّم علينا التأليفَ - على سبيلِ الاعظامِ للأبوين<sup>(٨)</sup> : كانت إباحةُ<sup>(٩)</sup> ضربيهما

(١) عبارة ي : «ناسخاً ومنسوخاً» وعبارة آنحو ما أثبتنا . مع ابدال «الواو» بـ (أو) .

(٥) آخر الورقة (١٢١) من ي .

(٢) لفظ آ : «تابع» .

(٣) ص : «إذا» .

(٤) لفظ آ : «فاختار» .

(٥) في ي : «الفحوى» .

(٦) لفظ ص : «ترتفع» .

(٧) في ل ، ي : «ينتقض» ، وعبارة المعتمد : «الا وقد انتقض» انظر

(٤٣٧/١) .

(٨) لفظ ح : «الوالدين» .

(٩) لفظ ل ، ي : «اباحته» .

نقضاً للغرض<sup>(١)</sup> .

وأما كونهُ ناسخاً - فمنفقٌ عليه ؛ لأنَّ دلالتَهُ إنَّ<sup>(٢)</sup> كانتَ  
لفظيةً فلا كلامَ .

وإنَّ كانتَ عقليةً فهي يقينيةٌ : فتقتضي<sup>(٣)</sup> النسخَ لا محالةَ .  
والله أعلم .

• • •

• • •

• • •

---

(١) ارجع : المعتمد (٤٣٧/١) ، وقد خالف أبو الحسين في هذا  
القاضي . بد الجبار . في أحد قوليهِ .  
(٢) في ل ، ح : « إذا » .  
(٣) في ي ، آ : « فيقتضي » .

## القسم الثالث

فيما ظنَّ<sup>(١)</sup> أنه ناسخٌ ، وليس كذلك



[ وفيه مسائل<sup>(٢)</sup> ]

### المسألة الأولى :

اتفق<sup>(٣)</sup> العلماءُ على أنَّ زيادةَ عبادةٍ على العباداتِ<sup>(٤)</sup> : لا يكونُ نسخاً للعباداتِ ، ولا زيادةً صلاةٍ على الصلواتِ .

وإنَّما جعلَ « أهلُ العراقِ » زيادةَ صلاةٍ على الصلواتِ الخمسِ  
نسخاً - لقوله تعالى : « حَافِظُوا عَلَيَّ الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ  
الْوَسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ<sup>(٥)</sup> » لأنهُ يجعلُ ما كانَ وسطى ،  
غيرَ وسطى .

ف قيلَ لهم : ينبغي أن تكونَ زيادةُ عبادةٍ على آخرِ العباداتِ نسخاً ؛

(١) في غير ص : « يظن » .

(٢) زيادة لم ترد في جميع الأصول هنا ، وأثبتناها لمناسبتها لما تقدم .

(٣) لفظى : « اتفقوا » .

(٤) في ي : « العبادة » .

(٥) الآية (٢٣٨) من سورة « البقرة » .

لأنه يجعل العبادة الأخيرة<sup>(١)</sup> غير أخيرة ، ولو كان عدد كل الواجبات قبل الزيادة عشرة فبعد<sup>(٢)</sup> الزيادة لا يبقى ذلك . : فيكون نسخاً .

• • • •

أما الزيادة التي لا تكون<sup>(٣)</sup> كذلك - فقد اختلفوا [ فيها<sup>(٤)</sup> ] :  
فمذهب الشافعي - رضي الله عنه - : أنها ليست نسخاً ، وهو قول أبي علي وأبي هاشم<sup>(٥)</sup> .

وقالت الحنفية : إنها نسخ .

ومنهم من فصل ، ونذكر فيه<sup>(٦)</sup> وجهين :

أحدهما :

أن النص [ إن<sup>(٧)</sup> ] أفاد من جهة دليل الخطاب أو الشرط ،  
خلاف ما أفادته الزيادة - : كانت الزيادة نسخاً ، وإلا فلا<sup>(٨)</sup> .

(١) عبارة آ : «الأخير غير الأخيرة» .

(٢) لفظ آ : «وبعد» .

(٥) آخر الورقة (١٨٦) من ح .

(٣) لفظ آ «يكون» .

(٤) سقطت من آ ، وفي ل ، ي ، ح : «فيه» .

(٥) راجع : المعتمد (٤٣٧/١) ، وقد أطلقا قولهما .

(٦) كذا في ص ، وفي ل نحوها غير أنه عبر بـ «وذكر» ، وعبارة ي ،

ح ، آ : «ويذكر فيه وجهين» . .

(٧) سقطت الزيادة من ي .

(٨) راجع : المعتمد (٤٣٧/١) ، وانظر : جمع الجوامع بشرح الجلال

(٩٢/٢) .

وثانيهما :

قولُ القاضي عبد الجبار<sup>(١)</sup> : إن كانت الزيادةُ قد غيرت المزيديَ عليه تغييراً شديداً ، حتى [ صار<sup>(٢)</sup> ] المزيديُّ عليه ، لو فُعِلَ - بعدَ الزيادةِ على حدِّ ما كانَ يُفْعَلُ قبلها كانَ وجودُهُ كعدمِهِ ، ووجبَ استثنافُهُ - : ف [ انه<sup>(٣)</sup> ] يكونُ نسخاً ، نحوُ زيادةِ ركعةٍ على ركعتين .

<sup>(٤)</sup> وإن كانَ المزيديُّ عليه لو فُعِلَ [ على<sup>(٥)</sup> ] حدِّ ما كانَ<sup>(٦)</sup> يُفْعَلُ - قبلَ الزيادةِ صحَّ فعلُهُ ، واعتدَّ بهِ ، ولم يلزمَ استثنافُ فعلِهِ ، وإنما يلزمُ أنْ يَضُمَّ اليه غيرُهُ - : لم يكنْ نسخاً<sup>(٧)</sup> ، نحوُ زيادةِ التغريبِ على الجلدِ<sup>(٨)</sup> ، وزيادةِ عشرينَ على حدِّ القذفِ<sup>(٩)</sup> .

• • • •

واعلم : أن لآبي الحسين البصري<sup>٢</sup> - رحمه الله - طريقة<sup>(١٠)</sup> . في

(١) وأبي عبد الله البصري ، راجع : المعتمد (٤٣٧/١) .

(٢) سقطت الزيادة من ي .

(٣) سقطت الزيادة من آ .

(٤) لفظ ص : «فان» .

(٥) سقطت الزيادة من ص .

(٦) عبارة ص : «ما لو كان» .

(٧) خلافاً للحنفية ، وبنوا عليه ما ذهبوا اليه : من عدم العمل بأخبار

الآحاد اذا زادت على القرآن ، وانظر جمع الجوامع بشرح الجلال (٩١-٩٢) .

(٨) في ل ، ي ، ح : «الحد» .

(٩) في غير ص : «القاذف» .

(١٠) لفظ ل : «طريقاً» .

(٥) آخر الورقة (١٨٢) من آ .

هذه المسألة - هي أحسن من كل ما قيل<sup>(١)</sup> فيها - فقال :

« النظر في هذه المسألة - يتعلقُ بأمورٍ ثلاثة :

أحدها :

أنَّ الزيادةَ على النصِّ هل تقتضي زوالَ أمرٍ ، أم لا ؟ .  
والحقُّ : أنَّه يقتضيه<sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّ اثباتَ كلِّ شيءٍ ، لا أقلَّ من أنْ  
يقتضي زوالَ عدمه الذي كان .

وثانيها :

أنَّ هذه الإزالةَ هل تُسمَّى نسخاً ؟ .  
والحقُّ : أنَّ الذي يزولُ بسببِ هذه الزيادة - إنَّ كانَ حكماً  
شرعياً ، وكانت الزيادةُ متراخيةً عنه - : سُمِّيَتْ تلكَ الإزالةُ  
نسخاً<sup>(٣)</sup> .

[ وإنَّ كانَ حكماً عقلياً - وهو « البراءةُ الأصليةُ » - : لم تُسمَّ  
تلكَ الإزالةُ نسخاً<sup>(٤)</sup> ] .

وثالثها<sup>(٥)</sup> :

أنَّه هل تجوز<sup>(٦)</sup> الزيادةُ على النصِّ بخبرِ الواحدِ والقياسِ أم لا ؟ .

(١) عبارة ص : « من أحسن ما قيل فيها » .

(٢) في غير ص : « يقتضي » .

(٣) هذا مما نسبهُ أبو الحسين للقاضي عبد الجبار . أنظر المعتمد (٤٣٨/١) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ص .

(٥) في ص : « ومثالها » . وهو خطأ .

(٦) في آ : « يجوز » .

(٥) آخر الورقة (٢٠٦) من ل .

والحقُّ : أنه إن كانَ (١) الزائل حكمَ العقلِ - وهو - : « البراءةُ الأصليةُ » - : جازَ ذلكَ ، إلاَّ أنْ يمنعَ [ منه (٢) ] مانعٌ خارجيٌّ ، كما لو قيلَ : خبرُ الواحدِ لا يكونُ حجَّةً فيما نعمُ (٣) بهِ البلوى ، والقياسُ لا يكونُ حجَّةً في الحدودِ والكفاراتِ ؛ إلاَّ أنْ هذهِ الموانعُ لا تعلقَ [ لها (٤) ] بالنسخِ - من حيثُ هو نسخٌ .

وأما إن كانَ الحكمُ الزائلُ شرعيًّا - فليُنظرَ (٥) في دلائلِ الزيادةِ : فإنْ كانَ (٦) بحيثُ يجوزُ أنْ يكونَ ناسخاً لدليلِ الحكمِ الزائلِ : جازَ اثباتُ الزيادةِ ، وإلاَّ فلا (٧) .

• • • •

فهذا حظُّ البحثِ الأصوليِّ ، ولنحقِّقْ ذلكَ في المسائلِ الفقهيَّةِ المفرَّعةِ على هذا الأصلِ - وهي ثمانية (٨) :

(١) عبارة آ : « كانت الزائد » ، وهو تحريف .

(٢) هذه الزيادة من ص .

(٣) لفظ آ ، ي ، ح : « يعم » .

(٤) سقطت الزيادة من ي .

(٥) في ي : « فلننظر » .

(٦) لفظ ص : « كانت » .

(٧) هذا ملخص ما نقله المصنف عن المعتمد بتصرف فراجعه :

(١/٤٤٣ - ٤٤٧) .

(٨) كذا في ص ، ح ، وهو الصحيح ، وفي غيرهما : « سبعة » .



## الحكم الأول :

زيادةُ التغريبِ ، أو <sup>(١)</sup> زيادةُ عشرينَ على جلدِ ثمانينَ <sup>(٢)</sup> لا يزيلُ  
إلا نفيَ وجوبِ ما زادَ على الثمانينِ ، وهذا النفيُ غيرُ معلومٍ بالشرعِ ؛  
لأنَّ ايجابَ الثمانينَ قدرٌ مشتركٌ بينَ ايجابِ الثمانينَ مع نفيِ الزائدِ ،  
وبينَ ايجابِهِ مع ثبوتِ الزيادةِ ، وما بهِ الاشتراكُ - لا اشعارُ له بما  
به الامتيازُ : فايجابُ الثمانينَ لا إشعارَ له ألبتةَ <sup>(٣)</sup> بالزائدِ : لا نفيًا ،  
ولا اثباتًا ، إلا [ أن <sup>(٤)</sup> ] نفيَ الزيادةِ معلومٌ بالعقلِ : فإنَّ البراءةَ  
الأصابتَ معلومةٌ بالعقلِ ، ولم ينقلنا عنه دليلٌ شرعيٌّ .

وإذا كانَ ذلكَ حكماً عقلياً : جازَ قبولُ خبرِ الواحدِ والقياسِ  
فيه ، إلا <sup>(٥)</sup> أن يمنعَ مانعٌ سوى النسخِ .

وأما كونُ الثمانينَ - وحدها - مجزيةً ، وكونُها - وحدها - كمالَ  
الحدِّ ، وتعليقُ <sup>(٦)</sup> ردِّ الشهادةِ عليها - [ ف <sup>(٧)</sup> ] كلُّ ذلكَ تابعٌ <sup>(٨)</sup>  
لنفيِ وجوبِ الزيادةِ ، فلمَّا [ كانَ <sup>(٩)</sup> ] ذلكَ النفيُّ معلوماً بالعقلِ :

(١) في آ أبدلت ب : « لا » .

(٢) في آ : « ثمانين جلدة » .

(٣) عبارة ح : « بالزائد ألبته » .

(٤) سقطت الزيادة من ي .

(٥) لفظ آ : « لا » وهو تصحيف .

(٦) كذا في ل ، آ ، وفي ي ، ح ، ص : « تعلق » .

(٧) لم ترد الفاء في آ .

(٨) لفظ آ : « مانع » ، وهو تحريف .

(٩) سقطت الزيادة من آ .

جاز قبول خبر الواحد [ والقياس<sup>(١)</sup> ] فيه ، [ ف<sup>(٢)</sup> ] كما أن الفروض لو كانت خمساً - لتوقف على أدائها الخروج عن عهدة التكليف ، وقبول الشهادة ، فلو زيد فيها شيء آخر : لتوقف الخروج عن عهدة التكليف<sup>(٣)</sup> ، وقبول الشهادة - على أداء ذلك [المجموع<sup>(٤)</sup>] - مع أنه يجوز إثباته بخبر الواحد والقياس : فكذا هاهنا .

أما لو قال الله - تعالى - : « الثمانون كمال<sup>(٥)</sup> الحد ، وعليها - وحدها - يتعلق رد الشهادة » - : لم نقبل<sup>(٦)</sup> في الزيادة - ها هنا - خبر الواحد والقياس ؛ لأن نفي وجوب الزيادة ثبت بدليل شرعي متواتر .

وأيضاً : لو كان إيجاب الثمانين يقتضي - على سبيل المفهوم - نفي الزائد<sup>(٧)</sup> ، وثبت أن [ مفهوم<sup>(٨)</sup> ] المتواتر لا يجوز نسخه بخبر الواحد والقياس - لكننا لا نثبت ذلك بخبر الواحد والقياس<sup>(٩)</sup> .

\* \* \* \*

- 
- (١) هذه الزيادة من ح .  
(٢) لم ترد الفاء في ص ، ح ، وأبدلت وما بعدها في آ ب : « لأن » .  
(٣) في غير ص : « العهدة » .  
(٤) هذه الزيادة من ص ، ص .  
(٥) لفظ آ : « كل » .  
(٦) في آ ، ح : « يقبل » .  
(٧) لفظ ص : « الزيادة » .  
(٨) كذا في آ ، وفي ص : « المفهوم » ، وسقطت من غيرهما .  
(٩) راجع آراء فقهاء المذاهب في الهداية (٧٤/٢) ، ومغني المحتاج (١٤٧/٤) ، وشرح الدردير : (٣٧٢/٢) ، والمغني (١٣٥/١٠) .

## الحكمُ الثاني :

تقييدُ الرقبةِ بالايمنِ :

هو في معنى التخصيصِ ؛ لأنه يُخرجُ عتقَ الكافرةِ من <sup>(١)</sup> الخطابِ .  
فإن كانَ المقتضي لهذا التقييدِ خبرَ واحدٍ أو قياساً - وكانَ متراحياً - :  
لم يُقبلْ ؛ لأنَّ عمومَ الكتابِ أجازَ عتقَ الكافرةِ . : فتأخيرُ <sup>(٢)</sup> حَظْرِ  
عتقِها في الكفارةِ <sup>(٣)</sup> هو النسخُ بعينه : فلم يُقبلْ فيه خبرُ  
واحدٍ ، ولا <sup>(٤)</sup> قياسٍ .

وان كانا متقارنينِ - فهو تخصيصٌ ، والتخصيصُ بخبرِ الواحدِ  
والقياسِ يجوزُ <sup>(٥)</sup> .

• • •

## الحكمُ الثالثُ :

إذا قطعتُ يدُ السارقِ واحدَى رجلِهِ ، ثم سرقَ - : فإباحةُ  
قطعِ رجلِهِ <sup>(٦)</sup> الأخرَى رفعُ لحَظْرِ قطعِهما ، وذلكَ الحَظْرُ <sup>(٧)</sup> إنما

(١) في غير ص : «عن» .

(٥) آخر الورقة (١٨٧) من ح .

(٢) لفظ آ ، ح ، ص : «فتأخر» .

(٣) كذا في ي ، ح ، ص ، وفي ل : «الكافر» ، وفي آ : «الكافرة» .

(٤) لفظ آ : «فلا» .

(٥) راجع : الهداية : (١٥/٢) ، ومختصر الطحاوي (١٢٣) ،

والمهذب : (١٢٤/٢) والاشراف (١٥٤/٢) والمغنى (٥٨٥/٨) .

(٦) لفظ ص : «الرجل» .

(٧) في ي : «الحكم» .

ثبت بالعقل : فجاز رفعه بخبر الواحد والقياس : ولم يُسمَّ نسخاً<sup>(١)</sup> .

\* \* \* \*

### الحكم الرابع :

إذا أمرنا الله - تعالى - بفعل ، أو<sup>(٢)</sup> قال<sup>(٣)</sup> : هو واجب عليكم ثم خيرنا بين فعليه ، وبين فعلٍ آخر - : فهذا التخيير<sup>(٤)</sup> يكون نسخاً<sup>(٥)</sup> لحظر ترك ما أوجبه علينا ، إلا أن<sup>(٦)</sup> حظر تركه كان معلوماً بالبقاء على حكم العقل ، وذلك : لأن قوله : « أوجبت عليكم<sup>(٧)</sup> » [ هذا الفعل<sup>(٨)</sup> ] ، يقتضي أن للاخلال [ به<sup>(٩)</sup> ] تأثيراً في استحقاق الذم ، وهذا لا يمنع من أن يقوم مقامه واجب آخر ، [ وإنما نعلم أن غيره لا يقوم مقامه ؛ لأن الأصل أن غيره

(١) قال مالك والشافعي : إن عاد في الثالثة : قطعت يده اليسرى فان سرق بعدها : قطعت رجله اليمنى . انظر : مغني المحتاج (١٧٨/٤) ، والاشراف (٢٧٦/٢) . وقال أبو حنيفة وأحمد : ان سرق ثالثاً : لم يقطع . انظر : الهداية (٩٤/٢) ، والمغني (٢٧١/١٠) .

(٢) لفظى : «وقال» .

(٣) لفظ ل : «الخطاب» .

(٤) كذا في ص ، ولفظ غيرها : «مزبلاً» .

(٥) لفظ آ : «لأن» وهو تحريف .

(٦) لم ترد الزيادة في ص .

(٧) ساقط من آ ، ح .

(٨) لفظى : «الاخلال» .

(٩) سقطت الزيادة من آ .

غير واجب<sup>(١)</sup> ] ، ولو كان واجباً بالشرع : لدلّ عليه دليل<sup>(٢)</sup> شرعي<sup>٣</sup>  
فصار علمنا بنفي وجوبه موقوفاً<sup>(٣)</sup> على أن الأصل<sup>(٤)</sup> نفي وجوبه -  
مع نفي دليل شرعي<sup>٥</sup> : فالمثبت<sup>(٥)</sup> لوجوبه إنما رقع . حكماً عقلياً :  
فجاز أن يثبتته بقياس أو خبر واحد .

مثال ذلك : أن يوجب الله - تعالى - علينا غسل الرجلين ،  
ثم يخيّرنا بينه ، وبين المسح على الخفين ، وكذلك إذا خيّرنا الله -  
تعالى - بين شيئين ، ثم أثبت معهما ثالثاً .

فأمّا<sup>(٦)</sup> إذا قال الله - تعالى - هذا الفعل واجب - وحده - أو  
قال<sup>(٧)</sup> : لا يقوم<sup>(٨)</sup> غيره مقامه - فإن أثبات بدل [ له<sup>(٩)</sup> ] -

(١) ساقط من آ ، ولفظ «نعلم» في ح : «يعلم» وأبدل قوله : «ان  
غيره» في ص ب : «أنه» .

(٢) في ح : «بدليل» .

(٣) لفظ ل : «موثوقاً» ، وهو تحريف .

(٤) عبارة ل : «على أن يكون الأصل يقتضي» .

(٥) لفظ ي : «المثبتة» .

(٥) آخر الورقة (١٨٣) من آ .

(٥) آخر الورقة (١٢٢) من ي .

(٦) لفظ ل ، ي : «فانا» .

(٧) في ي : «وقال» .

(٨) كذا في ح ، وفي ل ، ي ، آ : «ليس يقوم» ، وعبارة ص :  
«ليس غيره يقوم» .

(٩) سقطت الزيادة من ص .

فَإِذَا بَعْدُ - رَافِعٌ . لَمَّا عَلِمْنَاَهُ بِدَلِيلٍ شَرَعِيٍّ ؛ [ لِأَنَّ قَوْلَهُ : هَذَا وَاجِبٌ - وَحْدَهُ - صَرِيحٌ . فِي نَفْيِ وَجُوبِ غَيْرِهِ ، فَالْمَثْبُوتُ لِغَيْرِهِ رَافِعٌ لِحُكْمِ شَرَعِيٍّ <sup>(١)</sup> ] : فَلَمْ يَجْزُ كَوْنُهُ خَبَرًا وَاحِدًا <sup>(٢)</sup> ، وَلَا قِيَاسًا .

فَأَمَّا <sup>(٣)</sup> قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ <sup>(٤)</sup> » - فَهُوَ تَخْيِيرٌ بَيْنَ اسْتِشْهَادِ رَجُلَيْنِ ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَالْحُكْمُ بِالشَّاهِدِ الْيَمِينِ زِيَادَةٌ فِي التَّخْيِيرِ .

وَقَدْ بَيَّنَّا : أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي التَّخْيِيرِ لَيْسَ بِنَسْخٍ يَمْنَعُ مِنْ قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ وَالْقِيَاسِ فِيهِ .  
وَمَنْ قَالَ : الْحُكْمُ بِالشَّاهِدِ الْيَمِينِ نَسْخٌ لِهَذِهِ الْآيَةِ ، يَلْزَمُ <sup>(٥)</sup> [ أَنَّ يَكُونَ الْوَضُوءُ بِالنِّيْدِ نَسْخًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا <sup>(٦)</sup> » .

(٥) آخر الورقة (٦٧) من ص .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط كله من آ .

(٥) آخر الورقة (٢٠٧) من ل ، وعبارة «نفي وجوبه» محلها بياض في ص ، ولفظ «لغيره» ، في غير ص ، ح : «جرد من اللام» .

(٢) لفظ آ : «الواحد» .

(٣) في آ : «وأما» .

(٤) الآية (٢٨٢) من سورة «البقرة» .

(٥) لم ترد الهاء في غير ص .

(٦) الآية (٦) من سورة «المائدة» .

## الحكم الخامس :

إذا كانت الصلاة ركعتين [ فقط <sup>(١)</sup> ] ، فزيد <sup>(٢)</sup> عليها <sup>(٣)</sup> ركعة أخرى - قبل التشهد - : فإن ذلك يكون ناسخاً لوجوب التشهد عقيب الركعتين ، وذلك حكم شرعي معلوم بطريقة معلومة ، فلا <sup>(٤)</sup> يثبت <sup>(٥)</sup> بخبر واحد ولا قياس ، [ و <sup>(٦)</sup> ] ليس ذلك نسخاً للركعتين ؛ لأن النسخ لا يتناول الأفعال ، ولا هو نسخ <sup>(٧)</sup> لوجوبيهما <sup>(٨)</sup> ؛ فإنه <sup>(٩)</sup> ثابت ، ولا [ هو <sup>(١٠)</sup> ] نسخ لإجزائيهما ؛ لأنهما <sup>(١١)</sup> مجزيتان ؛ [ وإنما كانتا مجزيتين <sup>(١٢)</sup> ] من دون رفعة أخرى ، [ والآن لا يجزيان إلا مع ركعة أخرى <sup>(١٣)</sup> ] ، وذلك تابع لوجوب [ ضم <sup>(١٤)</sup> ]

- (١) لم ترد الزيادة في ل .
- (٢) لفظ آ : «فزيدت» .
- (٣) في غير ح : «فيها» .
- (٤) كذا في ح ، ولفظ غيرها : «فلم» .
- (٥) لفظ ي : «ثبتت» .
- (٦) سقطت الواو من ح .
- (٧) عبارة آ : «ولا نسخا» .
- (٨) لفظ ي : «بوجوبيهما» .
- (٩) كذا في ص ، وفي غيرها : «لأن وجوبيهما» .
- (١٠) سقطت الزيادة من ص .
- (١١) كذا في ح ، وفي ل ، ي : «مجزيان» . وعبارة ص : «فانهما مجزيتان» ، وحرقت في آ الى : «مجزيين» .
- (١٢) ساقط من آ .
- (١٣) لم ترد الزيادة في ي .
- (١٤) سقطت العبارة كلها من آ ، وقوله : «وجوبها» في آ : «وجوبيهما» .

ركعة أخرى ، ووجوبُ ركعةٍ أخرى ليس يرفعُ [ الا نفي وجوبها<sup>(١)</sup> ] ،  
ونفي وجوبها إنما حصل بالعقل : فلم يمتنع من هذه الجهة أن  
يُقْبَلَ فيه خبر الواحد والقياس .

وإما إذا زيدت الركعة بعد التشهد ، وقبل التحلل - : فإنه  
يكونُ نسخاً لوجوب التحلل بالتسليم ، أو يكونُ نسخاً لكونه ندباً ،  
وذلك حكم شرعي معلوم : فلم يجز أن يُقبَلَ فيه خبر الواحد  
و[ لا<sup>(٢)</sup> ] القياس .

فأما كونهُ نسخاً للركعتين ، أو لوجوبهما ، [ أو لإجزائهما<sup>(٣)</sup> ]  
- فالقول فيه ما ذكرنا [ ه<sup>(٤)</sup> ] الآن .

• • • •

### الحكم السادس :

زيادةُ غسلِ عضوٍ في الطهارة ليس<sup>(٥)</sup> بنسخ<sup>(٦)</sup> لإجزائها ، ولا  
لوجوبها ، وإنما هو رفعٌ [ لنفي<sup>(٧)</sup> ] وجوب غسل ذلك العضو ؛  
وذلك النفي معلومٌ بالعقل . وكذا زيادةُ شرطٍ آخر في الصلاة : لا  
يقتضي نسخ وجوب الصلاة .

(١) في ل : «وجوبها» ، وعبارة آ : «لأن نفي وجوبها» .

(٢) لم ترد الزيادة في ل ، ص .

(٣) سقطت الزيادة من آ .

(٤) لم ترد الهاء في ص .

(٥) في ص : «فليس» .

(٦) في ح : «نسخا» .

(٧) سقطت من ص .



فأما كونُ الصلاةِ غيرَ مجزيةٍ - بعدَ زيادةِ الشرطِ الثاني - فهو (١)  
 تابعٌ لوجوبِ ذلكَ الشرطِ ، وإجزاءها (٢) تابعٌ لنفيِ وجوبِهِ ،  
 [ ونفيُ وجوبِهِ (٣) ] لم يُعَلِّمَ بالشرعِ - فكذلكَ (٤) ما يتبعُهُ :  
 فجازَ قبولُ خبرِ الواحدِ والقياسِ فيه .

هذا : إنْ لم نكنْ (٥) قد علمنا نفيَ وجوبِ هذهِ الأشياءِ من دينِ  
 النبيِّ عليه - الصلاة والسلام - باضطرارٍ .

[ فأما إنْ علمناهُ باضطرارٍ (٦) ] : فقد صارَ معلوماً بالشرعِ ، (٧)  
 مقطوعاً بهِ : فلم يجزَ بخبرِ الواحدِ والقياسِ .

• • • •

### الحكمُ السابعُ :

قولهُ تعالى : « ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ (٨) »  
 ، [ فإنه (٩) ] يفيدُ كونَ أولِ اللَّيْلِ طرفاً وغايةً للصيامِ - كما يفيدُهُ

ء

(١) لفظ ص : «فهذا» .

(٢) في آ : «واجزائها» ، وفي ي : «واجزئها» وكلاهما تصحيف .

(٣) ساقط من آ .

(٤) في ل ، ي : «وكذلك» ، وفي ح : «فكذا» .

(٥) لفظ آ ، ح : «يكن» .

(٦) ساقط من ي ، وقوله : «باضطرار» في ح : «اضطرارا» .

(٧) كذا في ح ، وعبارة غيرها : «بشرع مقطوع به» .

(٨) الآية (١٨٧) من سورة «البقرة» .

(٩) لم ترد الزيادة في ح .

لو قال تعالى : «آخرُ الصيامِ<sup>(٢)</sup> وغايتهُ » اللَّيْلُ » ؛ لأنَّ لفظة<sup>(٣)</sup> «التي»  
موضوعةٌ للغايةِ ، فايجابُ الصومِ الى غيبوبةِ الشفقِ يُخرجُ أوله عن<sup>(٤)</sup> أن  
يكونَ طرفاً ، مع أنَّ الخطابَ يفيد<sup>(٥)</sup> [هـ] ، وفي ذلك كونهُ حقيقةً -  
[ ف<sup>(٦)</sup> ] لا يقبلُ فيه خبرٌ واحدٌ ولا قياسٌ ؛ لأنَّ نفيَ وجوبِ صومِ  
أولِ اللَّيْلِ معلومٌ بدليلٍ قاطعٍ .

أمّا لو قالَ : « صوموا النَّهارَ » ، ثم جاءَ الخبرُ بإتمامِ الصومِ الى  
غيبوبةِ الشفقِ - : لم يكنْ ذلكَ نسخاً ؛ لأنَّ الخبرَ لم يُشَبِّهْ ما نفاهُ  
النصُّ ؛ لأنَّ النصَّ لم يتعرَّضْ لليلِ ، وإنَّما نفينا الصومَ بالليلِ ؛ لأنَّ  
الأصلَ أنْ لا صومَ<sup>(٧)</sup> ، [ و<sup>(٨)</sup> ] قامتِ الدلالةُ - في النهارِ - خاصةً  
على وجوبِ الصومِ ، فبقى اللَّيْلُ على حكمِ العقلِ .

\* \* \* \*

### الحكمُ الثامنُ :

لو قالَ اللهُ - تعالى - : « صلُّوا إنْ كنتم متطهرينَ » - فإنَّه

- (١) في زيادة : « كون » .
- (٢) عبارة آ : « آخر الصوم أو غايته » .
- (٥) آخر الورقة (١٨٨) من ح .
- (٣) في ي ، آ : « لفظ » .
- (٤) لفظ ص : « من » .
- (٥) لم ترد الهاء في آ .
- (٦) هذه الزيادة من آ .
- (٧) لفظ آ : « نص » ، وهو تحريف .
- (٨) لم ترد الواو في آ ، ص .

لا يمتنع<sup>(١)</sup> أن يُقبل خبر الواحد والقياس في إثبات شرط آخر للصلاة ؛ لأن إثبات بدل الشرط لا يخرجُه عن<sup>(٢)</sup> أن يكون شرطاً ؛ اذ لا يمتنع أن يكون للحكم شرطان ، وليس كذلك إثبات [ صوم<sup>(٣)</sup> ] جزء من الليل ؛ لأن ذلك يخرج أول الليل من أن يكون غاية .

وأما ففي كون الشرط الآخر شرطاً - فلم يُعلم إلا بالعقل : فلم يكن رفعه [ رفعاً<sup>(٤)</sup> ] لحكم شرعي<sup>(٥)</sup> . والله أعلم .

• • • • •

### المسألة الثانية

لا شك في أن<sup>(٦)</sup> النقصان من العبادة [ نسخ<sup>(٧)</sup> ] ما أسقط ، ولا شك - في أن ما لا تتوقف عليه صحة العبادة لا يكون نسخاً<sup>(٧)</sup> [ نسخاً للعبادة - كما لو قال : « أوجبت الصلاة<sup>(٨)</sup> » . والزكاة » ، ثم قال :

(١) عبارة ص : « فذلك لا يمتنع » .

(٢) لفظ ص : « من » .

(٣) سقطت الزيادة من ل ، ي .

(٤) سقطت الزيادة من ح .

(٥) هذه الفروع الثمانية أوردها أبو الحسين في « باب الزيادة على النص ،

هل هي نسخ أم لا » ؟ فراجعها : في المعتمد : ( ٤٣٧/١ - ٤٤٧ ) .

(٦) في آ : « أن في » .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من آ ، ولفظ « تتوقف » في ي ، ح :

« يتوقف » .

(٨) لفظ آ : « الصوم » .

(٩) آخر الورقة ( ٢٠٨ ) من ل .

\* \* \* \*

أما الذي « تتوقفُ »<sup>(١)</sup> صحةُ العبادةِ<sup>(٢)</sup> عليه - فذلك قد يكونُ جزءاً من ما هيتهُ العبادةِ ، وقد يكونُ خارجاً عنها ، واختلفوا فيه : فقال الكرخي<sup>٣</sup> : نقصانُ ما تتوقفُ العبادةُ عليه - سواءً كان جزءاً ، أو خارجاً - لا يقتضي نسخَ العبادةِ . وهو المختار<sup>(٣)</sup> .

وقال القاضي عبد الجبار : نقصانُ الجزءِ يقتضي نسخَ الباقي ، ونقصانُ الشرطِ المنفصلِ لا يقتضي نسخَ الباقي<sup>(٤)</sup> .

فنقولُ : الدليلُ عليه<sup>(٥)</sup> : أن نسخَ أحدِ الجزأينِ لا يقتضي نسخَ الجزءِ الآخرِ ، وذلك ؛ لأنَّ الدليلَ المقتضيَ للكلِّ كان متناولاً للجزأينِ<sup>(٦)</sup> - فخرجُ أحدِ الجزأينِ لا يقتضي خروجَ الجزءِ الآخرِ : كسائرِ أدلَّةِ التخصيصِ .

\* \* \* \*

---

(٥) آخر الورقة (١٨٤) من آ .

(١) في ي ، آ ، ح : « يتوقف » .

(٢) عبارة ح : « عليه صحة العبادة » .

(٣) ومثل له بنسخ التوجه الى بيت المقدس ، ونسخ صوم عاشوراء حيث لم يعتبر الأول نسخاً للصلاة ولا الثاني نسخاً للصوم . فراجع : المعتمد (٤٤٧/١) .

(٤) راجع : المصدر السابق .

(٥) في آ ، ص ، ح : « على » .

(٦) في آ : « مساوياً للجزئين » وزاد بعدها : « بحيث خرج عنه أحد الجزوين لا يقتضي نسخ اجزا الآخر » ، وهي عبارة مقحمة من الناسخ .

[ و<sup>(١)</sup> ] احتجوا : بأن نقصان الركعة من الصلاة يقتضي رفع  
وجوب [ تأخير<sup>(٢)</sup> ] التشهد ، ونفى<sup>(٣)</sup> إجزائها من دون الركعة<sup>(٤)</sup> ،  
لأن - قبل النسخ - ما كان تجوز<sup>(٥)</sup> الصلاة [ من<sup>(٦)</sup> ] دون  
هذه الركعة .

وأيضاً :

إن كانت الركعة - لَمَّا نُسِخَتْ - أوجبت علينا أن نخلي الصلاة  
منها - : فقد أرتفع إجزاء الصلاة [ إذا فعلناها مع الركعة المنسوخة ،  
وإجزاء الصلاة مع الركعة قد يكون حكماً شرعياً : فجاز أن يكون  
رفعه نسخاً<sup>(٧)</sup> ] .

\* \* \* \*

[ و<sup>(٨)</sup> ] الجواب :

أن هذه أحكام للركعة<sup>(٩)</sup> الباقية ، مغايرة لذاتها : فكان نسخها  
مغايراً لنسخ تلك الذات .

\* \* \* \*

- 
- (١) هذه الزيادة من ح .  
(٢) سقطت الزيادة من ن ، ي ، آ .  
(٣) لفظ آ : «بقا» ، وهو تحريف .  
(٤) لفظ ص «الركعتين» ، وهو تصحيف .  
(٥) لفظ ي ، آ : «يجوز» .  
(٦) هذه الزيادة من ص .  
(٧) ما بين المعقوفين ساقط من آ ، وأثبت بدله : «أذن فيكون رفعه  
نسخاً» .  
(٨) لم ترد الواو في ص .  
(٩) كذا في ح ، وفي غيرها : «الركعة» .

وأما نقصانُ الشرطِ المنفصلِ - من العبادةِ - فلا يقتضي (١) نسخَ العبادةِ ؛ لأنَّهما عبادتانِ ، فإذا نسخَ إحداهُما للدليلِ مقصورٍ عليها : لم يجزَّ نسخُ الأخرى .

فعلى هذا : نسخُ الوضوءِ لا يكونُ نسخاً للصلاةِ ، [ بل نفي (٢) ]  
 الإجزاءِ مع فقدِ الطهارةِ [ قد زال (٣) ] ، وذلك ؛ لأنَّ الصلاةَ ما كانتْ تُجزىءُ بلا طهارةٍ - فإذا نسخَ وجوبُ الطهارةِ : صارتْ مجزئيةً (٤) ،  
 وارتفعَ [ نفي (٥) ] إجزائها ، فإنَّ أرادَ الإنسانُ بقوله : [ إنَّ (٦) ]  
 نسخَ الوضوءِ يقتضي نسخَ الصلاةِ - هذا (٧) المعنى - : [ ف (٨) ]  
 صحيحٌ ، لكنَّ (٩) الكلامَ موهيمٌ ؛ لأنَّ إطلاقَ القولِ بأنَّ الصلاةَ  
 منسوخةٌ - هو : أنه قد خرجتْ عن الوجوبِ ، أو عن أن تكونَ  
 عبادةً \* . واللهُ أعلم .

\* \* \* \*

(١) لفظ آ : «تقتضي» .

(٢) ساقط من ل .

(٣) ساقط من آ .

(٤) كذا في آ ، وفي غيرها : «تجزىء» .

(٥) سقطت الزيادة من آ .

(٦) لم ترد الزيادة في ص .

(٧) في ي : «بهذا» .

(٨) سقطت الفاء من آ .

(٩) لفظ ص : «لأن» ، وهو تصحيف .

(١٠) آخر الورقة (١٢٣) من ي .



## القسم الرابع في

الطريقُ الذي به يُعرفُ (١) كَوْنُ الناسخِ ناسخاً  
والمنسوخِ منسوخاً



قد (٢) يعلمُ ذلكَ باللفظِ تارةً ، وبغيرهِ أخرى .  
أما اللفظُ - فهو - : أنْ يوجدَ لفظُ النسخِ ، إما بأنْ يقولَ : هذا  
منسوخٌ ، أو يقولَ : ذاكَ (٣) ينسخُ هذا .

• • • •

وأما غيرُ اللفظِ - فهو - : أنْ يأتيَ (٤) بتقيضِ الحكمِ الأولِ أو  
بضدهِ ، مع العلمِ بالتاريخِ .

مثالُ التقيضِ (٥) : قولهُ تعالى : « الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ (٦) » ،  
فإنَّهُ نسخٌ لثباتِ الواحدِ للعشرةِ ؛ لأنَّ التخفيفَ نفيٌ للثقلِ (٧) المذكورِ .

(١) في آ : « يعرف به » .

(٢) في ص : « وقد » .

(٣) كذا في ي ، ح ، وفي ل ، آ ، ص : « ذلك » .

(٤) لفظ ي : « نأتي » .

(٥) لفظ ي : « النقض » .

(٦) الآية (٦٦) من سورة « الأنفال » .

(٧) لفظ ل ، ح : « الفعل » .



[ و (١) ] مثال الضد : التحويلُ من قبلةٍ الى أخرى (٢) ؛ لأنَّ التوجهَ الى « الكعبةِ » ضدُّ التوجهِ الى « بيتِ المقدسِ » .

• • • •

وأما التاريخ - فقد يُعلمُ باللفظِ ، أو [ به (٣) ] غيرِه .  
أما (٤) اللفظُ - فكما إذا قال : أحدَ الخبرينِ قبلَ الآخرِ .

• • • •

وأما غيرُ اللفظِ - فعلٌ وجوهٌ :

أحدها :

أنْ يقولَ (٥) : هذا الخبرُ وردَ سنةَ كذا ، وهذا (٦) [ في (٧) ]  
سنةَ كذا .

وثانيها :

أنْ يعلِّقَ . أحدهما على زمانٍ معلومٍ التَّقدمِ ، والآخرَ بالعكسِ .

(١) لم ترد الواو في آ .

(٢) كذا في ص ، وفي غيرها : « قبلة » .

(٣) لم ترد الباء في ي .

(٤) في ي : « وأما » .

(٥) لفظ ي : « نقول » .

(٦) في غير ص : « والآخر » .

(٧) لم ترد الزيادة في ح ، آ .

(٥) آخر الورقة (١٨٩) من ح . وبه انتهى الجزء الأول من هذه النسخة .  
ويبدو أن تتمه هذه النسخة مفقودة ذلك لأنني لم أتمكن من العثور عليها مع  
ما بذلت من جهد .

كما لو قال [ كان<sup>(١)</sup> ] هذا في غزاة بدر، والآخر<sup>(٢)</sup> في غزاة أحد،  
وهذه الآية نزلت، قبل<sup>(٣)</sup> الهجرة، [ و<sup>(٤)</sup> ] الأخرى بعدها.

وثالثها :

أن يروي أحدهما رجل<sup>(٥)</sup> متقدّم<sup>٥</sup> الصحبة [ لرسول الله - صلى الله  
عليه وسلم ]، ويروي الآخر رجل<sup>٥</sup> متأخر<sup>٥</sup> الصحبة، وانقطعت  
صحبة الأول للرسول - عليه السلام - عند ابتداء الآخر بصحبته؛ فهذا  
يقضي؛ أن يكون خبر الأول متقدّمًا.

أما لو دامت صحبة المتقدّم مع الرسول - عليه الصلاة والسلام - :  
[ لم<sup>(٦)</sup> ] يصحّ هذا الاستدلال.

ويفرع<sup>٥</sup> على هذا الأصل مسائل :

• • • •

- (١) لم ترد الزيادة في آ، ص.
- (٢) لفظ ص : «والأخرى».
- (٣) لفظ ي : «في».
- (٤) لم ترد الواو في ي.
- (٥) لفظ آ : «رجال»، وهو تصحيف.
- (٦) سقطت الزيادة من آ.

## مسألة :

قال القاضي عبد الجبار : « الصحابي »<sup>(١)</sup> إذا قال في أحد الخبرين

(١) اختلفت عبارات العلماء : من أصوليين ومحدثين في تعريف «الصحابي»، وقد نقل ابن الصلاح عن أبي المظفر السمعاني المروزي : أنه قال : «أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة ، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية : من الصحابة . وهذا لشرف منزلة النبي - صلى الله عليه وسلم - أعطوا كل من رآه حكم الصحبة . وذكر أن اسم الصحابي - من حيث اللغة والظاهر - : يقع على من طالت صحبته للنبي - صلى الله عليه وسلم - وكثرت مجالسته له على طريق التبعية له والأخذ عنه . قال : وهذا طريق الأصوليين . فانظر : مقدمة ابن الصلاح بشرح العراقي (٢٥٥ - ٢٥٦) قال الشارح العراقي : وفيما قاله ابن السمعاني نظر من وجهين . فراجع : المصدر نفسه .

والذي يؤخذ من عبارات المحدثين : أن «الصحابي» - عندهم - : «كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم» .

وهذا ما نقله ابن الصلاح عن البخاري . فراجع : المقدمة ص (٢٥١) وقد اعترض على هذا التعريف ، وأوردت عليه إيرادات لا مجال لذكرها . وأولها بالقبول ، ما أورده العراقي : من أن هذا التعريف يدخل فيه المرتد ، ولذلك قال : والعبارة السالمة من الاعتراض أن يقال : الصحابي «من لقي النبي مسلماً ثم مات على الإسلام» - فانظر : هامش الصفحة المذكورة . واطلع على بقية أقوالهم : في الصفحات التالية لها من المصدر نفسه ، وتدريب الراوي (٢٠٢ - ٢٠٤) ط الخيرية .

أما عند الأصوليين فتعريفه ، كما في جمع الجوامع بشرح الجلال (١٦٥/٢) =

المتواترين : إنه كان قبل الآخر<sup>(١)</sup> : قبيل ذلك - وإن لم يقبل قوله في نسخ المعلوم ، كما تُقبَلُ شهادةُ الشاهدين في « الإحصان » الذي يترتب<sup>(٢)</sup> عليه الرجم ، وإن لم يقبل في اثبات الرجم<sup>(٣)</sup> . وكما يقبل قول القابلة<sup>(٤)</sup> في الولد : إنه من إحدى<sup>(٥)</sup> المرأتين وإن كان<sup>(٦)</sup> يترتب على ذلك ثبوت نسب<sup>(٧)</sup> الولد من صاحب الفراش . مع أن شهادة المرأة لا تقبل<sup>(٨)</sup> في ثبوت النسب .

= (١٦٦) : « من اجتمع مؤمنا بمحمد - صلى الله عليه وسلم - وإن لم يرو عنه شيئا ، ولم يطل . »

والذي اختاره القاضي أبو بكر ، ونقله عن الأئمة : أنه يعتبر في ذلك كثرة الصحبة واستمرار اللقاء .

وبه جزم ابن الصباغ في كتاب « العدة » في أصول الفقه فقال : « الصحابي ، هو الذي لقي النبي - صلى الله عليه وسلم - وأقام عنده واتبعه . فأما من وفد عليه وانصرف عنه من غير مصاحبة ، ومتابعة ، فلا ينصرف إليه هذا الاسم » انظر : شرح المقدمة ص (٢٥٦) .

(١) لفظ آ : « الخبر » ، وهو تصحيف .

(٢) في آ ، ص : « ترتب » .

(٣) عبارة ص : « وإن كان لا يقبل في اثبات الزنا الرجم » .

(٤) كذا في آ ، ولفظ غيرها : « القائلة » ، وهو تصحيف .

(٥) كذا في ي ، ص ، ولفظ ل : « أحد » ، وهو تصحيف .

(٦) لفظ آ : « كانت » .

(٧) في آ : « النسب » .

(٨) آخر الورقة (٢٠٩) من ل .

(٨) لفظ آ : « يقبل » .

قال أبو الحسين - رحمه الله - : « هذا يقتضي الجواز [ العقلي<sup>(١)</sup> ] ،  
في قبول خبر الواحد في تاريخ النسخ<sup>(٢)</sup> ، ولا يقتضي وقوعه إلا  
إذا تبين<sup>(٣)</sup> أنه يلزم من ثبوت أحد<sup>(٤)</sup> الحكمين ثبوت الآخر<sup>(٥)</sup> . »

\* \* \* \*

### مسألة :

إذا قال الصحابي : كان هذا الحكم ، ثم نسخ - كقولهم : إن  
خبر « الماء من الماء » نسخ بخبر « التقاء الختانيين » - لم يكن  
ذلك حجة ؛ لأنه يجوز أن يكون قاله اجتهاداً : فلا يلزمنا .

\* \* \* \*

وعن الكرخي : أن الراوي إذا عين النسخ - فقال : هذا نسخ  
[ هذا<sup>(٦)</sup> ] - : جاز أن يكون قاله اجتهاداً - : فلا<sup>(٧)</sup> يجب الرجوع  
اليه .

وإن لم يعين النسخ - بل قال : هذا منسوخ - وجب قبوله<sup>(٨)</sup> ؛

(١) هذه الزيادة من ي ، ص ، آ ، ولم ترد في ل .

(٢) كذا في ص ، ولفظ غيرها : « النسخ » .

(٣) لفظ آ ، ي : « بين » .

(٤) كذا في ص ، ولفظ غيرها : « احدى » ، وهو تصحيف .

(٥) راجع المسألة في المعتمد : (٤٥١/١) .

(٥) آخر الورقة (١٨٥) من آ .

(٦) سقطت الزيادة من آ .

(٧) لفظ آ : « ولا » .

(٨) في ل ، ي : « قوله » .

لأنه لولا ظهورُ النسخِ فيه - [ ل (١) ] ما أُطلقَ النسخَ إطلاقاً (٢) .

وهذا ضعيفٌ ، فلهذا قاله لقوة ظنه - في أن الأمر كذلك ، وإن كان قد أخطأ فيه . والله أعلم بالصواب (٣) .

• • •

• • •

• • •

(١) هذه الزيادة من ص .

(٢) راجع : المعتمد : (٤٥١/١) .

(٣) كذا في ل ، وورد بعدها : «تم الكلام في النسخ ، ويتلوه في المجلد الثاني الكلام في الاجماع ان شاء الله تعالى» ، وفي ص نحوها ، غير أنه أُبدل كلمة «المجلد» بـ «الجزء» ، ولفظ «الكلام» بـ «كتاب» ، و «ان شاء الله تعالى» بقوله : «وبالله التوفيق» ، وفي آ : «تم الجزء الأول من المحصول في الأصول بحمد الله وعونه ومنه وقوته» . وكلها زيادات من النساخ جارية على عاداتهم .

أما ناسخ «ي» فقد شرع في «الكلام على الاجماع» من غير ذكر شيء مما تقدم ، وكذا فعل ناسخ «ح» .



**فهرس اجمالي**  
للقسم الثالث من الجزء الأول  
من « المحصول في أصول الفقه »

**القسم الثاني**

في الخصوص	... ..	٥	—	٣٣	
المسألة الأولى :	في حدّ التخصيص	... ..	٧	—	٩
المسألة الثانية :	في الفرق بين النسخ والتخصيص	... ..	٩	—	١٢
المسألة الثالثة :	فيما يجوز تخصيصه ومالا يجوز	... ..	١٢	—	١٤
المسألة الرابعة :	في جواز اطلاق لفظ العام وإرادة الخاص	... ..	١٤	—	١٥
المسألة الخامسة :	في الغاية التي اليها ينتهي تخصيص العموم	... ..	١٥	—	١٨
المسألة السادسة :	في العام إذا دخله التخصيص هل يصير مجازاً؟	... ..	١٨	—	٢٢
المسألة السابعة :	في جواز التمسك بالعام المخصوص	... ..	٢٢	—	٢٩
المسألة الثامنة :	اقوال العلماء في الاستقصاء في طلب المخصّص	... ..	٢٩	—	٣٣

**القسم الثالث**

فيما يقتضي تخصيص العموم ... .. ٣٥ — ٢١٣

**القول**

في الأدلة المتصلة	... ..	٣٦	—	١٠٦	
الباب الأول :	في الاستثناء	... ..	٣٧	—	٨٥



الباب الثاني : في التخصيص بالشرط ... .. ٨٧ - ٩٨  
الباب الثالث : في التخصيص بالغاية والصفة ... .. ٩٩ - ١٠٦

### القول

في التخصيص بالأدلة المنفصلة ... .. ١٠٧ - ١٦٠  
الفصل الأول : في التخصيص بالعقل ... .. ١١١ - ١١٥  
الفصل الثاني : في التخصيص بالحس ... .. ١١٥  
الفصل الثالث : في تخصيص المقطوع بالمقطوع ... .. ١١٧ - ١٢٧  
الفصل الرابع : في تخصيص المقطوع بالمظنون ... .. ١٢٩ - ١٦٠

### القول

في بناء العام على الخاص ... .. ١٦١ - ١٨١

### القول

فيما ظن أنه من مخصّصات العموم مع  
أنه ليس كذلك ... .. ١٨٣ - ٢١١

### القسم الرابع

في حمل المطلق على المقيد ... .. ٢١٣ - ٢٢٣

### النوع الرابع

في المجرى والمبني

وفيه مقدمة وثلاثة أقسام ... .. ٢٢٥ - ٢٣٧

المقدمة ... .. ٢٢٦ - ٢٣٢

### القسم الأول

في المجرى ... .. ٢٣٣ - ٢٥٨

المسألة الأولى : في أقسام المجرى ... .. ٢٣٣ - ٢٣٧

المسألة الثانية : في جواز ورود للمجرى في كلام الله وكلام

رسوله ... .. ٢٣٧ - ٢٣٩

## القول

فيما ظن أنه من المجمات ... .. ٢٤١ - ٢٥٨

## القسم الثاني

- في المبين ... .. ٢٥٩ - ٢٧٧
- المسألة الأولى : في أقسام المبين ... .. ٢٥٩ - ٢٦١
- المسألة الثانية : في أقسام البيانات ... .. ٢٦١ - ٢٦٩
- المسألة الثالثة : في جواز كون الفعل بياناً ... .. ٢٦٩ - ٢٧٢
- المسألة الرابعة : في القول والفعل ايُّهما يقدم في البيان ... .. ٢٧٢ - ٢٧٥
- المسألة الخامسة : في أن البيان كالمبين ... .. ٢٧٥ - ٢٧٧

## القسم الثالث

- في وقت البيان ... .. ٢٧٩ - ٣٢٩
- المسألة الأولى : في تأخير البيان عن وقت الحاجة ... .. ٢٧٩
- المسألة الثانية : في تأخير البيان عن وقت الخطاب ... .. ٢٨٠ - ٣٢٣
- المسألة الثالثة : في الخطاب باللفظ المشترك ... .. ٣٢٣ - ٣٢٧
- المسألة الرابعة : جواز تأخير الرسول التبليغ إلى وقت الحاجة ... .. ٣٢٧ - ٣٢٩

## القسم الرابع

- في المبين له ... .. ٣٣١ - ٣٣٧
- المسألة الأولى : هل يجب بيان الخطاب لمن يريد الله افهامه؟ ... .. ٣٣١ - ٣٣٣
- المسألة الثانية : في اسماء المكلف العام من غير اسماءه المخصص ... .. ٣٣٣ - ٣٣٧

## الكلام

- في الأفعال ... .. ٣٣٩ - ٤١٥
- المسألة الأولى : في عصمة الأنبياء ... .. ٣٣٩ - ٣٤٤

المسألة الثانية : في دلالة فعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المجرد ... .. ٣٤٥ - ٣٧٢

المسألة الثالثة : في اقوال العلماء في وجوب التأسّي برسول الله ... .. ٣٨١ - ٣٩٥

### القسم الثاني

في التفريع على وجوب التأسّي ... .. ٣٨١ - ٣٩٥

### القسم الثالث

في تعبد الرسول - صلى الله عليه وسلم - بشرع من قبله ... .. ٣٩٧ - ٤١٥

### الكلام

في النسخ والمنسوخ ... .. ٤١٧ - ٥٦٧

### القسم الأول

في حقيقة النسخ ... .. ٤١٩ - ٤٩٣

المسألة الأولى : في بيان معنى النسخ ... .. ٤١٩ - ٤٢٣

المسألة الثانية : في حدّ النسخ ... .. ٤٢٣ - ٤٣٠

المسألة الثالثة : هل النسخ رفع أو بيان ؟ ... .. ٤٣٠ - ٤٤٠

المسألة الرابعة : في جواز النسخ ووقوعه ... .. ٤٤٠ - ٤٦٠

المسألة الخامسة : في نسخ القرآن ... .. ٤٦٠ - ٤٦٧

المسألة السادسة : في نسخ الشيء قبل مضيّ وقته ... .. ٤٦٧ - ٤٧٨

المسألة السابعة : في نسخ الشيء لا إلى بدل ... .. ٤٧٩ - ٤٨٠

المسألة الثامنة : في نسخ الشيء إلى ما هو أثقل ... .. ٤٨٠ - ٤٨٢

المسألة التاسعة : في نسخ التلاوة دون الحكم وبالعكس ... .. ٤٨٢ - ٤٨٦

المسألة العاشرة : في نسخ الخبر ... .. ٤٨٦ - ٤٩٠

المسألة الحادية عشرة: في نسخ ما اقترن بلفظ التأيد ... .. ٤٩١ - ٤٩٣

### القسم الثاني

٥٤٠ - ٤٩٥	... ..	في النسخ والمنسوخ
٥٠٨ - ٤٩٥	... ..	المسألة الأولى : في نسخ السنة بالسنة
٥١٨ - ٥٠٨	... ..	المسألة الثانية : في نسخ السنة بالقرآن
٥٣٠ - ٥١٩	... ..	المسألة الثالثة : في نسخ القرآن بالسنة المتواترة
٥٣٦ - ٥٣١	... ..	المسألة الرابعة : في نسخ الاجماع
٥٣٨ - ٥٣٦	... ..	المسألة الخامسة : في نسخ القياس
٥٤٠ - ٥٣٩	... ..	المسألة السادسة : في نسخ الفحوى

### القسم الثالث

٥٦٧ - ٥٤١	... ..	فيما ظن أنه ناسخ وليس كذلك
٥٥٦ - ٥٤١	... ..	المسألة الأولى : في زيادة عبادة على العبادات
٥٥٩ - ٥٥٦	... ..	المسألة الثانية : في نقصان من العبادة

### القسم الرابع

٥٦٧ - ٥٦١	... ..	في الطريق الذي به يعرف كون الناسخ
٥٧٣ - ٥٦٩	... ..	ناسخاً والمنسوخ منسوخاً
		الفهرس

بحمد الله وفضله تم القسم الثالث من الجزء الأول من كتاب « المحصول  
في أصول الفقه » ، وبه اكتمل الجزء الأول من الكتاب ، وبإياديه القسم  
الأول من الجزء الثاني وأوله « الكلام في الاجماع » والحمد لله الذي بنعمته  
تم الصالحات .

د . طه جابر العلواني

The title in English appeared in Vol. 1 [ Part 1 ] as

**AL - MAHSOOL**

Fundamentals of Islamic Jurisprudence

It has been considered more accurate to use the title that appears on this part .

*Kingdom of Saudi Arabia*  
**IMAM MUHAMMAD BIN SA'UD**  
*Islamic University*



*Committee Of*  
*Research, Translation*  
*And Publication*  
**(13)**

# **AL-MAHSOOL**

## **METHODOLOGY OF ISLAMIC JURISPRUDENCE**

BY  
**IMAM FAKHRUDDIN AL-RAZI**  
544-606 H. [ 1149-1209 C. ]

Edited by  
**DR. TAHA JABIR AL-ULWANI**

**The Research Section**  
**VOL 1 (PART-3)**

**FIRST EDITION 1399 H. [ 1979 C. ]**

المملكة العربية السعودية  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



والأليف والترجمة والنشر  
(١٣)

# المختصر

## في علم أصول الفقه

للإمام الأصولي النظير المفسر

فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي

٥٤٤-٦٠٦-١١٤٩-١٢٠٩ م

دراسة وتحقيق

الدكتور

طه جابر فياض العلواني

القسم التحقيقي

الجزء الأول ق ٣٨

(الطبعة الأولى ١٣٩٩م - ١٩٧٩م)